وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ بعنوان:

العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807م

إعـــــــــــــــداد الطالـــــــــــــــــب:
إشراف الأستاذة الدكتورة:
كمـــــــــــــــــال حســـــــــــــــــنة
عائشة غطاس


السنة الجامعية 2006/2005



,وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُـهَا بَيْنَ النَّاس+

Z

سورة آل عمران، الآية 140.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين الذين شجعاني طيلة مشواري الدراسي.
إلى اخوتي الأعزاء وكل أفراد العائلة.
إلى روح عمتي الطاهرة.
أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

أوجه خالص شكري وعرفاني وتقديري إلى المشرفة الأستاذة الدكتورة عائشة غطاس على كل ما بذلته معي من جهد، فلولا توجيهها النافع ونصحها الصائب لما ظهر هذا

البحث إلى الوجود. ولا يفوتني أيضاً أن أوجه شكري الخالص إلى الأستاذ الدكتور الغالي الغربي الذي شملني برعايته وتوجيهاته الثمينة. كما أقدم شكري الخالص أيضاً إلى كل أساتذتي الكرام وعمال المكتبة الوطنية الجزائرية. كما أشكر كل مَنْ شجعني ولو بكلمة طيبة في سبيل إثراء هذا العمل علمياً وأخص بالذكر الأستاذ ياسين طه وناصر وحسن وفايزة.

المقدمة

تعود الاتصالات الأولى بين الدولة العثمانية وفرنسا إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، حيث أن الأحداث التي شهدتها أوروبا نتيجة للصراع الذي كان دائراً حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، دفعت بالملك الفرنسي إلى طلب المساعدة من السلطان العثماني، مما أدّى إلى تخوف كل دول أوروبا المسيحية من ذلك التقارب المفاجئ، بعدما كان الصراع بين المسلمين والمسيحيين على أشده، في أغلب فترات العصر الوسيط.

إن سياسة التقارب العثماني ــ الفرنسي إذن، هي التي طغت على أحداث العالم في القرن السادس عشر، خاصة بعد توقيع معاهدة الامتيازات سنة 1535، حيث أنه منذ هذا التاريخ أصبحت العلاقات بين الطرفين تتخذ وتيرة متصاعدة، لكن الشيء الذي برز مع مرور الوقت هي المواقف السياسية غير الثابتة التي انتهجها ملوك فرنسا في علاقاتهم مع الدولة العثمانية، حيث اتبع أغلبهم سياسة شرقية مزدوجة الأهداف فمن جهة كانوا يظهرون الصداقة للعثمانيين، قصد الحفاظ على مكانة فرنسا وامتيازاتها في الأراضي العثمانية، ومن جهة أخرى بقيت فكرة غزو الأراضي العثمانية تراود الأوساط السياسية الفرنسية مراراً في القرن السابع عشر، على وجه التحديد، واستمر هذا الوضع إلى غاية نهاية

القرن الثامن عشر، حيث ظهرت مستجدات جديدة أثرت إلى حد بعيد في العلاقات العثمانية ـ الفرنسية.

في هذه الفترة عاشت أوروبا أوضاعاً غير مستقرة، مما أثر على العلاقة التي كانت تربط بين الدول الأوروبية بعضها مع البعض الآخر، حيث نجد كل دولة تسعى لبناء كيانها على حساب الدولة المجاورة لها، مما جعل الحدود السياسية تخضع لعملية المد والجزر باستمرار، وكانت فرنسا صاحبة المبادرة، حيث دخلت في حروب مع أغلب دول أوروبا، بعد بداية الثورة الفرنسية التي كانت أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تغيير الخريطة السياسية في أوروبا، وظهور عدة تحالفات جديدة. من جهة أخرى نجد أن فرنسا بالرغم من مشاكلها الداخلية وكذا التهديدات الخارجية التي تعرضت لها لم تقطع علاقاتها بالدولة العثمانية، بل على العكس من ذلك ازداد تقربها من العثمانيين، وسعت إلى التحالف معهم قصد إنجاح الجمهورية الفرنسية الفتية، والحفاظ على مكانتها وامتيازاتها في المشرق.

أما الدولة العثمانية فدخلت خلال هذه الفترة في عدة مشاكل داخلية، خاصة في ظل استمرار حروبها مع روسيا، التي أنهكت الجيوش العثمانية، والتي أبدت عجزاً كبيراً في ساحات المعارك. هذه الظروف أجبرت السلطان الجديد سليم الثالث، الذي اعتلى العرش في السنة التي بدأت فيها الثورة الفرنسية على إعادة هيبة الجيش العثماني عن طريق القيام بإصلاحات واسعة النطاق، لكن الشيء الجديد في إصلاحات سليم الثالث إذا ما قارناها بالمحاولات السابقة لها هو الاعتماد بشكل كبير على الخبراء والضباط الأوروبيين، خاصة الفرنسيين منهم، حيث بادرت فرنسا ببعث عدة ضباط لتكوين العثمانيين على مناهج التدريب الحديثة.

في هذه الظروف، أصبح التقارب العثماني ـ الفرنسي أمراً طبيعياً في السنوات الأولى من الثورة الفرنسية، ومع مرور الوقت، أصبحت العلاقات العثمانية أكثر إثارة خاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر، والتي أثبتت نوايا فرنسا الحقيقية في التوسع شرقاً بهدف السيطرة على المنطقة ونشر الأفكار الجديدة التي أتت بها الثورة الفرنسية.

والإشكالية المطروحة في هذا الصدد هي : ما مصير العلاقات العثمانية ـ الفرنسية خلال عهد السلطان سليم الثالث، في ظل الظروف الجديدة التي طرأت على كل من الدولة العثمانية وفرنسا ؟

ومن خلال هذه الإشكالية، يمكن طرح بضع تساؤلات فرعية أخرى تتمثل أساساً في مدى تأثير تغيير النظام السياسي في فرنسا على علاقاتها مع

الدولة العثمانية وما العوامل المتحكمة في تلك العلاقات. وكان من الطبيعي أن تحتفظ فرنسا على بعض التقاليد في علاقاتها تلك في عهد سليم الثالث، لكن قيام الثورة الفرنسية آنذاك دفع برجال النظام الجمهوري في باريس إلى اتباع سياسة تنطوي على أهداف مختلفة، خاصة في ظل ازدياد التنافس الدولي على أراضي الدولة العثمانية ومدى تأثير هذا الصراع على العلاقات العثمانية ـ الفرنسية ومواقف سليم الثالث منه.

من المعروف أن السلطان سليم الثالث كان متفتحاً على أوروبا، إذ كان يميل إلى قبول بعض الأفكار الإصلاحية حتى وإن جاءت من دولة مسيحية، فهل أثرت مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية على العثمانيين؟ وكيف يمكن تفسير الدور الكبير لفرنسا ومدها يد العون للدولة العثمانية للقيام بإنجاز مشاريع الإصلاح فيها من جهة، وقيامها في الوقت ذاته بإعداد مشاريع غزو لبعض من أراضي تلك الدولة، من جهة أخرى؟

إن افتقار موضوع العلاقات الخارجية للدولة العثمانية مع مختلف دول أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر إلى البحث، دفعنا إلى القيام بهذه الدراسة، حيث لا توجد لحد الآن، على حد علمنا، دراسة وافية وشاملة لهذا الموضوع، رغم أهميته.

وقد ركزت أغلب الدراسات التي تناولت هذه الفترة، على الثورة الفرنسية وحملة نابليون على مصر من جهة، والإصلاح العثماني في عهد سليم الثالث من جهة أخرى، دون التطرق إلى دراسة العلاقات العثمانية ـ الفرنسية بشكل جديّ، كما أن الدراسات التي تطرقت إلى هذه العلاقات تتوقف عند بداية الثورة الفرنسية سنة 1789، ولعل أهمية هذا الحدث قللّ من الاهتمام بالأحداث الأخرى، وهذا ينطبق بشكل كبير على الدراسات الفرنسية. أما الدراسات العربية فلم تتطرق إلى دراسة موضوع العلاقات العثمانية ـ الفرنسية، واكتفت أغلبها بالإشارة إلى أهم الأحداث البارزة، كإبرام المعاهدات والحملة الفرنسية على مصر ... الخ.

وثمة دوافع شخصية للبحث في هذا الموضوع، وتتمثل أساساً في التطلع لمعرفة وفهم طبيعة العلاقات العثمانية ـ الفرنسية في فترة شهد فيها العالم تحولاً كبيراً، حيث يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة انتقالية من العصر الحديث إلى المعاصر. كما أن قلة الدراسات الجزائرية المتعلقة بتاريخ المشرق في العصر الحديث كان حافزاً للقيام بهذه الدراسة، حيث أن الاهتمام بالتأريخ للدولة العثمانية، بقي حكراً على المؤرخين المشارقة.

أما فيما يتعلق بالفترة التي تم اختيارها كإطار زمني لهذه الدراسة، أي فترة حكم السلطان سليم الثالث (1789-1807)، فيعود ذلك بالأساس إلى التحول الكبير الذي شهدته العلاقات العثمانية ـ الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث ظهرت الثورة الفرنسية التي أوجدت نظاماً جديداً، ومفاهيم جديدة أثرت في العلاقات الخارجية لفرنسا، سيما في ظل السياسة التوسعية التي انتهجها بونابرت، مما أدى إلى حدوث أول صدام بين القوات المسيحية في الأراضي الإسلامية في العصر الحديث، مما يُثبت ازدياد أطماع الدول الكبرى في اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية. كما أن هذا الموضوع يقودنا إلى دراسة العلاقات العثمانية ــ الفرنسية في ظل الصراع الأوروبي وتطور المسألة الشرقية.

كما أن بداية الثورة الفرنسية تزامن مع وصول السلطان سليم الثالث إلى سدة الحكم، والذي كان من السلاطين الأوائل الذين بادروا إلى الاهتمام الفعلي بالغرب المسيحي، حيث أتاح للأفكار الفرنسية الولوج والتغلغل في الدولة العثمانية، مما أكسب العلاقات العثمانية ـ الفرنسية طابعاً خاصاً في تلك الفترة.

إن تلك الأسباب التي ذُكرت أعلاه هي كانت دافعاً لاختيار هذا الموضوع الذي يبدو في ظاهره بسيطاً، لكنه ينطوي على عوامل خفية عدة كانت تتحكم، في حقيقة الأمر، في العلاقات العثمانية ــ الفرنسية، والتي سنحاول كشف جانب منها من خلال هذه المعالجة.

كانت البداية لإنجاز دراستنا بفصل تمهيدي، تطرقنا فيه إلى دراسة العلاقات العثمانية ــ الفرنسية من بداياتها إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر، مع التركيز على أهم المحطات، وكان الهدف من ذلك هو إبراز التحول الذي شهدته العلاقات في نهاية القرن الثامن عشر، وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاث عناصر رئيسية، أولها اشتملت التقارب العثماني ــ الفرنسي في عهد السلطان سليمان القانوني، والذي يمتد زمنياً من سنة 1520 إلى غاية عام 1566، وتطرقنا إلى دراسة جذور العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا، ودوافع التقارب بينهما، ثم التحالف العثماني ـ الفرنسي بعد توقيع معاهدة 1535، وبعده تناولنا السياسة الشرقية للملك فرنسوا الأول إلى غاية وفاته سنة 1547، مع الإشارة إلى مواقف الدول الأوروبية من التقارب العثماني ــ الفرنسي، وختمنا هذا العنصر، بالإشارة إلى تطور تلك العلاقات، إلى غاية وفاة سليمان القانوني سنة 1566.

أما العنصر الثاني من الفصل التمهيدي، فخصصناه لدراسة مصير العلاقات العثمانية ــ الفرنسية بعد وفاة سليمان القانوني، بدءاً بالتطرق إلى

تراجع نفوذ فرنسا في الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر، وبداية القرن السابع عشر، ثم انتقلنا إلى توتر العلاقات العثمانية ـ الفرنسية في الفترة الممتدة بين عامي 1640 و 1700، نتيجة مواقف فرنسا في حروب الدولة العثمانية مع كل من البندقية والنمسا، وأخيراً دراسة واقع التجارة الفرنسية، وأوضاع رعاياها في المشرق خلال القرن السابع عشر.

وختمت الفصل التمهيدي، بدراسة العلاقات العثمانية ــ الفرنسية، خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر. هذه الفترة لم تشهد أحداثاً هامة، باستثناء محاولة فرنسا تأكيد سياستها التقليدية في الدول العثمانية، وتوقيع معاهدة الامتيازات سنة 1740، مع الإشارة إلى ظهور أولى محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية، والدور الفرنسي فيها.

أما الفصل الأول فقد خصصناه لدراسة علاقات فرنسا الثورية بالدولة العثمانية، في الفترة الممتدة بين عامي 1789 و1798، واحتوى هذا الفصل بدوره على ثلاثة عناصر أساسية، بداية بالعلاقات بين هاتين الدولتين قبيل وصول سليم الثالث إلى سدة الحكم ثم دراسة أوضاع كل من فرنسا والدولة العثمانية، وموقف هذه الأخيرة وأوروبا من الثورة الفرنسية، مع الإشارة إلى أوضاع الرعايا الفرنسيين في الدولة العثمانية عند بداية الثورة الفرنسية، أما العنصر الثاني من هذا الفصل فقد عالج مشروع التحالف العثماني ــ الفرنسي، بين عامي 1792 و 1798، والذي قسمناه إلى مرحلتين، أولها تلك التي تمتد بين عامي 1792 و1795، والتي كانت فيها فرنسا تبحث عن التقرب من الدولة العثمانية والتحالف معها، من خلال سفارتي كل من "سيمون فيل" و"ديسكورش" إلى اسطنبول. أما المرحلة الثانية، فتمتد من عام 1795 إلى عام 1798، والتي غيرت فيها حكومة الإدارة سياستها الخارجية، حيث بدأت تفرض فيها على العثمانيين شروطاً للتحالف، ويتجلى ذلك من خلال سفارتي كل من "فرنيناك" و"أوبير دوبي" إلى اسطنبول، مع الإشارة إلى أول سفارة عثمانية إلى باريس في عهد سليم الثالث بقيادة سعيد علي أفندي.

وفي الفصل الثاني، تطرقنا إلى دراسة العلاقات العثمانية ــ الفرنسية، أثناء حملة بونابرت على مصر إلى غاية عزل سليم الثالث سنة 1807، واشتمل هذا الفصل على ثلاث عناصر رئيسية، أولها اشتملت دراسة الحملة باختصار، ثم مساعي حكومة الإدارة ونابليون لإقناع الباب العالي بالحملة، وانتقلنا إلى الموقف الدولي من الحملة الفرنسية على مصر. وأخيراً، محاصرة القوات الفرنسية وإخراجها من مصر.

أما العنصر الثاني من هذا الفصل، فتطرقنا فيه إلى تطور العلاقات العثمانية ـ الفرنسية، في الفترة الممتدة بين عامي 1801 و1804، والتي عرفت عودة السلام بين الطرفين، بعد قطيعة دامت حوالي ثلاث سنوات، بسبب غزو نابليون لمصر، حيث تم توقيع معاهدة السلم في سنة 1802، ثم عالجنا طموحات بونابرت الجديدة في المشرق، من خلال مهمة سباستياني إلى المشرق، وسفارة الجنرال برون إلى اسطنبول.

وفي نهاية هذا الفصل، قمنا بدراسة التقارب العثماني ـ الفرنسي من جديد، بداية بدوافعه وأسبابه، ثم التعاون العثماني ـ الفرنسي، بعد سفارة مهيب أفندي إلى باريس، والجنرال سباستياني إلى اسطنبول في نهاية عهد سليم الثالث.

أما الفصل الأخير فقد تناول التأثيرات الفرنسية في الدولة العثمانية خلال عهد سليم الثالث، والتي برزت في ثلاثة عناصر رئيسية، بداية بالتطرق إلى بعض الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث مع إبراز الدور الفرنسي فيها. ثم عالجنا التأثيرات الفكرية والثقافية وانتشار مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية في الدولة العثمانية، وأخيراً آثار الحملة الفرنسية على مصر.

وأنهيناها الدراسة بخاتمة، كانت حوصلة لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

إن مصادر ومراجع هذه الدراسة، والتي كانت أغلبها فرنسية، باستثناء الاعتماد على كل من الجبرتي، ونقولا الترك، ومحمد فريد بك. وقد طغت المصادر والمراجع الفرنسية بشكل شبه كلي على هذه الدراسة، ومن أهم المصادر التي اعتمدنا عليها، نشير إلى مراسلات نابليون التي نُشرت بأمر من الإمبراطور نابليون الثالث، واشتملت على 32 مجلداً، متضمنة لكل رسائل نابليون، إضافة إلى المعاهدات والمراسلات التي نشرها تاستا حول علاقات الدولة العثمانية الخارجية، في جزئيين. إضافة إلى رحلة مهيب أفندي إلى باريس، وكذا كتاب السيد مصطفى، حول الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث.

كما اعتمدت في هذه الدراسة على بعض المصادر الأخرى، أهمها تلك التي كتبت من بعض الشخصيات، الذين قاموا برحلات إلى المشرق، منهم دارفيو، ودوهسون، إضافة إلى مذكرات الجنرال الفرنسي جوشرو، الذي ساهم في بعض الإصلاحات التي قام بها سليم الثالث، وأصدر كتاباً في جزئيين، تطرق فيه بالخصوص إلى الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث، مع التركيز على الدور الفرنسي فيها.

أما عن المراجع، فكانت أغلبها فرنسية أيضاً، كون الدراسات العربية الحديثة لم تتطرق إلى دراسة موضوع العلاقات العثمانية الفرنسية، بشكل واسع، حيث اكتفى أغلب المؤرخين بالإشارة إلى الأحداث البارزة، كالحملة الفرنسية على مصر، وموقف الدولة العثمانية من جهة، وعلى إصلاحات سليم الثالث من جهة أخرى. وعلى عكس ذلك، نجد أن المراجع الفرنسية أعطت أكثر أهمية لهذا الموضوع، ومن بين الدراسات الهامة تلك التي قام بها مارسبير الذي اصدر كتاباً حول "السياسة الشرقية للثورة الفرنسية" في جزئيين، واحتوى هذا الكتاب على تفاصيل السفارات الفرنسية إلى اسطنبول في الفترة الممتدة بين عامي 1792 و 1798، إضافة إلى كتابات، دريو وفوندال، التي تتناول المسألة الشرقية، وسياسة نابليون الخارجية بالخصوص.

وكان من الطبيعي أن تعترضنا بعض العوائق، والتي تمثلت أساساً في نقص المصادر العثمانية، التي لم نتمكن من الحصول عليها في الوقت الحالي مما دفعنا إلى الاعتماد بشكل كبير على المصادر الفرنسية.

وفي السياق نفسه، تعذر علينا الحصول على بعض المراجع الأساسية التي فُقد أغلبها في مكتباتنا، من ذلك كتاب روسو وهو كتاب قيم وضخم إذ جاء في سبعة أجزاء عن العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وفرنسا، لكننا لم يكن بوسعنا الحصول إلا على الجزء الأول منه فقط، هذا بالإضافة إلى كتاب مارشي بوس (Marche Bus) بعنوان: رحلة من باريس إلى اسطنبول.

وبما أننا اعتمدنا بشكل كبير، كما ذكرنا آنفاً، على المراجع باللغة الفرنسية، فقد واجهتنا عوائق أخرى تمثلت في تعريب وترجمة بعض الفقرات التي اقتبسناها من تلك المراجع، فقمنا بتلك العملية على الرغم من عدم إلمامنا بتقنيات الترجمة الأمر الذي أثر سلباً في بعض الأحيان على الأسلوب. هذا بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانيات اللازمة خاصة لدى الباحث المبتدئ.

أمّا ما كنا نصبو إليه من خلال هذه الدراسة، فهو إعطاء لمحة عن العلاقات التي كانت تربط بين القوة الإسلامية المتمثلة في الدولة العثمانية، والقوة المسيحية المتمثلة في فرنسا، وذلك محاولة منا تقديم صورة واضحة عن العلاقات العثمانية ـ الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث.

الفصل التمهيدي:

العلاقات العثمانية ـ الفرنسية 1520 ـ 1756: لمحة عامة

1. التقارب العثماني ـــ الفرنسي في عهد سليمان القانوني **1566-1520**
2. مصير العلاقات العثمانية ـــ الفرنسية بعد وفاة سليمان القانوني **1700-1566**
3. العلاقات العثمانية ـــ الفرنسية بين عامي **1700** و**1756**

1. التقارب العثماني - الفرنسي في عهد سليمان القانوني 1520-1566:

تعود الاتصالات الأولى بين الدولة العثمانية وفرنسا، إلى عهد السلطان العثماني سليمان القانوني[1]، حينما استنجد الملك الفرنسي فرنسوا الأول (François1er)[2] بالسلطان العثماني، اثر تهديدات شارل الخامس (Charles Quint)[3] حيث رأى الملك الفرنسي أنها الدولة الوحيدة القادرة على الحد من توسعات شارل الخامس وإنقاذ مملكته، مما يدل على المكانة التي كانت تتمتع بها الدولة العثمانية في تلك الفترة، وقدرتها في التأثير على السياسة العالمية.

1.1. جذور العلاقات العثمانية - الفرنسية 1520-:1534

1.1.1. الصراع بين فرنسوا الأول وشارل الخامس:

كان الصراع على أشده حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبعد تعيين شارل الخامس على رأسها في 28 جوان 1519، أصبح الصدام بينه وبين الملك الفرنسي فرنسوا الأول أمرا حتميا، نظرا لرغبة كليهما في قيادتها[4]، فبدأت الحرب بينهما سنة 1521، وتلقت فرنسا عدة هزائم دفعت

(1) ولد سليمان الأول، الجليل عند الأوروبيين والقانوني عند العثمانيين في 6 نوفمبر 1494، بطرابيزون على ضفاف البحر الأسود، في السنة التي تولى فيها أبوه سليم مقاليد الحكم، تعلم القرآن والكتابة. تولى الحكم بعد وفاة أبيه سنة 1520، وبذلك بدأت السياسة العثمانية بالاتجاه نحو الغرب، حيث اشتهر بعلاقاته مع فرنسوا الأول وتوفي سنة 1566م.

(2) ولد سنة 1494 أصبح ملك فرنسا سنة 1515، دخل في صراع حاد مع شارل الخامس، مما دفعه إلى التقرب من السلطان العثماني سليمان القانوني إلى غاية وفاته سنة 1547.

(3) ابن فليب لوبو Philippe le Beau، ولد سنة 1500، توفي أبوه وعمره ستة سنوات، دخل في صراع مع فرنسوا الأول حول قيادة الإمبراطورية التي أصبح قائدها سنة 1519، إلى غاية وفاته سنة 1558.

(4) E. LAVISSE, **Histoire de la France depuis ces origines jusqu’à la révolution**, Tome 5, Hachette, Paris 1903, pp. 08.09.

بفرنسوا الأول إلى التفكير في البحث عن حلفاء خارج أوروبا[1]. وبعد استسلام فرنسوا الأول للإمبراطور شارل الخامس في فيفري 1525 بمقاطعة ميلانو، أصبحت فرنسا مهددة، والملك الفرنسي أسيراً بمدريد مما دفع بالبلاط الفرنسي إلى الاستنجاد بالسلطان العثماني[2].

2.1.1. استنجاد فرنسا بالدول العثمانية:

في أعقاب معركة بافي (Pavie) في 24 فيفري 1525، رأى الملك الفرنسي ضرورة الاستنجاد بسليمان القانوني[3]، فأرسلت أول بعثة مباشرة بعد انهزامه في تلك المعركة، لكن عند وصول الوفد إلى البوسنة[4]، أمر باشا هذه المقاطعة بقتل المبعوث الفرنسي ومن معه[5]، والاستحواذ على الأموال والهدايا التي كانت بحوزتهم[6].

ثم تلتها بعثة ثانية ترأسها فرنجباني[7] (Franjipani) الذي نجح في الوصول إلى اسطنبول، حاملاً معه رسالتين إلى السلطان العثماني، واحدة من الملكة لويز دوسافوا (Louise de Savoie)[8] والأخرى من الملك فرنسوا الأول، كتبها في السجن بمدريد، طالباً فيهما المساعدة من الدولة العثمانية.

استقبل السلطان العثماني هذا الطلب بارتياح، ورأى أن يستغل الصراع الذي كان بين فرنسوا الأول وشارل الخامس، لتحقيق طموحاته ومشاريعه في الغزو، فطمأن المبعوث الفرنسي أنه سيهاجم شارل الخامس براً وبحراً[9]، وسلم له رسالة ليقدمها إلى الملك الفرنسي، يحثه فيها على أن يتشجع ، وأكد له أنه ليس من الغريب، أن يقع أباطرة في الأسر، كما طمأنه بأن مجلسه ناقش

([1]) A. BRUNEAU, **Tradition et politique de la France au levant**, félix Alcan, Paris 1932, p.20.

([2]) أندري كلو، **سليمان القانوني غازي الغزاة**، تعريب محمد الرزقي، دار التركي للنشر، تونس، 1991، ص 59.

([3]) هناك اختلاف حول من استنجد بالسلطان العثماني، الملك أو أمه لويز لكن أغلب الدراسات تشير إلى أن أمه هي التي بادرت إلى ذلك منها شاريير، اندري برونو، قيس جود الغزاوي.

([4]) لم نتحصل على أسماء الأشخاص المكونين لهذه البعثة الذين كان عددهم اثني عشر فردا، إضافة إلى قائد البعثة.

([5]) E. CHARRIÈRE, **Négociation de la France dans le levant, ou correspondances, mémoires et actes diplomatiques**, tome I, Imprimerie Nationale, Paris 1848, p. 114.

([6]) أندري كلو، مرجع سابق، ص. 60.

([7]) نبيل مجري، كان في خدمة بلاط فرنسا، بعدما نفي إليها.

([8]) أم الملك الفرنسي فرانسوا الأول، أصبحت تسير المملكة بعد سجن ابنها بمدريد.

([9]) A. BRUNEAU, Op.cit, p. 22.

بجدية كل النقاط التي عرضها مبعوثه، وهذا مقتطف من نص الرسالة : "**.... ليس من الغريب أن يقع أباطرة في الأسر، لذلك تشجع ....**"[1].

3.1.1. تبلور فكرة التحالف العثماني الفرنسي 1525-1534:

نلاحظ من خلال رد السلطان العثماني أن هناك نوعا من التردد، كما أن توقيع صلح مدريد في 14 جانفي 1526، أجل التحالف العثماني ـ الفرنسي إلى وقت لاحق، حيث أطلق سراح فرنسوا الأول، بعدما فرضت عليه شروط قاسية، وهنا يمكن أن نتساءل حول ما إذا كانت المساعدة العثمانية ضرورية في تلك الفترة[2].

رغم استنجاد فرنسا بالدولة العثمانية إلا أنه لم تكن هناك علاقات مباشرة بين الدولة العثمانية وفرنسا في البداية، وإنما كانت بوساطة البندقية[3]، حيث اضطر الملك الفرنسي إلى الاستعانة بقنصل[4] البندقية سنة 1528[5] بشأن تحويل تحويل كنيسة إلى مسجد في اسطنبول[6]، لكن السلطان العثماني رفض الاستجابة لهذا الطلب، حيث قال إن المسألة حساسة كونها تتعلق بالدين[7].

لكن بالمقابل وعد السلطان سليمان القانوني الملك الفرنسي بحماية الأماكن المقدسة، كما وقع السلطان وثيقة في 20 سبتمبر 1528[8]، تؤكد الحقوق الفرنسية السابقة لممارسة التجارة في مصر[9]. وبذلك تكون هذه التسهيلات، قد جسدت مسبقا نظام الامتيازات[10] الذي لعب دوراً هاماً في العلاقات العثمانية ـ الفرنسية.

([1]) L. COLOMER, **Le rôle de Marseille dans la relation politique et économique de la France avec les pays d'orient**, Imprimerie. J. Fournier, Toulouse 1929, p. 27.

([2])- A. BRUNEAU, Op.cit., p. 22.

([3]) هي مدينة إيطالية، تقع في قلب البحر الأدرياتيكي، على مفترق طرق أوروبا المركزيـة، تبعـد عـن اليابس بمقدار 4 كلم، ازدهرت منذ القرن العاشر، وكانت مركزا هاما للإشعاع الفكري، والفني في عصر النهضة الأوروبية.

([4]) لم يكن لفرنسا سفراء في المشرق في تلك الفترة.

([5]) بعث فرنسوا الأول رسالة إلى سليمان القانون، طلب فيها استرجاع تلك الكنيسة التي حولت إلى مسجد، مسجد، لكن فرنسا لم يكن لها قنصل في الدولة الثمانية، فاستعان الملك الفرنسي بقنصل البندقية باسطنبول.

([6]) J. URSU, **La politique orientale de François 1er (1515-1547)**, imprimerie F. Paillart, Paris, 1908, p. 51.

([7]) M. REY, **Histoire de la captivité de François 1er,** chez Techener librairie, Paris, 1857, P. 88.

([8]) للإطلاع على النص الكامل لهذه الوثيقة، أنظر تساتا Testa، الجزء الأول، ص : 23.

([9]) J. URSU, Op.cit, pp. 52-53.

([10]) هي مجموعة من التسهيلات التي منحها السلاطين العثمانيين للأجانب المقيمين بالأراضي العثمانيـة، بدأ العمل بنظام الامتيازات بشكل واسع منذ توقيع المعاهدة الكبرى بين سليمان القانوني وفرانسـوا الأول سنة 1535، وبموجب معاهدة الامتيازات تحصل الرعايا الفرنسيون على عدة تسهيلات. ولقد أجمع أغلب

وفي سنة 1532 بعث فرنسوا الأول رنكون (Rincon)[1]، إلى البلاط العثماني[2]، وزوده بتعليمات سرية، ذلك أن ملك فرنسا كان مجبرا على إخفاء رغباته، فأعلن أن هدف البعثة، هو تهديد السلطان، في حالة ما إذا تعدت جيوشه حدود المجر[3].

وصل السفير الفرنسي إلى اسطنبول، واستُقبل بحفاوة، لكن هدفه الحقيقي كان حمل السلطان العثماني على مهاجمة شارل الخامس في إيطاليا[4]، لكن الجيوش العثمانية، كانت قد خرجت في 25 أفريل 1532 قصد الهجوم على الإمبراطوريين في النمسا حيث هُزمت هناك براً وبحراً، لكن سليمان القانوني وعد سفير فرنسوا الأول بمساعدة الأسطول الذي كان يقوده خير الدين برباروس له.

إن الهزائم التي تلقتها جيوش سليمان القانوني، جعلته يفكر في الثأر، حيث قال لـ سكيبر (Scepper) سفير شارل الخامس ما يلي : "إذا أراد شارل الخامس الصلح معي، يجب ألاّ ينسى أن ملك فرنسا هو صديقي، لذلك يجب أن يعيد له كل الأراضي التي أخذها منه..."[5]. كما بعث السلطان سفيراً إلى فرنسوا الأول[6]، يطلب منه عدم إبرام أي صلح مع الإمبراطور شارل الخامس، لأن السلطان سيجبر هذا الأخير على أن يرجع لفرنسوا الأول، ما أخذه منه خلال أسره.

يتضح مما سبق أن العلاقات العثمانية ـــ الفرنسية كانت في أحسن أحوالها، إلى درجة أن فرنسوا الأول قال للبابا كليمان السابع سنة 1533 أنه لن يعارض غزو السلطان للبلاد المسيحية، وأن السلطان سيساعده على استرجاع ما أخذه منه الإمبراطور شارل الخامس[7].

المؤرخين خاصة الفرنسيون منهم أن الامتيازات لم تأخذ بالقوة أنظر برونو، كلومي. وهذا ما يفسر عدم =خضوع الفرنسيين للقانون المحلي العثماني. للتوسع في مفهوم نظام الامتيازات أصلها وتاريخها أنظر الغزاوي كلومي برونو.

([1]) ممثل الملك الفرنسي في بلاط المجر، غادر فرنسا في مارس 1532 في سرية تامة خوفاً من الإمبراطورين.

([2]) أندري كلاو، مرجع سابق، ص ص. 162-163.

([3])- M. LE CONTE DE SAINT PRIEST, **Mémoire sur l'ambassade de France en Turquie et sur le commerce des français dans le levant**, librairie de la société asiatique, Paris, 1877, p. 31.

([4]) أندري كلاو، مرجع سابق، ص 65.

([5])- A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 23-24.

([6]) لم نتحصل في كل المراجع التي عدنا إليها على اسم هذا السفير، ولا تاريخ ذهابه إلى فرنسا.

([7]) أندري كلاو، مرجع سابق، ص 67-68.

أما من جهة السلطان العثماني، فكان يرى أن مصلحة دولته تجعله يتحالف مع ملك فرنسا، الذي وجد نفسه في موقع مخجل، حيث أنه سيتحالف مع عدو المسيحية جمعاء في وقت كان سليمان القانوني ينتظر منه الرسائل السرية والعلنية[1].

في هذه الظروف كانت أوروبا في حيرة وخوف من تحالف عثماني فرنسي، خاصة بعد وصول سفير لفرنسوا الأول إلى اسطنبول، والذي دُعي لأول مرة للإقامة الدائمة هناك[2].

2.1. التحالف العثماني - الفرنسي 1534-1566:

كان فرنسوا الأول مترددا لوقت طويل، بين تجديد الحروب الصليبية ضد الدولة العثمانية، أو التحالف معها. لكن الأحداث دفعته إلى التقارب من السلطان العثماني والتحالف معه[3]. حيث قرر سنة 1453 التحالف العلني مع الدولة العثمانية[4].

ولم يكن فرنسوا الأول يرى أن الدين المسيحي يمكن أن يكون عائقاً في ربط علاقات مع دولة إسلامية. إذا كان الهدف هو تحقيق طموحاته وإنقاذ دولته، لذلك بحث عن التحالف مع العثمانيين رغم أنهم اعتبروا أعداء كل المسيحيين[5].

أما من جهة الدولة العثمانية فمن دون شك كان سليمان القانوني يدرك جيدا أن هذه الفرصة لن تتكرر فبغض النظر عن محتوى المعاهدة التي سنتطرق إليها لاحقا والتي يبدو أنها لم تكن في صالح الرعايا العثمانيين وتجارها إلا أنه إذا أخذنا الأمور من وجهة سياسية نلاحظ أن السلطان العثماني كان يرى في تقربه من فرنسا ما يحقق له طموحاته للتوسع في أوروبا كما أنه في حالة تحالفه مع فرنسا سيفشل أي مشروع لتحالف أوروبي ضده.

---

(1) M. Le CONTE de SAINT PRIEST, Op. cit., p 32.

(2) أندري كلاو، مرجع سابق، ص 68.

(3) P. DISPLER et R. DE MAÎY, **Droits et devoirs des français dans les pays d’orient et d’extrême orient**, Paul Dupone éditeur, Paris, 1833, p12.

(4) E. LAVISSE, Op. cit., p. 78.

(5) M. DE FLASSAN, **Histoire générale et raisonnée de la diplomatie française ou de la politique de la France depuis la fondation de la monarchie jusqu'à la fin de règne de luis XII**, Second édition, corrigée et augmentée, tome 1, de l’imprimerie Cropelet, Paris, 1811, p. 566.

كما أن اكتشاف طريق الرجاء الصالح قلل من الأهمية التجارية للبحر الأبيض المتوسط وبعقد التحالف مع فرنسا ستعود من دون شك الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط وبالتالي ازدهار التجارة العثمانية على حساب المنافسة البرتغالية التي احتكرت طريق رأس الرجاء الصالح[1].

1.2.1. معاهدة الامتيازات والتحالف بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة 1535:

بعدما اقتنع فرنسوا الأول بفكرة التحالف مع العثمانيين، بعث جون دو لافوري (Jean de la Forêt)[2]، كسفير مقيم باسطنبول، حيث أعطيت له كل الصلاحيات من الملك الفرنسي[3]، الذي طلب منه الحفاظ على الامتيازات الفرنسية السابقة (خاصة التي تحصلت عليها في مصر سنة 1528)، والعمل من أجل الحصول على تسهيلات وامتيازات أخرى للرعايا والتجار الفرنسيين[4].

وبذلك تم توقيع أول معاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا في فيفري 1535[5]، وقعها عن الجانب الفرنسي، السفير جون دولافوري، وعن الجانب العثماني الصدر الأعظم إبراهيم[6]، ويعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه في تاريخ العلاقات العثمانية ــ الأوروبية، لما اشتمل عليه من امتيازات عظيمة للرعايا الفرنسيين المقيمين في الأراضي العثمانية[7].

([1]) علي محمد محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الفجر للتراث، القاهرة 2004، ص 249.

([2]) بعثه ملك فرنسا فرنسوا الأول، كسفير مقيم في اسطنبول سنة 1535، كانت له أول مهمة في تونس، حيث التقى بخير الدين برباروسة، ثم ذهب إلى اسطنبول، حيث وقع المعاهدة الشهيرة سنة 1535. وكان رجلاً مثقفاً ودبلوماسياً محنكاً، كانت له الأولوية للقيام بمثل هذه المهام، حيث كان يتقن اللغة الإيطالية واليونانية القديمة والحديثة.

([3]) P. DISPLER, Op.cit, p. 13.

([4]) M. DE FLASSAN, Op.cit, p 567.

([5]) ذكر شاريير (Charrière) في الجزء الأول من كتابه "مفاوضات فرنسا في الرق"، الاختلاف الموجود حول تاريخ هذه المعاهدة، حيث صحح خطأ من هامور (Hammeur) الألماني الذي ذكر أن المعاهدة وقعت سنة 1536، وسبقها بمعاهدة أخرى سنة 1532، والتي لم نجد لها أثر في كل المراجع التي عدنا إليها، لكن الشيء المؤكد هو أن الملك الفرنسي بعث في هذه السنة (1532)، رنكون إلى اسطنبول، لكنه لم يوقع أية وثيقة أو معاهدة مع الدولة العثمانية.

([6]) M. DE FLASSAN, Op.cit, p 568.

([7]) L. COLOMER, Op.cit p 35.

ونجد هناك وراء هذه المعاهدة التجارية، حلفاً سياسياً عسكرياً بين الطرفين، ولكن في نص المعاهدة[1]، تم صياغة الجانب التجاري فقط، وهو الرأي الذي ذهب إليه أغلب المؤرخين[2].

وبتوقيع هذه المعاهدة، بلغت العلاقات العثمانية – الفرنسية ذروتها[3]. حيث أقرت المادة الأولى منها السلم والوئام بين السلطان العثماني والملك الفرنسي طول حياة كل واحد منهما، إضافة إلى حرية ممارسة التجارة لرعايا الطرفين[4]، كما أقرت المادة نفسها أن العثمانيين لا يدفعون في فرنسا ضرائب ضرائب أكثر من الفرنسيين، وبالمقابل لا يدفع الفرنسيون ضرائب أكثر من العثمانيين في الأراضي العثمانية[5]. كما نصت هذه المعاهدة على حق فرنسا في إنشاء قنصليات في مختلف الولايات العثمانية[6]، مع منح حصانة للقنصل والعاملين معه[7]، إضافة إلى ذلك تحصل الفرنسيون بمقتضى هذه المعاهدة على حرية ممارسة ديانتهم في الأراضي العثمانية[8]. وقصد حماية الرعايا الفرنسيين، اتفق الطرفان بموجب هذه المعاهدة على عدم محاكمة أي فرنسي في الأراضي العثمانية إلاّ بحضور مترجمه[9].

ولقد تركت الفرصة للبابا وملك إنجلترا وملك سكوتلندا للانضمام إلى هذه المعاهدة، إذ بعثوا للملك الفرنسي تأكيد انضمامهم في مدة أقصاها ثمانية

([1]) للإطلاع على النص الكامل لهـذه المعاهـدة، أنظـر : M. DE FLASSAN : Le Baron. I. de Testa, Tome1 أو M. LE CONTE D'HAUTERIVE.

([2]) رغم أن الطرفين لم يوقعا أية وثيقة تثبت التحالف السياسي العسكري، بينهما إلاّ أنهما تفاهما ضـمنيا على القيام بحرب ضد الإمبراطور شارل الخامس. والدليل هو أن المعاهدة الموقعة لم تشمل أيـة نقطـة خاصة بالتحالف العسكري لكن من خلال الأحداث التي أتت بعد ذلك خاصة بعد مشاركة الأسطول العثماني في الدفاع على مدينة نيس نستنتج أن ذلك يعود إلى توقيع المعاهدة التجارية الكبرى.

([3]) عبد العزيز سليمان نوار، **الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون، الفرس ومسلمو الهند**، دار النهضة، النهضة، بيروت 1991، ص 147.

([4]) L. B. I. DE TESTA, **Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères**, **étrangères**, tome premier, Amayot éditeur des archives diplomatique, Paris, 1867, p. 16.

([5])- M. de Flassan, Op.cit, p 568.

([6])- E. WATEBLED, "Aperçu sur les premiers consulats français dans le levant, et les pays Barbaresques", in **revue africaine**, journal des travaux de la société historique algérienne, 16ème année. Alger. A. Jourdan, librairie- éditeur, N° 91, janvier 1872, p. 25.

([7]) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص 148.

([8]) عبد المنعم الهاشمي، **الخلافة العثمانية**، دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، 2004، ص. 291.

([9])- M. DE FLASSAN , Op.cit, p. 568.

أشهر، بداية من تاريخ توقيع هذه المعاهدة[1]. وبفضل التسهيلات التي مُنحت لفرنسا ، توسعت تجارتها في أراضي الدولة العثمانية[2]، خاصة في ظل الحضور الدائم للدبلوماسيين الفرنسيين، حيث كان هناك سفير في اسطنبول وقناصل في المدن الكبرى يحمون رعاياهم وتجارتهم[3].

وقد بقيت هذه المعاهدة الكبيرة سارية لعدة قرون، وكانت القاعدة الأساسية للعلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا[4].

2.2.1. تجسيد التحالف العثماني - الفرنسي **1537-1547:**

إن توقيع معاهدة الامتيازات فتح لفرنسا أبواب المشرق على مصراعيها، حيث انطلق أسطول فرنسي من مرسيليا، سنة 1537 بقيادة البارون دوسان بلنكار (Le Baron de Saint Blancard)، وجاب سواحل كل المقاطعات العثمانية ليعود إلى مرسيليا[5].

وكان هدف فرنسوا الأول في هذه المرحلة، دفع الدولة العثمانية إلى الانضمام إلى جانبه، في صراعه ضد شارل الخامس ، فبعث مونتلوك (Montluc) أسقف فالنس إلى اسطنبول، واتفق مع السلطان على شن هجوم مشترك على شارل الخامس في إيطاليا[6] وهو ما حدث فعلاً، حيث هاجم الجيش العثماني إيطاليا في مارس 1538، كما هاجمها خير الدين باربروس من الجنوب، والجيش الفرنسي من الغرب[7]، لكن هذا المشروع لم يُكتب له النجاح[8]، حيث أن حلف نيس (Nice)[9]، أرعب فرنسوا الأول، ودفعه إلى عقد عقد هدنة مع الإمبراطور شارل الخامس، وتظاهر أنه مستعد لفسخ الحلف

([1])- M. LE CONTE D'HAUTERIVE, et M. Le Chev. F. De Cussy, **Recueil des traités de commerce et de navigation de la France, avec les puissances étrangères**, Tome deuxième, Rey et Gravier librairie, Paris, juin, 1835, p.p 442-443.

([2])- M. LE COMTE DE SAINT PRIEST, Op.cit, P. 282.

([3]) أندري كلاو، مرجع سابق، ص.ص. 169-170.

([4])- L. P. DESCHANEL, **Histoire de la politique extérieur de la France**, 806. 1936, Payot, Paris, Paris, 1936, P. 40.

([5]) L. COLOMER, Op.cit, p. 29.

([6]) M. LE CONTE DE SAINT PRIEST, Op.cit, pp. 33-34.

([7]) محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، 1983، ص.ص. 234-235.

([8]) أندري كلاو، مرجع سابق، ص. 172.

([9]) وقع في فيفري 1538، بين الإمبراطور شارل الخامس، والبابا والبندقية.

الذي وقعه مع السلطان العثماني(1)، والوقوف ضد توسعات سليمان القانوني في إيطاليا(2).

لكن رغم ذلك لم تنقطع العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا، حيث رأى فرنسوا الأول أن مصلحة مملكته تفرض عليه التنسيق مع السلطان العثماني(3)، فبعث رنكون(4) من جديد إلى اسطنبول قصد الحفاظ على صداقة العثمانيين(5)، وتجديد الاتفاق فيما يخص الحرب التي أعلنت من قبل، ضد شارل الخامس، وتجديد الحلف الدفاعي السري ضده(6).

وبعد إنهاء مهمته عاد رنكون إلى فرنسا، لكن بعد عودته من جديد إلى اسطنبول سنة 1541، أمر حاكم مقاطعة ميلانو بقتله باسم الإمبراطور شارل الخامس(7).

وبعدما علم الملك الفرنسي بذلك، أرسل بدلاً عنه بولين (Polin)، لطلب المساعدة، وقبل سليمان القانوني ذلك، بعد إلحاح السفير، خاصة بعد هجوم شارل الخامس على مدينة الجزائر في أكتوبر 1541(8)، وكان رد السلطان برسالة إلى فرنسوا الأول أهم ما جاء فيها: **"... قبلت بإخراج هذا الأسطول المجهز بكل الوسائل .... ولقد أمرت بربروس القابودان باشا أن يستمع إلى نصائحك ..... وبعد أن تتغلب على أعدائك ..... يدخل أسطولي قبل نهاية الموسم". وأضاف السلطان : "حذار من عدوك .... حيث أنه لن يقبل الصلح معك، إلاّ إذا تأكد أنه لديك وسائل كافية لمواصلة الحرب معه"**(9).

غادر الأسطول العثماني الدردنيل في أفريل 1543، وبعد أكثر من ثلاثة أشهر من الإبحار وصل إلى مرسيليا، حيث استقبل باسم الملك الفرنسي(10)، وفي 05 أوت من السنة نفسها وصل الأسطول العثماني ـــ الفرنسي إلى نيس(11)، وطلب بولين من سكانها الاعتراف بالملك الفرنسي، لكنهم رفضوا،

---

(1) A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 24,25.
(2) F. GABRIEL, G. E. CAPPRRETO et autres, **Histoire de la civilisation de l'Islam en Europe**, arabes et turcs en occident du 17 au 20, Traduit de l'italien par Claude Carme, édition, Bordas, France, 1983, p. 136.

(3) أندري كلاو، مرجع سابق، ص. 172.
(4) وصل إلى اسطنبول في جوان 1540 لتمثيل سياسة فرنسوا الأول.

(5) A. BRUNEAU, Op.cit, p. 25.
(6) J. URSU, Op.cit, pp. 119-120.

(7) أندري كلاو، مرجع سابق، ص. 173.

(8)-Ch. DE VILLEGAGNON, **L'expédition et voyage de l'empereur Charles Quin en Afrique contre la cité d'Arges**, traduit de latin en Français par Pierre Tolet, Lion, 1542.
(9)- J. URSU, Op. cit., pp. 119-141.

(10)- J. URSU, Op.cit., p. 142.

(11) المدينة الوحيدة التي بقيت تحت سيطرة دوق دوسافوا حليف شارل الخامس.

فبدأ الحصار، ثم قصف المدينة إلى أن عدل السكان عن قرارهم. وبذلك استطاع فرانسوا الأول استعادة مدينة نيس بفضل دعم خير الدين له.

بعد أن أنهى الأسطول العثماني مهمته في سبتمبر 1543، طلب خير الدين من الملك الفرنسي أن يمدّه بالذخيرة، فقرر الملك فرنسوا الأول وضع ميناء طولون تحت تصرفه. بيد أن خير الدين رفض في البداية قضاء فصل الشتاء في طولون تطبيقاً لتعليمات السلطان[1]، لكنه في نهاية الأمر عدل عن قراره[2]. أما فيما يخص المؤونة فقد قبل الملك الفرنسي، أن يمد الجيش العثماني بكمية من البسكويت لكن شريطة أن يدفع السلطان العثماني قيمتها فيما بعد، وأن يكون الأسطول العثماني تحت تصرف الملك الفرنسي في الربيع المقبل[3]، وهذا ما أعاد الأمل لخير الدين بربروس[4]. فاستقر الأسطول العثماني بمدينة طولون، التي أصبحت وكأنها مدينة عثمانية[5]، وبذلك ساد الأمن في السواحل الجنوبية الفرنسية.

رغم هذا التحالف رفض الملك الفرنسي، تدريب أسطوله مع الأسطول العثماني، كما رفض تقديم مساعدة لخير الدين ليحرر تونس، رغم أنه وعده بذلك، وكانت خيبة أمل خير الدين كبيرة، لما سمع بقرار الملك الفرنسي.

وفي 26 ماي 1544 غادر الأسطول العثماني طولون، ومعه بولين، لكن هذا الأخير افترق عن الأسطول العثماني، وتوجه إلى اسطنبول، حيث التقى السلطان العثماني في 10 أوت 1544، وكتب له السلطان سليمان القانوني رسائل مليئة بعبارات الثقة والأخوة، لكن بعد عودة بولين إلى فرنسا في منتصف أكتوبر 1544، وجد ملكه فرنسوا الأول قد اتفق مع الإمبراطور شارل الخامس[6]، بعدما هدد هذا الأخير باريس[7]، حيث وقعت معاهدة سيبي (Cépy)

([1]) في البداية رفض خير الدين بربروس قضاء فصل الشتاء بفرنسا، تطبيقا لأوامر السلطان، ولم يقبل ذلك ذلك إلاّ بعد إلحاح بولين.

([2])- E. LAVISSE, Op.cit, p. 111.

([3]) رغم أن الأسطول العثماني جاء لمساعدة ملك فرنسا إلاّ أن فرنسوا الأول طلب دفع أموال مقابل تقديم المؤونة لأسطول خير الدين، هذه النقطة طرحت تساؤلات لكن المؤرخين الفرنسيين يرجعون ذلك إلى عجز الخزينة الفرنسية آنذاك، والشيء المؤكد هو أن الملك الفرنسي، احتفظ بالأسطول العثماني في طولون لحماية سواحله من تهديدات شارل الخامس، دون أية تكلفة.

([4])- J. URSU, Op.cit, pp. 145-146.

([5])- E. CHARIERE, Op.cit, p. 568.

([6])- J. URSU, Op.cit, pp. 146-151.

([7]) بمجرد مغادرة الأسطول العثماني، أصبحت السواحل الفرنسية مهددة من جديد من قبل شارل الخامس.

(Cépy) في سبتمبر 1544. والتي أجبر بموجبها فرنسوا الأول على قطع علاقاته مع السلطان العثماني.

ورغم ذلك قرر الملك الفرنسي الإبقاء على صداقة العثمانيين، خاصة بعدما توصل السفير الفرنسي في اسطنبول مونتلوك، إلى عقد هدنة بين الدولة العثمانية، وكل الدول المسيحية، بما في ذلك شارل الخامس، الذي أراد بدوره استغلال الوضع لإدخال الدولة العثمانية في حرب ضد فرنسا، لكن السلطان العثماني سليمان القانوني، طمأن الملك الفرنسي فرنسوا الأول[1]. واستمر الوضع هكذا إلى غاية وفات فرنسوا الأول في 31 مارس 1547[2].

3.2.1. السياسة الشرقية لفرنسوا الأول وموقف الدول الأوروبية:

من خلال تتبعنا للعلاقات العثمانية ـ الفرنسية في عهد فرنسوا الأول، نلاحظ أنها كانت نتيجة مباشرة للصراع الذي كان بين الملك الفرنسي والإمبراطور شارل الخامس حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

قبل انتخاب شارل الخامس على رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة، دخل فرنسوا الأول في مشروع حرب صليبية على الدولة العثمانية، وأراد أن يقودها هو بنفسه حيث قال : "إذا انتخبوني فخلال ثلاث سنوات، سأكون في اسطنبول أو أكون ميتاً"[3].

كما أن البابا ليون العاشر (Léon 10)، أراد إبعاد فرنسوا الأول من إيطاليا، فاقترح عليه مشروع حرب صليبية، وكان رد فرنسوا الأول بقوله : **"يجب أن تعلم كم راودني هذا الحلم منذ أن كنت صغيراً، وتمنيت أنه بعد نهاية الصراع بين الأمراء المسيحيين، ستعلن حرب كبيرة ضد العثمانيين أعداء الدين المسيحي...."**[4].

لكن انتخاب شارل الخامس على رأس الإمبراطورية، أدى إلى تطور الوضع في غير صالح ملك فرنسا[5]، الذي أصبح مهددا، مما دفعه إلى التحالف مع العثمانيين[6]، حيث وجد فرنسوا الأول في سليمان القانوني حليفاً يصعب استمالته[7].

([1])- A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 26.27.

([2])- E. LAVISSE, Op.cit, p. 122.

([3])- L. COLOMER, Op.cit, pp. 25-26.

([4])- A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 26.19.20.

([5])- L. COLOMER, Op.cit, pp. 26.

([6])- R. PINON, **l'Europe et l'empire ottoman**, librairie Académique, Paris, 1909, p. 542.

([7])- G. HANOTAUX, **Histoire de la nation française**, tome 9, Histoire Diplomatique 1515-1928, par René Pinon, librairie Plon, Paris, 1929, p. 59.

كانت سياسة فرنسوا الأول مع سليمان القانوني متذبذبة، حيث أنه لم يستطع عقد صلح نهائي معه، كما أنه لم يتمكن من التوفيق بين الاتجاهين المختلفين لسياسته، فكان مجبراً أن يظهر الأولوية للمسيحية، مع ربط علاقات حسنة مع الدولة العثمانية الإسلامية، وهو أمر يصعب تحقيقه(1) خاصة في ظل وجود معارضة قوية من الرأي العام الأوروبي لسياسة فرنسوا الأول(2)، هذا رغم التأييد الكبير الذي وجده من قبل حاشيته، وبعض مستشاريه على رأسهم المنفي الإسباني أنطونيو رنكون(3).

إن التحالف العثماني الفرنسي، قد خلق عدة مشاكل لفرنسوا الأول، خاصة وأن الذرائع التي اصطنعها لتبرير ذلك، لم تقنع الرأي العام الأوروبي والفرنسي(4)، كما أنه لم يستطع أن يلتزم بوعوده للدولة العثمانية، فيضطر إلى إلى التراجع ونقض العهود، ثم يعود من جديد فيستجدي عطف وتأييد العثمانيين، فيثور عليه الرأي العام(5).

من خلال تتبعنا للسياسة الشرقية لفرنسوا الأول، يتضح أنه لولا صراعه مع شارل الخامس الذي هدد فرنسا في مرات متتالية لما حدث تحالف عثماني فرنسي، نظراً لأحكام ذلك العصر وموقف الأمراء المسيحيين وقتئذٍ.

4.2.1. تطور العلاقات العثمانية - الفرنسية **1547-1566**:

رغم الهدنة الموقعة(6) بين شارل الخامس والسلطان العثماني في 19 جويلية 1547 ووفاة فرانسوا الأول، لم يطرأ على التقارب العثماني الفرنسي أي تغيير حيث ظلت فرنسا محافظة على امتيازاتها لدى البلاط العثماني(7). كما أن السياسة الفرنسية لم تتغير تجاه الدولة العثمانية، إذ واصل هنري الثاني (Henri2)(8)، سياسة أبيه، بميولات الدولة العثمانية للاستعانة ببحريتها عند الحاجة(9). وأظهرت فرنسا حسن نيتها في الحفاظ على علاقاتها الطيبة مع

(1)- A. BRUNEAU, op.cit, pp. 26.27.28.

(2) إضافة إلى ذلك لم يكن ضمير فرنسوا الأول مرتاحاً، بعدما تحالف مع السلطان العثماني، حيث كان في البداية يحلم بقيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

(3)- G. HONOTAUX, Op.cit, p. 60.

(4)- E. LAVISSE, Op.cit, p. 108.

(5) على محمد الصلابي، مرجع سابق، ص. 249.

(6) تكتسي هذه الهدنة أهمية بالغة فلأول مرة يوافق السلطان العثماني على التفاوض مع إسبانيا عدوه التقليدي وكانت الهدنة لمدة خمس سنوات، سعت فرنسا عبثاً للحيلولة دون ذلك.

(7) H. HEINRICH, **L'alliance franco-algérienne au XVI[ième] siècle**, imp. Maugan Russand, Lyon, Lyon, 1898, p. 69.

(8) هو ابن فرنسوا الأول، ولد سنة 1518، وأصبح ملك فرنسا بعد وفاة أبيه سنة 1547 لم يحظى كثيراً باهتمام المؤرخين، رغم أنه حاول الحفاظ على سياسة أبيه، توفي سنة 1559.

(9) محمد فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص. 241.

العثمانيين فامتنعت عن الانضمام للجبهة المسيحية التي تشكلت في صائفة 1550، والتي ضمت أساساً فرسان القديس يحيى والأسبانيين والإيطاليين[1].

في هذه الفترة عمل قبريال دارامون (D'Aramont)[2]سفير الملك الفرنسي في اسطنبول من أجل إقناع سليمان القانوني بالقيام بحرب مشتركة ضد الإمبراطوريين[3]، وتواصلت المفاوضات بين الطرفين، إلى أن عقدت معاهدة تحالف جديدة في 01 فيفري 1553[4]، بين الدولة العثمانية وفرنسا ضد شارل الخامس[5].

ونصت المادة الأولى على أن يبعث السلطان العثماني أسطولاً بحرياً إلى بحر تسكانيا (وسط إيطاليا) لمحاربة الإمبراطور شارل الخامس[6]، وبذلك سارت مراكب الدولتين، وفتحت جزيرة كورسيكا[7]، وشنت غارات على جزيرة صقليا[8].

رغم هذا التحالف، إلاّ أن السياسة الفرنسية، بقيت متذبذبة، وغير واضحة حيث عقدت فرنسا سنة 1559 معاهدة مع إسبانيا، دون إدخال السلطان العثماني فيها والذي انزعج كثيراً، وقال لسفير هنري الثاني باسطنبول لافيني (Lavigne) ما يلي: **"أكتب إلى سيدك وقل له، إذا كان من الصعب على أصدقاء قدماء أن يصبحوا أعداء فمن الصعب أيضا على أعداء قدماء أن يصبحوا أصدقاء أوفياء"**[9]، تعبر هذه الكلمات عن مدى تأثر سليمان القانوني بالوضع، بالوضع، في ظل المواقف المترددة للملك الفرنسي.

---

(1) G. TURBET DE LOFE, **L'Afrique barbaresque dans la littérature française au XVIième siècle**, Droz, Genève, 1973, p. 164.

(2) كان من أبرز الدبلوماسيين الفرنسيين، وعين بسفارة فرنسا باسطنبول سنة 1547، وبقي بها إلى غاية 1554.

(3)- G. VENISTEIN, "Les préparatifs de la compagne navale Franco-Turque de 1552 à travers les ordres du Divan ottoman", in **Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée**, N° 39, septembre 1985, p. 36.

(4) للإطلاع على النص الكامل لهذه المعاهدة أنظر تستاتا Testa، الجزء الأول، ص. 43.

(5)- L. B. I. DE TESTA, Op.cit, p.43.

(6) قيس جود الغزواتي، **الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994، ص. 188.

(7) جزيرة في البحر الأبيض المتوسط، ذات موقع تجاري بين الشرق والغرب، ارتبطت منذ عام 1396 بالمملكة الفرنسية، حدث فيها في الربع الأخير من القرن الثامن عشر حركة تمردية، لكنها ضمت نهائيا إلى فرنسا في عهد الثورة الفرنسية.

(8) محمد فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص. 241.

(9)- M. LE CONTE DE SAINT PRIEST, Op.cit, p. 47.

لم تمنع هذه الظروف بقاء الصداقة العثمانية الفرنسية، حيث أنه بعد توقيف بعض الفرنسيين كانوا متوجهين إلى القدس، أوفد الملك الفرنسي هنري الثاني مبعوثاً[1] إلى السلطان العثماني، ومعه رسالة يطلب فيها إطلاق سراحهم، وهو الطلب الذي لم يرفضه سليمان القانوني[2]. كما كتب هذا الأخير الأخير رسالة إلى هنري الثاني أهم ما جاء فيها : "... بمقتضى **الصداقة الصريحة** والروابط الموجودة بيننا، لبينا رغباتكم، حيث تمّ إطلاق سراح السجناء، لكن فيما يخص صلحكم مع الأسبان يجب أن تبقوا حذرين...."[3].

بعد وفاة هنري الثاني في السنة نفسها (1559)، انتهت مرحلة هامة في تاريخ العلاقات العثمانية الفرنسية، والتي لم تكن مختلفة كثيرا عن فترة حكم فرنسوا الأول.

وبذلك أصبحت السياسة الفرنسية غير واضحة تجاه الدولة العثمانية في عهد الملكين فرنسوا الثاني (François II)[4]، وشارل التاسع (Charles IX)[5] على التوالي، بسبب سيطرة إسبانيا في صياغة القرارات[6]، هذا رغم وجود بعض المراسلات بين السلطان العثماني والملك الفرنسي، لكنها كانت تقتصر على الإشادة بالصداقة القديمة، دون اللجوء إلى القيام بأي عمل سياسي أو عسكري مشترك[7].

وفي صائفة 1566 توفي سليمان القانوني، فطويت صفحة هامة من تاريخ العلاقات العثمانية الفرنسية، نظراً للدور الكبير الذي لعبه في التأثير على السياسة العالمية خلال ست وأربعين سنة[8].

([1]) قصد حل القضية بعث الملك الفرنسي مبعوثاً يدعى يفرسين (Yevrsin) إلى السلطان العثماني.

([2])- M. LE CONTE DE SAINT PRIEST, Op.cit, p. 47.

([3]) هي آخر رسالة بين سليمان القانوني وهنري الثاني، بتاريخ 17 جوان 1559، للإطلاع على الرسالة، أنظر تاستا (TESTA)، الجزء الأول.

([4]) ولد سنة 1543، أصبح ملك فرنسا بعد وفاة هنري الثاني سنة 1559، ولكن فترة حكمه لم تدم طـويلاً (حوالي السنة)، حيث توفي سنة 1560.

([5]) ولد سنة 1550، أصبح ملك فرنسا بعد وفاة فرنسوا الثاني سنة 1560، وعمره عشرة سنوات، تـوفي سنة 1574.

([6]) M. LE CONTE De SAINT PRIEST, Op. cit, p. 47.

([7]) لمزيد من التفاصيل، أنظر تاستا Testa، الجزء الأول، والمراسلات بين كل من فرنسوا الثاني وشارل التاسع مع سليمان القانوني في صفحات (72، 97-98، 99-109).

([8]) M. LE CONTE DE SAINT PRIEST, Op.cit, pp. 47-51.

2. مصير العلاقات العثمانية - الفرنسية بعد وفاة سليمان القانوني **1566-1700**:

شهدت أواخر القرن السادس عشر والسابع عشر، أحداثا وتطورات هامة غيرت من طبيعة العلاقات ومضمون المعاهدات، وكذا الامتيازات الممنوحة للرعايا الفرنسيين[1].

1.2 . سياسة فرنسا مع الدولة العثمانية بين **1566-:1640**

1.1.2. تراجع مكانة فرنسا في الدولة العثمانية:

استمرت العلاقات العثمانية ـ الفرنسية بعد وفاة سليمان القانوني، حيث تطورت الامتيازات الفرنسية خلال نهاية القرن السادس عشر على عهد كل من سليم الثاني[2] ومراد الثالث[3] على التوالي[4]، حيث جُددت أول معاهدة بعد بعد وفاة سليمان القانوني، بين شارل التاسع وسليم الثاني في أكتوبر 1569م[5]، والتي نصت على تأكيد الامتيازات القنصلية السابقة، كما تحصلت فرنسا

---

(1) A. TEMIMI, "L'ottomanisation des régences d'Alger de Tunis et Tripoli à la lumière des Muhimme Defterie 1559-1595", in **Arab Historical Review for ottoman studies** n° 31, décembre 2005, p.29.

(2) ولد سنة 1522، تولى السلطة سنة 1566 وعمره أربع وأربعون سنة، ودامت مدة سلطته ثمان سنين وخمسة أشهر، حيث توفي سنة 1574م.

(3) ولد سنة 1546، تولى السلطة سنة 1674 في عهده ثار الإنكشاريون. أما هو فانغمس في الملذات وفرط فيها، حتى توفي سنة 1595م.

(4) جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1616-1830**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص. 37.

(5)- M. LE CONTE D'HAUTERIVE, Op.cit, p. 443.

بمقتضاها على كل الامتيازات الممنوحة لجمهورية البندقية[1]. كون هذه الأخيرة تحصلت على امتيازات معتبرة قبل الفرنسيين.

أما في عهد مراد الثالث فكانت العلاقة حسنة أيضا حيث جددت الامتيازات القنصلية والتجارية، مع إضافة بعض البنود، أهمها أن يكون سفير فرنسا مقدماً على كافة سفراء الدول الأخرى، في الاحتفالات الرسمية[2].

لكن دخول منافسين لفرنسا في الدولة العثمانية، في هذه الفترة أدى إلى تراجع مكانتها تدريجيا، حيث تحصل سفير مملكة إنجلترا وليام هاربرن (William Harburn)، باسطنبول على امتيازات تماثل تلك التي تحصلت عليها فرنسا وكان ذلك سنة 1579[3]. وبعد عقد معاهدة 1581 بين الدولة العثمانية وفرنسا، فقدت هذه الأخيرة بعض الامتيازات حيث أصبح الإنجليز يمارسون التجارة في المشرق، على متن سفنهم، رغم تدخل السفير الفرنسي باسطنبول سافري دولنكوم (Savary de Lancosme)[4]، كما تمكنت إنجلترا من الحصول على تسهيلات أخرى سنة 1583.

2.1.2. السياسة المزدوجة لهنري الرابع:

اعتلى هنري الرابع العرش في 23 جويلية 1593، لكن انشغالاته بالحروب الدينية أنقصت من اهتمامه بالمشرق[5] في هذه الفترة لم يكن هناك سفير للسلطان العثماني في البلاط الفرنسي، مما يدل على وجود تحول في العلاقات، كما أن الممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين لدى السلطان العثماني، عجزوا في الكثير من الأحيان على تأدية واجباتهم والحصول على تسهيلات جديدة باستثناء البعض منهم[6].

إن أول إجراء قام به هنري الرابع على صعيد علاقاته مع الدولة العثمانية كان إبعاد سفيره باسطنبول لونكوم، الذي اِتُهم بأنه عميل لملك إسبانيا، وعوضه بـ سفاري دوبراف (Savary de Brêves)[7] الذي تمكن من الحصول على

([1]) محمد فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص. 254.

([2]) نفسه، ص 260.

([3]) الملاحظ هنا هو أن إنجلترا لم تتحصل على امتيازات مماثلة للتي تحصلت عليها فرنسا، إلاّ بعد مرور حوالي نصف قرن على إبرام أول معاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا.

([4]) سفير فرنسا باسطنبول، ما بين سنتي 1586 و1592.

([5])- A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 31,32.

([6]) G. TONGAS, **Les relations de la France avec l'empire Ottoman durant la première moitié du XVII siècle,** imprimerie F. Boisseaux, Toulouse, 1942, p. 10.

([7]) سفير فرنسا باسطنبول 1592 و 1606، لكن هناك اختلاف حول تاريخ تعيينه، فهناك من يقـول أنـه عين في عهد الملك هنري الرابع، وهناك من يقول أنه عين قبل عهد هذا الملك.

امتيازات جديدة في فيفري 1597، في عهد السلطان محمود الثالث[1]، ولكن رغم ذلك بقي الإنجليز والبنادقة يبحرون على متن سفنهم، بعد ما كان ذلك حكراً على الفرنسيين[2].

كان أمر تجديد الامتيازات يتم في نهاية فترة حكم السلطان العثماني أو الملك الفرنسي[3]، حيث استغل السفير الفرنسي باسطنبول فرصة وصول أحمد أحمد الأول[4] إلى الحكم سنة 1604، وتمكن من تجديد الامتيازات في 30 ماي من من السنة نفسها، وبذلك نالت فرنسا تسهيلات أخرى، فأصبحت مسيطرة على التجارة في المشرق[5]، أي في كل الولايات العثمانية[6].

عمل السفير الفرنسي الجديد، جون دوقونتو (De Gontaut)[7]، من أجل الحد الحد من نفوذ البنادقة في أراضي الدولة العثمانية، لكنه لم يتمكن من الحصول على امتيازات جديدة[8].

ورغم حصول فرنسا على عدة امتيازات في عهد هنري الرابع، إلاّ أن سياسة هذا الأخير كانت في أغلب الأحيان غير واضحة، فمن جهة كان يظهر رغبة في الحفاظ على صداقة السلطان العثماني، ومن جهة أخرى كان يريد أن يستغل ضعف الدولة العثمانية لتحقيق مشاريعه وطموحاته في الغزو، حيث كتب إلى سفيره دوبراف (De Brève) في 03 ماي 1602 ما يلي: "أظن أن

([1]) ولد في عام 1546، وهو ابن مراد الثالث، تولى الحكم بعد وفاة والده باثني عشر يوما، كان مثقفا وشديد التدين، يميل إلى التصوف، في عهده قامت ثورة داخلية في الأناضول، توفي سنة 1603، وعمره 57 سنة.

([2])- A. BRUNEAU, Op. cit., p. 32.

([3]) عند نهاية فترة حكم سلطان أو ملك، يجب تجديد الامتيازات السابقة، لأن السلطان أو الملك يشير في المعاهدة إلى اسمه، دون ذكر اسم خليفته، فنجد السفراء يستغلون الفرصة لطلب امتيازات أخرى، عند كل تجديد.

([4]) ولد سنة 1589 خلف السلطان محمود الثالث الذي توفي جراء مرض الطاعون، لكن صغر سن السلطان الجديد (14 سنة)، الذي تولى العرش سنة 1603، سهل على الفرنسيين الحصول على امتيازات 1604 دامت مدة سلطنته أربع عشرة سنة وأربعة أشهر، حيث توفي بعد مرضه، في 22 نوفمبر 1617 وعمره 28 سنة.

([5]) كل الأجانب كانوا مجبرين على ركوب سفن فرنسية لدخول الدولة العثمانية، باستثناء الإنجليز والبنادقة والبنادقة الذين تحصلوا على حق الإبحار والتجارة فوق سفنهم الخاصة.

([6])- M. DE. M. D'OHSSON, **Tableau général de l'empire ottoman**, publié par M.C. d'hssan, fils de l'auteur, chez Frimin Diot Père et fils libraire, Paris, 1824, pp. 474-475.

([7]) سفير فرنسا باسطنبول بين سنتي 1606 و 1611م.

([8])- G. TONGAS, Op.cit, p. 10.

إمبراطورية السلطان ستسقط قريباً، وبالتالي ستحدث تغييرات هامة .... ومهما يكن من أمر، فإنه من الضروري أن أعمل قصد فرض وجودي مثلما يفعل الآخرون"[1].

وتوازياً مع طموحات هنري الرابع ظهرت عدة مشاريع لحروب صليبية ضد الدولة العثمانية، أهمها مشروع الملك نفسه والوزير الأول الفرنسي سولي (Le Duc de Sully) لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، ونشر هذا المشروع في كتاب أهم ما جاء فيه، أن هدف الملك الفرنسي، هو تحقيق السلم مع كل الدول المسيحية، وإبقاء عداءه للمسلمين، لكن هنري الرابع توفي بينما كان بصدد تحضير قوات عسكرية للهجوم على الدولة العثمانية[2].

في ذلك الوقت كانت هناك عدة مشاريع لحروب صليبية أخرى[3]، وكان وكان أهمها على الإطلاق، مشروع الأب جوزيف (Le père Josèphe)[4]، إضافة إلى مشروع السفير السابق في الدولة العثمانية، سفاري دوبراف الذي استغل فرصة إقامته الطويلة في اسطنبول، وحضر مشروعاً لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، عن طريق حرب صليبية تشارك فيها كل الأمم المسيحية. لكن من جهة أخرى، ظهر رجال فرنسيون دافعوا عن الصداقة العثمانية[5] ومن بينهم نجد لوقاي (G. le Guay) الذي رد على مشروع دوبراف بكتاب عنوانه "تحالف الملك مع التركي والآخرين". ومن أهم النقاط التي عالجها في هذا الكتاب، إمكانية تحالف النمسا مع الدولة العثمانية في حالة تخلي فرنسا عن صداقة العثمانيين[6]، وبالتالي فقدان فرنسا مكانتها وامتيازاتها في الأراضي العثمانية.

من خلال هذا العرض السريع والمختصر، لمشاريع تقسيم أراضي الدولة العثمانية، نستطيع أن نفهم جزءاً من السياسة الخارجية لفرنسا خلال العقد الأول من القرن السابع عشر، والتي ظهرت بوجهين متناقضين، أي وجود علاقات صداقة ظاهرياً مع ظهور عدة مشاريع لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، هذا ما يفسر عدم وجود ثقة في العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا[7]. لكن رغم هذا، فإن سياسة الملك الفرنسي هنري الرابع، أعطت

([1])- A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 33-34.

([2])- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 48-49.

([3]) للإطلاع على النص الكامل لهذه المشاريع، أنظر تونقاس (TONGAS) الذي ذكرها بكل تفاصيلها.

([4]) من الرجال العظام عند الفرنسيين، في القرن السابع عشر، كان وفياً لفكرة التنصير في الأمصار الإسلامية.

([5]) كان هدفهم من وراء ذاك، ضمان مكانة مميزة لفرنسا في الدولة العثمانية والحفاظ على امتيازاتهم.

([6])- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 58-64.

([7])- Ibid. p. 44.

عموماً نتائج مقنعة لفرنسا خاصة في الميدان التجاري (معاهدة الامتيازات سنة 1604)، ومن جهة أخرى لم ينجح في كسب ثقة العثمانيين ولم يفلح في الحد من النفوذ الإنجليزي في الأراضي العثمانية[1].

3.1.2. فشل النشاط الدبلوماسي للسفراء الفرنسيين في اسطنبول 1611-1640:

لم تشهد الفترة الممتدة بين 1611 و1640 أحداثاً هامة، لاسيما وأن السفراء الفرنسيين عجزوا عن الحصول على امتيازات جديدة، حيث اتسمت هذه الفترة بوجود خلافات بين السفراء الفرنسيين والوزراء العثمانيين.

وفي عهد السفير الفرنسي الجديد أشيل دو هارلي (Achill de Harly)[2] تحصلت فرنسا على تجديد الامتيازات سنة 1614، ولكن دون الحصول على امتيازات جديدة، بل إنها فقدت الامتياز المتمثل في حماية الأساطيل التابعة للدول المسيحية، هذا بعدما منحت الدولة العثمانية امتيازات تجارية معتبرة لهولندا سنة 1612 وللإمبراطور النمساوي متياس (Matias)، سنتي 1615 و1617[3]، مما أدى إلى تدني النفوذ الفرنسي.

وانتهت سفارة أشيل بحادثة خطيرة في تاريخ العلاقات العثمانية الفرنسية[4]، حيث سجن هذا السفير[5] مدة أربعة أشهر من قبل الصدر الأعظم الأعظم محمد باشا[6].

أثناء عودة الصراع بين فرنسا والنمسا، فكر الوزير الأول الفرنسي ريشيليو (Richelieu) في العودة إلى سياسة التحالف مع الدولة العثمانية، فبعث فيليب دوهارلي (Philippe de Harly)[7] كسفير للملك الفرنسي لويس الثامن باسطنبول[8].

([1])- A. BRUNEAU, Op.cit, p. 35.

([2]) سفير الملك الفرنسي لويس الثامن باسطنبول، بين (1611 و 1640)، كان شابا عمره لا يتجاوز خمسة وعشرون سنة، ولم يكن مهيأ لمثل هذه المهام الصعبة.

([3])- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 10-11.

([4]) في سنة 1616، فر بولوني من السجن، بمساعدة سكرتير السفير الفرنسي، مما أدى إلى غضب الصدر الصدر الأعظم، الذي حمل السفير الفرنسي مسؤولية ما حدث، فأدخله السجن، ولم يتم الإفراج عنه إلاّ بعد تدخل سفراء الدول المسيحية الأخرى باسطنبول، ودفع السفير الفرنسي لغرامة مالية.

([5]) لأول مرة يقدم الصدر الأعظم على سجن سفير فرنسي.

([6])- G. TONGAS, Op.cit, p.11.

([7]) سفير فرنسا باسطنبول بين 1619 و 1631، ينتمي إلى عائلة دوهارلاي، التي لعبت دورا هاما في فرنسا، بداية من النصف الثاني من القرن السادس عشر.

([8])- A. BRUNEAU, Op.cit, p. 41.

ومن التعليمات التي وجهت لهذا السفير العمل على تجديد الامتيازات والوقوف في وجه مساعي البنادقة والإنجليز والهولنديين[1] للحصول على امتيازات جديدة[2].

وقد تمكن هذا السفير من حماية التجارة الفرنسية وتطويرها[3] لكنه فشل فشل في الحصول على التجديد المراد للامتيازات، بسبب تغيير الصدور العظام، مما أثر سلباً على العلاقة بين السفير الفرنسي والوزراء العثمانيين[4].

ثم أتى السفير الفرنسي هنري دوقورناي (Henry de Gournay) سنة 1631، طلب منه الملك أن يبلغ تحياته إلى السلطان مراد الرابع[5]، ويعمل من أجل تجديد الامتيازات[6] لكن سفارته لم تشهد أحداثاً هامة حيث وقع في عدة مشاكل، خاصة بعد سجن ابنه[7] من قبل الصدر الأعظم[8].

نظراً لمحدودية إمكانيات السفير الفرنسي قورناي وعدم قدرته على الحصول على امتيازات جديدة، أبعد سنة 1643، وعاد مرة أخرى السفير دوهارلاي إلى سفارة فرنسا باسطنبول، وبقي هناك مدة خمس سنوات، واصل خلالها معالجة الشؤون الخاصة، في انتظار وصول سفير جديد، كما كلفه الملك الفرنسي بالإبقاء على علاقات حسنة مع الدولة العثمانية وإصلاح أخطاء سابقه[9].

2.2 . توتر العلاقات العثمانية - الفرنسية **1640-1700**:

---

(1) كان السفراء الفرنسيين باسطنبول يعملون على عدة جبهات، حيث كان عليهم حماية المصالح الفرنسية، ومحاولة منع الدول الأخرى الحصول على امتيازات جديدة.

(2)- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 17-18.

(3)- A. BRUNEAU, Op.cit, p. 41.

(4)- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 16.17.

(5) تولي السلطة بعد عزل عمه مصطفى الأول سنة 1622، إلى غاية وفاته سنة 1640.

(6)- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 20-21.

(7) يعود سبب ذلك إلى العثور على أمه مخفية، بسفينة فرنسية، تستعد للإقلاع من اسطنبول، فاتهم الصدر الأعظم السفير الفرنسي، وسجن ابنه، مما أدى بسفراء الدول الأوروبية الأخرى إلى التدخل والسماح للسفينة بالإبحار.

(8)- Sr. RICAUT, **Histoire des trois derniers empereurs Turcs, jusqu'à 1677**, Tome premier, chez la veux L. Billane, Paris, 1683, p. 67.

(9)- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 33-34.

من أهم الأحداث التي ميزت هذه المرحلة، هي دخول الدولة العثمانية في حرب مع البندقية في جزيرة كريت، وهنا ظهرت النوايا الحقيقية لفرنسا من خلال مواقفها أثناء الحرب.

1.2.2. موقف فرنسا من الصراع العثماني - البندقي:

بدأت هذه الحرب سنة 1644[1] بسبب استيلاء فرسان مالطة على عمارة عثمانية كانت متوجهة محو مصر وعلى متنها بضائع ثمينة، فتدخل السلطان العثماني إبراهيم[2]، وطلب من سفراء الدول الأوروبية باسطنبول فرنسا وإنجلترا والبندقية التدخل والمساهمة في حل المشكلة، لكن السفير الفرنسي آنذاك جون دولاهاي (Jean de la Hay)[3]، رفض حيث قال: "إن مالطة دولة مستقلة".

فقرر السلطان العثماني إرسال جيش إلى جزيرة كريت في 30 أفريل 1645[4] لكن البنادقة عارضوه، واستنجدوا بالدول المسيحية، من بينها فرنسا، التي وقعت بين أمرين، مساعدة البنادقة أو الإبقاء على صداقة العثمانيين، وفي الأخير قرر الوزير الأول الفرنسي مازران (Mazrin)[5] مساعدة البندقية[6]. لكن لكن فيما بعد حاولت فرنسا أن تلعب دور الوساطة، فبعث فارين (Varennes) إلى اسطنبول للتنسيق مع السفير الفرنسي قصد إنهاء الخلاف[7]، لكن الدولة العثمانية قررت مواصلة الحرب.

([1]) دامت هذه الحرب حوالي خمس وعشرين سنة (1644-1669)، حيث أراد السلطان إبراهيم تحرير طرق التجارة في بحر إيجة بعد هيمنة البنادقة على جزيرة كريت، فاستغل حادثة الاستيلاء على السفينة لإعلان الحرب على البنادقة.

([2]) هو ابن أحمد الأول كان رجلاً حكيماً متديناً، وصل إلى السلطة بعد وفاة مراد الرابع سنة 1640، إلى غاية سنة 1648، حيث ثار عليه الإنكشارية وقتلوه. لتفاصيل أكثر أنظر محمد فريد بك.

([3]) عين سنة 1639 كسفير فرنسا باسطنبول حيث بقي هناك 20 سنة (1640-1660) كانت السنوات الأولى من إقامته هادئة، لكنه دخل في عداء مع الصدر الأعظم محمد كوبرلي، مما أدى إلى سجنه سنة 1660.

([4])- SAINT PRIEST, Op.cit, p. 79.

([5]) هذا دليل على السلطة الواسعة التي كان يتمتع بها هذا الوزير في اتخاذ القرارات، نظرا لصغر سن الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، تماما مثل سابقه روشيليو في عهد الملك لويس الثالث عشر.

([6])- Ch. DE LA RONCIÈRE, "Guerre de candie et l'intervention française (1646-1669)", in **Revue des études historiques** 82ème année, Avril- Juin 1916, Paris, 1916, p. 153.

([7])- G. TONGAS, Op.cit, p. 41.

وفي سنة 1648، توفي السلطان إبراهيم وخلفه ابنه محمد الرابع[1] وكان عمره آنذاك لا يتجاوز سبع سنوات فأصبحت السلطة الفعلية في يد كبار الدولة[2].

وفي هذه الظروف وصل إلى منصب الوزارة الصدر الأعظم محمد كوبرلي[3]، الذي أنشأ أسطولاً جديداً وواصل حصار جزيرة كريت، كما قام بإعادة تنظيم العاصمة وتأمين الحدود[4].

إن المساعدات التي قدمتها فرنسا، وضعت سفيرها في اسطنبول في موقف صعب، حيث توجب عليه أن يفسر للسلطات العثمانية مواقف ملكه، وفي تلك الفترة وقعت حادثة عقَّدت الأمور أكثر حيث أن أميرال البندقية جريمون فيل (Grémoonville) قدم لفرنسي يسمى فرتمون (Vertamont) رسالة مكتوبة ليقدمها للسفير الفرنسي باسطنبول، لكنه قدمها للصدر الأعظم[5] طمعاً في الحصول على مكافأة مالية. وبعدها طلب محمد كوبرلي من ابن السفير الفرنسي ترجمة تلك الرسالة، لكن إجابة هذا الأخير لم تكن مقنعة، مما أدى إلى سجنه ولما سمع السفير دولاهاي بذلك جاء لنجدة ابنه، لكنه وجد الصدر الأعظم قد خرج في مهمة حربية، وبعد عودة محمد كوبرلي قرر إبعاد السفير الفرنسي وابنه من أراضي الدولة العثمانية[6].

لقد دفع هذا الوضع بالملك الفرنسي لويس الرابع عشر[7]، ومازران إلى إلى التدخل، فطلب من بلوندل (Blondel)، السفير الفرنسي المقيم ببرلين، الذهاب في مهمة عاجلة إلى اسطنبول وكان ذلك في 22 سبتمبر 1658[8] ولما وصل

([1]) وصل إلى السلطة سنة 1648، تآمر عليه الجيش وخلعوه سنة 1683 وعوضه أخوه سليمان.

([2])- SAINT PRIEST, Op.cit, p. 80.

([3]) في البداية كان عاملاً في مطبخ القصر لكن حنكته جعلته يصل إلى منصب الوزارة (صدر أعظم)، سنة سنة 1656 وعمره اثنين وسبعون سنة، كان يتمتع بصلاحيات واسعة مدة خمس سنوات حيث، توفي سـنة 1661.

([4])- Y. FEHMII, **Histoire de la Turquie**, librairie académique, Paris, 1909, pp. 99,100.

([5])- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 40,41.

([6])- SAINT PRIEST, Op.cit, pp. 40,41.

([7]) ابن الملك لويس الثالث عشر، ولد سنة 1638، أصبح ملك فرنسا بعد وفاة أبيه سنة 1643، وعمره لم يتجاوز خمس سنوات، لذلك كانت السلطة الفعلية في يد الوزير الأول مازران إلى غاية سنة 1661، حيث أصبح لويس الرابع عشر يتصرف في شؤون الدولة إلى غاية وفاته سنة 1715.

([8])- E. GRISELLE, "De Berlin à Constantinople, un échec diplomatique de L. XIV en 1659", in **Revue des études historiques**, Op.ct, p. 345.

استقبله الصدر الأعظم محمد كوبرلي[1] فطلب منه مبعوث الملك الفرنسي بلوندل إبقاء دولاهاي في سفارة فرنسا، لكن الصدر الأعظم رفض ذلك، وطلب مغادرة السفير وابنه، وكان ينتظر فقط رحيل بلوندل ليطردهما، وبذلك فضل المبعوث الفرنسي في مهمته، وعاد إلى فرنسا دون أن يقدم رسالته إلى السلطان العثماني[2].

في تلك الأثناء تواصلت مساعدات فرنسا للبندقية من أجل تحرير جزيرة كريت، حيث أقلع أسطول فرنسي من ميناء طولون في صيف 1660، قوامه أربعة آلاف رجل، وأراد الملك الفرنسي إخفاء الحقيقة، حيث قال أن هذا الأسطول أتى بأمر من فرسان مالطة والبابا ألكسندر السابع (Alexendre VII). استطاعت هذه الجيوش المتحالفة من إلحاق الهزيمة بالعثمانيين في كريت، غير أنهم بقوا محتفظين بمواقعهم[3].

ونتيجة استمرار الحرب بين الدولة العثمانية والبندقية في جزيرة كريت، قام الصدر الأعظم محمد كوبرلي بسجن السفير الفرنسي دولاهاي[4]، كرد فعل فعل على المساعدات التي قدمتها فرنسا للبنادقة، حيث مكث في السجن مدة ثلاثة أشهر، من 19 أكتوبر 1660 إلى 20 جانفي 1661[5]، وبعد الإفراج عنه اتجه مباشرة إلى فرنسا، في وقت كانت فيه العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولة العثمانية وفرنسا في أسوأ أحوالها[6].

2.2.2. موقف فرنسا من الصراع العثماني - النمساوي:

شهدت فترة حكم السلطان محمد الرابع دخول الدولة العثمانية عدة حروب مع دول أوروبا، ففي سنة 1663 دخل السلطان العثماني في صراع مع الإمبراطور النمساوي ليوبلد الأول (Lopolde 1er)[7] بعدما منعت الدولة العثمانية

---

(1)- SAINT PRIEST, Op.cit, p. 128.

(2)- E. GRISELLE, Op.cit, pp. 360, 631.

(3)- Ch. De la Roncière, Op.cit, pp. 156, 157.

(4) اتخذ محمد كوبرلي من قضية قيام بعض التجار الفرنسيين بشحن بضائع من ميناء الإسكندرية، ونقلها ونقلها إلى إيطاليا، وكان من المفروض أن اتباع في المشرق، كذريعة، فطلب من السفير الفرنسي دفع قيمة مالية معتبرة، ولما رفض دولاهاي ذلك أودعه السجن ولم يخرج إلاّ بعد أن تم دفعها.

(5)- E. GRISELLE, Op.cit, p. 42.

(6)- G. TONGAS, Op.cit, p. 42.

(7)- Y. FEHMI, Op.cit, p. 100.

مــن التــدخل والمشــاركة فــي انتخــاب أمــراء ترســلفانيا[1] بعـد وفـاة ملكهـا روكوسيزي (Rokocwy)[2].

مما دفع أحمد كوبرلي[3]، دخـول المجـر بجـيش قوامـه عشـرون ألـف رجـل، حيـث حقـق عـدة انتصـارات[4]، ثـم بـدأت القـوات العثمانيـة تتجـه نحـو العاصمة النمساوية فيينا[5] فاضطر الإمبراطور النمساوي لطلب المساعدة من الملـك الفرنسـي بحجـة الخطـر الـذي أصـبح يحـدق بالمسـيحية، فبعـث الملـك الفرنسي لويس الرابع عشر جيشاً قوامه ستة آلاف رجل[6] إلى المجر بقيادة كوليني (Colingny).

التقـى جـيش الإمبراطـور النمسـاوي وحلفـاؤه مـع الجـيش العثمـاني فـي معركة سان قو تار (Saint Go Thard) الشهيرة في الفاتح من شهر أوت، سنة 1664، انتهت بهزيمة العثمانيين[7] حيث خسروا خلالها حوالي خمسة وعشرين ألف رجل.

اسـتغل الإمبراطـور النمسـاوي هـذه الفرصـة، وعقـد هدنـة مـع الدولـة العثمانية في 17 سبتمبر 1664، مدتها عشرون سنة، وبدأ يحضر للقيام بحرب ضد فرنسـا وكـان هـذا جـزاء هـذه الأخيـرة فـي مشـاركتها فـي انتصـار الجيـوش الإمبراطورية.

تجمدت العلاقات العثمانية ـ الفرنسية في هذه الفترة، حين أقدمت الدولـة العثمانيـة علـى منح الـدول الأوروبيـة الأخـرى امتيـازات كانـت فـي وقـت سـابق حكـراً علـى فرنسـا[8]، فأصـبح الوضـع الجديـد لا يخـدم المصـالح السياسـية والاقتصادية لفرنسا، لذلك كان على لويس الرابع عشر إعادة ترتيب الأمور قبل فوات الأوان.

([1])- E. DRIAULT, **La question d'orient depuis ses origines jusqu'à nos jours**, Félix Al can éditeur, Paris, 1898, p. 40.

([2])- SAINT PRIEST, Op.cit, p. 82.

([3]) هو ابن محمد كوبرلي، ينتمي إلى عائلة كوبرلي الألبانية التي كان خمسة من أفرادها، صدوراً عظاماً، بين سنتي 1656 و1710 أصبح أحمد صدر أعظم بعد وفاة أبيه محمد سنة 1661 وعمره سـتة وعشـرون سنة، وكان له نفس إمكانيات أبيه، لكنه توفي بعد مرض مفاجئ سنة 1676 وعمره واحد وأربعون سـنة، وخلفه ابنه مصطفى قارة.

([4])- Y. FEHMI, Op.cit, p. 100.

([5])- E. DRIAULT, Op.cit, p. 40.

([6]) كان الملك الفرنسي مستعداً لتقديم مساعدة أكبر من ذلك، لكن الإمبراطور النمساوي رفض ذلك.

([7])- SAINT PRIEST, Op.cit, p.p. 82, 83.

([8])- Y. FEHMI, Op.cit, p. 100, 101.

3.2.2. عودة فرنسا إلى سياستها التقليدية مع الدولة العثمانية:

أصبحت مهمة الملك الفرنسي لويس الرابع عشر والمتمثلة في الحفاظ على المصالح الفرنسية في الدولة العثمانية أمراً صعباً، حيث كان عليه تبرير المساعدات العسكرية التي قدمها لكل من البندقية والنمسا على التوالي[1] فكتب إلى السلطان العثماني محمد الرابع وأخبره أنه كان مجبراً على مساعدة الإمبراطور النمساوي باعتباره قائداً للمسيحية.

في وقت شهدت فيه العلاقات العثمانية ــ الفرنسية فتوراً كبيراً، قبل الصدر الأعظم استقبال سفير فرنسي جديد، وإعادة مباشرة المفاوضات، رغم أنه لم يتقبل المساعدات الفرنسية للبندقية والإمبراطور، حيث قال: **"الفرنسيون هم أصدقاؤنا لكن أجدهم دائماً مع أعدائنا"**[2]. بعد موافقة الصدر الأعظم، قرر قرر الملك الفرنسي إرسال سفير جديد إلى اسطنبول، ووقع الاختيار على ابن السفير السابق دولاهاي، الذي وجهت له التعليمات بتاريخ 22 أوت 1665م[3]، حيث طلب منه تجديد الامتيازات، ومحاولة الحد من نفوذ الدول الأوروبية الأخرى. لكن الصدر الأعظم أحمد كوبرلي، قال **"إن الدولة العثمانية مفتوحة لكل من يريد دخولها[4]، ولا يمكن للملك الفرنسي أن يمنع أحداً من ذلك"**[5].
ذلك"[5].

رغم المجهودات التي بذلها السفير الفرنسي[6]، إلا أنه فشل في تحقيق أهداف حكومته وتجديد الامتيازات[7]. وفي فترة شهدت خلالها العلاقات العثمانية ــ الفرنسية توتراً كبيراً، وصل مبعوث السلطان العثماني، وهو سليمان آغا، إلى ميناء طولون بفرنسا في 14 أوت 1669 ثم توجه إلى باريس، لكنه تُرك على مشارف العاصمة، وبدأ البحث عن أسباب هذه الزيارة

([1])- Ch. DE. LA RONCIÈRE, Op.cit, p. 158.

([2])- SAINT PRIEST, Op.cit, pp. 83, 84.

([3]) كان التركيز على الجانب الاقتصادي، كون فرنسا فقدت العديد من امتيازاتها بعد مساعدتها للبندقية والنمسا، وكان لويس الرابع عشر يرى أن تجديد الامتيازات هو الحل الوحيد لإعادة هيبة فرنسا في الدولة العثمانية.

([4]) هذه اللهجة الخشنة للصدر الأعظم، تدل على وجود توتر في العلاقات.

([5])- SAINT PRIEST, Op.cit, p. 85.

([6]) هذا السفير هو دنيس دولاهاي (Denis de Lahay)، قضى عدة سنوات في اسطنبول أثناء سفارة أبيه، لكنه فشل في مهمته، لأن الوزير الفرنسي الأول كولبير وغرفة التجارة بمرسيليا، فضلاً أن يكون مقيم بسيط، لذلك فشل في مفاوضاته، وبدأ التفكير في بعث سفير آخر، إلى اسطنبول.

([7])- G.G. PICAVET, **La diplomatie française au temps de Louis XIV**, (1661-1715), Félix Alcan, Paris, 1930, p. 296.

المفاجئة[1]، ولم يُستقبل المبعوث العثماني بحفاوة، مما يدل على الفتور الذي اعترى العلاقات بين الطرفين[2].

بعد هذه الزيارة قرر لويس الرابع عشر، بعث سفير جديد إلى اسطنبول ليعوض دنيس دولاهاي، الذي فشل في مهمته، حيث أنه لم يستطع تجديد الامتيازات وبقيت السلطات العثمانية تمارس ضغوطاً على الرعايا الفرنسيين[3]، فتم تعيين أم. دو نونتل (M. de Nointel) ليكون سفير فرنسا باسطنبول، حيث طلب منه الملك الفرنسي تجديد الامتيازات، وتخفيض الرسوم الجمركية إلى 3% والعمل من أجل الحصول على كل الامتيازات التي منحت للدول الأوروبية الأخرى[4]. وقد غادر السفير الجديد باريس سنة 1670، ولما وصل اسطنبول دخل في مفاوضات[5]، مع الصدر الأعظم، وتمكن من تجديد الامتيازات الفرنسية في 17 أوت 1673، مع إضافة سبعة عشرة مادة جديدة[6] كتخفيض الرسوم الجمركية على السلع والبضائع الفرنسية من 5% إلى 3%، وكذا حصول فرنسا على حق استعمال عملتها في أراضي الدولة العثمانية[7]، لكن السفير فشل في الحصول على حق مرور البضاعة الفرنسية إلى الهند.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل توقيع هذه المعاهدة، تردد لويس الرابع عشر في طبيعة السياسة التي يتبعها مع الدولة العثمانية، لكنه في الأخير رجع إلى فكرة الوزير الأول الفرنسي كولبير (Colbert)، الذي كان يرى ضرورة الحفاظ على المصالح الاقتصادية الفرنسية في المشرق[8]، لهذا أرسل سنة 1671 سفيراً ومعه أسطولاً بحرياً قصد إرهاب الصدر الأعظم، لكي يرضخ لطلبات فرنسا، لكن أحمد كوبرلي استفز السفير الفرنسي، فقرر الملك إعلان الحرب على الدولة العثمانية، لولا نصائح الوزير كولبير، الذي رأى في ذلك خطأً فادحاً يوصد أبواب المشرق في وجه فرنسا[9]. كما أن لويس الرابع عشر

([1])- A. VANDAL, **Les voyages de Marquis de Nointel (1670-1680)**, deuxième édition, Plon, Paris, 1900, pp. 22-25.

([2])- C. LAMOUCHE, **Historique de la Turquie depuis les origines jusqu'à nos jours,** Payot, Paris, 1953, p. 152.

([3])- R. P. JEAN BATISTE LABAT, **Mémoires du chevalier d'Arvieux,** Tome quatrième, chez Charles Jean Batiste de Léspine le Fils, librairie, Paris, 1735, P.P 111, 112.

([4])- Ibid, p.p. 120, 121.

([5])- G. G. PICAVET, Op.cit, p. 296.

([6])- SAINT PRIEST, Op.cit, p. 301.

([7])- M. DE M. D'OHSSON, Op.cit, p. 476.

([8])- A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 43, 44.

([9]) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص.ص. 297، 298.

عشر رفض تنفيذ مشروعي كل من لبنتز (Leibnitz)[1]، ودارفيو (D'Arvieux)[2]، للقيام بحملة عسكرية على أراضي الدولة العثمانية[3].

أما ما تبقى من فترة حكم السلطان محمد الرابع حتى سنة 1687، لم تشهد العلاقات أحداثاً هامة، باستثناء موقف لويس الرابع عشر المعادي للحصار العثماني لفيينا سنة 1683[4]، إضافة إلى ذلك فشل سفراء فرنسا في نهاية القرن السابع عشر، في الحصول على امتيازات جديدة[5] هذا رغم عودة الدولة العثمانية وفرنسا إلى سياسة التحالف، بعد انهزام العثمانيين في فيينا، وتشكيل حلف الهبسبوغ سنة 1686م بين هولندا وإنجلترا[6].

3.2. واقع التجارة وأوضاع الرعايا الفرنسيين في الدولة العثمانية خلال لقرن السابع عشر

1.3.2. واقع التجارة الفرنسية:

كان للتجارة الفرنسية في الأراضي العثمانية مكانة خاصة عند ملوك فرنسا وازداد اهتمامهم بها، منذ توقيع معاهدة الامتيازات الأولى سنة 1535 بين الدولة العثمانية وفرنسا، ويتجلى ذلك من خلال التعليمات التي كانت توجه للسفراء الفرنسيين في اسطنبول، بهدف تطوير التجارة الفرنسية وحمايتها.

([1]) ولد في منطقة ليبزيق (Leipzig) ألمانيا حاليا، في الفاتح من جويليه سنة 1646 من عائلة سلافية الأصل، بدأ القراءة في الكتب التي تركها والده الذي كان أستاذا في جامعة ليبزيك، تعلم اللغة اللاتينية والإغريقية في سن مبكرة، ثم درس الفلسفة في جامعة ليبزيك وجه مذكرة إلى لويس الرابع عشر في جانفي 1672، واقترح عليه القيام بحملة على مصر، والمخطوط مكتوب باللغة اللاتينية، تحصل عليه نابليون فيما بعد. وفي شهر مارس 1672 ذهب بنفسه إلى باريس وحاول إقناع لويس الرابع عشر بغزومصر وبقي هناك مدة ثلاث سنوات (باستثناء ثلاث أشهر الأولى من سنة 1673 التي كان فيها بلندن) لكنه فشل في إقناع الملك الفرنسي فغادر باريس سنة 1676 وعاد إلى هانوفر Hanovre أين اشتغل بأحد مكتباتها، ولقد قام بعدة رحلات أغلبها إلى لندن. لكنه مرض سنة 1714 وتوفي في 14 نوفمبر 1716.

([2]) اسمه لوران دارفيو (Lourent D'Arvieux) ولد سنة 1635 وتوفي سنة 1702. اشتهر برحلاته إلى المشرق حيث بقي هناك حوالي 12 سنة وزار عدة مدن منها العاصمة العثمانية اسطنبول تعلم اللغة العربية والعثمانية وله كتابين الأول بعنوان: (relation d'un voyage fait vers le grand émir) والثاني بعنوان: (mémoire de Chevalier D'Arvieux). وجه مذكرة إلى لويس الرابع عشر، بتاريخ 24 سبتمبر 1672، واقترح عليه بعث حملة بحرية إلى المشرق، ليدفع الديوان العثماني إلى تجديد الامتيازات.

([3]) للإطلاع على النص الكامل للمشروعين ، أنظر : تستاتا، الجزء الأول (Testa Tome 1).

([4])- J. FREMEAUX, **La France et l'Islam depuis 1789**, 1er édition Presse universitaire de France, France, , Paris, 1911, p. 23.

([5])- SAINT PRIEST, Op.cit, pp. 302, 303.

([6])- A. BRUNEAU, Op.cit, p. 45.

لكن التجارة الفرنسية دخلت، خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، مرحلة الضعف[1]، خاصة بدخول منافسين لفرنسا في الأراضي العثمانية منذ نهاية القرن السادس عشر، وهي فترة حصلت فيها دول أوروبية أخرى، مثل إنجلترا والبندقية، على امتيازات معتبرة لرعاياها كانت في وقت سابق حكراً على فرنسا[2].

وقد تميزت الفترة الممتدة ما بين 1610 و1661 بفوضى عارمة، لعدم وجود إدارة تعتني بالتجارة الفرنسية في المشرق وتحميها من الضرائب والقرصنة[3] رغم وعود السلطان العثماني أحمد الأول بحماية السفن الفرنسية، بعد توقيع معاهدة الامتيازات سنة 1604[4] إلاّ أن هذه السفن، كانت نهباً للقراصنة على امتداد السواحل العثمانية، في وقت لم يكن النقل البحري الفرنسي منظماً للتصدي لهم، خاصة وأن السفن التجارية لم تُدعم بسفن حربية[5].

أما العائق الآخر الذي اعترض التجارة الفرنسية، فيتمثل في ثقل الضرائب، حيث كان التجار الفرنسيون، يدفعون رسوماً جمركية تقدر بـ 5% في الوقت الذي كان فيه التجار الهولنديون والإنجليز يدفعون 3% فقط [6]. ناهيك عن أن كل هذه النفقات الضخمة للتصدي للقرصنة البحرية، شارك التجار في دفعها بقرار من الملك الفرنسي، مما أدى بهم إلى طلب تعويضات فعمت الفوضى والاضطرابات[7].

لقد أدت هذه الأوضاع إلى انخفاض عدد التجار الفرنسيين في الأراضي العثمانية وهذا ما أشار إليه السفير الفرنسي باسطنبول سيزي (Césy) سنة 1626م، حيث قال أنه لا يوجد إلاّ بعض التجار الفرنسيين وعدد قليل من السفن التجارية الفرنسية في اسطنبول[8]، ومما يدعم ذلك هو أنه في الفترة الممتدة بين عامي 1635 و 1648، تراجع النشاط التجاري الفرنسي بأكثر من النصف، نظرا

([1])- H. SÉE, **Esquisse d'une Histoire économique et sociale de la France depuis les origines jusqu'à la guerre mondiale**, librairie Félix ALCON, Paris, 1929, p. 280.

([2])- J. MÉLIA, **Chez les chrétiens d'orient**, sixième mille, Bibliothèque Charpentier, Paris, 1929, p. 07.

([3])- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 141, 142.

([4])- C. LAMOUCHE, Op.cit, p.p. 147, 148.

([5])- G. TONGAS, Op.cit, p. 158.

([6])- SAINT PRIEST, Op.cit, p. 294.

([7])- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 168, 169.

([8])- SAINT PRIEST, Op.cit, p. 292.

للاضطرابات الداخلية وامتداد الحرب مع إسبانيا[1] بالإضافة إلى ذلك نجد أن الوضعية قد تغيرت منذ بداية القرن السابع عشر، حيث أصبح للإنجليز والهولنديين مكانة هامة في الدولة العثمانية، بوجود قناصل وسفراء لهم في مختلف المقاطعات العثمانية، خاصة في الوكالات التجارية بعدما كانت البحرية الفرنسية في وقت مضى هي الوحيدة التي كان لها الحرية التامة في بحار المشرق[2].

بعد حصول فرنسا على تجديد الامتيازات سنة 1673، استعادت شيئاً من هيبتها، وهذا بفضل جهود الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، ووزيره كولبير، حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الفرنسية إلى 3%، كما ازداد اهتمام الملك بتجارة المشرق، حيث قام بتسليح السفن التجارية. وفي 15 أوت 1685 أوفد الملك الفرنسي المبعوث دورتيير (M. d'ortières) إلى الأراضي العثمانية لإعادة تنظيم التجارة قصد منافسة الدول الأوروبية الأخرى، ومن الإجراءات التي اتخذها في هذا الشأن، منع بيع السلع الفرنسية ذات النوعية الرديئة، كما قامت الغرفة التجارية بمرسيليا هي الأخرى بفرض مراقبة على مختلف السلع والبضائع التي تخرج من مختلف الموانئ الفرنسية[3].

2.3.2. أوضاع الرعايا الفرنسيين في الدولة العثمانية:

نجد أن المصالح والامتيازات الدينية التي كانت تمتع بها فرنسا، قد نقصت في بداية القرن السابع عشر، على غرار الميادين الأخرى، ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك تقاسم البندقية معها حماية الكنائس المسيحية خلال عهد السلطان العثماني مراد الرابع[4].

ومن الأعمال التي قام بها الملك الفرنسي لويس الثامن في هذا المجال تأسيس إرسالية رهبانية في اسطنبول سنة 1624، بتحريض من الأب جوزيف، الذي كان المخطط لهذه البعثة التي كان هدفها التنصير في بلاد المشرق، وكذا إصلاح أوضاع المسيحيين، خاصة الفرنسيين منهم، التي بدأت تتدهور في تلك المرحلة لذلك كان من واجب مثل هذه البعثات تحسين أوضاع الرعايا

([1]) من أهم الأسباب التي أدت أيضا إلى تدهور التجارة الفرنسية في هذه الفترة، توتر العلاقات العثمانية – الفرنسية، بسبب مساعدات الملك الفرنسي لويس الرابع عشر لجمهورية البنادقة في حربها مع الدولة العثمانية.

([2])- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 211, 212.

([3])- J. JULLIANY, **Essai sur le commerce de Marseille**, deuxième édition, augmentée et continuée jusqu'à 1841, tome 2, imprimerie Lithographie du Jules Barile, Marseille, 1842, pp. 215, 216.

([4]) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص.ص. 292، 293.

المسيحيين في المنطقة[1]، هذا رغم أن معاهدة الامتيازات لسنة 1604، أكدت في المادتين الرابعة والخامسة، حماية الرعايا الفرنسيين، وحريتهم في ممارسة ديانتهم[2].

أما أعمال الرهبان، فتمثلت في تأسيس مدرسة للأطفال من ديانات مختلفة والذين أظهروا تتوقاً للدراسة، وأظهروا صداقة حميمة للرهبان، كما قاموا بعدة أعمال أخرى أهمها، إطلاق سراح الأسرى والعبيد المسيحيين، الذين أوقفوا وسجنوا في مختلف المقاطعات العثمانية لأسباب مختلفة.

هذا بالإضافة إلى مساعدة الفقراء من المسيحيين وتقديم العلاج لهم، وذلك من دون أن ننسى الدور الذي لعبه السفير الفرنسي في اسطنبول، فيليب دوهارلاي (De Harley)، الذي حاول حل المشاكل التي تعترض سبيل تلك البعثات، كما سهر على راحتهم باعتباره سفيراً في اتصال مستمر مع السلطات العثمانية[3].

كما أن الوزير الأول كولبير، في عهد الملك لويس الرابع عشر، كان مهتماً بدراسة وتعلم اللغات الشرقية، فبعث اثني عشر فرنسيا لتعلمها، وأصبحوا بعد ذلك مترجمين، ثم عملوا بدورهم قصد تكوين شباب آخرين[4]، مما يدل على الاهتمام الكبير بكل ما يوجد في المشرق من عادات وتقاليد ولغات وهذا خدمة لمصالحهم الاقتصادية والسياسية[5].

رغم هذه المجهودات الكبيرة التي قام بها الفرنسيون لتحسين أوضاع رعاياهم في أراضي الدولة العثمانية، خلال القرن السابع عشر، إلا أنهم ظلوا يعانون من بعض المضايقات، لكن الشيء الملاحظ هو وجود بعض الفرنسيين، الذين كانوا أسرى في اسطنبول، ودخلوا الدين الإسلامي، وهذا بشهادة الرحالة الفرنسيين أنفسهم[6].

([1])- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 72-74.

([2])- A. BRUNEAU, Op.cit, p. 32.

([3])- G. TONGAS, Op.cit, p.p. 74-80.

([4])- SAINT PRIEST, Op.cit, p. 296.

([5] J. TÉVENOT, **L'empire du grand turc vu par un sujet de Louis XIV**, présentation de Françoit Billacois Calmann Lévy, Paris, 1965.

([6]) H. PERNOT, **Voyage en Turquie et en Grèce**, du R.P Robert de Dreaux, 1665-1669, société d'édition les belles lettres, Paris, 1925, p. 58.

نلاحظ مما سبق أن اهتمام الفرنسيين بالمشرق كان أكثر بكثير من اهتمام العثمانيين بما يجري في فرنسا، خلال القرن السابع عشر، حيث لم يكن للدولة العثمانية سفيراً مقيماً في باريس، ولم تكن هناك بعثات إلى أوروبا ولا اهتمام باللغات الأوروبية، ولا بعاداتهم وتقاليدهم، وهذا ما يؤكد تقوقع الدولة العثمانية وعدم اكتراثها فيما يدور في أوربا في وقت كانت فيه السفارات الفرنسية في اسطنبول شبه دائمة.

3. العلاقات العثمانية - الفرنسية بين عامي **1700** و1756:

لم تولِ الدولة العثمانية اهتماماً بما يجري في أوروبا، إلاّ في بداية القرن الثامن عشر، حيث بدأت الاتصالات العثمانية مع أوروبا أخذت تسلك منحى متصاعداً، ففي منتصف القرن السابع عشر، تنبه العثمانيون إلى بروز القوى الأوروبية، وانحسار قوتهم. والواقع أن الهزائم العسكرية العثمانية خلال هذه الفترة جعلت الطبقة الحاكمة تميل إلى التفكير في الاستفادة من التقدم الأوروبي عن طريق الإصلاح، لذلك ظهر تحول في طبيعة العلاقات العثمانية الفرنسية، خلال القرن الثامن عشر.

1.3. العلاقات العثمانية - الفرنسية خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر:

بعدما عرفت العلاقات العثمانية – الفرنسية توتراً كبيرا في النصف الثاني من القرن السابق عشر، عادت إلى الاستقرار من جديد في بداية القرن الثامن عشر، وكان هدف الملك الفرنسي لويس الرابع عشر في تلك الفترة، هو الحفاظ على الامتيازات السابقة، والبحث عن تسهيلات أخرى، لذلك بعث فيريول (Ferriol)(1) إلى اسطنبول ليكون سفيره لدى الباب العالي(1)، نظرا

(1) عين سفيرا لفرنسا لدى الباب العالي، خلفا للسفير شاتونوف (Châteauneuf)، ذهب السفير الجديد على متن سفينة الملك بيزار (Bizare)، ووصل إلى اسطنبول في 11 ديسمبر 1799.

لمعرفته ودرايته الكبيرة بأوضاع المشرق نتيجة رحلاته العديدة، ولقد حرص الملك الفرنسي في التعليمات التي وُجهت للسفير الجديد، على ضرورة العمل على التطبيق الحرفي للامتيازات(2). وبمناسبة تعيين السفير الجديد، كتب السلطان العثماني مصطفى الثاني(3) رسالة إلى الملك الفرنسي(4) قصد توطيد روابط العلاقة بين الدولتين(5)، ومن جهته أكد الصدر الأعظم أن الدولة العثمانية، ستعمل من أجل احترام وتأكيد الامتيازات الفرنسية(6).

رغم أن كل الظروف كانت مهيئة، وبقاء السفير فيريول مدة عشر سنوات في اسطنبول، لكنه لم يتمكن من تحقيق أهدافه، نظراً لتصرفاته الغربية، حيث أراد فرض آرائه بالقوة، دون احترام مشاعر العثمانيين وأهمل كلية انتماءهم إلى الدين الإسلامي(7)، كما أن هذا السفير لم يعمل بنصائح لويس الرابع عشر، الذي طلب منه توظيف كل الوسائل الدبلوماسية لتحقيق أهدافه(8)، دون اللجوء إلى استعمال القوة(9).

إن السياسة الفرنسية مع الدولة العثمانية، تحكمت فيها الأوضاع العامة في أوروبا في أغلب الأحيان، لذلك كان ملك فرنسا، يكلف سفراءه بمهام مختلفة، حيث أنه عندما عين سفيرا جديدا له(10) في اسطنبول، كلفه بتحريض الدولة العثمانية إلى إعلان الحرب على روسيا(11). لذلك بذل السفير الفرنسي

---

(1) هو المقر الرسمي للصدر الأعظم، حيث أنه بعد تزايد سلطات الوزير اعتمد تعبير الباب العالي رسميا منذ عام 1654، من قبل السلطان محمد الرابع الذي جعله مقراً رسميا لوزيره الأعظم، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح الصدور العظام يسكنون في الباب العالي، ويصرفون فيه شؤون الدولة العليا.

-(2)L. ROUSSEAU ,**Les relations diplomatique de la France et de la Turquie en 18ème siècle**, Tome premier (1700, 1716) F.R. de Rudeval éditeur, Paris, 1908, pp. 02-03.

(3) ابن السلطان محمد الرابع، ولد سنة 1662، اتصف بالشجاعة، حيث قاد الجيوش بنفسه إلى بولونيا، كما قام بعد إصلاحات داخلية، لكن الإنكشاريين ثاروا عليه وعزلوه سنة 1703، بعد أن حكم ثمانية سنوات، وتوفي في نفس السنة التي عزل فيها.

(4) رسالة من السلطان العثماني مصطفى الثاني، إلى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، بتاريخ 25 جانفي 1700، أكد فيها العمل على احترام الامتيازات وحماية الرعايا الفرنسيين، هذه الرسالة قدمها الصدر الأعظم حسين باشا إلى السفير الفرنسي فريول، والذي بعثها بدوره إلى الملك الفرنسي.

(5)L. ROUSSEAU, Op.cit, pp. 23, 24 .

(6)Ibid, p. 46.

(7) L. ROUSSEAU, Op.cit, p. 55 .

(8) يتجلى ذلك من خلال رسائل الملك الفرنسي إلى سفيره باسطنبول.

(9) L. ROUSSEAU, Op.cit, pp. 30.

(10) هو أليور (Le conte des Allurs) سفير لويس الرابع عشر في عهد السلطان العثماني أحمد الثالث (1703-1730)، وصل إلى اسطنبول في 24 أفريل 1710.

(11)L. ROUSSEAU, Op.cit, pp. 277 .

مجهودات كبيرة لإعادة هيبة الدولة العثمانية عسكرياً وقد نجح في مهمته إلى حدٍ كبير حيث تمكنت الجيوش العثمانية من الانتصار على روسيا[1]، والهجوم والهجوم على البندقية سنة 1715م[2].

لقد كان للملك الفرنسي لويس الرابع عشر نفس طموحات شارل الخامس في قيادة العالم المسيحي، لكن هزائمه المتتالية في أوروبا دفعته للحفاظ على الصداقة مع العثمانيين[3] إلى غاية وفاته في الفاتح من سبتمبر 1715،ثم تولى العرش لويس الخامس عشر[4]، وعمره لا يتجاوز خمس سنوات[5].

في هذه الأثناء بدأ العثمانيون يهتمون أكثر بما كان يجري في أوروبا، حيث بعث السلطان العثماني أحمد الثالث[6]، محمد أفندي[7] إلى باريس سنة 1721، رغم أن السلاطين العثمانيين سابقاً لم يبعثوا سفراء إلى فرنسا إلاّ نادراً[8]، ومما زاد من أهمية سفارة محمد أفندي أنه كان متعطشا لمعرفة خبايا خبايا الغرب المسيحي عكس سابقيه في القرن السادس عشر والسابع عشر[9] حظي السفير العثماني باستقبال حار عند وصوله إلى فرنسا، حيث قال في

---

(1)Ibid, P. 380.

(2)A. BRUNEAU, Op.cit, p. 50 .

(3)R. PINON, Op.cit, p. 545 .

(4) ولد في 15 فيفري 1710، ملك فرنسا بين 1715 و 1774.

(5)M. DE LESCURE ,**Journal et mémoire de Mathieu Maris sur la régence et le règne de Louis 15 (1715-1737)**, Tome premier, librairie de firmin didt frères, Paris, 1863, p. 177.

(6) هو ابن السلطان محمد الرابع، ولد عام 1673، وصل إلى السلطة سنة 1703، كثر في عهده تبديل الصدور العظام، وعزل سنة 1730، ثم توفي سنة 1732.

(7) بعثه السلطان العثماني إلى فرنسا في 04 سبتمبر 1720، ومعه ثمانون شخصاً، وصلوا إلى باريس في في 16 مارس 1721، بعدما زاروا عدة مدن فرنسية، وأقيم بباريس حفل على شرفهم، كما قام الملك الفرنسي بزيارة محمد أفندي.

(8) آخر مبعوث عثماني إلى باريس كان سليمان آغا سنة 1669.

(9) N. IORGA ,**Les voyageurs orientaux en France** ,Librairie J. Gamber, Paris, 1927, pp. 10,11.

مذكراته[1]: "لم يمنعهم البرد والأمطار من البقاء في مكان إقامتي حتى الثالثة صباحاً..."[2].

لقد أضحى النشاط الدبلوماسي لسفراء فرنسا في اسطنبول أكثر أهمية، حيث أن السفير الجديد الذي عوض أليور (Alurs) سنة 1716، لعب دور الوساطة بين السلطان العثماني والقيصر الروسي سنة 1724[3]. لكن توقيع معاهدة فيينا بين روسيا والنمسا في 25 أوت 1726، وتشكيل حلف دفاعي هجومي ضد الدولة العثمانية، وضع فرنسا في موقف صعب من جديد حيث أصبحت بين خيارين، إما المشاركة في اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، أو البحث عن طريقة لإنقاذها من الخطر الذي كان يهددها[4].

2.3. سفارة فيلنوف وتجديد الامتيازات الفرنسية سنة **1740**:

في الظروف الصعبة التي أصبحت فيها الدولة العثمانية، عين لويس الخامس عشر، فيلنوف (Villeneuve)[5]، سفيراً له في اسطنبول، وكلفه بتجديد الامتيازات، ومنذ وصوله باشر مفاوضات مع السلطان أحمد الثالث، والصدر الأعظم إبراهيم لكنه دخل في خلاف مع الحكومة العثمانية بسبب سجن أحد القناصل الفرنسيين من جهة[6]، وقيام الأسطول الفرنسي بقصف ميناء طرابلس طرابلس من جهة أخرى[7].

وفي عمق هذه الأزمة، اقترح السفير الإنجليزي في اسطنبول سوتون (Sutton)، مشروع مشترك[8]، لدفع السلطان العثماني إلى حل القضايا العالقة[9]،

([1]) كتبها هو بنفسه، وترجمت إلى الفرنسية ووجد في باريس سنة 1757 وصدر الكتاب مرتين، الأولى تحت عنوان : "سفارة محمد أفندي إلى بلاط فرنسا سنة 1721". والثانية : "وصف مدينة اسطنبول مع رحلة السفير العثماني إلى بلاط فرسا".

([2]) B. LOUIS, **Comment l'Islam à découvert l'Europe**, traduit de l'anglais par Annick Pélissier, édition la découverte, Paris, 1984, p. 108.

([3]) L. ROUSSEAU, Op.cit, p. 381 .

([4]) A. BRUNEAU, Op.cit, p. 51.

([5]) خلاف السفير داندروز (D'andreze)، خرج من مرسيليا في 14 سبتمبر 1728.

([6])A. BRUNEAU, Op.cit, p. 52.

([7])L. COLOMER, Op.cit, p. 51.

([8]) يتمثل هذا المشروع في توقيف كل من فرنسا وإنجلترا ، بعث البضائع إلى المشرق، لكن السفير الفرنسي رفض ذلك حيث قال أن هذا الإجراء سيفتح الطريق أمما دول أوروبية أخرى لاحتكار التجارة في المنطقة.

العالقة[1]، خاصة وأن السلطان أحمد الثالث دخل في علاقات مع النمسا وروسيا[2]. لكن ثورة الانكشارية سنة 1730 أوصلت محمد الأول[3] إلى سدة سدة الحكم في السنة نفسها وعاد من جديد إلى سياسة التقرب من فرنسا، خاصة في ظل تدعيم (القابودان باشا) الجديد، جنوم خوجة[4]، الذي أظهر ليونة تجاه الفرنسيين[5] كذلك الحال بالنسبة للصدر الأعظم الجديد طوبال عثمان، الذي قال للسفير الفرنسي : "أكتب إلى الملك الفرنسي، وقل له حتى ولو اختار السلطان صدراً أعظماً من فرنسا نفسها، لن يحترم الفرنسيين أكثر مني"[6].

في الفاتح فيفري عام 1733 توفي الملك البولوني أوقست الثاني (Auguesst II)، فبدأ الصراع حول خليفته، إذ حاول لويس الخامس عشر التصدي لمحاولات كل من روسيا والنمسا، فأعلن الحرب على هذه الأخيرة، ورفض المساعدة العثمانية له، لكن نجاح روسيا والنمسا في المسألة البولونية عرّض من جديد الدولة العثمانية للخطر، وهنا لجأت فرنسا إلى استعمال الوسائل الدبلوماسية لإنقاذها[7].

استمر الصراع العثماني مع روسيا والنمسا طيلة الثلاثينات من القرن الثامن عشر إلى غاية سنة 1739، حيث ظهر الدور الكبير للسفير الفرنسي فيلنوف، الذي لعب دور الوساطة في الصلح بين الدولة العثمانية من جهة، وروسيا والنمسا من جهة أخرى[8].

إن المساندة الدبلوماسية من السفير الفرنسي للدولة العثمانية ضد النمسا وروسيا في صلح بلغراد، سمح لفرنسا باستعادة الامتيازات التي فقدتها في

---

(1)SAINT PRIEST, Op.cit, p. 311 .

(2) إن تشكيل الحلف الروسي النمساوي، أرعب السلطان الذي حاول التقرب منهما.

(3) هو ابن السلطان مصطفى الثاني، وصل إلى السلطنة سنة 1730، وكان عمره خمسا وثلاثين سنة، إلى غاية وفاته سنة 1754.

(4) هذا القابودان باشا كان عبيداً عند أحد الاتجار الفرنسيين في مالطة، أحسن معاملته لذلك أراد التقـرب من الفرنسيين، وربط علاقات صداقة مع السفير الفرنسي.

(5)L. COLOMER, Op.cit, p. 52.

(6)P. MASSON ,**Histoire du commerce française dans le Levant**, au 18ème siècle, Hachette, Paris, 1911, p. 256.

(7) A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 53, 54 .

(8) L. B. I. DE TESTA, Op.cit, pp. 178-181.

بداية القرن[1]، حيث تم تجديدها في 28 ماي 1740، واحتوت هذه المعاهدة على خمس وثمانين مادة[2] أي بإضافة اثنين وأربعين مادة، أما المواد الأخرى الأخرى فهي تأكيد للامتيازات الفرنسية السابقة[3].

إذا تمعننا في نص هذه المعاهدة، نجد أنها ناقشت كل القضايا التي تخدم مصالح الفرنسيين في الأراضي العثمانية، لاحتوائها على عدة مواد، لكن أبرز شيء فيها هو كونها أبدية[4]، أي لا تنتهي صلاحيتها بوفاة السلطان أو الملك.

وبمناسبة عقد هذه المعاهدة، أقيمت احتفالات في كل من اسطنبول وباريس[5]، كما قام السلطان العثماني بإيفاد سفارة إلى فرنسا برئاسة سعيد أفندي[6]، الذي استقبل بحفاوة، وبقي مدة ستة أشهر بفرنسا، وعاد محملاً بهدايا ثمينة من الملك الفرنسي[7].

عرف عهد السفير الفرنسي فيلنوف الذي غادرها سنة 1741، بلوغ العلاقات العثمانية الفرنسية ذروتها، حيث لعب هذا السفير دوراً كبيراً في إنقاذ الدولة العثمانية من مشروع التقسيم الذي كانت تهيئه روسيا والنمسا، لكنه في حقيقة الأمر إن الامتيازات المعتبرة التي تحصل عليها لا تقل خطورة عن التهديد الروسي ـ النمساوي.

3.3. التأثير الفرنسي وظهور محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية:

ظهر التأثير الفرنسي في الدولة العثمانية جلياً في عهد السلطان أحمد الثالث، الذي عمل على تحقيق السلام وتشجيع الشعراء والأدباء، ومد الجسور مع العواصم الأوروبية، ومحاكاة حياتها الاجتماعية وعمرانها، وكان السلطان

---

(1) P. HENRY ,**La France devant le monde**, de 1789 à 1939, édition montagne, Paris, 1945, p.37.

(2) للإطلاع على النص الكامل لهذه المعاهدة، أنظر برينو (BRUNEAU) أو أوتريف (Huterive).

(3) A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 53, 58.

(4) كل الامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون قبل هذه المعاهدة، كانت تنتهي مدة صلاحيتها بوفاة السلطان أو الملك، لكن محمود الأول أمضى على معاهدة أبدية، حيث بقي الفرنسيون يستفيدون منها، دون تجديدها.

(5) L. COLOMER, Op.cit, pp. 54, 55 .

(6) هو ابن السفير السابق محمد أفندي، ذهب إلى باريس كسفير السلطان العثماني سنة 1742، عندما عاد من فرنسا كان يتكلم الفرنسية، كما أنها لغتها الأصلية، كما تعود له الفضل في إنشاء أول مطبعة عثمانية باسطنبول.

(7) P .MASSON, Op.cit, pp. 260, 261 .

ووزيره مقتنعان بضرورة الأخذ من أوروبا، خاصة في الميدان العسكري، لذلك شجع عملية الترجمة، وأصبحت فكرة إعداد مشاريع الإصلاح العسكري تحظى بالتأييد من طرف الوزراء والشخصيات الهامة، حيث قدم ضابط فرنسي يسمى دوروش فور (De Roche Fore) مشروعاً للإصلاح العسكري في الدولة العثمانية عام 1718، تحت عنوان "مشروع من أجل إقامة فريق هندسي في خدمة الباب العالي". لكن الظروف السياسية والمعارضة الشديدة التي أبداها الانكشاريون لم تسمح بإنجاز هذا المشروع[1].

لقد أسهمت سفارة محمد أفندي إلى باريس بشكل كبير في نقل صورة التقدم الأوروبي إلى اسطنبول وأدت إلى اهتمام الطبقة الحاكمة بالتنظيم العسكري، والتقدم العمراني، وكان من نتائجها أيضاً إدخال المطبعة إلى اسطنبول[2]، ومما ذكر من رحلته [3] إلى فرنسا شهاداته وإعجابه بمدى التطور والرقي الذي وصلته فرنسا[4]، وما شاهده فيها من الارتقاء والعمران، ولما عاد من باريس ألقى محاضرة عنوانها "التربية الأوروبية"، حثّ فيها المشارقة على الاقتداء بالأوروبيين في العلم والزراعة والصناعة والتجارة[5].

لقد أدت سياسة السلطان أحمد الثالث إلى ظهور انتفاضة سنة 1730 بسبب ميله إلى البذخ وبناء القصور، وتعلقه بمظاهر التقدم الأوروبي. واستطاعت القوى المحافظة الإطاحة به، فخلفه السلطان محمود الأول، الذي تابع مشاريع الإصلاح والانفتاح على أوروبا[6].

([1]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، دراسات في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت 1981، ص.ص. 10-13.

([2]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع السابق، ص.ص. 35، 36.

([3]) نشر باسطنبول مرتين سنة 1721، ثم ترجم إلى اللغة الفرنسية ونشر بباريس سنة 1757م..

([4]) زار مدرسة الطب والجراحة، وجامعة السربون ..الخ. وعلق على ما شاهده بما يلي : "القصور كثيرة، كثيرة، المكتبة ..... والأشياء النادرة الجميلة، لم أرى مثلها إلاّ في باريس....".

([5]) "غرائب الغرب"، في **مجلة المقتطف**، المجلد 37، سبتمبر 1910، القاهرة 1910، ص.ص. 912-913.

([6]) خالد زيادة، مرجع سابق، ص. 45.

وفي عهد هذا السلطان ظهرت شخصية دي بونيفال (De Bonival)[1] الذي قام بدور كبير لإصلاح الجيش العثماني[2]، حيث بدأ بالاهتمام بالمدفعية وصناعة المدافع والذخيرة والبنادق وعربات المدافع، لكن هذه الإصلاحات لم تلق تأييدا من الانكشارية، مما أدى إلى فشلها[3].

وكان على العثمانيين تبني أساليب تدريب الجيوش الغربية، ومن الضباط العثمانيين الذين دافعوا على تلك الفكرة إبراهيم متفركة[4] الذي أصدر كتاباً سنة 1731[5]، عرض فيه مناهج تدريب الجيوش في أوروبا والقوانين العسكرية.

كانت فرنسا في هذه الفترة تبعث مدرسين ومكونين عسكريين لتكوين الضباط العثمانيين، الذين كن عليهم تعلم اللغة الفرنسية[6]، وأثمر هذا التوجه وأدى إلى ظهور عدد من الدبلوماسيين العثمانيين المتمكنين في اللغة الفرنسية منهم سعيد أفندي، الذي كان سفير السلطان العثماني عند الملك الفرنسي سنة 1742، حيث كان يتكلم اللغة الفرنسية كأنها لغته الأصلية[7]. لكن رغم كل هذا هذا فقد بقي التأثير الفرنسي في العثمانيين ضعيفاً لمدة طويلة، لأن الأفكار الغربية ظلت مقصورة على فئة قليلة من المجتمع العثماني، كما أنها تلقت معارضة كبيرة خاصة من قبل المحافظين، وهذا خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر على وجه التحديد[8].

4.3. أوضاع الرعايا الفرنسيين في المشرق خلال العهد الملكي:

([1]) نبيل فرنسي، وصل إلى اسطنبول سنة 1729، دخل الإسلام وأخذ اسم أحمد فكلف بإصلاح جسم المدفعية، كما قام بتأسيس مدرسة الهندسة سنة 1734، وفي السنة الموالية عين قائد المدفعية، وتحصل على رتبة "باشا".

-([2])B .LOUIS, Op.cit ,p. 41 .

([3]) عبد المنعم الهاشمي، مرجع سابق، ص.ص. 386، 387.

([4]) مجري دخل الإسلام، وهو صاحب أول مطبعة باسطنبول.

([5]) هذا الكتاب اهتم بالمسائل التقنية والإدارية، وقسمه إبراهيم إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول أشار فيه إلى إلى أهمية تنظيم الحكومة، وكتب عن النظام السائد في أوروبا، أما في الجزء الثاني، حلل أهمية الجغرافيا =العلمية لممارسة (فن الحرب)، أما في الجزء الثالث والأخير تكلم عن مختلف أنواع الجيوش العتمدة من قبل الدول الأوروبية، منهجهم في التكوين، تقنيات الحرب، وقوانينهم العسكرية.

([6]) B .LOUIS, Op.cit, p.p. 41, 42.

([7]) N. IORGA, Op.cit, p. 11 .

([8]) B. LOUIS, Op.cit, p.p. 41, 43.

وجد الفرنسيون في معاهدة الامتيازات التي وقعت سنة 1740، السند الوحيد لحياة أفضل وممارسة التجارة بكل حرية[1]، كما أن هذه المعاهدة وضعت في يد السفراء والقناصل الفرنسيين سلاحا آخر لحماية مصالح رعاياهم المقيمين بالأراضي العثمانية[2].

وقد أجمع المؤرخون وخاصة الفرنسيون منهم، أن الامتيازات لم تؤخذ بالقوة، لذلك لم يكن الرعايا الفرنسيون في الدولة العثمانية مقيدين بالنظام العثماني[3]، حيث أحسوا في ظل التسهيلات التي منحتها لهم معاهدات الامتيازات أنهم لم يتركوا فرنسا، حيث قاموا بإنشاء أحياء مستقلة تسمى فوندا (Fonda)[4] التي لا يدخلها غير الفرنسيين[5].

كما كان على السفراء والقناصل الفرنسيين حماية رعاياهم في الأراضي العثمانية، لكن بما أن عمل السفير غالبا ما يكون عملاً سياسياً، حيث كان عليه تأييد سياسة الملك الفرنسي في الدولة العثمانية والحفاظ على مكانة فرنسا، والعمل على تطوير التجارة، عن طريق حماية التجار الفرنسيين[6]، كان القناصل هم الذين يتكلفون بحماية الرعايا الفرنسيين في مختلف المقاطعات العثمانية[7].

هذه الظروف جعلت الفرنسيين أكثر حرية في الأراضي العثمانية حتى في فترة توتر العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا، لأن العامل الحقيقي الذي يحميهم هي الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لهم، هذا رغم عدم احترامها في بعض الأحيان.

من خلال تتبعنا للعلاقات العثمانية الفرنسية، منذ عهد سليمان القانوني إلى غاية سنة 1789 نستنتج أنه في أغلب الفترات كانت فرنسا الحليف الرسمي العلني، والعدو السري للعثمانيين، رغم أن أغلب المؤرخين يركزون

---

(1) L. COLOMER, Op.cit, p. 59 .

(2) P. MASSON, Op.cit, p. 260 .

(3) L. COLOMER, Op.cit, p. 37 .

(4) أخذت من كلمة فندق، كل شيء فيها يخضع للقوانين الفرنسية وفي مدخلها تتوقف سلطة السلطان العثماني.

(5) L. COLOMER, Op.cit, p. 65.

(6) P. MASSON, Op.cit, p. 248.

(7) L. COLOMER, Op.cit, p. 83 .

على الحلف العثماني الفرنسي وعلى الروابط المتينة بين السلاطين العثمانيين والملوك الفرنسيين(1).

لكن في نهاية القرن الثامن عشر، ظهرت مستجدات على المستوى الفرنسي متمثلة في الثورة الفرنسية، فكيف أصبحت العلاقات العثمانية الفرنسية في ظل التطورات الجديدة.

الفصل الأول:

الدولة العثمانية وفرنسا الثورية 1789-1798:

1. العلاقات العثمانية ــ الفرنسية في نهاية النظام الملكي
2. مشروع التحالف العثماني الفرنسي **1792-1798**

(1)L. DROPEYRON, "un projet français de conquête de l'empire ottoman au XVI[ème] siècle", in **Revue des deux mondes**, Tomes deux, n° dix huitième (18ème), 1[er] novembre, 1876, Bureau de la revue des deux mondes, Paris 1876, p. 123.

اتسمت العلاقات العثمانية ـ الفرنسية بالود في أغلب الأحيان، منذ عهد سليمان القانوني، رغم اضطرابها في بعض الفترات، بسبب المنافسة الإنجليزية والروسية والنمساوية التي عكرت صفو العلاقات بين الطرفين، حيث عملت هذه القوى على الحد من النفوذ الفرنسي في الأراضي العثمانية واستمر الحال على هذا الوضع حتى عام 1789، حيث دخلت العلاقات الفرنسة مرحلة جديدة، تغيرت فيها نظرة الفرنسيين إلى الدولة العثمانية، وكذا نظرة العثمانيين إلى فرنسا، خاصة وأن هذه الأخيرة دخلت عهداً جديداً تمثل في قيام الثورة الفرنسية، أما في الدولة العثمانية فقد بدأت الأفكار الغربية تجد تجاوباً خاصة بعد وصول سلطاناً متفتحاً إلى سدة الحكم.

1. العلاقات العثمانية - الفرنسية في نهاية النظام الملكي:

من بين الأحداث البارزة التي شهدها النصف الثاني من القرن الثامن عشر[1]، هي الحرب العثمانية الروسية في وقت غيرت فيه فرنسا نظرتها تجاه الدولة العثمانية.

1.1. الدبلوماسية الملكية والباب العالي قبيل الثورة الفرنسية:

كانت سياسة فرنسا في عهد السفير أليور (Allurs)[2] تهدف إلى إيجاد تحالف بين فرنسا والدولة العثمانية وبروسيا، قصد حماية بولونيا والسويد من الخطر الروسي، حيث حاول السفير الفرنسي باسطنبول إقناع السلطان

([1]) هذا قبل الثورة الفرنسية.

([2]) هو ابن السفير السابق أليور، عين سفير فرنسا باسطنبول سنة 1747.

العثماني بذلك عدة مرات، لكن انقلاب الأحلاف سنة 1756، أعطى ضربة قوية للنفوذ والتواجد الفرنسي في الأراضي العثمانية[1].

في هذه السنة غيرت الحكومة الفرنسية نظرتها في علاقاتها الدولية، بالتحالف مع عدوتها التقليدية النمسا، مما أقلق السلطان العثماني[2] الذي لم يفهم سبب هذا التقارب المفاجئ، لكن في كل المعاهدات التي وُقعت بين فرنسا والنمسا، هناك بند ينص على حياد فرنسا في حالة نشوب حرب بين الدولة العثمانية من جهة، والنمسا أو روسيا من جهة أخرى.

في هذه الظروف زاد نفوذ كل من إنجلترا وبروسيا في الدولة العثمانية، وبالمقابل زاد الضغط على التجار الفرنسيين[3] رغم مجهودات الملك وسفرائه في الفترة الممتدة بين 1756 و1773[4] إلاّ أن مكانة فرنسا، كانت في تراجع مستمر[5].

في 6 أكتوبر 1768، أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا، لكن الجيوش العثمانية تلقت هزائم لم يسبق لها مثيلاً فلأول مرة ظهرت الجيوش الروسية في الدانوب والبحر الأبيض المتوسط، وبذلك أصبحت اسطنبول مهددة، فقام البارون دو توت (Le Baron de Toot) بإعادة تنظيم الجيش العثماني[6]، وتحصين الدردنيل، ونجح في إنقاذ العاصمة العثمانية.

انتهت الحرب بتوقيع معاهدة كوجاك كينارجي (Kodjak Kainargi) سنة 1774[7] بين الدولة العثمانية وروسيا التي رفضت أية وساطة من دولة أخرى[8]، وبمقتضى هذه المعاهدة أصبح الروس ينتقلون بكل حرية في

([1]) A. BRUNEAU, Op.cit, p. 61.

([2]) J. FREMEAUX, Op.cit, p. 31 .

([3]) A. BRUNUEAU, Op. cit., p. 62 .

([4]) حاول سفراء إنجلترا وبروسيا في اسطنبول دفع الدولة العثمانية إلى إعلان الحرب على فرنسا، لكنهم فشلوا بسبب النشاط المكثف للسفير الفرنسي، إضافة إلى انشغال الدولة العثمانية بحربها مع روسيا.

([5]) M. E. BOUTAIC ,**Correspondance, secrète inédite de Louis XV sur la politique étrangère**, tome 2, Henri, Plon Editeur, Paris 1866, p. 453.

([6]) ضابط فرنسي عمل لتكوين الجيوش العثمانية، لكن هذه المبادرة كانت فردية، ولم تكن بأمر من الملك الفرنسي أو وزيره.

([7]) احتوت هذه المعاهدة على ثمانية عشر بنداً، تنظيم العلاقات المستقبلية بين الطرفين الروسي والعثماني.

([8])A. BRUNEAU, Op.cit, p. 62.

المضايق البحرية[1]، كما تحصلوا على حق إقامة كنيسة أرثذوكسية باسطنبول.

كان لهذه المعاهدة آثاراً وخيمة على الدولة العثمانية التي فقدت انفرادها بالسيطرة على البحر الأسود، كما أصبح بإمكان روسيا التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، بحجة حماية المسيحيين الأرثذوكسيين[2].

في 13 أوت 1787، أعلنت الدولة العثمانية الحرب من جديد على روسيا لكن فرنسا لا يمكنها التدخل بسبب المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها كما أن الرأي العام آنذاك رفض التحالف مع العثمانيين[3]. قبيل الثورة الفرنسية، فقدت فرنسا مكانتها في الدولة العثمانية، وقد سبق الإشارة إلى فشل الدبلوماسية الملكية في المشرق عدة مرات، وهذا يرجع أساساً إلى عدم توفيق ملوك فرنسا بين الاتجاهين المتناقضين في السياسة الفرنسية مع الدولة العثمانية حيث كان عليهم، إظهار الأولوية للمسيحية، مع الحفاظ على الصداقة العثمانية[4].

2.1. أوضاع فرنسا والدولة العثمانية:

1.2.1. أوضاع فرنسا:

قبل قيام الثورة الفرنسية كانت فرنسا ملكية، على غرار الدول الأوروبية الأخرى. وكانت العدالة تقام باسم الملك، حيث كان يعتبر منبع السلطة القضائية، لأنه يمتلك سلطة الحق الإلهي وحق العدالة لا يمتلكه إلاّ هو، واستمر هذا الوضع حتى سنة 1789[5]، حيث انطلقت الثورة الفرنسية والتي افتتحت عصراً جديداً من عصور الانقلاب الاجتماعي، كما كانت بداية حرب بين الدول الأوربية استمرت خمس وعشرين سنة، ومن جهة أخرى كانت هذه الثورة مصدراً لأفكار جديدة وظهور نظريات جديدة في الحكم وأسس الدولة. وما من شك في أنها قد أثرت تأثيراً عميقاً ومستمراً في التاريخ الأوروبي والتاريخ العالمي بعد ذلك[6].

لقد كان السبب المباشر لقيام الثورة الفرنسية يكمن في أزمة مالية، ووصل العجز في الميزانية، إلى حد أنه قدم إلى الملك الفرنسي لويس السادس

---

(1) J. FREMEAUX, Op.cit, pp. 31, 32 .

(2) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)**، مكتبة الأنجلو-المصرية، القاهرة، 1985، ص. 169.

(3) A. BRUNEAU, Op.cit, p. 66.

(4) Ibid., p. 67 .

(5) Ph. BOUCHER ,**La révolution de la justice**, édition Jean Pierre de Manza, Paris, 1989, p. 33.

(6) ميلاد القرجي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية**، الطبعة الثانية، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1995، ص. 93.

عشر[1] في 20 أوت مذكرة تطالب بل تُصر على ضرورة إصلاح الدولة. وقد كانت الإدارة المالية للدولة تتسم بفوضى عارمة[2] هذا بالإضافة إلى إسراف البلاط في تبذير الأموال.

إضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية، هناك عوامل أخرى تسببت في حدوث الثورة الفرنسية من بينها النظام الملكي المستبد، ففي القرن الثامن عشر كانت الملكية الفرنسية لا تزال مطلقة السلطات ومما زاد في مساوئ الملكية أن النظام الحكومي كان مركزياً وكانت السلطة المركزية ممثلة في الأقاليم فقط بموظف أطلق عليه وكيل الملك وقد كانت لهذا الموظف سلطات واسعة يستخدمها في اغلب الأحوال لجمع الضرائب المقررة لصالح البلاط والحكومة المركزية. ثم هناك نظام الطبقات[3] وما يرافقه من امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة الجماهير.

وخلاصة القول إن الأسباب والعوامل لقيام الثورة الفرنسية كانت كثيرة ومتشابكة، وإن كان السبب الرئيسي والجوهري هو تعطل الدستور وكانت البلاد على شفا الإفلاس.

وبالنظر إلى خطورة الوضع المالي والاقتصادي اقترح كالون (Kalon)[4] (Kalon)[4] أن تطرح المشكلة برمتها على الأمة الفرنسية من خلال دعوة مجلس الطبقات الذي يمثل جميع فئات الشعب. وكإجراء تنفيذي تمت الموافقة على تحويل مجلس الطبقات إلى جمعية وطنية في 17 جوان 1789، لكي تضع دستوراً جديداً لفرنسا يصون حقوق المواطنين ويضمن حرياتهم، رغم معارضة الملك الذي أراد حل الجمعية الوطنية فثارت الجماهير في 12 جويلية 1789، وقاموا بإحراق مراكز جمع الضرائب واستولوا على محلات جمع

(1) ملك فرنسا بين 1774 و1792 في عهده تفجرت الثورة الفرنسية التي أطاحت بالنظام الملكي. أُعـدم هو وزوجته في جانفي 1793.

(2) في مارس 1788 بلغت المصروفات 629 مليون في حين كانت الإيرادات 503 مليون.

(3) كان المجتمع الفرنسي مقسم إلى ثلاث طبقات وهي طبقة النبلاء التي تتمتع بامتيازات واسعة، تليها طبقة رجال الدين التي كانت تتمتع بامتيازات تقليدية ترجع في أصولها إلى القرون الوسطى، وأخيراً الطبقة العامة والتي تضم كافة الجماهير الفرنسية وهذه الطبقة تحمل أعباء الدولة كلها مثل تقديم الجنود للحروب.

(4) تشارلز ألكسندر كالون (1734-1802)، تولى وزارة المالية بين عامي 1783 و1787 حاول إصلاح إصلاح مالية الدولة قبيل نشوب الثورة الفرنسية سنة 1789.

الأسلحة، ولذلك أخذت الثورة تنتشر بسرعة من باريس إلى كل الاتجاهات وفي يوم 14 جويلية 1789 سقطت الباستيل بيد الثوار[1].

ومن أهم إنجازات الثورة الفرنسية، صدور قرارات 4 أوت 1789[2]، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن[3]. وبذلك كانت الثورة الفرنسية بمثابة عهد جديد في تاريخ الإنسانية، ولم تكن حركة حوادث عادية وعفوية بل حركة أفكار أيضاً، ولم تقتصر على الدعوة إلى حقوق الإنسان، بل سعت من أجل الدفاع عن الحرية وحق الشعوب في المساواة[4]، وانتشرت هذه الأفكار في باقي أنحاء العالم، بما في ذلك الدولة العثمانية التي كانت محل اهتمام الفرنسيين منذ أمد بعيد[5].

قبيل الثورة ونظراً للمشاكل الداخلية التي عرفتها فرنسا، فإن هذه الأخيرة قلّ اهتمامها بما كان يجري في المشرق، خاصة بعد وفاة فرجين (Vergine)[6] في بداية عام 1784، الذي لعب دوراً هاماً في معارضة مشاريع تقسيم الدولة العثمانية التي فكرت فيها روسيا والنمسا، كما لم تنجح فرنسا الملكية في هذه الفترة في منع الحرب بين العثمانيين وجيرانهم الروس وكذا النمساويين عام 1787، إذ التزمت موقف الحياد، لكن هذا لم يمنع من ظهور مشاريع فرنسية للتوسع في الدولة العثمانية، وكانت فكرة مراجعة السياسة التقليدية لفرنسا تجاه الدولة العثمانية تسيطر على الجو عشية نشوب الثورة

---

(1) ميلاد القرحي، مرجع سابق، ص ص 93-97.

(2) في مساء 04 أوت وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على عدد من القرارات تتعلق بإلغاء الامتيـازات أهمها:

- إلغاء جميع حقوق النبلاء الإقطاعية وما يرافق ذلك من حقوق قضائية.
- إلغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع للكنيسة.
- إلغاء امتيازات جمعيات الأقاليم والمقاطعات.
- إصلاح النظام القضائي بحيث يتساوى الجميع أمامه في الواجبات والحقوق والعقوبات.
- إعلان مبدأ المساواة في الحصول على الوظائف العامة.

(3) ميلاد القرحي، مرجع سابق، ص.ص. 98 -99.

(4) بعد خروج فرنسا من الأزمة التي عرفتها جراء الثورة، أصبحت سياستها تتناقض مع هذه المبـادئ، من خلال حروبها في أوروبا وآسيا.

(5) ميلاد الفرحي، مرجع سابق، ص. 114.

(6) سفير فرنسا في اسطنبول بين عامي 1774 و 1784.

الفرنسية. دون أن تلقى بداية التطبيق، نظراً للأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها فرنسا في تلك الفترة[1].

منذ بداية الثورة الفرنسية سنة 1789 إلى غاية نهاية سنة 1792 لم يكن هنالك تدخل دبلوماسي أو سياسي فرنسي في المشرق، بسبب الأوضاع الداخلية في فرنسا التي ازدادت تأزماً مع مرور الوقت، وخلال هذه الفترة المضطربة ظهرت شخصية دانتون (Danton)[2]، الذي دفع فرنسا بقوة في طريق التطرف والإرهاب، حيث قاد المظاهرات في 10 أوت 1792، التي اقتحمت القصر الملكي، واعتقلت الملك وأسرته[3] مطالبة بإقامة الجمهورية[4].

من جهة أخرى فنظراً للأخطار الخارجية التي هددت فرنسا في بداية ثورتها، أصبح تقربها من الدولة العثمانية أمراً حتمياً، قصد كسب حليف على الأقل[5]، ريثما يتم توطيد أركان الجمهورية الفرنسية الفتية[6].

2.2.1. أوضاع الدولة العثمانية:

كانت مظاهر الاضمحلال والتدهور بادية في الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر، بسبب ضعف السلاطين من جهة، ووجود ضغوط خارجية قوية من جهة أخرى. كما أن الدولة العثمانية لم تشهد في تلك الفترة نمواً سكانياً موازياً لنمو سكان أوروبا بسبب ارتفاع نسبة الوفيات جراء الأوبئة، خاصة الطاعون، كما أن جيشها كان مفككاً، في وقت كانت فيه أغلب الجيوش الأوروبية في ذروة التطور والانضباط[7].

---

(1) جاك فريمو، **فرنسا والإسلام من نابليون إلى متيران**، ترجمة: هاشم صالح، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر، قبرص، 1991، ص.ص. 28-30.

(2) جورج جاك دانتون (1759-1794)، ممثل الاتجاهات الفوضوية في الثورة الفرنسية، وهو محامي، برز كإداري قدير لمدينة باريس، أعدم في 6 أفريل 1794.

(3) بعد هذه الأحداث، تم الإعلان عن زوال النظام الملكي وقيام أول جمهورية، بفرنسا. في الجلسة الأولى للمؤتمر الوطني في 21 سبتمبر 1792، ثم طلب الثوار بإعدام المالك لإرهاب أنصاره في الداخل والخارج، وبذلك أعدم لويس السادس عشر، في 22 جانفي 1793.

(4) ميلاد القرحي، مرجع سابق، ص. 102.

(5) كون أغلب الدول الأوروبية، تحالفت وثارت ضد فرنسا، لذلك كان على الحكومة الفرنسية الثورية، إيجاد حليف حتى تتجاوز المرحلة الصعبة.

(6)E. DE MARCIERE ,**Une ambassade à Constatntinople**, la politique orientale de la révolution française, Tome1, librairie Félix Alcan, Paris, 1927, p. 11.

(7) هنري لورنس وآخرون، **الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والإسلام**، ترجمة بشير السباعي، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، مصر، 1990، ص.ص. 12-14.

قبل أن يصل سليم الثالث[1] إلى سدة الحكم عام 1789، كانت المؤثرات الفكرية الأوروبية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص تفعل فعلتها في اسطنبول، وكانت تنفذ عن طريق السفراء والخبراء، وأغلبهم من الفرنسيين، وكان سليم الثالث متأثراً بأجواء الإصلاح ومعجباً بتقدم أوروبا. فقبل اعتلائه العرش أوفد مبعوثاً[2] إلى فرنسا، ومعه رسالة إلى الملك لويس السادس عشر، وكان هدفه من وراء ذلك هو التأكيد على روابط الصداقة التي جمعت بين الدولة العثمانية وفرنسا[3] طالبا المساعدة العسكرية إن تطلب الأمر ذلك. كانت قناعة سليم الثالث هي إجراء برنامج إصلاحي شامل لمؤسسات الدولة، وعدم الاكتفاء باستقبال الخبراء وإيفاد السفراء، وكان يرى أن الإصلاح لابد أن يتم على أيد فرنسية، رغم تغيير النظام السياسي في فرنسا سنة اعتلائه العرش[4].

تسلم سليم الثالث السلطة واليأس بادياً على الناس نظراً لسوء الأحوال وتدهور الأوضاع في البلاد خاصة في ظل استمرار الحرب بين الدولة العثمانية من جهة وروسيا والنمسا من جهة أخرى، حيث تحالفت هاتين الأخيرتين وتغلبتا على الجيوش العثمانية لمرات عدة في عام واحد وهو عام 1788 إذ استولت روسيا على معظم بلاد الأفلاق والبغدان، وقامت النمسا من جهتها باحتلال بلغراد وصربيا[5].

وقصد تهدئة الأوضاع، شرع سليم الثالث في إحياء الروح المعنوية في نفوس جنده واعتمد في ذلك على تاريخ الدولة العثمانية وما قامت به جيوشها من أعمال بطولية، ففي مراسيم توليه عرش الدولة قام السلطان بإلقاء خطاب حماسي أمام قادة الدولة أشاد فيه بما حققته الجيوش العثمانية من انتصارات في الماضي على أعدائها، كما تكلم عن سبب هزائمهم الأخيرة. ومن الإجراءات

([1]) ولد باسطنبول عام 1761، ابن السلطان مصطفى الثالث تولى العرش بعد وفاة عمه عبد الحميد الأول سنة 1789، إذ كان عمره آنذاك 28 سنة. وقد كان مصلحاً شديد الغيرة، حيث أخذ يدخل النظم الأوروبية في =الجيش والأسطول، أعلن الحرب على فرنسا سنة 1798، أثناء حملة نابليون على مصر، ثار عليه الانكشارية وخلعوه سنة 1807، ليقتل سنة 1808.

([2]) المبعوث هو إسحاق بك، أحد أعوان سليم الثالث، أوفده إلى فرنسا سنة 1786. قبل هذا تربى في قصر فيرساي بعد أن أرسله إلى فرنسا البارون دو توت، بيد أن ذلك لم يمنعه من إعلان صداقته للجمهوريين.

([3]) عرفت العلاقات الفرنسية العثمانية، برودة كبيرة، منذ عقد معاهدة التحالف بين فرنسا والنمسا سنة 1756.

(4) خالد زيادة، مرجع سابق، ص.ص. 50، 51.

(5) عبد المنعم الهاشمي، مرجع سابق، ص 403.

التي قام بها سليم الثالث لتحفيز جنوده قيامه برفع مرتباتهم مع منحهم مكافآت إضافية[1].

ومن جهة أخرى رأى السلطان ضرورة تقوية مركزه بتعيين صديقه القديم كوتشوك حسن[2] قائداً للأسطول العثماني حيث حظي بثقة السلطان سليم الثالث[3] ونقل خدمات القائد السابق حسن باشا إلى قيادة الجيش العثماني البري بملدافيا.

وكان هذا التغيير في مناصب قيادة الجيش له أسبابه فمن جهة كان القائد حسن باشا على خلاف مع الصدر الأعظم يوسف باشا عندما رأى إن إعلان الحرب على روسيا لم يكن في وقته المناسب وأنهم بحاجة إلى الاستعداد التام قبل دخولهم الحرب.

كان السلطان سليم الثالث يريد استعادة القرم وتحقيق النصر على أعدائه روسيا والنمسا، ورأى أن يشرع بإعادة بناء الجيش[4] كما قام بعقد معاهدة صداقة مع السويد[5] والتي رحبت بها بروسيا التي كانت خائفة هي الأخرى أن أن تكون من فرائس روسيا في وقت اتخذت فيه إنجلترا موقف الحياد.

رغم هذه المواقف المتباينة إلا أن سليم الثالث كان يحدوه الأمل في نجاح مهمته والتغلب على روسيا والنمسا فأمر بتحريك جيوشه نحو الأفلاق والبغدان لكنه تلقى هزيمة نكراء في نهر رومينك على حدود النمسا.

وفي هذه الفترة لاحت الثورة الفرنسية في الأفق وبدأت أخطارها تظهر على مختلف الأصعدة في أوروبا، وأوجدت شعوراً قوياً عند الدول الأوربية ومعها روسيا بأن الوقت قد حان للتعاطف مع الدولة العثمانية خوفاً من استفحال الثورة الفرنسية وهيمنة فرنسا على القارة الأوربية. وتوالت الأحداث واستمرت الهزائم وضعفت الدولة العثمانية، ومع ظهور الثورة الفرنسية رأت الدول الأوربية ضرورة التوصل إلى معاهدة مع السلطان العثماني لجمع الشمل

---

(1) محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص ص 282-283.

(2) ولد بجيورجيا، قدم كعبد إلى سليم الثالث (قبل أن يصبح سلطان)، ليخدمه، وكان تقريباً في نفس سن سليم، وكبرا معا، حتى أصبح سليم سلطانا سنة 1789، حيث عينه قابودان باشا، ثم زوجه أخته، وقد تقاسم كوتشوك حسن أفكار وبرامج الإصلاح العثماني مع السلطان إلى أن توفي سنة 1803.

(3)M. A. UBICINI ,**Lettres sur la Turquie, Première Partie «les Ottomans »**, 2ème édition, Librairie militaire de J. Dumaine, Paris, 1853, p. 481.

(4) سنتطرق إلى ذلك لاحقاً في الإصلاحات التي قام بها سليم الثالث.

(5) التزمت فيها الدولة العثمانية بدفع مبالغ نقدية سنوية محددة لمدة عشر سنوات مقابل أن تقاوم السويد روسيا من الناحية الشمالية.

الأوربي أمام الأطماع الفرنسية والتي أنستهم أطماعهم في أراضي الدولة العثمانية كمرحلة أولى[1]. ومن جهته، كان على سليم الثالث إيجاد استقرار سياسي ملائم قبل تنفيذ برامجه الإصلاحية وذلك عن طريق عقد الصلح مع القوى الكبرى النمسا وروسيا[2]، فتم توقيع الصلح بين الدولة العثمانية والنمسا، بعد وفاة الإمبراطور النمساوي جوزيف الثاني (Joseph II)، حيث أن خلفيته ليوبولد الثاني (Léopold II)، أدرك ضرورة التقرب من الدولة العثمانية، فعقد صلح سيشتوف (Sichtov) في 4 أفريل 1791، مع السلطان سليم الثالث[3]، وبموجبه تخلى الإمبراطور النمساوي عن العمل المشترك الذي كان يحضره مع روسيا[4]، أما بالنسبة لهذه الأخيرة، فرغم أنها في حرب دائمة تقريباً مع الدولة العثمانية إلاّ أن إحساس قيصرة روسيا بخطورة الثورة الفرنسية، دفعها إلى التقرب من جديد من الدولة العثمانية، حيث عقدت صلح جاسي (Jassy)[5]، مع السلطان العثماني في 9 جانفي 1792[6] بعد العمل الدبلوماسي المكثف لكل لكل من بروسيا وإنجلترا، اللتان لعبتا دوراً كبيراً في هذا الصلح، بعدما حاولتا إقناع السلطان بخطورة الثورة الفرنسية وبالتالي وضع حد للصراع العثماني الروسي مؤقتاً[7].

في حقيقة الأمر نجد أن الثورة الفرنسية ساهمت بقسط كبير في دفع النمسا وروسيا إلى التقرب من الدولة العثمانية، نظراً لإحساسهما بخطورة الثورة الفرنسية، وكان هدفهما هو إحباط كل محاولة فرنسية للتقرب من الدولة العثمانية، ومنع انتشار الأفكار والمبادئ الجديدة في مختلف الولايات العثمانية[8].

3.1. موقف الدولة العثمانية وأوروبا من الثورة الفرنسية:

1.3.1. موقف الدولة العثمانية:

---

(1) محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص ص 281-285.

(2)G. R. GELBESCO ,**La question d'orient et son caractère économique**, Perrin librairie éditeurs, Paris, 1904, p. 44.

(3)ibid., p. 44 .

(4)Y. FEHMI, Op.cit, p. 166 .

(5) نص هذا الصلح على:
- تبادل أسرى الحرب والسماح للرعايا الذين يعيشون خارج دولتهم بسبب الأزمات السياسية بالعودة إلى بلادانهم الأصلية أو البقاء حسب رغبتهم.
- ترجع روسيا إلى الدولة العثمانية عدة مناطق منها البغدان مقابل أن تقوم الدولة العثمانية بإعفاء رعايا البغدان من الضرائب وعدم مطالبة روسيا بتعويضات الحرب.

(6)G.R GEBLESCO Op.cit, p. 45 .

(7)Y. FEHMI, Op.cit, p. 167 .

(8)L. B. JUCHEREAU, D. DENYS ,**Histoire de l'empire ottoman depuis 1792 jusqu'au 1844**, **1844**, imprimerie de GUIRAUDET et JOUAUST, Paris 1844, Pp. 59, 60.

عند بداية الثورة الفرنسية ليس ثمة ما يشير إلى أن السلطة الحاكمة في اسطنبول كانت على إدراك تام بمغزى التحول الذي حصل في فرنسا، بل على العكس من ذلك فقد اعتبرت الثورة شأناً داخلياً بحتاً، أما النتائج التي ترتبت على هذا الحدث على الصعيد الدولي، فلم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل العثمانيين إلاّ قليلاً.

وحين سببت الثورة الفرنسية صراعاً بين دول أوروبا ظهر ارتياح في اسطنبول، لانشغال الدول الأوروبية في حروب داخلية، وقد عبّر عن ذلك أحمد أفندي، أحد أعوان السلطان الذي دوّن في مذكراته عام 1792، معلقاً على ما يجري من اهتمام روسيا بالسيطرة على بولونيا وانشغال إنجلترا بإعادة الملكية إلى فرنسا، متمنياً أن تتفشى هذه الفوضى في أوروبا، لتنشغل دولها عن محاربة الدولة العثمانية[1]، حيث قال : "…. ليجعل الله الثورة في فرنسا كالزهري في أعداء الإمبراطورية، ويقذفهم، بحيث تكون نتيجة بما ينفع الإمبراطورية"[2].

ولم تكن اللامبالاة الانطباع الوحيد الذي تولد في اسطنبول، ففي الواقع كان تواتر الأخبار قد ولد ردود فعل سلبية لدى أفراد الطبقة الحاكمة، خاصة وأن الثورة الفرنسية ظهرت بوجهين متناقضين، الوجه الأول كان سنة 1789، ومثل الحرية والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان، أما الوجه الثاني فهو عهد الإرهاب لسنة 1793، والذي طبقه الثوار بحجة الدفاع عن مبادئ الثورة الفرنسية. لذا فإن خبر إعدام الملك الفرنسي لويس السادس عشر قوبل بامتعاض، نظراً لما يحمله ذلك القرار من دلالات متعددة[3]. ناهيك عن أن الثورة الفرنسية بذاتها أدت إلى تخوف السلطان والمسؤولين السامين في الدولة العثمانية من ظهور ثورات مماثلة ضدهم[4]. إلاّ أن الفرنسيين أنفسهم، الذين كانوا يتابعون ردود الفعل في اسطنبول على ما كان يجري في باريس، لم

([1]) خالد زيادة، **تطور النظر الإسلامية إلى أوروبا**، الطبعة الأولى معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983، ص. 62.

([2]) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 1516-1966**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988، ص. 260.

([3]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص. 62.

([4])B. BADIE, "L'impact de la révolution française sur les sociétés musulmanes ; évidence et ambiguïté", in **Revue internationale des sciences sociales**, n° 119, UNESCO/érés, février 1989, p.08.

يروا أن ما نتج عن الثورة الفرنسية من آثار سلبية قد يضر بسمعتهم لــدى العثمــانيين علـــى المدى البعيد[1].

2.3.1. موقف أوروبا:

منذ سنة 1790 شعرت أوروبا بالخوف والقلق من مبادئ الثورة الفرنسية ومن سرعة انتشارها خارج فرنسا، مما أثار سخط الأوساط المحافظة خاصة في النمسا وبروسيا، وقد أدى ذلك بالفعل إلى الحرب بين فرنسا من ناحية وبروسيا والنمسا من ناحية أخرى[2]، حيث كانت النمسا[3] أول دولة قامت بإعلان الحرب على فرنسا، ثم تبعتها الدول الأوروبية الأخرى[4].

كما أن خبر إعدام الملك الفرنسي لويس السادس عشر، قد أثار موجة من الاشمئزاز على الثوار خاصة في إنجلترا، وردت فرنسا بأن أعلنت الحرب على إنجلترا في الفاتح من أفريل سنة 1793[5]، مما أدى إلى تكوين تحالف دولي ضد فرنسا يضم إنجلترا وبروسيا والنمسا وعدداً آخر من الدول الأوروبية[6].

كانت إنجلترا من أشد معارضي الثورة الفرنسية، حيث كانت سياستها موجهة أساساً ضد فرنسا خاصة في المشرق باعتبارها المهيمنة على الهند لذلك حرصت كل الحرص على حماية الطرق المؤدية إليها، فقامت بعقد معاهدة مع كل من هولندا وبروسيا، وضمنت لنفسها طريق الرجاء الصالح، وعارضت كل مشاريع تقسيم الدولة العثمانية، كما ساهمت بقسط كبير في إقناع النمسا سنة 1791 وروسيا في 1792 لوضع حد للحرب ضد الدولة العثمانية، ولقد ذهبت إنجلترا إلى حد تهديد روسيا في أفريل 1791 عندما أعلنت أن الحفاظ على الدولة العثمانية، هو بالنسبة لإنجلترا مسألة مصيرية[7].
مصيرية[7].

---

(1) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص. 72.

(2) ميلاد القرحي، مرجع سابق، ص. 102.

(3) أشار نقولا الترك إلى أن النمسا هي أول دولة أوروبية أعلنت الحرب على فرنسا، ليس فقط بسبب معارضتها للثورة الفرنسية، وإنما أيضاً بسبب إعدام أخت الملك النمساوي مع زوجها لويس السادس عشر من قبل الثوار في جانفي 1793.

(4) نقولا الترك، **ذكر تملك جمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية**، طُبع بدار الطباعة السلطانية، باريس، 1839، ص. 12.

(5) ميلاد القرحي، مرجع سابق، ص. 103.

(6)J .ISAAC, A. ALBA, Ch. H. POUTHAS ,**L'époque révolutionnaire 1789-1851**, Hachette, Paris, 1950, p. 166.

(7) جاك فريمو، مرجع سابق، ص.ص. 31-32.

من الواضح أن كل ما كان يهم إنجلترا هو الحفاظ على الهند، ولم تكن تهتم كثيراً بالصراع الذي اشتد بين فرنسا ودول أوروبا[1]، لكن هذا لا يعني أنها أهملت كلية ما كان يجري في أوروبا، حيث شاركت في الحرب التي شنتها أوروبا الملكية ضد فرنسا[2].

ثارت أغلب دول أوروبا ضد الجمهورية الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1792 و1795، وعملت قاطبة من أجل منع أي تقارب عثماني فرنسي[3]، لكن لكن رغم ذلك فقد أظهرت "حكومة الثورة" اهتماماً بالغاً من أجل المحافظة على المصالح الفرنسية خاصة في مصر[4].

عند بداية الثورة الفرنسية أجمع الرأي العام الأوروبي أن المسألة الشرقية، أي مستقبل الأراضي العثمانية، هي المسألة الجوهرية التي سوف تهيمن على أواخر القرن الثامن عشر، وما كان يجري في فرنسا، كان يبدوا حادثاً عابراً لن يدوم طويلاً، فسوف يحدث استقرار مؤقت للثورة، ثم ستعود الدول الأوروبية بالضرورة إلى الاهتمام بالمشرق[5].

هذا الوضع دفع كل الدول الأوروبية الكبرى للتقرب من الدولة العثمانية، خاصة فرنسا التي كان عدد رعاياها في الأراضي العثمانية يفوق بكثير رعايا الدول الأوروبية الأخرى، نظراً للامتيازات الكبيرة التي منحت للفرنسيين، منذ منتصف القرن السادس عشر.

4.1. أوضاع الفرنسيين في الدولة العثمانية عند بداية الثورة الفرنسية:

منذ توقيع معاهدة الامتيازات الأولى بين فرنسا والدولة العثمانية ازداد توافد الرعايا الفرنسيون إلى الأراضي العثمانية خاصة التجار منهم وكان أغلبهم من الشباب المغامرين الذين يبحثون عن الربح السريع، وعند وصول التجار الجدد لم يكونوا محتاجين إلى مساعدة كبيرة للتأقلم، حيث كان يكفي توجيههم في الأيام الأولى من قبل القناصل الفرنسيين[6].

---

(1)A. SOREL ,**L'Europe et la révolution française deuxième partie**, la Chute de la Royauté, Plon Nourrit, Paris, 1877, p. 206.

(2) جاك فريمو، مرجع سابق، ص. 30.

(3) نقولا الترك، مصدر السابق، ص. 12.

(4) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص. 232.

(5) هنري لورنس وآخرون، مرجع سابق، ص. 14.

(6) يقوم القنصل بمساعدة التجار الجدد عند وصولهم للتأقلم، كونهم دخلوا إلى بلاد تختلف عاداتها وتقاليدها وتقاليدها عن أوروبا.

ونظراً للتسهيلات التي منحتها لهم معاهدات الامتيازات كان أغلب الرعايا الفرنسيين يعيشون حياة رغيدة، حيث كانوا يملكون سكنات واسعة كما أنهم لا يدفعون شيئا مقابل الإيواء[1]، لكن هذه الوضعية للرعايا والتجار الفرنسيين لم تكن ثابتة، بل كانت مرتبطة أساسا، بالعلاقات السياسية بين الدولة العثمانية وفرنسا[2]. ومن الأمور التي نشير إليها في هذا السياق أنه بسبب المشاكل الداخلية المرتبطة بتطورات الثورة، فإن فرنسا لم تهتم كثيراً برعاياها وتجارها في الأراضي العثمانية، إذ كانوا يتعرضون إلى عدة مضايقات خاصة في مصر. فازدادت شكوى التجار لحكومة الثورة الفرنسية منذ 1790، بسبب ممارسات سلطات القاهرة عليهم، وعدم احترام بعض القوانين واللوائح، التي تحدد الرسوم على السلع، بمقدار 3 % من قيمتها، حيث أُجبر التجار على دفع رسوم إضافية، لم يقع بشأنها أي اتفاق، إضافة إلى عدم إرجاع بعض البكوات المماليك[3]، الأموال التي كانوا يقترضونها من التجار الفرنسيين، واستخدامهم القوة للحصول على السلع بالأسعار التي تحلو لهم. ولمعالجة هذا الأمر عيَّنت حكومة فرنسا شارل ماجلون (Charles Magallon)، قنصلاً عاما لها في مصر سنة 1793. وصل إلى القاهرة في عهد إدارة إبراهيم بك ومراد بك، أين استقبل بحفاوة. لكن سرعان ما عاد سادة مصر، إلى تعسفهم مع التجار الأجانب، والتشديد عليهم في الرسوم الإضافية، ومصادرة ما يحلو لهم من سلع[4]. لكن هذا لا يعني أن الرعايا والتجار الفرنسيين في هذه الفترة كانوا يعانون من الضغوطات في كامل أراضي الدولة العثمانية، حيث أن العثمانيين رفضوا العرض الروسي للعمل المشترك ضد فرنسا، وحتى الطلب الأكثر اعتدالا رفضوه، وهو الذي جاء به مبعوث من النمسا وبروسيا وروسيا[5]، والذي يطلبون فيه منع الرجال الفرنسيين في اسطنبول ارتداء تلك الشارة ذات الألوان الثلاثة[1].

([1])L. COLOMER, op. cit, pp. 194-195 .

([2])E. LAMY ,**la France du levant**, Plon, Paris, 1900, p. 122.

([3]) رغم أن مصر كانت مقاطعة عثمانية، إلا أن سلطة المماليك كانت واسعة جداً.

([4]) جلال يحي، **مصر الحديثة 1517-1805**، نشر منشأة المعارف الإسكندرية، 1969، ص 331.

(5) وفي هذا الصدد قال المؤرخ العثماني جودة باشا: "أتى ذات يوما رئيس الترجمان النمساوي إلى سكرتارية رشيد أفندي وقال له: فليعاقب ا هؤلاء الرجال الفرنسيين بقدر ما يستحقون من عقاب، قد سببوا لنا ندما شديدا، من أجل السماء، ليعاقبهم ا إذا ما استطعتم نزع هذه الشارات من فوق رؤوسهم" ورد رشيد أفندي على ذلك قائلاً: صديقي لقد قلنا لكم عدة مرات، أن الدولة العثمانية دولة إسلامية ولا يلتفت أحدنا إلى هذه الشارات الخاصة به، إننا نعامل تجار الدول الصديقة معاملة الضيوف، ويمكنهم تغطية رؤوسهم بالقبعة التي يختارونها، ويضعون لها الشارات التي يريدونها، وحتى إذا ما وضعوا أطباق من

هذا دليل على التعاطف الكبير الذي يكنه العثمانيون لفرنسا عند بداية الثورة، هذا رغم موقف الحياد الذي اتخذته الدولة العثمانية اتجاه الصراع الأوروبي الفرنسي لكن منذ سنة1795 عملت حكومة الإدارة من أجل تحسين أوضاع تجارها، وحمايتهم، وضمان التطبيق الحرفي لنصوص معاهدات الامتيازات، لكن هذا لم يمنع وجود بعض المضايقات على التجار الفرنسيين[2]، خاصة خارج العاصمة اسطنبول.

2. مشروع التحالف العثماني الفرنسي 1792-1798:

رغم الأوضاع الصعبة التي عاشتها فرنسا جراء الثورة، إلا أنها لم تفكر يوما في التخلي عن قضايا المشرق، وامتيازاتها في الدولة العثمانية، وترك الفرصة لتقسيم ممتلكات السلطان، وبذلك أصبحت المسألة الشرقية معقدة ومتشعبة تخص كل دول أوروبا[3].

1.2. فرنسا الثورية تبحث عن التحالف مع الدولة العثمانية 1792-1795:

منذ إحساس فرنسا الثورية بالأخطار التي أحاطت بها جراء الثورة، حاولت إعادة ربط علاقات الصداقة التقليدية مع الدولة العثمانية، أي إحياء السياسة الملكية في المشرق، ومواصلة النشاط الدبلوماسي، الذي قام به سفراء النظام الملكي في اسطنبول، طيلة ثلاثة قرون من الزمن تقريباً[4].

1.1.2. رفض استقبال السفير الفرنسي سيمون فيل:

العنب فوق رؤوسهم ، فإنه ليس من شأن الباب العالي أن يسأل عن الذي جعلهم يفعلون ذلك، إنكم تزعجون أنفسكم لغير داع.

([1]) تمثل علم الثورة الفرنسية، مصنوعة من الحرير، وهي عبارة عن شارة مثلثة الألوان (الأبيض، الأسود، والأحمر)، وقد ابتكرها لافاييت، القائد المنتخب لرئاسة الحرس الأهلي في باريس، وكانت هذه الشارة مثالا لتحرر الأمة الفرنسية بعد سقوط الباستيل، ويقول الجبرتي حول هذه الشارة " هي إشارة الطاعة والمحبة فأنف أغلب الناس من وضعها..."

([2]) كانت الحماية أكثر للتجار والرعايا الفرنسيين بالعاصمة لوجود القنصل والسفير عكس المقاطعات العثمانية الأخرى.

([3]) E. DRIAULT, op. cit, p .67 .

([4]) Ibid, pp. 70-71 .

بعد أن أصبح لوبرون" Le Brun"[1] يسير وزارة الخارجية الفرنسية، عمل من أجل ضمان نجاح السياسة الخارجية للحكومة الجديدة في اسطنبول، وكان على المجلس التنفيذي أن يحاول تقليل الحروب في هذه الفترة، ومحاولة كسب صداقة الدول المحايدة والتحالف معها، خاصة مع الدولة العثمانية والسويد[2]. لذلك كان على فرنسا بعث سفير آخر إلى اسطنبول[3] لتعويض السفير السابق للملك لويس السادس عشر شوازال قوفييه[4] بعدما رفض هذا الأخير مغادرة اسطنبول[5] بسبب عدائه للجمهوريين ومعارضته للأفكار الجديدة التي أتت بها الثورة الفرنسية، وعندما أرغم قوفييه على مغادرة منصبه أعطى للديوان العثماني أرشيف السفارة الفرنسية في اسطنبول[6].

في هذه الظروف قرر لوبرون بعث السفير سيمون فيل "Sémonville"[7] إلى اسطنبول، وشغل منصب سفير الجمهورية الفرنسية لدى الباب العالي، وكلفه بمحاولة استمالة الدولة العثمانية ومنعها من الانضمام إلى الدول المعارضة للجمهورية الفرنسية (النمسا وروسيا وبروسيا)[8]، وهذا بدفع السلطان العثماني سليم الثالث إلى التدخل في المسألة البولونية. ولقد كلف لوبرون سفيره بمحاولة إغراء حاشية الصدر الأعظم والرايس أفندي (وزير

(1) صحفي فرنسي سابق، أصبح يسير وزارة الخارجية بفرنسا في 10 أوت 1792.

(2) لأنهما لم يدخلا في التحاف الدولي ضد فرنسا.

(3) E. DE MARCIERE, op. cit., p. 60

(4) اسمه الكامل ماري قابريال فلورن أوقست شوازال قوفييه " Marie Gabriel Florent Auguste choiseul Goffier"، ولد في باريس في 27 سبتمبر 1752، تحول مدة 3 سنوات في المشرق بين 1776 و1779، ثم عين كسفير فرنسا في اسطنبول سنة 1784، وكان هناك عند بداية الثورة الفرنسية، اقترح عليه منصب جديد سنة 1791، لكنه رفضه، حيث كان من أبرز المعارضين للثورة الفرنسية، حيث هرب إلى روسيا بعد بعث سفير جديد إلى اسطنبول، ثم عاد إلى فرنسا سنة 1802، وتوفي في 20 جوان 1817.

(5) P .DU PARC ,**Recueil des instructions aux ambassadeurs et ministres de France en Turquie**, édition de centre national de la recherche scientifique, paris, 1969, p. 467.

(6) E. DE MARCIERE, op. cit., p. 11

(7) اسمه الكامل شارل لويس أوقست سيمون فيل، كان سفير فرنسا بسردينيا، عين سنة 1792 لتعويض قوفييه، كسفير لفرنسا عند الباب العالي.

(8) بروسيا في هذه الفترة لم تعترف بعد بالجمهورية الفرنسية.

الخارجية) ومنحهم مبالغ مالية معتبرة لقبول العرض الفرنسي[1]. كما أنه في حالة قبول الصدر الأعظم هذا العرض ستمنح له أربعة سفن ومدافع وذخيرة، إضافة إلى بعث عدد من الضباط الفرنسيين لتكوين الجيش العثماني[2].

لكن الدول المعادية للثورة الفرنسية قامت عن طريق سفرائها باسطنبول، بتحريض الدولة العثمانية لتدخل في صف معارضي الجمهورية الفرنسية[3]، إضافة إلى محاولة دفع الباشوات في مختلف المقاطعات الفرنسية إلى منع مرور السفير الفرنسي[4].

تواصلت مناورات معارضي الجمهورية الفرنسية من أجل دفع الدولة العثمانية إلى رفض استقبال سيمون فيل[5]، لكن الشيء الملاحظ هو أن أبرز معارض لتلك السفارة هو السفير الفرنسي السابق قوفييه، الذي اتهم بالخيانة من قبل الجمهوريين، خاصة بعدما تكلم عن فشل الدبلوماسية الفرنسية[6] بعد بداية الثورة[7] وعمل مع ممثلي القوى المعارضة منذ جوان 1792 لمنع كل تقارب بين فرنسا والدولة العثمانية، وإيجاد عراقيل لمهمة السفير الفرنسي الجديد سيمون فيل[8] إلى درجة تشويه سمعة هذا الأخير حيث اعتبره قوفييه وأتباعه بالثوري المتعصب[9] وأن هدف سفارته إلى اسطنبول هو إدخال الدولة الدولة العثمانية في الثورة ودفع الديوان العثماني إلى إعلان الحرب على روسيا من جديد. كما عملت كل من النمسا وروسيا كل ما في وسعهما لتلطيخ سمعة سيمون فيل وإبراز الخطورة الكبيرة التي تنجر عن سفارته.

([1]) منحت له 8 ملايين جنيه، وطلب منه استعمال مليونين لإغراء حاشية الصدر الأعظم والرايس أفندي.

([2]) L. B.I. DE TESTA, Tome 2, op .cit., p. 203 .

([3]) L. B. JUCHEREAU, op. cit., p. 63 .

([4]) M A. L. F. ALIX ,**Précis de l’histoire de l’empire ottomane, depuis son origine jusqu'à nos jours**, Tome II, imprimerie Rignoux, Paris, 1822, P502.

([5]) E. DE MARCIERE, op.cit, p. 46.

([6]) قال قوفييه في انتقاده لسياسة حكومة الثورة أن فرنسا لم تلعب دور الوساطة في الصلح بين الدولة العثمانية من جهة والنمسا وروسيا من جهة أخرى سنتي 1791-1792، عكس ما كان عليه الحال، عندما كانت فرنسا ملكية، حيث كان لها دور كبير في صنع القرارات وتوقيع المعاهدات.

([7])A. BRUNEAU, op. cit., p. 61 .

([8])E. DE MARCIERE, op. cit., p. 61.

([9])A. BRUNEAU, op. cit., p. 77.

لذلك نجد أن الديوان العثماني الذي تأثر بهذه الإجراءات والتهديدات أبلغ فرنسا في 20 أوت 1792[1] أن السفير سيمون فيل لن يستقبل[2] حيث طلب الصدر الأعظم من وزارة الخارجية الفرنسية بعث سفير آخر ذو سمعة طيبة ليكون محل ثقة الباب العالي.

رغم هذه المعارضة الشديدة إلا أن لوبرون لم يفقد الأمل في نجاح مهمة سيمون فيل، حيث طلب منه الذهاب إلى اسطنبول مجدداً في شهر جويلية 1793[3]، لكنه أوقف في إيطاليا من قبل أعوان نمساويين وأسر إلى غاية 1795 ثم بدل بأسرى آخرين[4].

يمكن القول أن قوفييه وممثلي الدول المعارضة للجمهورية الفرنسية قد نجحوا في إفشال مهمة سيمون فيل إلى اسطنبول. وبعدما أنهى عمله طلب قوفييه في 24 أوت 1792 فرمانا يسمح له بمغادرة الأراضي العثمانية[5] كما كتب رسالة إلى الصدر الأعظم[6] طلب فيها أن يستقيل من منصبه حيث أكد أنه لا يمكن أن يتصرف كسفير فرنسي في تلك الظروف وطلب أيضا حماية الرعايا الفرنسيين الأوفياء للملكية والملك لويس السادس عشر، لكن الصدر الأعظم حاول إقناعه بالبقاء إلى غاية وصول سفير فرسي جديد[7].

بعد وصول خبر الفوضى التي سببها قوفييه إلى فرنسا كان على وزير الخارجية الفرنسية لوبرون بعث سفير آخر بدل سيمون فيل، لأن فرنسا كانت

([1]) رسالة من الصدر الأعظم إلى وزارة الخارجية الفرنسية، للإطلاع على النص الكامل للرسالة أنظـر: مارسيير، ص 61.

([2])E. DE MARCERE, op. cit., p. 61.

([3]) في هذه الفترة كانت فرنسا قد بعثت سفير آخر إلى اسطنبول وهو ديسكورش، الذي وصل فـي شـهر جوان 1793 لكن مهمة سيمون فيل لم تلغى هذا دليل على وجود مهمة سرية لسفارة هذا الأخير لكننا لـم نجد في المصادر والمراجع التي عدنا إليها محتوى "المهمة السرية" كما أن عدم استقبال سيمون فيل طرح عدة تساؤلات في وقت دخل فيه ديسكورش الأراضي العثمانية بسهولة.

([4])L. B. I. DE TESTA, Tome 2, op. cit, p. 203.

([5])E. DE MARCIERE, op. cit., p. 61 .

([6]) رسالة قوفييه إلى الصدر الأعظم في 24 سبتمبر 1792، للإطلاع على النص الكامل للرسالة أنظـر: تاستا، ص 202.

([7])L. B. I. DE TESTA, Tome 2, OP, CIT, p. 202.

تهدف من خلال نشاطها الدبلوماسي في تلك المرحلة التأقلم مع الوضع السياسي الجديد الذي أوجدته الثورة الفرنسية[1].

2.1.2. مهمة ديسكورش في اسطنبول ومشروع التحالف العثماني - الفرنسي:

رفضت الدولة العثمانية استقبال السفير الفرنسي سيمون فيل[2]، وفي بداية سنة 1793 قررت الجمهورية الفرنسية تعيين ديسكورش(Descorches)[3] كسفير وممثل فرنسا لدى الباب العالي، حيث كلف بإعادة تنظيم الإدارة الفرنسية في المشرق[4]. كانت فرنسا ترغب أكثر من أي وقت مضى التقرب من الدولة العثمانية، حيث كتب أحد الأعضاء المكونين للمجلس التنفيذي المؤقت للجمهورية الفرنسية، رسالة إلى سليم الثالث في جانفي 1793 أهم ما جاء فيها: "... الجمهورية الفرنسية ترغب أكثر من أي وقت مضى، تأكيد الروابط التي تجمع بين فرنسا والدولة العثمانية منذ وقت بعيد، وقد رأينا أنه من مصلحة القوتين إعادة تلك الثقة..."[5]. إذ نلاحظ من خلال هذه الرسالة كم أن فرنسا كانت في حاجة إلى التحالف مع الدولة العثمانية، ولقد وضعت الحكومة الفرنسية أمل كبير في مهمة ديسكورش لتحقيق هذا الهدف[6].

ومن التعليمات التي وجهت لديسكورش نجد أساسا دفع الدولة العثمانية إلى الاعتراف به كسفير الجمهورية الفرنسية أولاً، ثم العمل من أجل إقناع الدولة العثمانية لتلبية طلبات الجمهورية فيما يخص المسألة البولونية (الدخول في حرب مع روسيا). وفي حالة رفض الديوان العثماني لذلك، يعمل السفير الفرنسي من أجل قطع العلاقات بين الدولة العثمانية، وسفراء الدول المعارضة للجمهورية الفرنسية، ويقترح مشروع تحالف عثماني فرنسي ضد النمسا وروسيا خصوصاً، وفي حالة إعلان الدولة العثمانية الحرب على أعداء الجمهورية ستقدم فرنسا كل المساعدات الممكنة للدولة العثمانية في هذه الحرب[7].

---

(1)E. DE MARCIERE, op. cit., p. 61.

(2)M. A. L. F. Alix, op. cit, p. 502.

(3) اسمه الكامل ماري لويس هنري ديسكورش (Marie Louis Henri DESCORCHES) من نورمونديا، ولد في 17 سبتمبر 1749، دخل إلى الجيش سنة 1761، لكن عدم نجاحه في هذا الميدان جعله يتوجه إلى الدبلوماسية، حيث اشتغل عدة سنوات في مكاتب الشؤون الخارجية وتقلد عدة مناصب، كما كلف بعدة مهام دبلوماسية.

(4)E. DE MARCIERE, op. cit, p. 09 .

(5) A. BRUNEAU, op. cit, p. 71 .

(6) E. DE MARCIERE, op.cit, p. 32.

(7) L. B. I DE TESTA, Tome 2, op. cit, p. 204 .

كان على ديسكورش إدخال الدولة العثمانية في الحرب وبسرعة، بحجة إنقاذ بولونيا، حيث أنه إذا هدد العثمانيون الحدود الروسية، تضطر قيصرة روسيا كاترين الثانية إلى سحب قواتها من بولونيا[1].

بعد رحلة شاقة وصل ديسكورش متأخراً[2] إلى اسطنبول في 7 جوان 1793[3]. وبمجرد وصوله عاد سفراء الدول المعارضة إلى نشاطهم لدفع الديوان العثماني إلى عدم استقبال السفير الفرنسي، كما عمل هؤلاء من أجل قطع شجرة الحرية التي غرست في ساحة سفارة فرنسا في اسطنبول[4].

وقبل وصول ديسكورش إلى اسطنبول كانت السفارة الفرنسية تسير مؤقتا من قبل أنطوان فونطون "ANTOINE FONTON"[5]، وبعد وصول السفير الجديد، لم يكن بإمكانه أن يقيم بمقر السفارة الفرنسية، نظرا لما شاهدته من تخريب، إضافة إلى بيع بعض معداتها من قبل السفير السابق قوفييه، وهنا تبدأ الصعوبات الكبيرة لديسكورش في مهمته، حيث أنه تلقى معارضة كبيرة من طرف قوفييه وسفراء الدول المعارضة للجمهورية الفرنسية، ولم يكن بإمكانه الاعتماد حتى على القناصل الفرنسيين[6] في المشرق، حيث دخل أغلبهم في صف معارضي الثورة الفرنسية[7].

في الوقت الذي وصل فيه السفير الفرنسي إلى اسطنبول، اجتمع سفراء الدول المعارضة، لتحضير عريضة لتهديد الدولة العثمانية في حال استقبالها للسفير الفرنسي، كما استعملوا كل نفوذهم لمنع الدولة العثمانية من الاعتراف بالجمهورية الفرنسية.

---

(1) A. BRUNEAU, po. cit, p. 77 .

(2) لأنه أوقف لبعض الوقت في حدود البوسنة.

(3) E. De MARCIERE, op. cit, p. 32 .

(4) A. BRUNEAU, op. cit, p. 78 .

(5) بعد إبعاد قوفييه من منصبه، واتهامه بالخيانة من قبل الحكومة الفرنسية في 8 سبتمبر 1792، عين أنطوان فونطون، ليكون ممثل فرنسا عند الباب العالي، وهو مترجم سابق، لكن كبر سنه وضعف شخصيته لم يسمح له بترتيب الأمور، خاصة في ظل وجود معارضة قوية لاسطنبول للثورة الفرنسية، لتفاصيل أكثر أنظر: MARCIERE, T1.

(6) كون أغلب القناصل الفرنسيين في مختلف المقاطعات العثمانية كانوا قد عينوا قبل الثورة الفرنسية، وكانوا من أتباع النظام الملكي، ويحضون بثقة الملك لويس السادس عشر، وبعد شنق هذا الأخير في بداية 1793 دخل أغلبهم في صف معارضي الحكومة الثورية.

(7) E. DE MARCIERE, op. cit, p. 37.

نظراً للظروف التي أعقبت الثورة الفرنسية والتي تزامنت مع مهمة ديسكورش كسفير لفرنسا، فقد كان من الصعب عليه تحقيق أهداف حكومته، لكن الملفت للانتباه هو عدم إقدام الديوان العثماني على استقباله، رغم مرور ثلاثة أسابيع على وجوده باسطنبول(1)، حيث لم يعترف به بصفة رسمية، لكن رغم ذلك تحصل مؤقتاً على حياد الدولة العثمانية في الحرب التي أعلنتها أوروبا الملكية على فرنسا الثورية، كما أبقي على الامتيازات التجارية والدينية، التي كانت تتمتع بها فرنسا من قبل(2).

ورغم الصعوبات الكبيرة التي واجهت ديسكورش منذ وصوله إلى اسطنبول، كان عليه أن يوضح للباب العالي أولاً خصائص الثورة الفرنسية، وإن الشعب الفرنسي لم يقم بها إلا بهدف الدفاع عن حقوقه وحريته، كما كان على ديسكورش العمل من أجل كسب ثقة العثمانيين قبل بدأ المفاوضات، وإعادة ربط علاقات الصداقة مع الدولة العثمانية، حيث شهدت العلاقات بين الطرفين فتوراً منذ سنة 1756، السنة التي عرفت التقارب غير المنتظر بين فرنسا وبلاط النمسا(3)، ودفعهم إن أمكن إلى الهجوم على النمسا وروسيا(4).

ولم يتم استقبال ديسكورش إلا بعد مرور أكثر من شهرين على وجوده باسطنبول، حيث التقى مع الرايس أفندي في 28 أوت 1793(5)، وفي هذا اللقاء عرض ديسكورش الوضع الصعب الذي أصبحت فيه الجمهورية الفرنسية، نتيجة تحالف القوى الكبرى ضد فرنسا، إلى درجة أن السفير الفرنسي قال أن "فرنسا مهددة بالزوال"، وتنتظر المساعدة من الدولة العثمانية، وهنا عاد ديسكورش إلى ذكر المجهودات التي بذلتها فرنسا لمنع تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية عدة مرات، وفي الأخير اقترح السفير الفرنسي عقد معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية، وإعلان هذه الأخيرة الحرب على روسيا،

---

(1) Ibid, pp. 45, 46 .

(2) E. DRIAULT, op. cit, p 71 .

(3)E. DE MARCIERE, op. cit, pp. 64-65 .

(4) كانت فرنسا ترغب في هذه المرحلة الحاسمة، استغلال الدولة العثمانية لتهديد أعداء الجمهورية الفرنسية، هذا ما يفسر المبادرة الفرنسية للتقرب من الدولة العثمانية، وتسخير كل الوسائل المادية والمعنوية لإنجاح مهمة ديسكورش.

(5) أشار أندري برونو A. BRUNEAU ، إلى أن أول لقاء بين الرايس أفندي، والسفير الفرنسي ديسكورش، كان في 23 سبتمبر 1793، لكننا لم نعثر في كل المراجع والمصادر التي عدنا إليها، على المحادثات واللقاء في هذا التاريخ، لذلك اعتمدنا على ما ذكره تاستا TESTA، حول أول لقاء بين الطرفين.

لكن الرايس أفندي أجاب بأن الدولة العثمانية لن تهمل الجمهورية الفرنسية في كل الأحوال، لكن القرار النهائي يأتي من الديوان العثماني، والسلطان سليم الثالث[1].

رغم هذا التحفظ إلا أن الفرصة كانت مواتية للحكومة الفرنسية لإدخال الدولة العثمانية في حرب ثأرية ضد النمسا وروسيا، وكان على ديسكورش فقط أن يصور للدولة العثمانية أن ما يُهدد الجمهورية الفرنسية يُهددها هي أيضاً.

إن فكرة التحالف العثماني الفرنسي ستظهر طبيعياً في المفاوضات ، لكن لا يجب أن تكون في شكل حلف هجومي لأن ذلك يتناقض مع أفكار ومبادئ الثورة الفرنسية، وفي حالة حدوث التحالف ستقوم الدولة العثمانية بالهجوم على روسيا في البحر الأسود[2]، وبذلك ستضطر قيصرة روسيا كاترين الثانية إلى سحب قواتها من بولونيا[3]، وإذا انقسمت الجيوش الروسية لا يمكنها أن تهدد فرنسا، أو تهاجمها، وبالمقابل إذا تحررت بولونيا، يمكنها أن تساعد الدولة العثمانية أو فرنسا، وبالتالي تعيد الدولة العثمانية حدودها إلى ما كانت عليه قبل معاهدة كوجاك كينارجي سنة 1774، وبذلك تتحصل فرنسا على حق الإبحار في البحر الأسود[4]. وفي 30 أوت 1793 قدم ديسكورش الخطوط العريضة لمشروع التحالف إلى الرايس أفندي، حيث قال أنه في حالة تنفيذ الدولة العثمانية للمخطط الفرنسي، ستصلها مساعدات من الجمهورية الفرنسية طيلة فترة الحرب[5]، وتتكفل الدولة العثمانية من جهتها بمصاريف

---

(1) L. B. I. DE TESTA, Tome 2, p. 207 .

(2) يقع بين أوروبا والأناضول، يصل طوله إلى حوالي 1150 كلم، وعرضه 600 كلم، وتقدر مساحته بحوالي 413 ألف كلم2. يحتل موقع استراتيجي ممتاز، حيث يطل على البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور، كان الإغريق يسمونه "Pont. Euxin"، ثم أطلق عليه العثمانيون، اسم البحر الأسود، ونظرا لأهميته الإستراتيجية، عملت فرنسا من أجل الحصول على حق مرور سفنها به، قصد تهديد أعدائها والتحكم في المنطقة.

(3) هذا المخطط كان خلاصة أفكار لوبرون، ودومورياز، اللذان أرادا تشكيل حلف يظم إلى جانب الدولة العثمانية كل من السويد وبولونيا لذلك بدأت المفاوضات مع السويد في ستوكهولم بواسطة باناديه" Panadier" ممثل فرنسا ومع بولونيا بواسطة ليبزيك "Leipzig".

(4)E. DE MARCIERE, op. cit, pp. 65-66.

(5) من خلال ملخص مشروع المعاهدة والتحالف بين الدولة العثمانية وفرنسا، الذي ذكره تاستا Testa، نجد نجد أن ديسكورش وعد السلطات العثمانية أنه في حالة إعلانها الحرب على روسيا، ستبعث لها فرنسا 12 سفينة حربية، 6 مدافع، 50 سفينة نقل البضائع والذخيرة، وجنود...إلخ.

تمويل الجيش، وترميم العتاد، وعند نهاية الحرب تقوم فرنسا بتعويض تلك الأموال، وقصد إقناع السلطات العثمانية، قال ديسكورش، أنه في حالة عودة النظام الملكي في فرنسا[1]، سيعمل الحزب الجمهوري لدفع الملك لإرجاع تلك الديون إلى الباب العالي[2].

وقصد تحقيق أهداف حكومته، كان على السفير الفرنسي بذل جهوداً كبيرة في إنجاح مفاوضاته مع الديوان العثماني، وعندما يتحقق له ذلك الأمر فإنه سيستميل كل من السويد، الدانمارك وبولونيا الانضمام إلى معسكر المؤيدين للثورة، مما يتيح تطبيق المخطط الفرنسي الذي حُضِّرَ ضد تحالف الدول الكبرى، وهكذا يمكن القول أن نجاح السياسة الخارجية لفرنسا الثورية في تلك الفترة كان مرهوناً بموقف الديوان العثماني، حيث أن نوايا فرنسا تتمثل أساساً في مقاومة أعداء الجمهورية، وكسب ثقة وصداقة الدول المحايدة، والبحث عن التحالف معها، إضافة إلى العمل من أجل إخراج الدول التي تريد السلم من الحلف الكبير[3].

إن ديسكورش الذي كان متشبعاً بأفكار الثورة الفرنسية، حاول منذ وصوله إلى اسطنبول شرح الأفكار الجديدة التي أتى بها النظام الجمهوري، عندما طلبت منه السلطات العثمانية توضيح طابع مهمته.

كما عاد ديسكورش إلى شرح نتائج السياسة التي انتهجها الدبلوماسيون الفرنسيون في ظل النظام الملكي حيث أنه كان يرى أنها أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ضعف الدولة العثمانية، وحدوث شقاق في علاقاتها مع فرنسا منذ مؤتمر فرساي[4]، الذي خسرت بعده الدولة العثمانية عدة مناطق وتقلصت رقعتها، دون تدخل السفراء والممثلين الفرنسيين في الأراضي العثمانية، والذين اعتبرهم ديسكورش عملاء للنمسا ولروسيا. وبالمقابل أكد ديسكورش أن أفكار النظام الجمهوري، تمثل العكس تماما، إلى درجة أنه قال: "لولا

([1]) أضاف ديسكورش (الحكومة الفرنسية)، هذا البند لأنه يدرك جيدا أن الدولة العثمانية لا تزال تشك في نجاح الجمهورية الفرنسية في تلك الفترة، نظرا للمعارضة الكبيرة في أوروبا للثورة الفرنسية.

([2]) L. B. I. DE TESTA, Tome 2, op. cit, p. 207.

([3]) E. DE MARCIERE, op .cit, p. 67 .

([4]) عقد هذا المؤتمر في 01 ماي 1756 وتمخض عنه تحالف بين فرنسا والنمسا بعد عداء طويل استغله ديسكورش ليبرر فساد النظام الملكي، عكس النظام الجمهوري، حيث أن فرنسا دخلت في حرب ضد النمسا مباشرة بعد شنق لويس السادس عشر.

الثورة الفرنسية لأقصيت الدولة العثمانية من أوروبا"[1]، في نهاية القرن الثامن عشر، وهو الرأي الذي ذهب إليه أغلب المؤرخين الفرنسيين[2].

لقد كان هدف ديسكورش من خلال ذكر محاسن النظام الجمهوري دفع الدولة العثمانية إلى التحالف مع فرنسا، وحتى روبسبيير "Robespierre"[3] أيد فكرة التحالف العثماني الفرنسي وأكد أن حياد العثمانيين كان يتعارض مع مصالحهم، أكثر مما كان يتعارض مع مصالح فرنسا[4]. لكن لو تمعنا في مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية، لوجدنا أن ديسكورش تجاهل نقطة هامة وهي أن مبادئ الثورة أقرت أن كل الشعوب متساوية، وكل جنس تحكمه حكومته، وإذا طبق هذا المبدأ، فلا يمكن للدولة العثمانية الاحتفاظ بكل مقاطعاتها، وإبقاء سيطرتها على اليونانيين والبلغاريين والأرمينيين، حيث أنهم سيعرفون قومياتهم، فيتمردون ويشكلون عائقا أمام بقاء الدولة العثمانية، خاصة وأن روسيا أرادت ضم الأجناس السلافية إلى الوطن الأم (روسيا)[5].

3.1.2. موقف الدولة العثمانية من المبادرة الفرنسية ومشروع التحالف:

أظهر الرايس أفندي، في محاضرة[6]، رغبة الدولة العثمانية في التقرب من فرنسا، وإعادة علاقات الصداقة معها، حيث قال للمترجم الأول في السفارة الفرنسية في اسطنبول: "إن المعاهدات الموجودة بين الدولة العثمانية وفرنسا، رغم أنها وقعت من قبل الملوك، إلا أنها تهم الأمة الفرنسية كلها..."[7].

أما فيما يخص رفض استقبال السفير الفرنسي سيمون فيل من قبل الديوان العثماني، أكد الرايس أفندي أن القوى الأوروبية عملت بواسطة ممثليها في اسطنبول لدفع الدولة العثمانية إلى عدم استقباله، لكن السبب الحقيقي الذي أجبر السلطات العثمانية على اتخاذ ذلك القرار في نظر الرايس أفندي هو كون

([1]) E. DE MARCIERE, op. cit, pp. 71-73.

([2]) H. SIEGNOBOSC ,**Turcs et Turquie**, Payot, Paris, 1920, p.15.

([3]) ماكسيمليان روبسبيير "Maximilien Robespièrre"، ولد في 6 ماي 1758، ابن فرنسوا وجاكلين ماركريت، من عائلة بورجوازية متوسطة، وهو رجل سياسي فرنسي كبير، عمل كمحامي، وكان له دور كبير في الثورة الفرنسية، إلى أن قتل من قبل الثوار في 28 جويلية 1794، بساحة الثورة (ساحة الوئام حاليا).

([4])E. DE MARCIERE, op. cit, p. 157 .

([5])E. LAMY, op. cit, pp 73-74 .

([6]) في هذه المحاضرة لم يتطرق الرايس أفندي إلى الحديث عن الشؤون الداخلية لفرنسا، وإلى ثورتها ولا إلى مشروع التحالف الذي اقترحته فرنسا، مما يفسر تحفظ وحياد الدولة العثمانية.

([7])E. DE MARCIERE, op. cit, p. 74 .

الملك الفرنسي لويس السادس عشر كان لا يزال معتلياً عرش فرنسا في تلك الفترة، وأضاف أنه بعد زوال النظام الملكي وقيام الجمهورية، لو أنه تم إرسال نفس السفير، لتم استقباله بحفاوة بالغة[1].

وأرجع الرايس أفندي عدم اعتراف الدولة العثمانية بالجمهورية الفرنسية إلى كون الدولة العثمانية كانت تنتظر اعتراف بعض القوى الكبرى بها، ليفسر تردد السلطان العثماني في اتخاذ قرار رسمي تجاه الجمهورية الفرنسية[2].

رغم هذا الموقف السلبي إلا أن ديسكورش حاول التفاوض مع كل الشخصيات العثمانية المهمة، حيث التقى مع الجمروكي الكبير مصطفى باي عضو الديوان العثماني في 8 أوت 1793، لكن هذا الأخير أبلغ ديسكورش أن التحالف المباشر يعد خطرا على الدولتين، خاصة وأن الدولة العثمانية لم تكن مهيأة للدفاع عن حدودها[3]، كما سبق وأن أشرنا آنفاً إلى لقائه مع الرايس أفندي في نفس الشهر، لكن الممثل العثماني كان مترددا، حيث قال أن فرنسا لا تزال صديقة الدولة العثمانية، إلا أنها لا يمكنها أن تستقبله رسمياً، كون الجمهورية الفرنسية لديها أعداء ولا يمكن أن تضمن بقائها[4].

وبعد مرور نحو ستة أشهر عن وجوده باسطنبول، دون التوصل إلى اتفاق مع الديوان العثماني، استقبل ديسكورش من جديد من طرف الرايس أفندي[5] في 6 جانفي 1794، لكن المحادثات كانت مثل سابقاتها، حيث طمأن الممثل العثماني السفير الفرنسي بنوايا الصداقة التي يكنها للجمهورية الفرنسية، لكن من دون اتخاذ أي قرار يذكر فيما يخص مشروع التحالف[6].

وفي هذه الفترة وقعت اضطرابات في الديوان العثماني، فاقترح القابودان كوتشوك حسان على السلطان العثماني[7]، إعادة يوسف باشا إلى منصب

---

(1) يظهر أن الرايس أفندي كان متعاطفا مع الثورة الفرنسية، لكن السبب الذي ذكره، حول رفض استقبال السفير الفرنسي، لم يكن مقنعا تماما، حيث أن سيمون فيل تلقى أمرا بالدخول إلى اسطنبول مرة أخرى في صيف 1793، لكنه لم يستقبل.

(2) E. DE MARCIERE, op. cit, p. 75 .

(3) E. DE MARCIERE, op. cit, pp. 89-90.

(4) E. DE MARCIERE, op. cit, pp. 133-134 .

(5) منذ وصوله إلى اسطنبول في صيف 1793، لم يستقبل ديسكورش ولو مرة من قبل الصدر الأعظم أو السلطان، بل كان يلتقي في كل مرة مع الرايس افندي، والمحادثات بين الطرفين كانت تتوقف عند الحديث عن الصداقة التقليدية العثمانية الفرنسية دون اتخاذ قرار رسمي حول مشروع التحالف، هذا دليل على حياد الدولة العثمانية، إلى حد بداية سنة 1794.

(6) A. BRUNEAU, op. cit, p. 90 .

(7) E. DE MARCIERE, op. cit., p. 141 .

الصدر الأعظم حيث كان يرى أنه الرجل الوحيد الذي يحظى بثقة العثمانيين، لكن السلطان أجاب بما يلي: "أنا معك ومستعد لذلك، لكن هناك رؤوس ستقطع، إذا عاد هذا الوزير الذي اقترحته، وأعلمك أن رأسك ربما سيكون الأول"[1] وأجاب القابودان باشا: " لا يهمني ما سيحدث لي إذا كان يوسف هو الرجل المناسب، سأموت أنا وتنقذ دولتك وسأكون راضياً..."[2]، وقد أدت هذه الاضطرابات إلى تعطيل المفاوضات بين ديسكورش والسلطات العثمانية.

إن تردد الدولة العثمانية في اتخاذ قرار واضح ورسمي تجاه المبادرة الفرنسية لا يرجع إلى المشاكل والصعوبات التي ذكرناها آنفاً فحسب، بل إن سليم الثالث كان يُدرك جيداً أن الاعتراف الرسمي بالجمهورية الفرنسية، سيُدخل الدولة العثمانية في حرب مباشرة مع أعداء الجمهورية، وأولها روسيا التي حاولت مراراً عرقلة كل تقارب بين الدولة العثمانية وفرنسا. كما حاولت تهديد السلطان العثماني بالحرب في حالة اتخاذ أي قرار لصالح فرنسا، وقد سارعت إلى تحريك قواتها استعداداً للحرب، وردت الدولة العثمانية باتخاذ كل الإجراءات للرد على أي هجوم مرتقب[3].

وفي بداية سنة 1794، تعرضت العلاقات العثمانية الروسية إلى هزة جديدة، بعد أن طلب السفير الروسي من الدولة العثمانية السماح للسفن الروسية المرور عبر الدردنيل، وتعويض تكاليف الحرب الأخيرة[4]، وإبعاد الفرنسيين والبولونيين من كل المقاطعات العثمانية كما طلب من السلطان كتابة تصريح بعدم تدخله في شؤون بولونيا[5]، لكن السلطان سليم الثالث لم يتأثر بالتهديدات الروسية، حيث أعطى أوامر بنقل الجيوش إلى الدانوب وتقوية الدفاع على الحدود بعدما رفض مطالب السفير الروسي، لكن بعد المفاوضات قبل السلطان تعويض تكاليف الحرب، غير أنه رفض المطالب الأخرى، وقد أحست الدولة العثمانية في هذه الفترة بضرورة التقرب من فرنسا[6].

4.1.2. مواصلة المفاوضات بين ديسكورش والرايس أفندي:

---

(1) أبعد يوسف باشا من منصب الصدر الأعظم، من قبل الديوان العثماني الذي كان يكن له حقداً كبيراً نظراً لصرامته في تطبيق القوانين واتخاذ القرارات.

(2)E. DE MARCIERE, op. cit, pp. 141-142.

(3)A. BRUNEAU, op. cit, pp. 80-81 .

(4) آخر حرب بين الدولة العثمانية وروسيا كانت بين 1787 و1792.

(5) دليل على أن روسيا كانت على علم بسياسة فرنسا، أي هجوم الدولة العثمانية على بولونيا، لذلك عملت عملت من أجل إفشالها.

(6)M. A. L. F. ALIX, op. cit., pp. 503-504.

نظرا للصعوبات الكبيرة التي تلقاها ديسكورش في مهمته، قررت الحكومة الفرنسية، بعث أعوان إلى اسطنبول ليوصلوا له معلومات دقيقة، حول سير الثورة الفرنسية، ورغبات الجمهورية، فطلبت منه إفشال محاولة بعث سفير عثماني إلى لندن، والدخول في مفاوضات مع سفراء كل من السويد، الدنمارك والبندقية[1]، كما أن هؤلاء الأعوان يسهلون وصول الرسائل[2] إلى ديسكورش[3].

نظراً للفترة الطويلة التي قضاها ديسكورش في اسطنبول عانى من مصاعب مالية خاصة وأنه بعد بداية الثورة الفرنسية، صدر قانون 16 أكتوبر 1791[4]، الذي ألغيت بموجبه الغرفة التجارية بمرسيليا[5] باعتبار أن النظام الذي كانت تسير به التجارة في المشرق لا ينسجم مع النظريات الجديدة التي أتت بها الثورة الفرنسية[6].

في ظل هذه الأزمة المالية التي عاشها ديسكورش رغم موقف الحياد الذي التزمته الدولة العثمانية إلى حد الآن، إلا أن السلطان سليم الثالث قرر منح مبلغ 50.000 بيزاستر (Piastre) للسفير الفرنسي[7]، لكن هذا المبلغ لم يكن كافياً نظراً للمصاريف الكثيرة لديسكورش حيث كتب هذا الأخير رسالة إلى وزارة الخارجية في 25 مارس 1794، أكد فيها أنه مجبر على الطلب من جديد من السلطان مبلغاً قدره 28000 بيزاستر، وتمديد أجل دفع المبلغ الأول[8].

وتواصلت المفاوضات بين ديسكورش والرايس أفندي، دون التوصل إلى اتفاق، حيث أبلغ السفير الفرنسي وزارة الخارجية بذلك، في رسالة مؤرخة

([1])E. DE MARCIERE, op. cit, pp. 254-255 .

([2]) الرسائل لم تكن تصل بشكل جيد إلى ديسكورش، وهو ما أكده شخصيا في رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 26 سبتمبر 1793، حيث وصلته رسالة مؤرخة بـ 8 أوت، في 11 نوفمبر.

([3])E. DE MARCIERE, op. cit, p. 135.

([4]) كانت هذه الغرفة التي تتكفل بمصاريف السفراء والقناصل الفرنسيين في المشرق، وبعد صدور قرار إلغائها تم تعيين 12 إداري بمرسيليا لتعويض عمل الغرفة، هذا ما أدى إلى اضطراب الخدمات المالية في المشرق.

([5])E. DE MARCIERE, op. cit, p. 248 .

([6])L. COLOMER, op. cit, p 145.

([7])E. DE MARCIERE, op. cit, p. 266 .

([8])E. DE MARCIERE, op. cit, p. 284 .

بـ 27 مارس 1794، ورغم تلك الصعاب فقد نجح في إفشال مشروع بعث سفير عثماني إلى لندن[1].

ومع مرور الوقت تعاقبت اللقاءات بين السفير الفرنسي والشخصيات العثمانية حيث كان له لقاء آخر مع الرايس الجديد دوري أفندي[2] قصد التفاوض[3] وفي غضون تلك الأحداث كانت الجيوش الفرنسية قد حققت عدة انتصارات بأوروبا، مما دفع بالصدر الأعظم إلى إبلاغ ديسكورش والممثلين الفرنسيين في مختلف المقاطعات العثمانية، أن الدولة العثمانية مستعدة للقيام بدور الوساطة في الصراع الذي كان بين الجمهورية الفرنسية وأعدائها، وأضاف أن التحالف العثماني ـ الفرنسي سيأتي بعد ذلك[4] وهو ما أكده ديسكورش في رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية أهم ما جاء فيها: "على أمل تسهيل أعمال الجمهورية الفرنسية صديقة الدولة العثمانية، لشق الطريق نحو تطبيق التحالف المنتظر بين الطرفين، نطلب منكم تعيين سفير فرنسي ليذهب إلى الدول الأخرى..."[5].

رغم أن العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا عرفت ركوداً كبيراً منذ بداية الثورة الفرنسية، نجد في هذه الفترة (نهاية سنة 1794)، سفينة تجارية عثمانية بقيادة بحارة عثمانيين، اتجهت نحو مصر، لحمل القمح ونقله على مرسيليا ونيس[6]، هذا ما أعطى أملاً كبيراً بعودة علاقات الصداقة والتحالف بين الدولة العثمانية وفرنسا، خاصة وأن تلك السفينة بعثت بأمر من السلطان العثماني سليم الثالث[7]. وبعد مفاوضات شاقة مع السلطات العثمانية، أخفق ديسكورش في تجسيد التحالف العثماني ـ الفرنسي، كما أخفق في دفع السلطان العثماني إلى الاعتراف بالجمهورية الفرنسية أيضاً، نظراً للظروف الصعبة والمشاكل الكبيرة التي وجدها منذ وصوله إلى اسطنبول في صائفة 1793.

([1])Ibid., p 287 .

([2]) حسب ديسكورش فإن الرايس أفندي كان يعيد فقط ما يسمعه من الآخرين بسبب ضعف شخصيته، وعدم قدرته على مواجهة المسائل السياسية.

([3])E. DE MARCIERE, Tome 2, op. cit, p.49.

([4])A. BRUNEAU, op, cit, p.84 .

([5])E. DE MARCIERE, Tome 2, op. cit, p.104 .

([6]) هي مساعدة قدمها السلطان سليم الثالث لفرنسا، نظرا للأزمة التي عاشتها جراء السنوات العسيرة للثورة الفرنسية، لكن رغم هذا الدولة العثمانية لم توافق على مشروع التحالف، ولم تعترف بعد رسميا بالجمهورية الفرنسية.

([7])E. DE MARCIERE, Tome 2, op. cit, p.107 .

وقد عمل ديسكورش، منذ وصوله إلى اسطنبول، على نشر مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية واستعمل في ذلك مكتبة الجمهورية الفرنسية في اسطنبول لنشر الخطابات الهامة التي صدرت عن الجمعية التأسيسية، والقوانين الجمهورية. وهي أحد وسائل الدعاية التي يمكن أن يغرس بها مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية بين العثمانيين والأجانب المقيمين بالأراضي العثمانية[1]. وقد كان ديسكورش على وشك تحقيق الهدف الذي قضى من أجله أكثر من سنة ونصف باسطنبول لكنه أستدعي دون أن يلتقي ولو لمرة واحدة الصدر الأعظم والسلطان سليم الثالث[2]. وبعد وصوله إلى فرنسا قدم ديسكورش تقريراً مفصلاً ودقيقاً حول الأوضاع في الدولة العثمانية في كل الميادين[3] حيث تأسف كثيراً على الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية خاصة في الميدان العسكري، حيث قال إن الجيش العثماني ليس بوسعه الذود حتى عن حدوده، رغم مبادرة السلطان سليم الثالث، منذ وصوله إلى سدة الحكم سنة 1789، للشروع ببرنامج الإصلاح على الطريقة الأوروبية[4].

وهكذا أنهى ديسكورش مهمته الدبلوماسية الصعبة كونها جاءت في الفترة التي أعقبت الثورة الفرنسية مباشرة وعوضه ريمون فرنيناك[5] الذي كلف من دون شك بمهمة أخرى في ظل التطورات التي عرفتها الثورة الفرنسية خاصة بعد تحقيقها لبعض الانتصارات في أوروبا.

رغم أن ديسكورش كان قد قضى مدة طويلة في اسطنبول، إلا أنه فشل في تحقيق مشروع التحالف كونه لم يتم الاعتراف به كسفير رسمي للجمهورية الفرنسية في اسطنبول، بيد أنه سعى إلى عرقلة كل تقارب بين الدولة العثمانية والدول المعارضة للجمهورية الفرنسية.

2.2. السياسة الجديدة لحكومة الإدارة **1795-1978**:

دفعت الانتصارات التي حققتها الجمهورية الفرنسية في هذه الفترة، العثمانيين إلى التمسك أكثر بأفكار الدبلوماسيين الفرنسيين، أي فكرة التحالف العثماني – الفرنسي[6]، وكانت كل الظروف مواتية لتحقيق ذلك، خاصة وأن

([1])Ibid., p.15 .

([2]) هذا ما يفسر تمسك الدولة العثمانية بموقف الحياد في الصراع الذي كان بين التحالف الدولي والجمهورية الفرنسية.

([3])A. BRUNEAU, op. cit, p.85.

([4])E DE MARCIERE, Tome 2, op. cit, p.210.

([5]) سفير فرنسا بالسويد سابقا عين لخلافة ديسكورش بسفارة فرنسا باسطنبول.

([6])E. DE MARCIERE, tome 2, op. cit, p.277.

الدولـة العثمانيـة عرفـت نوعـا مـن الاسـتقرار الـداخلي[1]. لكـن حكومـة الإدارة غيـرت سياسـتها الخارجيـة منـذ 1795، بعدما تجـاوزت المرحلـة الصـعبة التـي أتت بعد الثورة[2]. وهو ما اتضح جلياً، من خلال التعليمات الموجهـة للسـفراء الفرنسيين الجدد في اسطنبول، ومفاوضاتهم مع السلطات العثمانية.

1.2.2. سفارة فرنيناك واعتراف الدولة العثمانية بالجمهورية الفرنسية:

بعد توقيع معاهدة بال الأولى (BALL)[3]، بين فرنسا وبروسيا[4]، عمل الملك البروسي فريديريك غيليوم (Frédéric Guillaume) على دفع السلطان العثماني لإعلان الحرب على روسيا والتقرب من الجمهورية الفرنسية[5] ولتحقيق ذلك استعمل سفيره دياز "Diez"[6] الذي حاول إقناع الديوان العثماني لكن دون جدوى[7].

كما كان التهديد البروسي حاسماً في إقناع النمسا سنة 1796 بالتقرب والتحالف مع الجمهورية الفرنسية[8] وفي الفترة نفسها تم توقيع معاهدة بال الثانية[9] بين فرنسا وإسبانيا[10]، ونلاحظ أنه في فترة وجيزة استطاعت فرنسا كسب عدة حلفاء في أوروبا، وبذلك تخلت حكومة الإدارة عن السياسة التي انتهجتها منذ سنة 1792 والتي كانت تهدف أساسا إلى محاولة استمالة السلطان سليم الثالث والتحالف معه.

وقصد تطبيق السياسة الجديدة بعث سفير آخر إلى اسطنبول لتعويض ديسكورش، فتم تعيين ريمون فرنيناك كمكلف خاص بأعمال الجمهورية

---

(1) عاد الاستقرار بعد القضاء على الثائرين، الذين تمردوا بتحريض من روسيا.

(2) بعد انتصارات الجمهورية الفرنسية في أوربا، لم تعد هناك أخطار تهددها لذلك لم تكن مجبرة على التحالف مع العثمانيين، وحتى ولو حدث التحالف من قبل سيكون ظرفيا ، ريثما تجاوز فرنسا المرحلة الصعبة...

(3) وقعت في أفريل 1795، بين فرنسا بروسيا والتي بموجبها قسمت بولونيا بينهما.

(4) E .DRIAULT ,op. cit, p.174.

(5) رغم أن بروسيا كانت من أبرز المعارضين للثورة الفرنسية في البداية حيث أنه بعد غزو قيصرة روسيا كاترين الثانية لبولونيا سنة 1792 حدث تحالف بين روسيا وبروسيا وتم تقسيم بولونيا بينهما لكنها عادت إلى التقرب من فرنسا منذ سنة 1795 بعد استعادة هذه الأخيرة لمكانتها في أوروبا.

(6) سفير بروسيا باسطنبول.

(7) A. SOREL, op. cit., pp. 67.68 .

(8) جاك فريمو، مرجع سابق، ص.31.

(9) وقعت في 22 جويلية 1795 بين فرنسا وإسبانيا.

(10) J. ISAAC et Al., op. cit, p.174.

الفرنسية وسفيرها لدى الباب العالي في بداية سنة 1795 لكن الملفت للانتباه هو أن حكومة الإدارة طلبت منه العمل على نشر مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية[1] في مختلف المقاطعات العثمانية[2]. كما طلب منه العمل من أجل عقد حلف يضم كل من الدولة العثمانية وبروسيا والسويد.

وصل فرنيناك إلى اسطنبول في 14 ماي 1795[3]. وعمل منذ البداية بحذر ليعترف به أولا كسفير للجمهورية الفرنسية، ومبعوثها الخاص[4]، ثم وصل بعده المترجم روفن (Ruffin) وعلى عكس ديسكورش، استقبل السفير الجديد بحفاوة مباشرة بعد وصوله[5]، حيث كان له لقاء مطول مع الرايس أفندي، وطلب من هذا الأخير، أن تعترف الدولة العثمانية بالجمهورية الفرنسية قبل الدخول في المسائل السياسية والاقتصادية الأخرى[6].

وفي الفاتح جوان من عام 1795، التقى فرنيناك مع السلطان سليم الثالث والصدر الأعظم وهنا أخبر السفير الفرنسي السلطان بالصلح الذي وقع بين الجمهورية الفرنسية وبروسيا، وطلب منه الدخول في هذا الحلف، وهو الأمر الذي لم يعارضه سليم الثالث[7]،حيث كان بإمكانه الدخول في الحلف والاعتراف بالجمهورية،دون أدنى خطر على أراضيه[8]. بعد هذا اللقاء أعلنت أعلنت الدولة العثمانية اعترافها رسميا بالجمهورية الفرنسية نظراً للتطورات التي ظهرت في أوربا واعتراف بعض الدول بها، ثم بدأ فرنيناك مفاوضاته مع الديوان العثماني لتجسيد التحالف.

وبعد الاعتراف الرسمي بالجمهورية الفرنسية في اسطنبول،صدر تقرير مفصل من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية،عرضت فيه الرغبات الأولية للجمهورية، واهم ما جاء فيه الإصرار على استعادة نفوذ ومكانة فرنسا

---

(1) بعد استقرار الأوضاع بفرنسا عملت حكومة الإدارة لنشر مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية.

(2)E. DRIAULT ,op. cit, p.71.

(3) ذكر سارMARCIERE أن فرنيناك، وصل إلى اسطنبول في 14 أفريل 1795.

(4)L. B. I. DE TESTA, tome 2, po. cit, p.208.

(5)E. DE MARCIERE, tome2, op. cit, p.p.247-248.

(6)A. BRUNEAU,op.cit,p.85.

(7)L. B. I. DE TESTA, tome 2, OP. cit, p.208.

(8) بروسيا هي أول دولة اعترفت بالجمهورية الفرنسية بأوروبا، وبعد عقد هذا الصلح، ازدادت ثقة السلطان العثماني في الجمهورية الفرنسية، حيث أن السبب الرئيسي الذي دفعه إلى التحفظ والحياد منذ بداية الثورة الفرنسية،هو عدم اعتراف أية دولة بها، حيث ثارت اغلب دول أوروبا ضدها،وكان السلطان يخشى من فشل الثورة، وبذلك سيدخل في الحرب مع اغلب الدول الأوربية الكبرى.

التجارية في المشرق، كما استعرض التقرير علاقات الجمهورية الفرنسية الخارجية مع مختلف دول أوروبا والدولة العثمانية[1].

في هذه الفترة كان فارنيناك قد بدأ المحادثات مع السلطات العثمانية،حيث أبلغ وزارة الخارجية الفرنسية[2] بمحادثته مع الرايس أفندي، حول المسألة البولونية[3]، وفي 2 نوفمبر 1795 بعث فارنيناك رسالة إلى فرنسا، مرفوقة برسالة أخرى من الرايس أفندي الذي شكر فيها فرنسا على المساعدات التي قدمتها، للدولة العثمانية، كما طلب مساعدات أخرى[4]، وأكد السفير الفرنسي أن الرسالة كتبت بأمر من السلطان سليم الثالث، كما أعلم وزارة الخارجية أنه اتفق مع الرايس أفندي لإجراء اللقاءات المقبلة بينهما ليلا، خوفا من اكتشاف سفراء الدول الأخرى مواضيع النقاش[5].

ومع مرور الوقت ازدادت ثقة العثمانيين في الجمهورية الفرنسية، حيث أظهرت رغبتها في عقد تحالف دائم مع فرنسا[6]، لكن في الوقت نفسه ظهر اختلاف حول مشروع التحالف، في أحد لقاءاته مع الرايس أفندي في ربيع 1796، حيث سأله فرنيناك حول موقف الدولة العثمانية، من المشروع الذي اقترحته فرنسا سابقاً، الذي تضمن عدة مواد أهمها أن الدولتين العثمانية والفرنسية سيشكلان حلفاً دائماً ضد أعدائهما لكن هذا المشروع أقر أن ذلك التحالف لا علاقة له بالحروب التي تخوضها الجمهورية الفرنسية في أوربا. لكن الممثل العثماني أجاب واقترح مشروعاً آخر[7]، وهو الأمر الذي يتنافى مع رغبات حكومة الإدارة، فافترق الطرفان دون التوصل إلى أية نتيجة تذكر، واتفقا على ترك النقاش إلى لقاء آخر.

---

(1)E .DE MARCIERE, tome2, op. cit, p.p.250-251 .

(2) رسالة فرنيناك إلى وزارة الخارجية في 17أكتوبر1795،أنظر testa. الجزء الثاني، ص214.

(3)L. B. I. DE TESTA, tome 2, po. cit, p.214.

(4) هذه الرسالة كتبها الرايس أفندي أبو قير حبيب، رئيس المكاتب، بأمر من السلطان سليم الثالث، وقدمها وقدمها إلى فرنيناك، ثم ترجمها روفن، وبعثت إلى وزارة الخارجية الفرنسية، وفيها طلب الرايس أفندي بعث 13 ضابط من مختلف التخصصات.

(5)L .B .I. DE TESTA, tome 2, po. cit, p.p.223-230.

(6) رسالة فرنيناك إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 22 جوان 1796، أنظر testa، الجزء الثاني، ص.233.

(7) نقطة الاختلاف بينهما هي طلب فرنسا حرية الإبحار في البحر الأسود، ودخوله بسفنها الحربية. لتفاصيل أكثر أنظر: رسالة وزارة الخارجية الفرنسية إلى حكومة الإدارة في 22 جوان 1796 والتي أكدت ذلك في تيستا، الجزء الثاني.

وبعدما أبلغ فرنيناك حكومة الإدارة في 22 جوان 1796، بالمشروع الجديد للتحالف الذي اقترحته الدولة العثمانية وإلغاء نقطة حق المرور في البحر الأسود للسفن الفرنسية رفضت قبول هذا المشروع[1]، مما دفع السلطان سليم الثالث إلى إقالة الرايس أفندي والمترجم العثماني[2] لأنهما أكدا للسلطان أن فرنسا ستوافق على مشروع التحالف، ومن الواضح أن الدولة العثمانية لم تكن مستعدة لقبول الشروط الفرنسية، حيث ازدادت شروط حكومة الإدارة، التي طلبت من السلطات العثمانية إبعاد رئيس القناصل الفرنسيين في المشرق شال غران [3] " Chalgrin" واستقبال ستاماتي "Stamatie " مكانه، كما طالبت بإبعاد كل القناصل الفرنسيين الذين دخلوا في صف معارضي الثورة منهم بوتال Butel وبافيون Pavillon وأمورو Amoreux.

ولم تتوقف مطالب حكومة الإدارة عند هذا الحد،بل طالبت بعدم بعث أي سفير عثماني إلى إنجلترا، إذا أرادت التحالف مع الجمهورية الفرنسية، حيث قال فرنيناك أن إنجلترا لا تستحق أن تكون أول دولة تستقبل سفير عثماني[4]، وبالمقابل عمل من أجل تسهيل مهمة السفير العثماني إلى فرنسا حيث أبلغ وزارة الخارجية الفرنسية[5]، أنه اتفق مع السلطات العثمانية على بعث سفير مقيم إلى باريس[6].

ونلاحظ في هذه الفترة، أن حكومة الإدارة بدأت تفرض شروطاً على الدولة العثمانية، لتجسيد مشروع التحالف العثماني ـ الفرنسي، بعدما كان السفير الفرنسي السابق ديسكورش يسعى إلى ذلك عندما كانت فرنسا في مأزق بثورتها.

([1])L .b .I. DE Testa, tome 2, po.cit, p.p.231-233.

([2]) ذكر فرنيناك في رسالة إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 18 أوت 1796 تفاصيل إقالتهما، ورد فعل السلطان العثماني، عندما سمع بخبر رفض حكومة الإدارة قبول مشروع التحالف الذي اقترحته الدولة العثمانية، لتفاصيل أكثر، أنظر testa، الجزء الثاني، ص.ص.237-238.

([3]) طلبت حكومة الإدارة بعدم تقديم انكشاري لحراسته، بعدما اتهم أنه يقوم بمراسلات مع أعداء الجمهورية الفرنسية.

([4])L .B .I. DE TESTA, tome 2, po.cit, p.p.338-337.

([5]) رسالة فرنيناك إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 27 مارس 1796، حيث بعث علي أفندي، كسفير كسفير ميم بباريس، وطلب الموافقة على ذلك.

(6) حيث أن الدولة العثمانية عرفت انفتاح على أوروبا منذ سنة 1793، حيث قررت بعث سفراء مقيمين لدى دول أوربية، خاصة النمسا بروسيا وإنجلترا ولذلك وضع سليم الثالث في إطار إصلاحاته الدبلوماسية برنامجاً لتكوين عدداً من السفراء.

قبل مغادرته اسطنبول علم السفير الفرنسي فرنيناك أن السلطان سليم الثالث قبل التحالف مع فرنسا[1] وكانت إنجلترا أول دولة مستهدفة من وراء ذلك التحالف لكن حكومة الإدارة رفضت المصادقة على المشروع[2].

في هذا الوقت وصل سفير فرنسي جديد لخلافة فرنيناك الذي كان له آخر لقاء مع المترجم العثماني الذي أعلمه برغبة النمسا بعقد الصلح مع الجمهورية الفرنسية بوساطة الدولة العثمانية[3] لكن فرنيناك أجاب أنه ليس لديه تعليمات في هذا الجانب[4].

وهكذا غادر فرنيناك اسطنبول مثل سابقه ديسكورش دون التوصل إلى توقيع أية معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية.

2.2.2. سفارة أوبير دوبي ومشروع التحالف السري 1796:

كانت مهمة فرنيناك على وشك تحقيق التحالف بين الدولة العثمانية وفرنسا[5]. لكن حكومة الإدارة قررت بعث أوبير دوبي "Eubert De Bayet"[6] إلى اسطنبول في أكتوبر 1796، ليشغل منصب سفير الجمهورية الفرنسية عند الباب العالي[7].

ومن خلال التعليمات التي وجهت للسفير الجديد، نفهم جزءاً من سياسة حكومة الإدارة في المشرق، حيث احتوت المذكرة[8] على ما يلي: "العثمانيون هم أصدقائنا الأكثر قدماً والأكثر ضرورة، لأنهم منحوا لتجارتنا امتيازات معتبرة، لكن معاهدة 1756، أبعدت نوعاً ما العثمانيين عنا، لكن رغم ذلك لا يمكن نسيان تلك الأيام السعيدة وفترات الصداقة بيننا... الدولة العثمانية عزلت

([1]) بمقتضى هذا التحالف تمنح فرنسا 30 ألف جندي للدولة العثمانية، كما أن فرنسا تتحصل على كل الامتيازات الممنوحة للدول الأوربية الأخرى، وفتح البحر الأسود للسفن الفرنسية، كان بإمكان فرنسا تحقيق الحلف لكن حكومة الإدارة رفضت ذلك، هذا دليل على طموحاتها في هذه الفترة كانت أكبر من ذلك

([2])E. De MARCIERE, tome2, op. cit, p.263.

([3]) آخر رسالة من فرنيناك إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 9 أكتوبر 1796.

([4])L .B .i. DE TESTA, tome 2, po. cit, p.243.

([5])E. DE MARCIERE, tome2, op. cit, p.264 .

([6]) اسمه الكامل هو جون باتيست أوبير دوبي، ولد سنة 1759 أصله من لوزيانا، شارك في حرب الاستقلال الأمريكية ثم عضو في البرلمان الفرنسي في تشريعات 1791 ثم أصبح قائد جيش الجمهورية سنة 1794، أصبح وزير الحربية سنة 1795، ثم سفير في اسطنبول سنة 1796، أين توفي سنة 1797.

([7])L. B. I. DE TESTA, tome 2, po. cit, p.241.

([8]) مذكرة طويلة جدا، لتفاصيل أكثر العودة إلى برونو "Bruneau"

وسط أعدائها، وفقدت عدة مناطق، كما فقدت مكانتها، وقررت روسيا إخراجها نهائيا من أوروبا، فخاضت من أجل ذلك عدة حروب ضدها، وبذلك سلخت عدة مقاطعات من الممتلكات العثمانية،... وبما أن العلاقات العثمانية ـــ الفرنسية شهدت فتوراً واضحاً، فقدت التجارة الفرنسية هيمنتها في المنطقة كما فقدت فرنسا مكانتها وامتيازاتها، وقد طلب التجار الفرنسيون المقيمون بالأراضي العثمانية من الحكومة الفرنسية، إصلاح وضعهم مرات عدة...، لكن روسيا أرادت إبقاء ذلك الوضع...، لذلك أبلغت حكومة الإدارة أوبير دوبي أن أسطولاً فرنسياً سينطلق من ميناء طولون، ويتعاون مع القوات العثمانية لتحطيم الأسطول الروسي[1] في البحر الأسود..."[2].

نلاحظ أن هذه التعليمات التي وجهت للسفير الفرنسي الجديد، تختلف عن سابقاتها، حيث أنها لم تتطرق إلى مشروع التحالف العثماني الفرنسي الذي كانت تبحث عنه فرنسا منذ بداية الثورة، الذي اعتبر أمرا ثانويا، بل اكتفت بالتركيز على الجانب الاقتصادي، وبالأخص التجارة، حيث أن حكومة الإدارة لاحظت من دون شك التراجع المستمر لتجارتها في المشرق، منذ بداية الثورة الفرنسية، مما سمح بدخول قوى أخرى حصلت على امتيازات معتبرة، خاصة إنجلترا، لذلك عملت حكومة الإدارة من أجل استعادة هيبتها ومكانتها التجارية أولاً[3]،و إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه أثناء النظام الملكي[4].

بعد مرور أيام قليلة على تواجد أوبير دوبي في اسطنبول،استقبل من طرف السلطان العثماني سليم الثالث[5] وطلب منه أن تبعث الجمهورية الفرنسية مهندسين ومدربين،لتكوين الجيوش العثمانية على المناهج العسكرية الجديدة،المعمول بها في أوروبا عامة وفرنسا خاصة[6].

([1]) رغم حصول فرنسا على 85 امتياز في معاهدة 1740، إلا أنها لم تتحصل على حق مرور سفنها في البحر الأسود لذلك أرادت إبعاد الروس من المنطقة.

([2])A. BRUNEAU, op. cit, pp. 87-88.

([3]) أهملت فرنسا هذا الجانب لعدة سنوات حيث كانت مهمة سفرائها في اسطنبول منذ 1792، عقد تحالف مع الدولة العثمانية ،هذا الضمان نجاح وبقاء الجمهورية الفرنسية، لكن بعد تحقيق فرنسا لعدة انتصارات في عهد حكومة الإدارة عملت من أجل الحفاظ على مكانتها التجارية وامتيازاتها.

([4])J. DE LA GRAVIER ,**La station de levant**, tome 1, Plon, Paris,1876, p. 26.

([5]) قرر السلطان استقباله"حالة خاصة"لان سليم الثالث لم يستقبل في هذه الفترة أي سفير دولة أخرى. كما أن اوبير دوبي استقبل مباشرة من السلطان،عكس سابقيه.

([6])E .DRIAULT, op. cit, p. 72.

ودخل السفير الفرنسي الجديد في مفاوضات مع الديوان العثماني،مع التقيد بأوامر وتعليمات حكومة الإدارة،وبعد محادثات طويلة،توصل إلى أيجاد مشروع تحالف سري[1] مع الدولة العثمانية، ولو تمعنا في هذا المشروع نجد انه أتى وفق رغبات حكومة الإدارة، حيث اتفق الطرفان بموجبه أن ذلك التحالف السري ليس له هدف آخر سوى حماية أمن وسلامة الدولتين،ضد أعدائهما، خاصة النمسا وروسيا، أما في الميدان التجاري فنص على استعمال الأسطوليين العثماني والفرنسي، لحماية التجار الفرنسيين الموجودين في مختلف المقاطعات العثمانية، وبمقتضاه منحت الدولة العثمانية لفرنسا حق مرور سفنها في البحر الأسود في وقت السلم، كما حصلت فرنسا على كل التسهيلات والامتيازات، التي منحت للدول الأخرى في الأراضي العثمانية[2]. لكن هنالك بند في هذه المعاهدة، نص على تحفظ الدولتين وعدم التقيد بهذا الحلف، في حالة تغير الأوضاع في أوروبا، ونشوب الحرب من جديد بها، وبالتالي يمكن القول أن فرنسا كانت تهدف من خلال هذا الحلف إلى حماية رعاياها وتجارتها، حيث أنها لم تكن مستعدة لعقد حلف هجومي أو دفاعي، ولقد تحفظ السفير الفرنسي في هذا الجانب، مما يدل أنه طبق حرفيا ما طلبته منه حكومة الإدارة.

في 24 مارس 1797، أبلغ أوبير دوبي وزارة الخارجية الفرنسية أنه تقيد بتعليمات حكومة الإدارة، ولم يتفاوض مع السلطات العثمانية إلاّ في الجانب الاقتصادي، كما أعلمها بقدوم السفير العثماني[3] سعيد علي أفندي إلى باريس[4].

في نهاية عام 1797، كانت الدولة العثمانية مستعدة لقبول كل الشروط الفرنسية، لعقد معاهدة تحالف، وهو الشيء الذي أكده السفير الفرنسي أوبير دوبي، في رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 10 نوفمبر 1797، لكن التطورات التي حدثت في أوروبا، أثناء توسعات الجيوش الفرنسية، وتحقيقها

---

(1) للإطلاع على نص المشروع أنظر تستا، ص.249.

(2) كل نصوص هذه المعاهدة كانت في اتجاه واحد، أي حماية الرعايا والتجار الفرنسيين، مع حصول فرنسا على حق مرور سفنها في البحر الأسود، لكن رغم كل هذا لم تصادق فرنسا على هذه المعاهدة.

(3) غادر اسطنبول في سبتمبر 1796.

(4) L. B. I. DE TESTA, tome 2, po. cit, pp.249-251.

عدة انتصارات في إيطاليا، أعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية، حيث حدث تقارب بين الجمهورية الفرنسية و النمسا من جديد[1].

أبلغ السفير العثماني بفيينا السلطان سليم الثالث بالصلح الذي أبرم بين فرنسا والنمسا في 17 أكتوبر 1797[2]، وانتشر الخبر بسرعة في اسطنبول، في هذه الظروف كان على الدولة العثمانية إعادة النظر في سياستها الخارجية خاصة علاقاتها مع فرنسا. وقصد دراسة الوضع الجديد، التقى السفير الفرنسي أوبير دوبي، بالرايس أفندي، وزير الخارجية، الذي أشار أثناء المحادثات، أن الدولة العثمانية، كانت مستعدة مسبقاً لقبول كل شروط حكومة الإدارة للتحالف، لكن توقيع صلح كامبو فورميو، خلط الأوراق من جديد، حيث أنه يجب إعادة المفاوضات حول مشروع التحالف العثماني ـ الفرنسي. وقد دفع هذا الوضع أوبير دوبي لطلب مهلة لاستشارة حكومة الإدارة في الموضوع، وفي رسالته[3]، أكد على ضرورة الحفاظ على لمصالح التجارية الفرنسية في المشرق، و العمل على تطبيق معاهدات الامتيازات، وفي الأخير، قال أنه يجب إعادة النظر في كل شيء، نظرا لتدهور أوضاع التجار و الرعايا الفرنسيين في الأراضي العثمانية[4].

في ظل التغيرات المستمرة لسياسة وأهداف حكومة الإدارة في نهاية سنة 1797، مرض السفير الفرنسي أوبير دوبي في اسطنبول، لذلك لم يكن بإمكانه القيام بأعماله، مما صعب الاتصالات بين السلطات العثمانية و الحكومة الفرنسية. لكن الشيء الملفت للانتباه هو أن الرايس أفندي (وزير الخارجية)، أبدى تعاطفاً كبيراً مع السفير الفرنسي، أثناء مرضه، حيث بعث له علبة أقراص من الدواء[5]، كما تمنى له الشفاء، غير أن أوبير دوبي توفي في 17

([1]) استعملت الجمهورية الفرنسية بواسطة سفرائها اسطنبول في الفترة الممتدة ما بين 1792-1795، الصلح الذي وقع بين فرنسا الملكية والنمسا سنة 1756 (معاهدة فرساي) كأحد الذرائع للإبراز فشل النظام الملكي الذي تحالف مع أحد اكبر أعداء الدولة العثمانية، لكن في نهاية سنة 1797 تجد الجمهورية الفرنسية نفسها تعقد الصلح مع النمسا، هذا دليل على التغيير المستمر في السياسة الخارجية لفرنسا منذ سنة 1795.

([2]) هي معاهدة كامبيو فورميو والتي بموجبها تحصلت فرنسا على الجزر الايونية، والقواعد التابعة للبندقية في ألبانيا،ولقد أمر الجنرال بونابرت الجنرال غانتيلي (Gantili) باحتلال هذه المناطق،قبل توقيع هذه المعاهدة.

([3]) رسالة اوبير دوبي إلى وزارة الخارجية في 10 نوفمبر 1797.

([4])L. B. I. DE TESTA, tome 2, po. cit, p. 252.

([5]) هذه الأقراص قدمها الرايس افندي إلى السفير الفرنسي في علبة من الذهب،لكن اوبير دوبي توفي متأثرا بمرضه قبل أن يتذوقها،لذلك قامت زوجة السفير بإرجاعها إلى الرايس افندي.لكن هذا الأخير أرجعها لها مرة أخرى، وقال انه بحكم الصداقة التي كانت بينه وبين زوجها لا يمكن أن يقبل ذلك.

ديسمبر عام 1797 دون أن يتناولها[1]. وبعد وفاة أوبير دوبي عوضه مؤقتاً السكرتير والمترجم الأول روفين لتسيير شؤون السفارة الفرنسية، ثم صدر قرار من حكومة الإدارة لإبقائه كمكلف بأعمال الجمهورية الفرنسية في اسطنبول[2]، دون اللجوء إلى بعث سفير آخر[3].

3.2.2. سفارة سعيد علي أفندي إلى باريس 1796:

منذ بداية الثورة الفرنسية لم تبعث الدولة العثمانية أي سفير إلى فرنسا، رغم أن هذه الأخيرة كانت تبعث سفراء إلى اسطنبول باستمرار. وفي سبمتبر 1796، قرر السلطان سليم الثالث بعث سفير إلى باريس وقد وقع الاختيار على سعيد علي أفندي[4]، وهو السفير العثماني الوحيد في عهد حكومة الإدارة[5].

وقد واجه السلطان العثماني صعوبة كبيرة لإيجاد متطوعين لهذه المهمة[6]. حيث أن أغلب العثمانيين رفضوا الذهاب إلى بلاد مسيحية، حتى سعيد علي أفندي طرح عدة أسئلة حول الكيفية التي سيتعامل بها مع الفرنسيين[7].

وكانت مهمة هذا السفير الأساسية هي الحصول على مصادقة فرنسا على معاهدة التحالف السري التي وقعتها السلطات العثمانية مع السفير الفرنسي أوبير دوبي. وقبل ذهاب سعيد علي أفندي إلى باريس كتب سليم الثالث رسالة إلى حكومة الإدارة[8] أكد فيها روابط الصداقة بين الدولة العثمانية وفرنسا. كما كما طلب أن يستقبل سفيره استقبالاً لائقاً، وفي الأخير طمأن الحكومة

---

(1)C. ALZONNE ,**Istanbul**, Fernand Nathan editeur,Paris,1937, p. 120.

(2) ترددت حكومة الإدارة في بعث سفير فرنسي آخر إلى اسطنبول، لأنها لم تحدد معالم سياستها الخارجية، خاصة علاقاتها مع الدولة العثمانية، وربما يعود السبب إلى كون حكومة الإدارة قد قررت القيام بحملة ضد مصر فترددت ببعث سفير خوفا من أي رد فعل سلبي من الدولة العثمانية تجاه ذلك.

(3)A. BRUNEAU, op. cit, p. 88.

(4) ليس لدينا معلومات حول حياة هذا السفير، والمعلومات القليلة التي تحصلنا عليها تشير إلى انه عثماني،اصله من المورة، كان يشغل منصب في المالية، كما انه كان يتقن اللغة العثمانية والإغريقية فقط.

(5) أشار إ ورغا " IORGA"، أنه وجد مراسلات يوناني يسمى ستيماتي " STAMATI"، حديث حول سفير سفير عثماني في باريس سنة 1795، لكننا لم نجد أية معلومة حول هذا السفير.

(6) كانت الفكرة السائدة آنذاك عند العثمانيين هي:لا نريد أن نشرب ماءا يسيل في بلاد الخونة.

(7)N. IORGA, op. cit, p.15.

(8) رسالة سليم الثالث في مارس 1797 قدمها إلى سعيد علي افندي ليقدمها إلى حكومة الإدارة يعلمها بقدوم سفيره للتوقيع على معاهدة التحالف السري.

الفرنسية، بحماية الرعايا والتجار الفرنسيين الموجودين بالأراضي العثمانية[1].
انطلق سعيد علي أفندي من اسطنبول في 24 مارس 1797[2] فوق سفينة فيور دي لوفنت (Fior Di Levante) الإيطالية، وبعد 52 يوماً وصل إلى مرسيليا وبقي ستة وثلاثين يوماً في الحجر الصحي[3].
وبعد خروجه أقام مدة خمسة أيام بفندق أوروبا (L'Europe) بمرسيليا ثم اتجه نحو باريس حيث التقى أولاً بوزير الخارجية الفرنسي تاليران وبعدها استُقبل من طرف حكومة الإدارة، ثم قدم رسائل السلطان سليم الثالث، وألقى بالمناسبة خطاباً أمام المسؤولين الفرنسيين. ورغم مفاوضاته مع السلطات الفرنسية، إلاّ أنه لم يحصل على المصادقة على معاهدة التحالف السري، حيث بعد مرور بعض الوقت قررت حكومة الإدارة غزو مصر وبذلك أصبح سعيد علي أفندي مراقباً، وخاصة بعد أن أصدرت الحكومة الفرنسية أمراً بعدم منحه جواز سفره، فبقي مدة ثلاث سنوات (1798-1801) أي إلى غاية خروج الفرنسيين من مصر[4].

4.2.2. انزعاج الباب العالي من سياسة حكومة الإدارة:

كانت السياسة الخارجية لفرنسا في عهد حكومة الإدارة متعددة الأوجه حيث كان هناك تغيرات مستمرة في أهدافها، وكان ذاك مرتبطاً أساساً بما كان يجري في أوروبا آنذاك، إلى درجة أن سليم الثالث لم يستطع تحديد رغبات فرنسا في تلك الفترة، حيث أن هذه السياسة أقلقته ولم يستحسن تلك المواقف المتذبذبة من قبل الفرنسيين.
لكن في حقيقة الأمر نجد أن السياسة الفرنسية انقلبت كلية خاصة بعد سيطرة نابليون[5] على إيطاليا وفي أثناء مفاوضات كامبو فورميو، كان هدف

([1])L. B. I. DE TESTA, tome 2, po. cit, pp248-250.

([2]) عين السفير العثماني في سبتمبر 1796 لكنه لم يذهب إلى باريس إلاّ بعد ستة أشهر عكس السفراء الفرنسيين الذين يذهبون إلى اسطنبول مباشرة بعد تعيينهم.

([3]) كل شخص يأتي من المشرق في تلك الفترة، لانتشار مرض الطاعون وقتئذ لذلك كان على السفير العثماني قضاء تلك المدة في عزلة قبل دخول مدينة مرسيليا.

([4])N .IORGA, op. cit, p.p.16-20.

([5]) هو ضابط فرنسي ولد في جزيرة كورسيكا سنة 1769، شغل منصب ضابط بسيط إبان الثورة الفرنسية الفرنسية وقد اشتهر بتوسعاته في إيطاليا. ثم كلف بتحضير وقيادة الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798، التي بعد فشلها عاد إلى فرنسا، ليلمع نجمه كضابط من الطراز الأول وسياسي محنك،استطاع أن يمسك

حكومة الإدارة هو التغلب على إنجلترا وعزلها[1]. ولتحقيق ذلك كان على نابليون السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وجبل طارق ومالطا واحتلال مصر، لاستكمال"الحلم الذي كان يراود الفرنسيين منذ الحروب الصليبية". مع إبقاء علاقة الصداقة مع الدولة العثمانية[2].

وبمقتضى معاهدة كامبو فورميو منحت لفرنسا عدة مقاطعات مثل المناطق التابعة للبندقية في ألبانيا، وأصبحت الدولة العثمانية وفرنسا متجاورتان[3]،بعدما كانتا "صديقتان" لمدة تفوق القرنين من الزمان، كما أن التوسع الفرنسي سمح بانتشار أفكار الثورة الفرنسية في اليونان التي كانت تابعة للدولة العثمانية آنذاك.

قبل وقت طويل بدأ الحاكم العثماني في المورا (More)[4]، بإرسال تقارير إلى اسطنبول، يقول فيها بان الفرنسيين على الرغم من صداقتهم للباب العالي، فان لهم مخططات خطيرة ضدهم.

كما كانت هناك تقارير إنذار حول المقابلات خلف حدود الدولة العثمانية مباشرة، وبأحاديث حول الحرية والمساواة، وحتى عن استرداد المجد القديم لليونان [5].

كما تكلم السفير الروسي في اسطنبول عن الخطر الذي يمكن أن تشكله الأحداث القائمة بفرنسا على الأنظمة السائدة في الدول الأخرى[6].

ولقد ناقش احمد عاطف أفندي،رئيس الأمانة العامة العثمانية في مذكراته[7]، الدعوة النمساوية الروسية للعثمانيين الهادفة للاتحاد ضد فرنسا

بزمام السلطة في فرنسا بعد فترة حكومة الإدارة ليصبح قنصلا أولا لفرنسا ليتوج إمبراطورا حمل لقب نابليون الأول، نفي إلى جزيرة سانت هيلانة، ليموت هناك مسموما عام 1821.

(1) بما أن إنجلترا كانت سيدة الهند في تلك الفترة، شكلت عائقاً كبيراً أمام الطموحات الفرنسية في الشرق، خاصة في الميدان التجاري لذلك وضعتها حكومة الإدارة كأحد الدول المستهدفة في سياستها الجديدة.

(2)E DRIAULT, op. cit, p.72.

(3)C .LAMOUCHE, op.cit.p.199.

(4) جزيرة تقع في جنوب اليونان كانت تابعة للدولة العثمانية.

(5) إن انتشار أفكار الثورة الفرنسية ومبادئها أسهم بقسط كبير في إحياء الوعي القومي لدى اليونان، ومطالبتهم بالاستقلال عن الدولة العثمانية.

(6)B .LOUIS, op. cit, p.45.

(7) مذكرة موجهة إلى الديوان العثماني، درس فيها الاقتراحات الروسية النمساوية للدخول معهم في حلف ضد فرنسا.

لسحقها، ولمنع الثورة من الانتشار. وهنا تساءل احمد عاطف أفندي، هل الدولة العثمانية تخضع لنفس الخطر مثل الدول الأخرى؟[1] مع العلم انه منذ بداية الصراع في أوروبا، لم تتوقف الدولة العثمانية عن تقديم مساعدات لفرنسا، التي كانت أوضاعها الداخلية متدهورة. حيث اجتاحتها المجاعة، فبدأت تصل المواد الغذائية إلى الموانئ الفرنسية من مختلف الإمارات العثمانية المحروسة[2].

ورغم أنها اختارت طريقة الحياد منذ بداية النزاع في أوربا، إلاّ أن الدولة العثمانية لم تتوقف عن إظهار الصداقة ومنح المساعدة لجمهورية فرنسا عندما كانت في مأزق بثورتها، ومن جهة أخرى فإن الجمهورية الفرنسية لم تكف عن محاولة إثارة رعايا لدولة العثمانية في استعادة صورة الحكومة اليونانية القديمة[3] وإذا تمعنا في السياسة التي انتهجتها فرنسا في المشرق منذ بداية الثورة الفرنسية، نجد أنها لم تتخلى يوماً عن فكرة اقتسام الممتلكات العثمانية[4]، رغم المشاكل الداخلية الكبيرة التي عاشتها في تلك الفترة[5]، لذلك لذلك بادرت ببعث سفراء إلى اسطنبول، مباشرة بعد الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية.

كانت الدبلوماسية الفرنسية تنشط وفقا للأوضاع السائدة في أوربا عامة وفرنسا خاصة، ففي الوقت الذي عاشت فيه فرنسا أزمة كبيرة بين عامي 1789 و1795، كانت تبحث عن التحالف مع الدولة العثمانية، والعمل من أجل تقويتها عسكريا، لمنع اقتسام ممتلكاتها من قبل روسيا و النمسا خاصة، ومنع أي تقارب بينهما وبين الدول المعارضة للجمهورية الفرنسية. لكن بعدما ضمنت فرنسا نجاح الجمهورية في عهد حكومة الإدارة، وانتصاراتها المتعددة في الساحة الأوربية، غيرت سياستها تجاه الدولة العثمانية، في الفترة الممتدة بين عامي 1795 و1798. فرفضت التوقيع على مشروع التحالف الذي كانت

---

(1) بيرنارد لويس، **اكتشاف المسلمين لأوروبا**، ترجمة وتعليق وتقديم: ماهر عبد القادر محمد، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص61.

(2)B .LOUIS, op. cit., p.46.

(3).برنارد لويس، مرجع سابق، ص.63.

(4) كانت فرنسا تدرك جيدا أن اقتسام الممتلكات العثمانية أصبح قضية وقت فقط، خاصة في ظل ضعف الدولة العثمانية وازدياد الأطماع الأجنبية فيها لذاك أراد تأجيل التقسيم إلى حين تسوية أوضاعها الداخلية.

(5) E .DRIAULT, op. cit, p.67.

تطالب به في السنوات الأولى من الثورة الفرنسية، واكتفت بالمطالبة بإصلاح أوضاع التجار الفرنسيين المقيمين بالأراضي العثمانية.

وفي بداية 1798، بدأت فرنسا تفكر جدياً في قهر بريطانيا، فكلفت حكومة الإدارة نابليون بالتحضير لإنزال في إنجلترا، لكن هذا الأخير أحس فوراً باستحالة مواجهة الأسطول الإنجليزي، ورأى في احتلال مصر ما سيؤمن لفرنسا إمكانية تهديد طريق الهند للسيطرة على البحر الأحمر و الخليج العربي، كما تتاح لها فرصة استعادة المواقع التجارية في بلاد المشرق.

إن الحكومة الفرنسية إذا قبلت باعتماد هذه العملية "خطط نابليون"، فستقضي على سياسة عريقة اتسمت بالصداقة والحماية للدولة العثمانية طيلة ما يزيد عن قرنين من الزمان حيث لم تعد لفرنسا أية مصلحة في حماية دولة لا مستقبل لها[1].

يتضح مما سبق أن العلاقات العثمانية الفرنسية لم تكن واضحة المعالم في الفترة الممتدة بين 1789و 1798. وهذا لانشغال فرنسا بحروبها في أوربا، بالإضافة إلى ذلك تدهور أوضاعها الداخلية من جراء الثورة الفرنسية. لكن هذا لم يمنع وجود اهتمامات بالمشرق الذي تربطه بها مصالح منذ أمد طويل.

ولقد كان الصراع على أشده بين بريطانيا وفرنسا حيث كانت كل منهما تسعيان إلى الحفاظ على قواعدهما وامتيازاتهما في المشرق. لكن طموحات بونابرت في التوسع شرقا كانت أقوى. ويتجلى ذلك من خلال حملته على مصر، والتي كانت ضربة قاصمة لبريطانيا، كما فتحت صفحة جديدة في تاريخ العلاقات العثمانية ـ الفرنسية. في ظل الانغلاق الكبير الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية، وضعفها عسكرياً، رغم محاولات الإصلاح على الطريقة الأوروبية التي قام بها سليم الثالث كيف يتمكن هذا الأخير من مواجهة الطموحات الكبيرة لنابليون، وإنقاذ دولته؟

([1]) جاك فريمو، مرجع سابق، ص ص 31-33

الفصل الثانـي:

العلاقات العثمانية الفرنسية خلال الحملة وبعدها 1798-1807:

1. الحملـة الفرنسـية علـى مصـر وحـدوث القطيعـة العثمانيـة الفرنسـية 1798-1801:

لفتت الحملة الفرنسية على مصر، نظر المؤرخين والكتاب على اختلاف جنسياتهم، واحتلت الحملة هذا الاهتمام الكبير نظرا لدلالتها في الصراع الدولي حينئذ من ناحية، ولتأثيرها في تاريخ مصر والشرق العربي من ناحيـة أخرى،

وتعددت الآراء حولها، فهناك مَنْ اعتبرها مغامرة فاشلة من جانب حكومة الإدارة، للخروج من أزمتها في أوروبا، خاصة صراعها مع إنجلترا وهناك من رأى فيها عملاً ناضجاً، أرادت الجمهورية من خلالها نشر مبادئها خارج فرنسا[1]. وأدت هذه الحملة إلى التأثير على العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا لبعض الوقت[2].

1.1. الحملة الفرنسية على مصر :1798

1.1.1. خلفيات الحملة:

إن فكرة احتلال مصر راودت الأوساط الفرنسية مراراً في القرن الثامن عشر، لأسباب عديدة، منها رغبة فرنسا في أن تجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية، تسيطر منه على شواطئها، وتضرب بذلك الأسطول الإنجليزي في الشرق الأدنى، وقد تطلعت فرنسا إلى مصر بالذات لمكانتها الحربية والاقتصادية[3]، كما أن موقعها الاستراتيجي الممتاز، جلب اهتمام القوى الكبرى في كل الأوقات، لذلك لعبت المسألة المصرية[4] دائماً دوراً هاماً في السياسة العالمية[5].

ازداد اهتمام فرنسا بمصر لاعتقادها أيضا أن النمسا كان لها أطماع بها. وقد سبق لقنصل فرنسا بمصر ميور (Miro) سنة 1780 أن كتب تقريرا دعا فيه فرنسا لاحتلال مصر، خوفاً من أن تنتهز النمسا فرصة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، وتستولي على مصر[6]، كما أن القنصل الفرنسي بمصر في عهد حكومة الإدارة مانجالو (M.Mingalon)، كتب بدوره تقارير إلى وزارة الخارجية الفرنسية سنوات 1795، 1796، واقترح فكرة غزو مصر،

---

(1) لطف ا أحمد جحاف، **نصوص يمنية عم الحملة الفرنسية على مصر**، نشر وتحقيق سيد مصطفى سالم، نصوص مختارة من المخطوطة اليمنية، "دور الحور العين بسيرة الإمام المنصور علي ورجال دولته الميامين" مركز الدراسات اليمنية، دون تاريخ ومكان النشر، ص 09.

(2) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص. 232.

(3) زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص. 327.

(4) نعني بمصطلح "**المسالة المصرية**" في هذه الدراسة الصراع الذي دار بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على مصر، سواء بالقوة أو من خلال التفاهم مع الدولة العثمانية.

(5) A. CHAFIK PACHA ,**l'Egypte moderne et les influences étrangères,** Imprimerie MISR S.A.E le Caire, 1931, p. 07.

(6) عمر عبد العزيز عمر،مرجع السابق، ص. 229.

لكن وزير الخارجية الفرنسية آنذاك شارل دولا كروا (Charles de la Croix)، طلب بعض الوقت للتفكير في المشروع[1].

أما من جهة إنجلترا فكانت طموحاتها تعادل الطموحات الفرنسية، حيث قال اللورد قاتم (Ghatham) في خطاب موجه إلى البرلمان الإنجليزي في ديسمبر 1762 : ".... إن الشيء الوحيد الذي تخشاه إنجلترا هو رؤية فرنسا قوة بحرية تجارية واستعمارية"[2]. وفي خطاب آخر إلى البرلمان الإنجليزي في السنة نفسها، حذّر أوركهردت (Urquhardt) من خطورة التخلي عن البحار، حيث قال : "البحر يخدمنا ويهددنا في الوقت نفسه، يحمينا، ويحاصرنا ... ستكون إنجلترا ضحية البحر في اليوم الذي تتخلى فيه عن سيادته ..."[3]. كان كل ما يهم إنجلترا هو حماية مصالحها التجارية في الهند، وقد حذر القنصل الإنجليزي بمصر بولودين (Bouloudine)، حكومته من مخططات فرنسا الخاصة بمصر التي غادرها سنة 1796، لكن دون جدوى[4].

ضمنت معاهدة كامبو فورميو، السلم في أوروبا لصالح الجمهورية الفرنسية، رغم استمرار الحرب بين فرنسا وإنجلترا بحراً[5]. وهنا قررت حكومة الإدارة غزو إنجلترا[6]، حيث تمّ إنشاء "جيش إنجلترا"، وأوكلت مهمة قيادته إلى الجنرال نابليون[7]، الذي كانت له رغبة كبيرة في تحطيم إنجلترا وهو ما أكده في رسالة إلى وزير الخارجية تاليران[8] في 1797 حيث قال "لدينا حرب مع إنجلترا ... وستعمل من أجل تجديد التحالف ضدنا.... يجب على حكومتنا أن تخرب الملكية الإنجليزية..."[9].

-([1])M. VERTRARY ,**Journal d'un officier de l'armé d'Egypte, l'armée française en Egypte (1798-1801)**, Manuscrit mise en ordre et publié par H. Galli, G. Charpentier éditeur, Paris 1883, p. p. 196, 197.

([2]) A. CHAFIK PACHA, Op.cit, p. 11 .

([3]) Ibid, p. 11 .

([4]) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص. 231.

([5]) M. VERTARY ,Op .cit, p. 01 .

([6]) هي الدولة الوحيدة التي بقيت في صراع مع فرنسا في أوروبا بعدما عقد هذه الأخيرة الصلح مع الدول الدول الكبرى.

([7]) M. J.J MARCEL ,**l'Egypte depuis la conquête des arabes jusqu'à la domination française**, (sous la domination française par M. Amédée) Ryme firim didot frères éditeurs, Paris, 1848, p. 02.

([8]) رجل سياسي فرنسي، ولد سنة 1754، عين وزير للعلاقات الخارجية سنة 1797، في عهد حكومة الإدارة كان ممثلاً لفرنسا في عدة معاهدات، أهمها معاهدة أميان، تليست ...الخ. توفي سنة 1838.

-([9])A .SOREL ,**Bonaparte et Hoche en 1797**, Plon, Paris, 1896, p. 94.

كانت فرنسا على وشك القيام بحملة ضد إنجلترا، لكن نابليون أبلغ حكومة الإدارة في شهر فيفري 1798، أن ذلك أمرا مستحيلاً[1]، وتوقع أن تكون خسائر الأسطول الفرنسي كبيرة، دون التوصل إلى الهدف المنشود، واقترح ضرب إنجلترا بطريقة غير مباشرة، بتوجيه حملة إلى مصر، حيث ظن أنه يمكن إقامة دولة هناك، ستكون قاعدة لقطع طريق الهند على إنجلترا[2].

أما من جهة حكومة الإدارة فلقد أدركت أنها لا يمكن أن تتغلب على إنجلترا، إذا بقيت تتصارع معها في القارة الأوروبية[3]، كما أن بقاء الجنرال الطموح كان يشكل خطراً كبيراً عليها، لذلك كان يجب إبعاده خارج أوروبا. نظراً لهذه المعطيات لم تعارض حكومة الإدارة المشروع الذي اقترحه نابليون[4].

وبالرغم من كل ما تقدم فإن فكرة احتلال مصر من قبل فرنسا لا تعود بالأحرى إلى بداية سنة 1798، حيث أن وزير الخارجية تاليران، أكدّ في رسالة إلى نابليون بتاريخ 23 أوت 1797، ضرورة السيطرة على كل المقاطعات العثمانية في أوروبا، إضافة إلى تلك التي تُطل على البحر المتوسط، وخصّ بالذكر مصر التي قال أنها ستصبح ضرورية لنا مستقبلاً. ومن جهته أكدّ نابليون سنة 1797[5]، ضرورة احتلال مصر، وطلب من حكومة الإدارة معلومات، حول ردود فعل الدولة العثمانية الممكنة، في حالة قيامه بالحملة[6]، وبالتالي يمكن القول أن الحملة الفرنسية على مصر تقرر القيام بها قبل معاهدة كامبو فورميو.

رغم الخطر الكبير الذي ينجر عن قيامه بالحملة، إلاّ أن نابليون كانت له قناعة شخصية، حيث قال : **"الأسماء الكبيرة لا تصنع إلاّ في المشرق"**[7]

-([1])M. J.J MARCEL, Op.cit, p. 05.

([2]) زاهية قدورة، مرجع سابق، ص. 328.

-([3])B. NARBONNE ,**La diplomatie du directoire et Bonaparte, d'après les papiers inédits du rebelle**, la nouvelle édition, imprimerie de Midi, Paris, 1951, p. 151.

-([4])M. MIGNET ,**Histoire de la révolution française depuis 1789 jusqu'en 1814**, Tome deuxième, librairie de Firmin Didot Frères, Paris, 1851, p. 221.

([5]) رسالة بونابرت إلى وزارة الخارجية في 13 سبتمبر 17979، أنظر تاستا Testa، ج1، ص. 517.

-([6])L. I. DE TESTA, tome 1 ,Op.cit, p p. 516-517 .

-([7])G. HARDY ,**Histoire de la colonisation française**, La rose, Paris, 1928, p. 125.

وقبل قيامه بالحملة اطلع على عدة كتب حول المشرق مثل رحلة فولني (Vol nez)[1]، الذي تكلم عن ضعف جيوش المماليك بمصر[2].

في حقيقة الأمر كان الفرنسيون على دراية بطبيعة المسلمين وأحوالهم في مصر، من خلال وسائلهم المتعددة منها ما قام بها الرحالة الفرنسيون "الجواسيس"، الذين أكثروا من رحلاتهم إلى المشرق خلال القرنين السابع والثامن عشر وكانوا على صلة بالعناصر القبطية والمسيحية واليهودية وبعض عناصر المماليك في مصر ودرسوا كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية بأدق التفاصيل[3]. دبلوماسياً تجاه الباب العالي سياسياً تجاه إنجلترا، واقتصادياً باتجاه الهند وبذلك أصبحت المسألة المصرية معدة ومهيأة، وتقرر القيام بها رسميا في 05 مارس 1798 من قبل حكومة الإدارة[4].

2.1.1.إبحار الأسطول الفرنسي من طولون ووصوله إلى القاهرة 19 ماي – 27 جويلية 1798:

في 12 أفريل 1798 أصدرت حكومة الإدارة تعليماتها[5] إلى نابليون بونابرت، بتجهيز الحملة وقيادتها[6] وتتلخص هذه التعليمات فيما قاله تاليران : : "إبعاد الإنجليز من كل ممتلكاتهم في مصر وكل المشرق، وتحطيم قواعدهم التجارية في البحر الأحمر وفتح قناة السويس، وضمان حرية مرور السفن الفرنسية، مع الحفاظ على صداقة السلطان العثماني..."[7].

بعد حروبه في إيطاليا عاد نابليون إلى باريس، ومنها إلى طولون التي وصلها في 9 ماي 1798[8]، وبدأت الاستعدادات الأخيرة لإقلاع الحملة[1]

([1]) قام برحلة إلى مصر وسوريا، بين عامي 1783 و1785، ودون معلومات دقيقة حول المنطقة، استفاد منها نابليون قبل قيامه بالحملة على مصر.

-([2])R. CLEMENT, **Les Français d'Egypte au 17ème et 18ème siècle**, Imprimerie de l'institut français d'archéologie orientale, le Caire, 1960, p. 251.

([3]) محمد محمد الطلابي، مرجع سابق، ص 389.

-([4])P. LYANTEY ,**Le Drame orientale et le rôle de la France**, Société d'éditions géographiques maritimes et coloniales, Paris, 1923, p. 88.

([5]) قرار حكومة الإدارة بغزو مصر، أنظر تاستا (TESTA)، الجزء الأول، ص. 536.

([6]) عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مصر 1517-1801**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص. 99.

([7]) P .LYONTY, Op.cit, p. 89.

([8]) J. MIOT ,**Mémoire pour service à l'histoire de l'expédition en Egypte et en Syrie,** 2ème édition, chez Normant, Paris, 1814, p. 02.

حيث قام بتجهيز أسطول ضخم يتكون من 450 سفينة، وستين ألف جندي[2]. إضافة إلى قادتهم الذين وصل عددهم حسب نقولا الترك[3] إلى ستة وعشرين جنرالاً[4] يحظون بثقة بونابرت[5]. كما أنشأ لجنة العلوم والفنون لترافقه في الحملة[6].

وقد تكتمت حكومة الإدارة على مشروع الحملة على مصر، حتى لا تعلم به الحكومة الإنجليزية، ولم يعلم أحد في فرنسا بوجهتها إلاّ نابليون ورؤساء حكومة الإدارة وتاليران، وأطلق اسم "الجناح الأيسر لجيش إنجلترا" على القوات التي أعدتها، لتوهم إنجلترا بأنها مصممة على غزو الجزر البريطانية[7].

وقبل إقلاع الحملة خاطب نابليون جيشه بما يلي: "أنتم أحد أجنحة جيش إنجلترا، قمتم بحرب الجبال والسهول والحصار[8] وبقي لكم أن تقوموا بحرب بحرية..."[9]. بعد إتمام الترتيبات اللازمة، انطلق الأسطول الفرنسي من ميناء طولون في 19 ماي 1798[10]، وبعد سفر هادئ دام حوالي عشرين يوما،

([1]) محمد أسد الله صفا، **نابليون بونابرت**، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1988، ص. 101.

([2]) ذكرت أغلب المصادر الفرنسية أن عدد الجنود تراوح بين 30 و35 ألف جندي.

([3]) هو نقولا بن يوسف الترك، ولد عام 1763، في دير القمر (لبنان)، أسلافه يونانيون انتقلوا من اسطنبول للعيش في لبنان، حيث اعتنقوا المذهب الكاثوليكي، زار نقولا الترك مصر عام 1779. كان متأثراً بنابليون بونابرت، حيث نظم قصيدة مدحه فيها. وفي أواخر حياته فقد بصره، حيث كان يملي الشعر الذي ينظمه على ابنته وردة. وحددت وفاة نقولا الترك بعام 1828، وترك عدة مؤلفات أهمها، تاريخ الإمبراطور نابليون منذ موت لويس السادس عشر، إلى غاية موت نابليون عام 1821، إضافة إلى مخطوطة حول الحملة الفرنسية على مصر، لتفاصيل أكثر أنظر: أمل بشور، **حملة بونابرت إلى الشرق "مخطوطة نقولا الترك" دراسة وتحقيق**.

([4]) ذكر ألكيس (Alix)، أن عدد الجنرالات كان ثلاثة وعشرون، وذكر قائمة بأسمائهم في كتابه (Précis de l'histoire de l'empire ...)، ص. 512.

([5]) نقولا الترك، مصدر السابق، ص. 14.

([6]) E. DRIAULT ,**La vraie figure de Napoléon,** édition Albert marance, Paris, S.D, p. 55.

([7]) عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص. 99.

([8]) باعتبار أن أغلب الجنود، شاركوا في حروب نابليون في إيطاليا.

([9]) J. MIOT ,Op.cit, p. 02 .

([10]) M. A. L. F. ALIX ,Op.cit, p. 511 .

دخل مالطة[1] في 09 جوان 1798، ولم يتلق الأسطول الفرنسي مقاومة شديدة شديدة حيث سلمت القلعة المنيعة في 12 جوان. وقضى نابليون وأسطوله مدة ستة أيام بهذه الجزيرة، ثم غادرها في 19 جوان[2] بعدما ترك فيها حامية تتكون من ستة آلاف جندي، واستعاضهم بالمالطيين، ثم سار قاصداً الإسكندرية[3]. وقبل الوصول إلى الشاطئ الإفريقي خاطب نابليون جنوده ليثير ليثير حماسهم[4] حيث قال : "ستدخلون في غزوة سيكون تأثيرها كبيرا على الحضارة والتجارة العالمية، وستعطون ضربة قوية للإنجليز....الشعوب التي سنعيش معها محمدية، مبدأهم الأول في الدين هو لا إله إلاّ الله محمد رسول الله، لا تعارضوهم، تعاملوا معهم مثلما تعاملتم مع اليهود والإيطاليين..."[5]. وعقب هذا النداء أصدر نابليون نشرة ضمنها الحكم بالإعدام على كل فرد من أفراد الجيش يقدم على النهب أو الهدم، أو يرتكب جريمة لذلك ظهر نابليون بمظهر الفاتح[6].

لما بلغ إلى مسامع الإنجليز نبأ خروج الأسطول الفرنسي ظنوا أنه كان متجهاً نحو بلادهم[7]، لذلك حصنوا ثغورهم، واستعدوا لملاقاته[8]، لكن بعد ما ما تأكدوا أنه اتجه نحو الشرق، جهزوا أربعة عشر سفينة كبيرة، وساروا خلفهم[9] بقيادة الأميرال نلسون (NilSon)، وعندما وصلوا إلى مالطة وجدوا أن نابليون كان قد غادرها منذ خمسة أيام، وسار شرقاً، فأدرك نلسون أن وجهته لابد أن تكون مصر، ورأى أن يتبعه إليها.

([1]) جزيرة تقع في البحر المتوسط، على بعد 100 كلم من صقيلة، وهي جزء من أرخبيل يحتوي على عدة عدة جزر احتلها الرومان ثم البيزنطيون، دخلها العرب عام 870، والنورمان عام 1090، الذين طردوا منها المسلمين، وأقاموا بها حكماً مسيحياً، دخلها نابليون في جوان 1798.

([2]) محمد أسد الله صفا، مرجع سابق، ص. 102.

([3]) نقولا الترك، مصدر سابق، ص. 15.

([4]) إلياس أبو شبكة، **تاريخ نابليون بونابرت 1769-1821**، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، 1995، ص. 84.

([5]) J. MIOT, Op.cit, p. p. 17, 18 .

([6]) إلياس أبو شبكة، مرجع سابق، ص. 84.

([7]) لم يسمع الإنجليز بخروج الأسطول الفرنسي من طولون، إلاّ بعد مرور حوالي أسبوعين عن إبحاره، وظنوا في البداية أنه كان متوجها نحو ايرلندا.

([8]) نقولا الترك، مصدر سابق، ص. 15.

([9]) أمل بشور، **حملة بونابرت إلى الشرق "مخطوطة نقولا الترك" دراسة وتحقيق**، دار جروس برس، لبنان، 1993، ص. 72.

وصل نلسون إلى الإسكندرية في 28 جوان 1798[1]، ثم أرسل قاربا لطلب ملاقاة حاكم المدينة، فتوجه لمقابلتهم محمد كريم[2]، الذي سألهم عن سبب قدومهم، فأخبره نلسون أنهم وراء أسطول فرنسي، وهدفهم هو منعه من دخول المدينة، وهو الشيء الذي لم يصدقه محمد كريم، حيث قال أنه لا شغل للفرنسيين في مصر[3].

لكن بعد مرور ثلاثة أيام على مغادرة نلسون ظهر أسطول فرنسي ضخم[4]، على مشارف الإسكندرية في الفاتح من جويلية 1798، ولقد أمر نابليون باحترام المسلمين عند النزول[5]. وكان قد كتب رسالة[6] إلى باشا مصر أبو بكر، وأوضح له أن هدف الحملة هو معاقبة البايات المماليك الذين أهانوا التجار الفرنسيين عدة مرات، ولن يُلحق الجنود الفرنسيون أي ضرر بالسكان أو ديانتهم[7].

ومع اقتراب الأسطول الفرنسي من الإسكندرية، أرسل نابليون سفينة لاستكشاف مينائها، ولنقل القنصل الفرنسي من مصر على متنها[8]، وبعد أن تم تم ذلك رجعت إلى سفينة القيادة، وبعدها بدأت القوات الفرنسية تنزل إلى الشاطئ[9]، عندئذٍ عمَّ الفزع السكان وبعث حاكم الإسكندرية رسلاً إلى القاهرة لطلب المساعدة من مراد بك وإبراهيم بك، ووصف لهما حرج الموقف وهول

---

(1) عبد المنعم شعيب، **المختصر في تاريخ مصر من أقدم العصور حتى الاحتلال البريطاني**، الطبعة الأولى، دار ابن زيدون، بدون تاريخ، ص. 237.

(2) يقول الجبري في ترجمة "كان في أول أيامه قباناً يزن البضائع في حانوت بالثغر، ثم عمل وكيلاً دار السعادة، اتصل بمراد بك الذي رفع شأنه، وقلده أمر الديوان والجمارك بالثغر". عمل مكوسا، يجمع المكوس على البضائع الداخلة إلى البلاد، فشدد على التجار، وبعد دخول الفرنسيين إلى مصر، قطعوا رأسه.

(3) أمل يشور، مرجع سابق، ص.ص. 72، 73.

(4) نقولا الترك، مصدر سابق، ص. 15.

-(5)P. RAIN ,**la Diplomatie française de Mirabeau a Bonaparte**, librairie Plon, paris, 1950, p.200.

(6) رسالة نابليون إلى باشا مصر سعيد أبو بكر في 30 جوان 1798.

-(7)**Correspondance de Napoléon 1er**, publié par ordre de l’empereur Napoléon 3, Tome quatrième, Henri Plon, J du Maine, Paris, 1860, p. 189.

(8) خوفاً من أن يصيبه مكروه من قبل سكان الإسكندرية، بعد نزول القوات الفرنسية.

(9) محمد أسد ا صفا، مرجع سابق، ص.ص. 102، 103.

الأسطول الفرنسي بقوله : "لا يعرف أولهما من آخرهما". ولقد استطاع نابليون الاستيلاء على الإسكندرية، بعد أن بعث رسولاً إلى السكان يؤمنهم على أموالهم وأرواحهم ودينهم. وقبل أن يزحف نابليون بجيشه نحو القاهرة، أمر بكتابة منشور بالعربية، ليلقي به السكينة في قلوب الأهالي، حيث أراد أن يُخضع المصريين من خلال إظهار احترامه للدين الإسلامي[1]، وأهم ما جاء في المنشور: "... يعرف أهل مصر جميعهم أن من زمان مديد السناجق[2] الذين يتسلطون في البلاد المصرية، يعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنساوية ويظلمون تجارها... فحضرت الآن ساعة عقوبتهم ..."[3]. وفي المنشور نفسه قال نابليون أن الفرنسيين مسلمون حقيقيون، وأنهم خلعوا البابا[4] البابا[4] الذي كان يحث دائماً على محاربة المسلمين، وبناء على ذلك فإن بونابرت يناشد جميع المصريين لمساعدة جنوده قصد طرد المماليك من مصر.

وبعدما قضى ستة أيام في الإسكندرية، حيث رتب الأمور بدأ نابليون حينئذ تحركه صوب القاهرة[5] التي دخلها في 27 جويلية 1798 بعدما هزم إبراهيم بك ومراد بك[6] في معركة الأهرام الشهيرة في 21 جويليه 1798[7]. 1798[7]. وبعد ذلك قام ببعض الإصلاحات التي يقتضيها النظام الفرنسي لتوطيد أركان حكمه هناك، وكان قد أعلن بعد وصوله إلى القاهرة، أنه لم يأتِ غازياً لمصر، بل إنه حليفاً للباب العالي، في محاربة المماليك العاصين لأمره[8]. وكما فعل في الإسكندرية وزع نابليون منشوراً أعدّه قبل وصوله إلى إلى مصر أهم ما جاء فيه : "أيها المصريون، قد قيل لكم أنني ما نزلت بهذا الطرف إلاّ بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين أنني ما قدمت إليكم إلاّ لأخلص حقكم من أيدي الظالمين، وأنني أكثر من المماليك، أعبد الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقرآن الكريم ...."[9].

([1]) عبد المنعم شعيب، مرجع سابق، ص.ص. 238.، 239.

([2]) كلمة عثمانية مفردها "سنجق"، وتعني لواء أو راية، وأطلق على حكام الأقاليم في الدولة العثمانية، لقب لقب "سنجق" باعتبارهم أمراء العلم، وكان السناجق أصغر الأقاليم الإدارية، وهو مقسم إلى عدة وحـدات، وكل واحدة تسمى "قضاء".

([3]) نقولا الترك، مصدر سابق، ص.ص. 16-17.

([4]) هنا يقصد الانتصارات التي حققها في إيطاليا سنة 1796.

([5]) محمد أسد ا صفا، مرجع سابق، ص. 103.

([6]) عبد المنعم شعيب، مرجع سابق، ص. 240.

([7])M. GARCON, "Comment est né le consulat", une **Revue Historia**, N XX, édition Tallendier, Paris, 1856.

([8]) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص. 373.

([9]) عبد الرحمن الجبرتي الحنفي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، الجزء الثالث، دون تاريخ ومكـان نشر، ص.ص. 4، 5.

لكن في حقيقة الأمر، نجد أن غرض فرنسا من غزو مصر، أبعد بكثير مما كان يقوله نابليون في رسائله وخطاباته، حيث أن الهدف من الحملة كان كسر شوكة إنجلترا، ولقد سبق لنابليون في 13 أفريل 1798 أن وضع في يد حكومة الإدارة "خطة سرية لإعلان الحرب ضد إنجلترا"[1]، لكن كيف تتمكن فرنسا من إقناع الباب العالي باتخاذ موقف إيجابي من الحملة.

3.1.1. مساعي حكومة الإدارة لإقناع الباب العالي:

كانت سياسة حكومة الإدارة سلمية تجاه الدولة العثمانية في البداية[2] لكنها تجرأت على غزو مصر في الوقت الذي كانت فيه تربطها علاقة صداقة مع السلطان العثماني، إن الدبلوماسية لا تنقصها أبدا المصادر والحجج لجعل دخولها إلى بلد معين عملاً قانونيا، لذلك استعملت حكومة الإدارة الوسائل السلمية في البداية قصد إقناع الباب العالي[3].

عملت حكومة الإدارة قبل إبحار الحملة إلى مصر، كل ما في وسعها لجمع أكبر قدر ممكن من الحجج والذرائع لإقناع السلطان العثماني، وتجنب أي رد فعل سلبي من الدولة العثمانية تجاه الحملة، واستعملت في ذلك تقارير سفرائها وقناصلها في الأراضي العثمانية (خاصة في مصر. في تقرير من وزارة الخارجية إلى حكومة الإدارة في 13 فيفري 1798[4]، أوضحت فيه الوضع العام في مصر، وأكدت أن الدولة العثمانية ليس لها أية سلطة في المنطقة، حيث أصبح الباشا العثماني تابعاً وخاضعاً للمماليك، كما تطرق صاحب التقرير إلى تعدي العثمانيين على الامتيازات الفرنسية، وأنهى تقريره بما يلي : "... لنختم قائمة أسبابنا المشروعة للشروع بالحملة، بحادثة قتل تاجر فرنسي في أزمير على يد أحد العثمانيين وفي وضح النهار من دون أي تدخل من طرف القاضي ..."[5].

([1])A. SOREL ,**l'Europe et la révolution française**, Bonaparte et le directoire 1795-1799, 5ème édition, librairie Plon, Paris, 1907, p. 301.

([2])A. BOPP ,**l'Albanie et Napoléon (1797-1814)**, Hachette, Paris, 1914, p. 15.

([3])A. CHAFIK PACHA, Op.cit, p. 13 .

([4]) هذا التقرير يشمل المذكرة الطويلة للقنصل الفرنسي العام بمصر مجالان، الذي بقي في مصر مدة ثلاثين سنة، قدمته وزارة الخارجية إلى حكومة الإدارة التي قدمته بدورها إلى نابليون، حول هذا التقرير ، أنظر تاستا الجزء الأول، ص. 521.

([5])L. B. I. DE TESTA, Tome 1 ,Op.cit, p. p. 521-524 .

أعلمت حكومة الإدارة الباب العالي عن طريق مبعوث خاص إلى اسطنبول أن هدف الحملة هو معاقبة المماليك[1]، رغم أنها كانت تدرك أن ذلك الإجراء يعد بداية لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، لكن تاليران الذي كان من أكبر مؤيدي فكرة غزو مصر، قال أن هدف الحملة هو حماية الدولة العثمانية، لأن الحرب ستقام ضد المماليك وليس ضد السلطان العثماني، وأضاف تاليران أن الأسطول الفرنسي سيعمل رفقة الأسطول العثماني لاسترجاع المقاطعات العثمانية التي أخذتها روسيا[2] كما كان يظن أن نجاح الحملة سيكون أكيداً، حيث أكدَّ في تقرير موجَّه إلى حكومة الإدارة ما يلي: "يجب على حكومة الإدارة أن لا تخشى شيئا، بحيث لن تكون أية معارضة لامتلاكنا مصر"[3] من جهة أخرى عمل تاليران من أجل استمالة السفير العثماني بباريس سعيد علي أفندي، حيث قال أنه مستعد للذهاب إلى اسطنبول والدفاع عن مشروع الحملة على مصر[4].

رغم هذا بقيت حكومة الإدارة قلقة بشأن رد فعل الدولة العثمانية على الحملة، وحدوث قطيعة في علاقاتها مع السلطان سليم الثالث، لكن إعلان تاليران بأنه سيذهب بنفسه إلى اسطنبول، لإقناع الباب العالي بعدم معارضته دخول الفرنسيين إلى مصر، جعل الكل متفائلين بنجاح الحملة[5]، غير أن تاليران غير رأيه في آخر لحظة، فيما يخص سفارته إلى اسطنبول[6]، وهو الأمر الذي د فع بحكومة الإدارة، إلى بعث سفير آخر بدله، في الوقت الذي كانت فيه الحملة قد أبحرت نحو مصر. وبذلك تمّ استدعاء ديسكورش السفير الفرنسي السابق باسطنبول من جديد نظراً لتجربته في المفاوضات مع السلطات العثمانية، أضف إلى ذلك الصداقة التي تجمعه بالديوان العثماني، حيث تلقى رسالة من حكومة الإدارة أهم ما جاء فيها: "تم تعيينك بسفارة الجمهورية الفرنسية باسطنبول والتي اشتغلت بها بطريقة مقنعة، ويسعدنا أن نعلن أنك مدعو من جديد لخدمة الأمة ..."[7].

---

(1)A. CHAFIK PACHA, Op.cit, pp. 13-14.

(2)A. BRUNEAU, Op.cit, p. 91.

(3)B. NABONNE, Op.cit, pp. 157, 158 .

(4)P. RAIN, Op.cit, p. 201 .

(5)R. GUYOT, "Le directoire et Bonaparte", in **Revue des études Napoléoniennes**, tome premier, premier, janvier- juin 1912, Félix Alcan, Paris, 1912, p. 333.

(6)B. NABONNE, Op.cit, P 157.

(7)E. DE MARCIERE, Tome 2, Op.cit, p. 309.

ولقد كلفت حكومة الإدارة السفير الجديد بإقناع الدولة العثمانية بأن الحملة ليست موجهة ضدها، بل ضد المماليك في مصر العاصين لأوامر السلطان، وضعت حكومة الإدارة أملاً كبيراً في مهمة ديسكورش، نظراً لتجاربه الدبلوماسية المتعددة[1]. لكن الشيء الملاحظ هو أن ديسكورش لم يوافق تمام على القيام بالحملة على مصر، حيث حاول إقناع حكومة الإدارة بالعدول عن قرارها، وإخراج الأسطول الفرنسي من مصر، حيث قال إن هذا الإجراء يؤدي حتماً إلى قطع العلاقات مع الدولة العثمانية، فسيجد أعداء فرنسا الفرصة مواتية للتقرب منها[2].

رغم ذلك قرر ديسكورش الذهاب إلى اسطنبول، لكنه تأخر كثيراً، حيث كان على وشك الإقلاع، عندما وصل خبر إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، فألغيت سفارته[3].

2.1. الموقف الدولي من الحملة الفرنسية على مصر:

لم يكتب تاليران إلى ببير روفين القائم بأعمال فرنسا في اسطنبول ليخبره عن نبأ الحملة إلاّ في 11 ماي 1798، أي قبيل إقلاع الأسطول الفرنسي مباشرة، وطلب منه أن يقنع الباب العالي بأن فرنسا لا تنوي القيام بأي عمل عدائي ضده ولم تصل الرسالة إلى روفين إلاّ في 28 جويلية 1798، أي عشية نزول الفرنسيين بالقاهرة[4].

1.2.1. رد فعل الدولة العثمانية تجاه الحملة:

ظلت السلطة العثمانية مترددة في اتخاذ موقفها من الحملة الفرنسية بقطع العلاقات مع فرنسا، أو اتخاذ موقف إيجابي منها، لضعفها من جهة، ولخوفها من أن تكون هذه الحملة مقدمة لمخطط أوروبي عام لالتهام ممتلكاتها من جهة أخرى[5]، هذا رغم أن مصر كانت من أهم المقاطعات العثمانية، نظراً لموقعها لموقعها الاستراتيجي الممتاز، وكذا مواردها الطبيعية المعتبرة[6].

---

(1)Ibid, p. 312 .

(2)Ibid, p. 354 .

(3)Ibid, p. 323 .

(4) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص. 109.

(5) لطاف ا أحمد جحاف، مرجع سابق، ص. 58.

(6)L. B. JUCHEREAU ,Op.cit, p. 79 .

منذ دخول نابليون بجيشه إلى مالطة عمل سفراء كل من روسيا وإنجلترا في اسطنبول[1] على دفع السلطان العثماني لإعلان الحرب على فرنسا، خاصة بعدما تأكدوا من توجه الحملة نحو مصر، وازداد نشاطهم بعد دخول الفرنسيين إلى مصر، حيث طلبوا من السلطان إعلان الحرب على فرنسا إذ أراد إعادة الاعتبار لدولته، واقترحوا أيضاً مساعدة أساطيلهم له في الحرب، لكن رغم ذلك بقي سليم الثالث مترددا في اتخاذ موقف حاسم، وصمد أمام المحاولات المتتالية للسفيرين الروسي والإنجليزي.

كان قلق إنجلترا كبيراً من هذه الحملة، خاصة وأن تجارتها ومستعمراتها في الهند أصبحت مهددة، لذلك عملت كل ما في وسعها لطرد الفرنسيين من مصر. وبقي الأميرال الإنجليزي نلسون لوقت طويل في جبل طارق، وبعدها قرر متابعة الفرنسيين، فبحث عنه في صقلية، المورة وكريت، وأقسم أنه سيعثر عليهم، حيث قال: "المهم أن يكونوا فوق الماء"[2] ولما علم بوجهة الأسطول الفرنسي تبعه، فالتقى معه في موقعة أبو قير[3] وحطمه[4] في الفاتح من شهر أوت سنة 1798[5]. وكان للنزول الفرنسي بمصر أثر كبير على الدولة العثمانية، حيث أحدثت فوضى عارمة، وتمّت إقالة الصدر الأعظم محمد، وحل محله الباشا أميدين يوسف، رغم دلك لم تقم الدولة العثمانية بأي إجراء تجاه الغزو الفرنسي لمصر[6] في وقت بقي فيه روفين المكلف بأعمال فرنسا في اسطنبول من دون أوامر، فحاول تهدئة الأوضاع في لقائه مع الرايس أفندي، لكن دون جدوى، حيث أبلغ حكومة الإدارة[7] بأن أثر الحملة لا يمكن وصفه، وأكد أنه لم يرى المسؤولين العثمانيين في تلك الحالة من قبل، كما تكلم في رسالته على نشاط سفير كل من إنجلترا وروسيا لدفع الدولة

([1]) سفير روسيا باسطنبول آنذاك هو الجنرال تامارا (Tamara)، والمكلف بأعمال إنجلترا لدى الباب العالي هو سبنسر سميث (Spencer Smith).

([2])E. DRIAULT ,**Les origines**, Op. cit, p. 75.

([3]) هي مدينة مصرية، تقع على شاطئ المتوسط، وهي كشبه جزيرة تقع على بعد 23 كلم شرقي الإسكندرية.

([4]) كان نابليون قد ترك أسطولا في الإسكندرية بقيادة الجنرال برويز (Brueys) قبل توجهه إلى القاهرة، وفجأة ظهر نلسون بأسطول يتكون من أربعة عشرة بارجة، تحمل أكثر من ألف مدفع، وحطمت الأسطول الفرنسي في أبي قير.

([5]) محمد أسد ا صفا، مرجع سابق، ص.ص. 107، 108.

([6])M. A. L. F. ALIX ,Op.cit, p. 516 .

([7]) رسالة روفين إلى حكومة الإدارة في 9 أوت 1798، أنظر برنارد نابون (Bernard Narbonne)، ص.159.

العثمانية إلى إعلان الحرب على فرنسا[1]. لكن بعد وصول خبر تحطيم الأسطول الفرنسي في موقعه أبو قير إلى اسطنبول، تغيرت الأمور، حيث أصبح عند سليم الثالث أمل في التغلب على الفرنسيين ، فأصبحت كل الظروف مهيأة لإعلان الحرب على فرنسا، خاصة في ظل المساندة الكبيرة لإنجلترا وروسيا للدولة العثمانية[2] حيث تخلت هذه الدول عن الخلافات الدينية والعرقية مؤقتا، بعدما أحس الجميع بخطورة الوضع، وضرورة مقاومة نابليون الذي تعتبر كل خطورة منه انتصاراً[3].

بعد مرور شهر على موقعة أبوقير، أعلنت الدولة العثمانية بواسطة خط شريف (فرمان) الحرب على فرنسا في الفاتح من شهر سبتمبر 1798، أي بعد مرور شهرين على نزول القوات الفرنسية بالإسكندرية[4]، إذ ذكر سليم الثالث أن خبر نزول الفرنسيين بمصر أسال الدموع من عينيه، ومنذ ذلك اليوم لم يعرف لا النوم ولا الراحة.

وبعد ذلك تم سجن روفين المكلف بأعمال الجمهورية الفرنسية باسطنبول رفقة العاملين معه، وانتزعت من الفرنسيين كل ممتلكاتهم وبيعت، كما تم توفيق العديد من الرعايا ومعاملتهم كأسرى[5].

قام سليم الثالث بصياغة منشور مطول[6] بعد مرور اثني عشر يوماً على إعلانه الحرب، أوضع فيه الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية إلى إعلان الحرب على فرنسا، كما تطرق فيه إلى مواقف الدولة العثمانية، تجاه الثورة الفرنسية، وحيادها في صراعات الجمهورية الفرنسية مع أقوى دول أوروبا، وأهم ما جاء في المنشور : "…. منذ بداية الثورة الفرنسية، احتفظت الدولة العثمانية، بعلاقات الصداقة مع فرنسا، كما أنها لم تتوقف عن إظهار موقف الحياد الإيجابي، رغم محاولات الدول الأوروبية المتحالفة، دفعها إلى قطع علاقاتها مع فرنسا، واستمر هذا الوضع مدة ست سنوات تقريباً … ولم تتخذ

---

(1)B. NABONNE, Op.cit, pp. 158, 159 .

(2)L. B. JUCHEREAU ,Op.cit, p. 80 .

(3)D. D. BAROU ,**Histoire politique des peuples musulmans depuis Mahomet, jusqu'à nos jours,** tome second, Charles Thomine, Paris, 1842, p. 231.

(4) حرر بسفارة إنجلترا باسطنبول، وتم توزيعه في كل المقاطعات العثمانية خاصة في مصر، وهذا بمساعدة الإنجليز.

(5)L. B. JUCHEREAU ,Op.cit, p. 80 .

(6) منشور مطول بتاريخ 12 سبتمبر 1798،أنظر تاستا، الجزء الأول، ص.ص. 548، 553.

أي إجراء إيجابي لصالح القوى المتحالفة ... وكم كان هذا الحياد مفيداً لفرنسا في فترة حروبها .... وبعد وصول خبر الحملة على مصر، استدعينا المكلف بأعمال فرنسا روفين، لكي يقدم توضيحات لكنه أجاب وقال أنه لا يعرف شيئا حول الموضوع .... وحتى السفير العثماني بباريس سعيد علي أفندي طلبنا منه توضيحات حول الموضوع من حكومة الإدارة ..... وعندما التقى سعيد علي أفندي مع تاليران، أوضح له هذا الأخير، أنه لا توجد أية حملة ضد مصر، بل أكد له أن أسطول بونابرت كان متوجها إلى مالطة .... إن مسألة إخلاء مصر تهم كل المسلمين دون استثناء، لذلك لم يبق أمام الدولة العثمانية، إلاّ أخذ السلاح ضد الفرنسيين الذين تجرئوا على غزو إحدى مقاطعاتهم .... وتم نقل المكلف بأعمال فرنسا والأشخاص العاملين معه[1]، إلى السجن...."[2].

وهكذا نلاحظ من خلال هذا المنشور التناقض الموجود بين ما قاله روفين استنادا إلى رسالة من حكومة الإدارة[3] والضمانات التي أعطيت من قبل تاليران للسفير العثماني بباريس علي أفندي[4].

بعد إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، تخلت لبعض الوقت عن مقاومة الباشا الثائر فيدين (Vidin)، لجمع كل قواتها وبداية التحضير مع القوات الإنجليزية للتوجه نحو مصر[5]، حيث كلف في البداية الباشا داناس (Danas) بالهجوم على الفرنسيين في الوقت الذي كان فيه أسطول مشترك عثماني – إنجليزي ضخم، بقيادة مصطفى باشا، يحضر للإبحار نحو الإسكندرية[6]. وبعد وبعد ذلك أعلن داي الجزائر وباي تونس وباشا طرابلس الحرب على فرنسا كما ثارت مالطة ضدها[7]، في هذه الأثناء كان نابليون لا يزال متواجداً بالقاهرة ولم يكن على علم بعد بهذه التطورات.

2.2.1. موقف نابليون من إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا:

([1]) أدخل روفين والعالمين معه إلى السجن في 2 سبتمبر 1798، بعد إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا مباشرة.

([2])L. B. I. DE TESTA, Tome 1 ,Op.cit pp. 548-553 .

([3]) من خلال التعليمات التي وجهت له كان على روفين، إقناع الباب العالي، بأن الحملة هدفها معاقبة المماليك، وليس حرب ضد الدولة العثمانية.

([4])M. DE KOCH ,Op.cit, p. 240 .

([5])D. D BARON ,Op.cit, p. 231 .

([6])E. DRIAULT ,**Les origines**, Op. cit., p. 76.

([7])B. NABONNE ,Op.cit, p. 160 .

بعدما أصبح نابليون سيد القاهرة، واصل حروبه ضد المماليك، وأثناء عودته إلى القاهرة، وصلته رسالة من الأميرال قانتوم (Ganteaume) تعلمه بتحطيم الأسطول الفرنسي من قبل الأميرال الإنجليزي نلسون، في موقعة أبو قير، ولم تسلم منه إلا بعض السفن، هربت إلى مالطة، ومنها إلى ميناء طولون[1].

ولم تكن موقعة أبي قير التي نتج عنها تحطيم الأسطول الفرنسي، بالنسبة لنابليون، بالأمر الهين[2]، وقد عبر نقولا الترك عن تأثر نابليون عند سماعه الخبر بما يلي: "...ولما وصل ذلك الخبر المريع والخطب الشنيع إلى أمير الجيوش فصار كالمد هوش، وصفق بكفه ودب برجليه..."[3]. وهنا بدأ نابليون نابليون في الحلم الذي كان يراوده لإنشاء إمبراطورية عظمى، وفي أول رد فعل قال: **"لم يبقَ لدينا أسطول، يجب أن نموت هنا أو نخرج عظاماً مثل أجدادنا، من الممكن أنه من المقدر علينا تغيير وجه المشرق"** [4].

بعد مرور بعض الوقت[5] بلغ نابليون خبر إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، فاتخذ موقف المتجاهل، لكنه لم يكن له أن يتجاهل أن وضعه قد زاد حراجة. حيث أدت هذه التطورات إلى تفاقم المقاومة المصرية ضد الفرنسيين، ليس من قبل المماليك فحسب، بل من طرف كل المصريين. كما أن موقف الدولة العثمانية بإعلان الجهاد ضد الكفار جاء تكذيباً لما كان يدعيه نابليون وحكومة الإدارة من أن هدفهم كان هو لتحرير مصر من المماليك، بتفويض من السلطان العثماني[6].

وخلال الشهرين الأولين من احتلال القاهرة، التي ساد فيها الهدوء نسبياً على الرغم من بعض الخطابات والتصريحات من قبل الشيوخ والعلماء [7]. مما ساعد نابليون على إعادة تنظيمها[8]، لكن إقدامه على فرض ضريبة جديدة

([1])M.A.L.F. ALIX, Op.cit. p. 527.

([2]) محمد أسد ا صفا، مرجع سابق، ص. 109.

([3]) نقولا الترك، مصدر سابق، ص. 62.

([4])A. BRUNEAU ,Op.cit, p. 93 .

([5]) كانت الاتصالات صعبة، لذلك لم يعلم نابليون بهذه التطورات إلا بعد مرور بعض الوقت.

([6]) محمد أسد ا صفا، مرجع سابق، ص. 109

([7])M.A.L.F. ALIX ,Op.cit, p. 527.

([8])A. BRUNEAU ,Op.cit ,p. 93 .

جديدة على السكان، أدى بهم إلى التذمر، وأخذوا يقومون بالتحضير للقيام بثورة ضد الفرنسيين خاصة بعد إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا[1].

وهكذا اندلعت ثورة مفاجئة في القاهرة في 21 أكتوبر[2]، حيث خرج عدد هائل من السكان إلى مختلف الطرق، وبدءوا يرمون بالحجارة على منزل الجنرال الفرنسي دوباي(Dubay) [3]، الذي خرج فانكب عليه الجمع الكبير حتى حتى قتلوه[4]، لكن الفرنسيين تمكنوا من إخماد الثورة في غضون يومين، دون دون رحمة، وبإعدامات بالجملة، واعتقد الفرنسيون أن جامع الأزهر[5]، هو بؤرة العصيان فقصفوه[6] كما قاموا بهدم بعض المعالم، وقد قال الجبرتي[7] في في ذكر ما هدمه الفرنسيون وما خربوه: "هدموا وخربوا وغيروا ونوعوا المظالم وعم الخراب، بتهديم الحمامات والمساجد والزوايا..."[8].

كما أصدر نابليون أمراً بهذه المناسبة بإعدام كل مسلم يعثر عليه، حيث جاء في رسالته إلى الجنرال مينو الذي كان موجوداً بالإسكندرية ما يلي: "إني هنا في القاهرة، آمر بقطع الرؤوس، بمعدل خمسة رؤوس أو ستة في اليوم"[9]، هذا ما دفع الثوار إلى إرسال مبعوث إلى بونابرت لإيقاف ذلك، لكنه لكنه أجاب بما يلي: "لقد رفضتم أن تتقبلوا الحماية والآن عندما وصلت ساعة الثأر، أنتم الذين بدأتم، وعلي إنهاء الأمر"[10].

([1])M.A.L.F ALIX ,Op.cit, p. 534.

([2]) محمد أسد ا صفا، مرجع سابق، ص. 110.

([3]) الجنرال الفرنسي الذي كان قائدا للقاهرة.

([4])M.J.J MARCEL. Op.cit, pp. 75, 76 .

([5]) هو أول جامع أنشئ في مدينة القاهرة، يقع بشارع الأزهر، أنشأه القائد جوهر الصقلي، سنة982 ، عندما خطط القاهرة.

([6]) محمد أسد ا صفا، مرجع سابق، ص 110.

([7]) هو عبد الرحمن بن حسن الحنفي، ولد بالقاهرة عام 1754 ، وهو من أسرة حبشية من الجبرت، استقرت بالقاهرة، قبل سبعة قرون عينه نابليون عضوا في ديوان الأعوان الذي حاول أن يحكم به مصر، قتل خدعة بالقاهرة في 22 جوان 1822.

([8]) عبد الرحمن الجبرتي الحنفي، مصدر لسابق، ص 159.

([9]) محمد أسد ا صفا ، مرجع سابق، ص 110.

-([10])M.J.J MARCEL. Op.cit, pp. 75, 76.

رغم هذه الظروف الصعبة، إلا أن بونابرت، كان لديه أمل في التفاهم مع السلطات العثمانية، حيث دخل في اتصالات مع الصدر الأعظم، قبل إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، بواسطة رسالة[1] أبلغه فيها بوصول تاليران[2] إلى اسطنبول للتفاوض، وإبقاء علاقات الصداقة مع الدولة العثمانية، العثمانية، وطلب نابليون من الصدر الأعظم، بعث سفير عثماني إلى القاهرة، في حالة عدم وصول تاليران، ومعه فرمان يتضمن شروط الدولة العثمانية، لتسوية المشكلة المصرية، حيث قال نابليون: "...لنتفق على مصر...وتنظيمها لصالح السلطان والجمهورية الفرنسية، والقضاء نهائياً على المماليك ''أعدائنا المشتركين''..."[3].

من خلال هذه الرسالة يتضح جلياً أن نابليون كان لا يزال متمسكا بفكرة إقناع الدولة العثمانية، فإضافة إلى مساعي حكومة الإدارة، لم يتوقف نابليون عن بعث رسائل إلى الصدر الأعظم ليقنعه بعدم إعلان الحرب على فرنسا.

كان نابليون على علم بإعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، منذ سبتمبر 1798، ورغم ذلك كتب رسالة أخرى إلى السفارة الفرنسية باسطنبول في 9نوفمبر 1798، وأرفقها برسالة أخرى إلى الصدر الأعظم يوسف باشا والتي طلب فيها توضيحات عن عدم إقدامه على الرد عن أية رسالة، وبنفس العبارات السابقة أكد روابط الصداقة بين فرنسا والدولة العثمانية حيث قال: "...صدقوني أنني أرغب في الغزو، واستعمال كل إمكانياتي وقوتي لفعل شيء يفيد السلطان..."[4].

بعدما فشل نابليون في إقناع الصدر الأعظم[5] لجأ إلى وسيلة أخرى، حيث بعث القنصل الفرنسي بمسقط المدعو بوشمب (Bouchamps)، مع الحامية

([1]) رسالة نابليون إلى الصدر الأعظم يوسف باشا في 22 أوت 1798، أنظر مراسلات نابليون، الجزء الرابع، رسالة رقم 3076، كما نشرها تاستا في الجزء الأول، ص 546 لكن الشيء الملاحظ هو عدم وجود أية رسالة بين الطرفين قبل هذا التاريخ، والمؤكد هو أن انهزام الأسطول الفرنسي في أبو قير، هو الذي دفع نابليون إلى بعث تلك الرسائل.

([2]) في تلك الفترة لم يكن نابليون على علم، إذا كان تاليران فقد أتي إلى اسطنبول أم لا.

([3])**Correspondance de Napoléon 1er**, tome 4 k, Op. cit., p. 379.

([4])L. B. I. DE TESTA, tome 1 ,Op .cit, p 562 أو أنظر **Correspondance de Napoléon**, 1er vol 5, pp. 122-123.

([5]) لسنا متأكدين من وصول كل رسائل نابليون إلى الصدر الأعظم، لكن الشيء المؤكد، هو أن هذا الأخير، لم يرد على أية رسالة في هذه الفترة كون الدولة العثمانية، كانت قد أعلنت الحرب على فرنسا.

العثمانية التي كانت موجودة بالإسكندرية إلى اسطنبول، وهذا مقتطف من التعليمات التي وجهها نابليون لقنصله: "عند وصولك إلى اسطنبول أبلغ سفيرنا[1] بأوضاعنا في مصر، وأطلب من السلطات العثمانية أن تقوم بإطلاق سراح الأسرى والمساجين الفرنسيين... وأبلغ الباب العالي، أن هدف الحملة هو معاقبة المماليك والإنجليز، ومنع تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين روسيا والنمسا، وأننا سنمدكم بالدعم لتحقيق ذلك"[2].

كما كتب نابليون رسالة إلى الصدر الأعظم[3] أهم ما جاء فيها : "اليوم سأقدم لك دليلاً آخر، يبعث الحامية العثمانية الموجودة بالإسكندرية مع المواطن الفرنسي بوشمب....أتمنى أن يبقى مبعوثي مدة قصيرة في اسطنبول وابعثوا معه مطالبكم ورغباتكم ... وتقبلوا مني مشاعر الصداقة..."[4]. وفي اليوم نفسه كتب نابليون رسالة أخرى إلى السفير الفرنسي باسطنبول تاليران[5] وقدمها لبوشمب، وطلب فيها العمل من أجل إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، والوقوف في وجه مناورات روسيا وإنجلترا في اسطنبول وأضاف نابليون، أن الأخبار الأخرى، سيسمعها مباشرة من بوشمب[6] كما طلب من تاليران أن لا يبقى مبعوثه أكثر من أسبوع في اسطنبول[7].

لم تنطلق الحامية العثمانية رفقة بوشمب إلى اسطنبول، إلا في 15 جانفي 1799، وفي طريقها أومأ القائد العثماني للقراصنة الإنجليز لأسر بوشمب، وتم ذلك ثم الأمر وبعث إلى سجن القلعة الحصينة في البحر الأسود، بأمر من السلطان العثماني سليم الثالث[8] وذلك لأن الدولة العثمانية، في هذه الفترة، كانت قد عقدت معاهدة تحالف مع كل من روسيا وإنجلترا، وبدأت تستعد للهجوم على الفرنسيين في مصر.

3.2.1. التحالف الثلاثي ضد فرنسا:

---

(1) كان نابليون يظن أن تاليران موجوداً باسطنبول.

(2)M.J.J.MARCEL ,Op.cit, p. 89 .

(3) رسالة نابليون إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 11ديسمبر 1798، أنظر مراسلات نابليون، الجزء الخامس، رسالة رقم 3747.

(4)M.J.J. MARCEL ,Op.cit, p. 89.

(5) لم يكن تاليران موجودا باسطنبول

(6) هناك أخبار سرية لم يكتبها نابليون في رسالته إلى تاليران

(7)**Correspondance de napoléon 1er**, vol 5, Op.cit, p. p. 203.204

(8)M.J.J. MARCEL ,Op.cit, p. 89 .

رغم مساعي نابليون وحكومة الإدارة لإقناع الباب العالي، إلا أن الدولة العثمانية بعد إعلانها الحرب على فرنسا، دخلت في مفاوضات جدية مع السفيرين الإنجليزي والروسي في اسطنبول، قصد التحالف ضد فرنسا.

وبذلك تم توقيع معاهدة تحالف دفاعية بين الدولة العثمانية وروسيا في 23 ديسمبر 1798[1]. ونصت المادة الأولى من هذه المعاهدة، أن الحلف دفاعي، وسيكون للقوتين في المستقبل نفس الحلفاء ونفس الأعداء، كما تم تجديد معاهدة جاسي، التي أبرمت بينهما في29 ديسمبر1791 ، وفي المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة، اتفق الطرفان حول سيادة كل دولة على ممتلكاتها، بما في ذلك سيادة الدولة العثمانية على مصر، كما تم الاتفاق على أن هذا الحلف لا يهدف إلى القيام بحروب، بل يهدف إلى ضمان سلامة ممتلكات الدولة العثمانية وروسيا، والعمل من أجل الحفاظ على السلم العام[2].

كما تعهدت روسيا في مواد سرية، بأن تمد الدولة العثمانية، باثنتي عشرة قطعة حربية، وإذا تطلب تطور الحوادث تعزيز القوات العثمانية فإنها تمدها بقوات برية يتراوح عددها بين خمسة وسبعين ألفا وثمانين ألف جندي روسي، وفي مقابل هذه المساعدات العسكرية الروسية، تعهدت الدولة العثمانية "هذه المرة فقط" يمنح روسيا الحق في أن تمر سفنها الحربية في المضايق مرورا حرا[3]، وفي الأخير اتفق الطرفان على أن مدة صلاحية هذا التحالف ثماني سنوات مؤقتاً (المادة 13)[4].

ويعود الفضل في عقد هذا التحالف بين سليم الثالث والقيصر الروسي بول الأول (1801-1796)، إلى نابليون وحملته على مصر،حيث أن تصرف سليم الثالث كان خروجاً على السياسة العليا، التي سار عليها أسلافه، بسبب انزعاجه من غزو فرنسا لمصر، الذي يعتبر أول احتلال عسكري أوروبي مسيحي، لولاية عثمانية إسلامية في التاريخ الحديث[5]. انضمت إنجلترا إلى الحلف العثماني الروسي في 2 جانفي 1799، حيث وقعت معاهدة تحالف بين

([1]) ذكرت بعض المراجع أن هذه المعاهدة عقدت في 3 جانفي 1799.

([2])M. DEKOCH ,Op.cit, p. 241.

([3]) عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الأول، مكتبة لأنجلومصرية، القاهرة، 1984، ص198-199.

([4])M. DE KOCH ,Op.cit, p. 241 .

([5]) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص 199.

الدولـة العثمانيـة وإنجلتـرا[1]، واحتـوت المعاهـدة علـى نفـس المـواد (مـن المـادة الأولـى إلـى الخامسة)، مع تلك التـي عقدت مـع روسيا. ونصـت المـادة العاشـرة على أن تقوم الدولة العثمانية رفقة إنجلترا، بعمليات مشتركة لضرب الفرنسيين في مصر، وتخريب تجارتهم بالمنطقة.

كما تعهد السلطان العثماني، بغلق كل الموانئ الموجودة بأراضيه على التجار والبضائع الفرنسية، حيث قام بتحضير جيش قوامه مائة ألف جندي لهذا الغرض ومن جهتها تعهدت إنجلترا بتوظيف بحريتها للغرض نفسه، ومنع أية محاولة فرنسية لدخول أحد المقاطعات العثمانية[2].

بعد توقيع التحالف العثماني ــ الروسي ــ الإنجليزي، كانت حظوظ الفرنسيين ضئيلة جدا للبقاء في الأراضي المصرية في بداية سنة 1799، خاصة في ظل تسخير إنجلترا لبحريتها من أجل دفع الفرنسيين إلى إخلاء مصر.

إن احتلال نابليون لمصر، أدى إلى نقض سياسة التحالف التقليدية بين فرنسا والدولة العثمانية، كما تحالفت هذه الأخيرة مع كل من روسيا وإنجلترا على التوالي، مما أدى إلى فقدان فرنسا لمكانتها وهبتها في المشرق[3] فهل يتمكن نابليون من الصمود أمام هذا التحالف؟

3.1. عزل القوات الفرنسية وخروجها من مصر:

رغم وصول نبأ التحالف الكبير (العثماني ــ الروسي ــ الإنجليزي) إلى مسامع نابليون الذي كان موجهاً أساساً ضد فرنسا، إلا أنه لم ييأس من نجاح مشروعه حيث قام بنقل جيوشه إلى خارج الأراضي المصرية، وبذلك توسعت ساحة القتال، مما سهل مهمة العثمانيين في حصار الفرنسيين، خاصة وأن نابليون لا يمكنه الحصول على إمدادات من فرنسا، بسبب تواجد الإنجليز في مختلف الشواطئ والموانئ المصرية[4].

1.3.1 خروج نابليون من مصر:

لم تتوقف أحلام نابليون عن الأراضي العثمانية، بل كان يخطط للقيام بحملة على الهند منذ سبتمبر 1798 رغم أن الظروف لم تكن تسير في صالحه

(1) وقع هذه المعاهدة عن الجانب الإنجليزي، قائد قوتها في المشرق سيدني سميث والمكلف بأعمال إنجلترا في اسطنبول، سبنسر سميث، أما عن الجانب العثماني فوقعها كل من أحمد عاطف رايس أفندي، والسعيد إبراهيم، عصمت باي، و هما اللذان وقعا المعاهدة الأولى مع روسيا.

(2)M.DE KOCH, Op.cit, pp. 243-244.

(3)C.R.GEBLESCO ,Op.cit, p. 48.

(4)M.J.J.MARCEL ,Op.cit, p. 89.

وكان على علم، بوجود أسطول عثماني إنجليزي، اتجه نحو سوريا لإبعاده من مصر[1].

غادر نابليون بونابرت الذي كان يفضل إستراتيجية الهجوم على إستراتيجية الدفاع، مصر في ربيع 1799[2]، لغزو بلاد الشام، ووضع حداً لزحف الجيش العثماني، وتمكن من السيطرة على غزة ويافا[3]، ثم حاصر عكا التي كانت تحت حكم أحمد باشا الجزار[4] لكنه فشل في فتحها[5]، حيث أن المدافع التي كانت تصله من الإسكندرية لمواصلة الحصار، أخذت من طرف الإنجليز[6] بالإضافة إلى نقص المؤونة وظهور مرض الطاعون الذي فتك بالجيش الفرنسي.

في تلك الأثناء بلغ نابليون خبر إبحار أسطول عثماني إنجليزي إلى مصر[7] كما وصله نبأ تأهب المصريين لثورة أخرى في القاهرة، مما دفعه إلى العودة إلى مصر[8]. وهنا خرج الصدر الأعظم من صمته، وحاول إقناع الضباط والجنود الفرنسيين بمغادرة مصر، من خلال مراسلتهم[9] ومن أهم ما جاء في مراسلته لهم: "... إن حكومة الإدارة بعثتكم إلى مصر إحدى المقاطعات العثمانية ... لإبعادكم ونفيكم من فرنسا ... وأنا الآن بصدد تحضير حملة قوية ضدكم ..."[10].

([1])P. LYAUTEY ,Op.cit, p. 90.

([2])E. DRIAULT, **Les origines**, Op. cit., p. 76.

([3]) مدينة فلسطينية قتل فيها نابليون، حوالي 2500 جندي عثماني، بعدما سلموا أنفسهم ولقي بعضهم بأنفسهم في البحر، بعدما رأوا من وحشية التعذيب والقتل، ولقد أستثنى نابليون في ذلك حوالي 500 مصري وجدوا هناك، حيث أرسلهم إلى القاهرة، لإظهار شفقته على المصريين، وبرر نابليون هذه المجزرة، كونه لا يستطيع إطعامهم، ولا يمكنه إرسالهم إلا مكان أخر، خوفا من أن يصبحوا أعوانا ضد الفرنسيين.

([4]) ولد في البوسنة سنة 1720، رحل إلى اسطنبول، وباع نفسه لأحد تجار العبيد ثم ذهب إلى مصر، ودخل في صف المماليك، لكن سيرته دفعته أن يعود إلى اسطنبول مجددا ثم رحل إلى سوريا، وأصبح حاكم عكا اشتهر بصده لنابليون أثناء حصاره عكا، توفي سنة 1804.

([5]) زاهية قدورة، مرجع سابق، ص335، 336

([6])E. DRIAULT ,**Les origines** ,Op .cit, p. 76

([7])G. HARDY, op, cit, p. 126.

([8]) زاهية قدورة، مرجع سابق، ص335، 336.

([9]) رسالة الصدر الأعظم إلى الضباط والجنود الفرنسيين الموجودين بمصر، في 19 ماي1799.

([10])M.VERTRARY, op,cit, p. 132

بعد عودته إلى مصر، التقى نابليون مع الأسطول العثماني الذي كان يقوده مصطفى باشا، بأبو قير في 25 جوان1799 ، وتمكن نابليون من إحراز انتصار كبير، وإبعاد أعدائه إلى البحر، لكنه بقي محاصرا[1].

بمناسبة تبادل الأسرى بعد معركة أبو قير، أرسل سدني سميث إلى نابليون عددا من الجرائد الأوروبية الصادرة حديثا المذكورة بها خبر تغلب النمساويين على الجيوش الفرنسية، وكانت هذه الأخبار بمثابة الفرصة التي كان ينتظرها نابليون للخروج من ورطته (بحجة الوطن في خطر)، وأنه من واجبه أن يعود إلى فرنسا التي عرفت فوضى عارمة، قصد استمالة العواطف، وتأليف حزب يكون غرضه الوصول إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية[2].

إن الأحداث والتطورات التي عرفتها فرنسا، عجلت برحيل بونابرت من مصر، وحتى الرأي العام الفرنسي كان مؤيدا لعودته[3] عكس حكومة الإدارة التي اقترحت عليه في آخر التعليمات، البقاء في مصر، أو غزو الهند أو التوجه نحو اسطنبول[4].

لكن نابليون قرر الدخول إلى فرنسا، فغادر الإسكندرية في ليلة 22 أوت 1799[5] في سرية تامة، هروبا من القراصنة الإنجليز[6] وأستخلف الجنرال كليبر، بعدما وجه هذا الخطاب إلى جيش الشرق: "الأخبار الجديدة التي وصلتني من أوربا دفعتني للعودة إلى فرنسا، وترك قيادة الجيش إلى الجنرال كليبر ..."[7] وبعد وصوله إلى فرنسا، قام بانقلاب ضد حكومة الإدارة وأصبح قنصلاً أولاً[8]، وفي22 نوفمبر 1799، دخل تاليران إلى وزارة الخارجية، وعمل تحت أوامر نابليون[9]. وقبل خروجه من مصر، أراد نابليون نابليون أن يدخل في مفاوضات مع الباب العالي، فأرسل برسالة إلى الصدر

([1])E. DRIAULT ,**Les origines ,**Op .cit., p. 76.

([2]) محمد فريد بيك، مصدر سابق، ص 376.

([3])L. b. JUCHEREAU, Op.,cit., p. 90.

([4]) المهمة أن لا يعود إلى فرنسا، دليل على أن حكومة الإدارة أرادت إبعاده منذ البداية.

([5])P. LYAUTEY ,Op .cit., p. 90.

([6])E. DRIAULT ,**Les origines ,**Op .cit., p. 77.

(7)**Correspondance inédite officiel et confidentielle de napoléon Bonnapart, avec les cours étrangères, les princes, les ministres et les généreux français et étrangères en Italie en Allemagne et en Egypte,** Tome 2, Egypte, de C.L.F Panckouke, Paris, 1819, p. 452

([8])E. DRIAULT ,**Les origines ,Op .cit ,.**p. 77.

([9])P. LAURTEY ,Op .cit. . p. 90

الأعظم[1]، أراد من خلالها تعريفه بأحوال مصر، وإمكانية إنهاء الحرب بين الطرفين، كما أوضح له الأخطار التي يمكن أن تأتي من حلفاء الدولة العثمانية (روسيا وإنجلترا)، اللذان اتهمهما نابليون بخداع السلطان العثماني، حيث وصفا الحملة على مصر، بداية لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية[2].

2.3.1. عهد كليبر ومينو وخروج الفرنسيين من مصر:

بعد خروج نابليون من مصر ترك لخليفته كليبر تعليمات دقيقة في شكل رسالة، وعدة مذكرات يفهم من خلالها، أن هدف نابليون من رسائله إلى الصدر الأعظم، هو إخراج الدولة العثمانية، من الحلف الذي وقعته مع إنجلترا وروسيا، وليس إخراج الفرنسيين من مصر[3].

وتطبيقاً لتعليمات بونابرت، بدأ كليبر بالتفاوض مع السلطات العثمانية، حيث تعددت الرسائل بينه وبين الصدر الأعظم في نهاية سنة 1799 لكن رسائله تلك لم تكن واضحة، فمن جهة كان يدعي أن فرنسا لم يكن في نيتها غزو مصر، ومن جهة أخرى يؤكد أنه سيقاتل ضد القوات العثمانية، وهو ما أكده مصطفى راسخي أفندي في رسالة إلى مصطفى باشا[4]، لكن رغم ذلك استمرت المراسلات بين الصدر الأعظم وكليبر[5].

ومهما يكن من أمر فإن كليبر دخل في مفاوضات مع الدولة العثمانية بشأن الجلاء عن مصر[6]، بعدما أصبح محاصراً، خاصة بعد وصول جيش من إنجلترا وآخر من الهند قوامه عشرة آلاف جندي[7]، إضافة إلى جيش عثماني ضخم بقيادة محمد باشا، مرَّ بسوريا لأجل الهجوم على الفرنسيين في مصر، في وقت لم تكن المساعدات تصل إلى الجيش الفرنسي هناك نظراً لتواجد الإنجليز في كل مكان، هذا ما أفشل الجيش الفرنسي الذي أصبح يفكر أكثر من أي وقت مضى في العودة إلى فرنسا[8]، وهو ما أكده كليبر في رسالة

([1]) للإطلاع على الرسالة أنظر مراسلات نابليون، المجد الخامس، رسالة رقم 4364

([2])F. CHARLES ROUX ,**l'Angleterre et l'expédition française en Egypte,** tome II, institut d'archéologie orientale, S.D..F, p. 02

([3])F. CHARLES ROUX ,Op .cit, p. 04

([4]) رسالة بتاريخ 18 نوفمبر 1799، وضح فيها تناقض أفكار كليبر في رسائله، أنظر، تاستا الجزء الثاني الثاني ص. 1.

([5])L. B. I. DE TESTA, tome2 ,Op .cit, pp. 01, 02.

([6]) محمد إسماعيل طقوس، **العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة 1299-1924**، الطبعة الثانية ، دار الملايين للنشر ، بيروت ، 1955، ص 316

([7])E. DRIAULT ,**Les origines ,**Op .cit, p. 77.

([8])L. B. JUCHEREAU ,Op,.cit., p. 92.

رسالة بعث بها إلى حكومة الإدارة آنذاك، لكنها لم تصل إلى فرنسا، إذ وقعت في يد الإنجليز[1].

من جهته حاول نابليون القنصل الأول إثارة حماس جيش الشرق[2]، لكن لكن دون جدوى، حيث تم توقيع اتفاقية العريش في 24 جانفي 1800[3] بين الدولة العثمانية وفرنسا، بعد مفاوضات شاقة بين الصدر الأعظم يوسف باشا والجنرال كليبر، وبذلك تم تحديد كيفية انسحاب الجيش الفرنسي من مصر، بسلاحه وعتاده وجميع أمواله المنقولة، على سفن يضعها الباب العالي تحت تصرفه في مدة ثلاثة أشهر[4]، من تاريخ الاتفاق، قابلة للتجديد في حالة عدم قيام الدولة العثمانية، بتجهيز السفن اللازمة للنقل قبل نهاية هذه المدة[5]، كما حددت هذه الاتفاقية المغارم التي تدفعها فرنسا جراء احتلالها لمصر[6].

لكن إنجلترا وهي الطرف الثالث في هذه الاتفاقية رفضتها[7]، بعد أن تبددت مخاوفها من أي خطر فرنسي محتمل على ممتلكاتها في الهند[8]، كما أن أن الحكومة الإنجليزية كان لها أمل في تغلب الجيش العثماني على الفرنسيين[9]، لذلك كلفت الحكومة الإنجليزية الأميرال كيث، بإرغام الجيوش الفرنسية على مغادرة مصر، من دون أسلحة ومعاملتهم كأسرى حرب، هذا الرد دفع كليبر إلى الإعلان عن مواصلة الحرب[10] وأخبر جيشه قائلاً: "أن

---

(1)M.A.L.F. ALIX ,Op .cit., p. 560

(2) رسالة نابليون إلى جيش الشرق، بتاريخ 2 ديسمبر 1799، أنظر : تاستا الجزء الثاني، ص. 03.

(3) احتوت على اثنين وعشرون شرطاً، وقعها عن الجانب العثماني مصطفى رشيد أفندي و مصطفى رسيكي أفندي، وعن الجانب الفرنسي الجنرال ديسكس، والمواطن بوسياف، حول شروط اتفاقية العريش، أنظر: نقولا الترك ، ص ص 141- 151 أو تاستا، الجزء الثاني، ص.ص 7- 11أو الجبرتي في الجزء الثالث.

(4) حددت هذه الاتفاقية ، مدة إخلاء كل مدينة مصرية ، مثلاً القاهرة ، مدة أربعين يوماً (المادة الخامسة). الخامسة).

(5) محمد إسماعيل طقوس ، مرجع سابق ، ص 317.

(6)M. DEKOCH, Op.cit, p. 308 .

(7) كانت إنجلترا طرف فعال في هذا الصراع حيث وبخت الحكومة الإنجليزية سيدني سميث، عندما وافق وافق على الاتفاقية في البداية، كما رفضت المصادقة عليها.

(8) محمد إسماعيل طقوس ن مرجع سابق ، ص 317

(9) وصل عدد أفراد الجيش العثماني الذي كان يقوده محمد باشا إلى ثمانين ألف رجل.

(10)L. B. JUCHEREAU, Op. cit. pp. 92, 93

ردنا سيكون تحقيق الانتصار"[1] وفي ذات الوقت أبلغ الصدر الأعظم أنه مجبر على مواصلة الحرب[2].

وجد كليبر صعوبات كبيرة، بعد مغادرة نابليون لمصر، حيث تقدمت الجيوش العثمانية نحو القاهرة، التي دخلها جزء من القوات العثمانية والتحقوا بالثائرين ولم يتمكن الجيش الفرنسي من دخولها إلا بعد حصار دام شهر، وأجبر القوات العثمانية على الخروج منها، ولاحقهم حتى حدود سوريا[3]، حيث حقق انتصاراً على الصدر الأعظم محمد كيور باشا في 20 مارس 1800[4].

وبعد هذا الانتصار، قرر كليبر البقاء في مصر، بعدما تصالح مع مراد بك[5]، لكنه قتل في 14 جوان 1800 على يد سليمان الحلبي[6]، وعوضه في قيادة جيش الشرق الجنرال مينو[7]، وفي هذه الفترة حاول نابليون تدعيم الجيش الفرنسي[8] لضمان بقائه في مصر[9]. وقد أقلق هذا الوضع الإنجليز، الإنجليز، حيث عمل سفيرهم في اسطنبول من أجل دفع السلطان العثماني إلى بعث جيش آخر إلى الإسكندرية، وبعد وصول الجيش العثماني، التقت القوات الإنجليزية العثمانية، مع الجيش الفرنسي في 21 مارس 1801 بموقعه أبو قير

([1]) خطاب كليبر إلى جيش الشرق في 18 مارس 1800 ، أنظر تاستا، الجزء الثاني ، ص 13.

([2]) رسالة من كليبر إلى الصدر الأعظم، بتاريخ 19 مارس 1800، أبلغه فيها برفض الإنجليز المصادقة على اتفاقية العريش، وأضاف كليبر، أن سيبقي مصطفى باشا أسيرا عنده، إلى غاية إطلاق سراح الجنرال الفرنسي كاليو.

([3])A. CHAFIK PACHA ,Op .cit, p. 16.

([4])le bon jucher eau ,Op .cit., p p. 92.93.

([5])E. DRIAULT ,**Les origines ,**Op .cit, p. 77.

([6]) ذكر نقولا الترك حادثة اغتيال كليبر على النحو التالي: "... فدخل عليه ذلك الشاب سليمان، وكان عليه عليه ثياب باليات، ومد يدخ إليه ليستعطي منه صدقة، وأعطاه من يده ورقة، فأخذها كليبر من يده، وبينما = هو يمعن في قراءتها (كذا)، فأنقض عليه ذلك الشاب وضربه بسكين كان محتفظا عليه تحت ثيابه ...... فسقط في الأرض.

([7]) عين قائد الجيش الشرق، ومثل حكمه المرحلة الأخيرة للتواجد الفرنسي بمصر هذا الجنرال أعجب بالدين الإسلامي، وأشهر إسلامه، وتزوج من مصرية وأخذ اسم عبد ا .

([8])L. B. JUCHEREAU ,Op,.cit., pp. 95.

([9]) بعث نابليون بونابرت الأميرال قانتوم، إلى الإسكندرية ومعه ذخيرة معتبرة، عبر البحر المتوسط دون وجود أي أثر للإنجليز، لكنه لم يتمكن من دخول مصر، حيث عاد إلى ميناء طولون.

الثالثة، والتي انتهت بهزيمة الفرنسيين الذين تراجعوا إلى الإسكندرية، أين حوصروا من قبل الإنجليز[1].

أما الجيش العثماني الذي كان يقوده حسين باشا، فاتجه نحو القاهرة، ودخلها في 27 جوان 1801[2] أما الإسكندرية فصمدت مدة أربعة أشهر، إلى غاية 2 سبتمبر 1801، حيث استسلم الجنرال مينو وقواته[3].

وهكذا، وبعد عدة معارك اضطر الفرنسيون إلى الجلاء عن مصر[4]، حيث عقد اجتماع طارئ في الإسكندرية ضم كل الجنرالات الفرنسيين، وطلبوا مهلة إلى غاية 9 سبتمبر للجلاء، كما طلبوا أن يأخذوا معهم كل المعدات والأسلحة والذخيرة التي كانت بحوزتهم، إضافة إلى الآثار الفنية والعلمية التي تحصل عليها العلماء، ولقد قبل العثمانيون والإنجليز، كل المطالب الفرنسية، باستثناء البند الخاص بالآثار، الذي لم يقبله الجنرال الإنجليزي أوشنسون، إلا بعد إلحاح العلماء عليه[5].

وبالنسبة إلى فرنسا، فقد وجدت حكومة الإدارة نفسها واقعة في صدام داخل أوروبا، بعد أن انخرطت في سياسة توسعية داخل القارة، ومما زاد الأمر صعوبة قيامها بالحملة على مصر، حيث وجد جيش الشرق نفسه، مضطراً لخوض الصراع على جبهتين، فمن جهة كان عليه مواجهة القوة البحرية للتحالف الإنجليزي العثماني ومن جهة كان عليه قمع الانتفاضات الشعبية داخل مصر ذاتها، مما أدى إلى فقدان فرنسا أي تأثير على قضايا الشرق، حيث تم تصفية نفوذها بمصر، بسبب ضغط حلفاء اسطنبول عليها[6].

([1])E. DRIAULT ,**Napoléon et l'Europe, la politique extérieur du premier consul 1800-1803**, Félix Lacan édition, Paris, 1910, p. 184.

([2])L. B. JUCHEREAU ,Op , .cit. pp. 96.

([3])A. CHAFIK PACHA ,Op .cit, p. 16.

([4]) حول اتفاقية جلاء القوات الفرنسية على مصر، أنظر، أمل يشور، ص. ص 261-267

([5])M.A.L. F ALIX, Op, cit., pp. 589, 590

([6]) جارك فريمو، مرجع سابق، ص. 35

2. تطور العلاقات العثمانية - الفرنسية بعد الحملة 1801-1804

بعد خروج الفرنسيين من مصر، عمل القنصل الأول نابليون، من أجل عقد الصلح مع السلطان العثماني سليم الثالث، إلا أن نظرة الدولة العثمانية تجاه فرنسا تغيرت كثيرا بعد الحملة على مصر ثم إنها كانت مقيدة بمعاهدة تحالف دفاعية وهجومية، مع كل من روسيا وانجلترا، لكن التطورات التي عرفتها أوروبا، وكذا بقاء الإنجليز في مصر، سمح بظهور تقارب عثماني ــ فرنسي من جديد[1].

1.2. عودة السلام بين الدولة العثمانية وفرنسا:

بعدما تأكد نابليون بأن حظوظ الفرنسيين في البقاء في مصر حاول حل المسألة المصرية قبل خروج الفرنسيين منها، وذلك بإعادة ربط علاقاته مع الدولة العثمانية، فكلف ديسكورش، للذهاب في مهمة دبلوماسية إلى المشرق، بهدف تأخير خروج الفرنسيين من مصر إلى غاية عقد صلح نهائي بين كل القوى الكبرى، وبالتالي إخراج الدولة العثمانية من حلفها مع إنجلترا وروسيا، لكن هذه المهمة ألغيت[2] في آخر لحظة[3].

1.1.2. الصلح العثماني - الفرنسي:

([1])L B. JUCHEREAU ,Op .cit. pp. 100.

([2]) عين دسكورش لهذه المهمة في 4 ديسمبر 1799 ، لكنه تأخر كثيرا في الوصول إلى مرسيليا، التـي وصلها في مارس 1800، وأقلع من ميناء طولون في 21 مارس لكنه تلقى رسالة من تاليران تخبره بإلغاء مهمته، بعد وصول خبر اتفاقية العريش

([3])E .DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit**.,** pp. 46-48.

إن إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، كان هدفه حماية ممتلكاتها، بيد أن العلاقات سرعان ما بدأت تتحسن، بعد خروج الجيوش الفرنسية من مصر، خاصة وأن بقاء الإنجليز في الإسكندرية[1]، أقلق سليم الثالث، الذي اعتبر ذلك خطراً كبيراً على الأراضي العثمانية[2]. وقد كانت سياسة القنصل الأول بعد فشل الحملة على مصر، تهدف إلى التحالف مع كل من روسيا وإنجلترا، لفسخ الحلف العثماني الروسي الإنجليزي الذي أبرم في بداية عام 1799، حيث شرع في القيام بمراسلة القيصر الروسي ألكسندر الأول منذ بداية سنة 1801[3]، وأبلغه بخطورة التخلي عن مصر لإنجلترا، مشيراً إلى أهمية قناة السويس التي تضاهي أهمية البحر الأسود للتجارة الروسية والفرنسية معاً[4].

ومن جهة أخرى، توصل نابليون إلى عقد اتفاقية أولية للصلح مع انجلترا في لندن، حيث اتفق الطرفان، على إبقاء مصر تحت سلطة الدولة العثمانية[5] بعدما عم السلم مؤقتا في أوروبا، فأراد نابليون التقرب من الدولة العثمانية[6] لا سيما وأنها لما تأكدت من خروج الفرنسيين من مصر، أمرت سفيرها بباريس سعيد علي أفندي[7]، بعقد الصلح مع فرنسا[8].

وبذلك فتحت المفاوضات بين تاليران والسفير العثماني، وتم التوصل إلى اتفاقية مبدئية للصلح في 9 أكتوبر 1801[9]، والتي كانت من مقدمات السلم، حيث أراد نابليون إعادة علاقات الصداقة مع الدولة العثمانية ، بعد فشل الحملة على مصر[10] باعتبار أن سياسة حكومة الإدارة، أحدثت قطيعة واضحة مع خطها الدبلوماسي التقليدي، لأن فرنسا كانت قد انخرطت في سياسة فتح الشرق[11].

([1]) لم يخرج الإنجليز نهائيا من مصر، إلا في 17 مارس 1803

([2])C. LA MOUCHE ,Op,.cit., p. 203.

([3]) رسالة القنصل الأول نابليون، إلى القيصر الروسي ألكسندر الأول، في 27 فيفري 1801، أنظر : تاستا، الجزء الثاني، ص 88.

([4])L B. DE TESTA, tome 2, op, cit, p. 88.

([5]) وقعت في أكتوبر 1801، للإطلاع على النص الكامل أنظر: تاستا، الجزء الثاني، ص. 134.

([6])E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit., p. 204.

([7]) أحداث الحملة الفرنسية على مصر، دفعته إلى البقاء في باريس ن حيث لم يسمح له بالعودة إلى اسطنبول ، في وقت كان فيه المكلف بأعمال فرنسا روفين في السجن

([8])M DE KOCH, Op. cit., p. p. 408 .

([9])M.A.L F. ALIX, Op.cit, p. p. 390.391.

([10])G. F. DE MARTENS ,**supplément au recueil des principaux traités de l'Europe depuis 1761 jusqu'à présent**, tome 2 chez Henri Dietrich à Gottingue, 1802, p. 556.

([11]) جاك فريمو ، مرجع سابق ، ص 43

لقد احتوت هذه الاتفاقية على أربعة مواد فقط، نصت المادة الأولى على عودة السلم والصداقة بين الطرفين، وإيقاف الحرب بينهما، بداية من تاريخ المصادقة على هذه المعاهدة. بالإضافة إلى إعادة مصر إلى سيادة الدولة العثمانية عليها، مع الحفاظ على حدودها، لكن فرنسا اشترطت الحصول على كل الامتيازات، التي منحت للدول الأخرى بمصر[1]. أما المادة الثانية، فاعترفت فرنسا بموجبها بإنشاء جمهورية الجزر السبع[2]. كما نصت المادة الثالثة على إطلاق سراح كل الأسرى والمساجين، أما المادة الرابعة والأخيرة، فقد نصت على تجديد كل المعاهدات والامتيازات السابقة سواءً الممنوحة منها للدولة العثمانية أو لفرنسا[3].

وهكذا تخلت فرنسا، بمقتضى هذه الاتفاقية المبدئية، عن مصر، لكنها احتفظت بهيمنتها على إيطاليا، حيث كان بمقدورها احتلال موانئ نابل[4]. وعقب ذلك أبرم نابليون معاهدة مع الجزائر في 17 ديسمبر 1801، وأخرى مع تونس في 22 فيفري 1802، تقضيان باحترام سفن فرنسا التجارية، كما كان في زمن سليمان القانوني[5].

بعد إطلاق سراح روفين، بعث له نابليون رسالة، طلب فيها الحصول على موافقة السلطان، لإرسال سفير إلى اسطنبول للمصادقة على معاهدة 9 أكتوبر 1801، وبذلك ذهب سباستياني[6]، الذي وصل إلى اسطنبول في 25 نوفمبر 1801 وبقي هناك مدة شهر تقريباً، أعلن منذ وصوله أنه يحمل رسالة يجب أن يقدمها بنفسه إلى السلطان، لكنه وجد صعوبة كبيرة[7] حيث قابل سليم سليم الثالث في 6 ديسمبر، لكنه لم يتمكن من الحصول على مصادقة السلطان على المعاهدة المبدئية ، فغادر اسطنبول في نهاية شهر ديسمبر 1801.

(1)M. DE CLERQ ,**Recueil des traités de la France, publié sous les auspices de Ex M Drouynllys**, tome premier 1713 1802, AMAYOT éditeur des archives diplomatiques, Paris, 1864, p. 473

(2)G. F. DE MARTIENS ,Op .cit., p. 556 .

(3)M. DE CLERQ ,Op .cit., p. 473 .

(4) إمارة إيطالية تأسست في القرن السابع قبل الميلاد من طرف معمرين إغريق، دخلت تحت السيطرة الفرنسية بين 1806 و1815 كانت تعرف بالتجارة لوجود الموانئ بها.

(5) محمد فريد بك، مصدر سابق ، ص. 380.

(6) طلب منه نابليون أن يبلغ سليم الثالث برغبة فرنسا في الصلح، وكذا إلحاح على دفع الإنجليز لمغادرة مصر، والحصول على معلومات دقيقة حول الوضع في اسطنبول، وكل المقاطعات العثمانية

(7) لأن التقاليد المعمول بها، لا تسمح باستقبال السلطان لأي شخص إلا إذا كان سفيراً مقيماً، لذلك التقى سباستياني مع سليم الثالث بالصدفة عندما دخل إلى سكرتير الصدر الأعظم.

لقد أقلق هذا الرد تاليران الذي ذهب إلى حد تهديد الدولة العثمانية[1]، لكن في حقيقة الأمر، لم يكن ذلك ضرورياً، حيث أن الدولة العثمانية لم تتأكد بعد من النوايا الحقيقية لفرنسا، خاصة بعد الحملة على مصر، لذلك رفضت في البداية المصادقة على تلك الاتفاقية[2].

2.1.2 معاهدة السلم بين الدولة العثمانية وفرنسا:

وعلى الرغم من أن السلطان العثماني رفض المصادقة على اتفاقية 9 أكتوبر 1801، إلاّ أنه بعث خالد أفندي[3] إلى باريس لمواصلة المفاوضات مع مع السلطات الفرنسية[4].

لما دارت المفاوضات بين فرنسا وإنجلترا للوصول إلى مصالحة أميان[5]، أرادت إنجلترا إدخال الباب العالي فيها، فلم تقبل الدولة العثمانية ولا حتى فرنسا[6] لكن بعد مرور بعض الوقت قرر السلطان العثماني سليم الثالث الانضمام إليها في 13 ماي 1802[7]، وهذا بعدما تأكد من أن هذه المعاهدة كانت تهدف بالأساس إلى تهديد أراضي الدولة العثمانية.

وبعودة السلام إلى أوروبا بعد صلح أميان، استطاعت فرنسا إعادة ربط علاقاتها الدبلوماسية، والتجارية مع الدولة العثمانية، فعقدت معها معاهدة سلام في 25 جوان 1802[8]، وقد ركزت بوجه خاص على موضوع المضايق. ومنحت هذه المعاهدة ولأول مرة لفرنسا الحق في ممارسة التجارة في البحر الأسود[9]، دون أن تقام في وجهها عوائق، كما نصت عليه المادة الثانية[1]،

---

(1) رسالة تاليران إلى الريس أفندي (وزير الخارجية) في 8 جانفي 1802.

(2) E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit, p. p. 205, 206.

(3) سفير السلطان العثماني في باريس 1802-1806.

(4) E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit., p. 211.

(5) عقدت في 27 مارس 1802 بين فرنسا وبريطانيا وهولندا، رتبت فيها أوضاع أوروبا بمعزل عن الباب العالي، ولما علم سليم الثالث بذلك، أدرك أهداف الدول الكبرى في تقاسم مناطق النفوذ على حساب الدولة العثمانية، وقوبلت هذه المصالحة بارتياح عميق في أوروبا، وقد أمل الأوروبيون في إنهاء عواصف الحرب، ومع ذلك لم يتجاوز هذا الصلح العامين، حتى عادت غيوم الحرب تتجمع في سماء أوروبا، للإطلاع على النص الكامل لصلح أميان، أنظر : تاستا، الجزء الثاني، ص. 125.

(6) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص. 379.

(7) L. B. I. DE TESTA, Tome, 2, Op.cit, p. 139 .

(8) هناك مراجع تشير إلى أن هذه المعاهدة وقعت في 26 جوان، المهم أنها احتوت على عشرة مواد وقعها وقعها عن الجانب العثماني كل من سعيد علي وغالب أفندي، وعن الجانب الفرنسي تاليران، للإطلاع على النص الكامل لهذه المعاهدة، أنظر: تاستا، الجزء الثاني، ص.ص. 146-148.

(9) لم يسبق لفرنسا وأن تحصلت على هذا الامتياز في المعاهدات السابقة.

وفـي المـادة نفسـها اتفـق الطرفـان علـى اتخـاذ الاحتياطـات اللازمـة لمحاربـة القراصنة الذين يعرقلون أساطيل الدولتين[2].

كما تعهدت الدولة العثمانية بإرجاع ما صودر من أملاك الفرنسيين في أراضيها، ومنح فرنسا جميع الامتيازات السابقة التي تحصلت عليها في معاهدة 1740[3] وهنـاك بنـد سـري فـي هـذه المعاهـدة يقضـي بعـدم قيـام فرنسـا بإجبـار الدولـة العثمانيـة علـى المشـاركة فـي الحـروب[4]، التـي تخوضـها ضـد الـدول الأخرى[5].

وقـد علـق تـاليران علـى هـذه المعاهـدة قـائلاً: "... كـان نـابليون قـد قـرر التخلي عن الدولة العثمانية، لذلك فالحكومة العثمانية، أنقذت دولتها بإعادة ربط علاقاتها التقليدية مع فرنسا، وعلى العثمانيين أن يطمئنوا، حيث سيكون لفرنسا دور في إرساء السلم..."[6].

لقد أدت هذه المعاهدة تلقائياً إلـى فسـخ التحـالف العثمـاني ــ الروسـي ــ الإنجليزي، وكان ذلك أحد أهداف سياسة القنصل الأول نـابليون، بعدما فشلت الحملـة الفرنسـية علـى مصـر. ورغـم مسـاعي نـابليون لإزاحـة روسـيا إلا أنهـا احتفظت بنفوذ معتبر في الدولة العثمانية، حيث كان لها الحق في إقامة ثكنـات عسكرية في جمهورية الجزر السبع. أما إنجلترا فوعدت بإخلاء مالطـة، وهو أمر كان يهم روسيا وفرنسا على حدٍ سواء، لكنها لم تستعجل فـي سـحب قواتهـا من مصر.

2.2. طموحات نابليون الجديدة :

إن السلام الذي أخذ يفرض نفسه عندئذ كـان بالنسـبة لكل المتخاصـمين، عبارة عن هدنة بالدرجة الأولـى، فـي انتظـار حـدوث المعـارك مـن جديد، ولقد سبق وأن حصل التقارب بين نابليون والقيصر الروسي، وعاد التفكير من جديد لتقسـيم ممتلكـات الدولـة العثمانيـة، بشـكل تحصـل فيـه روسـيا علـى المضـايق،

---

(1) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص. 200.

(2)M. DE KOCH, Op.cit, p. 409 .

(3) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص. 381.

(4) لم تكن فرنسا تريد توقيع معاهدة تحالف دفاعية أو هجومية مع الدولة العثمانية واكتفت بالبحـث عـن تجديد امتيازاتها وإعادة ربط علاقاتها مع الدولة العثمانية.

(5)L B. I. DE TESTA, Tome 2, Op.cit, p. 148 .

(6)E. DRIAULT ,**Napoléon et l’Europe**, Op. cit, p. 357.

وتترك مصر لفرنسا، وكان ذلك أثناء الصراع الإنجليزي الروسي، عندما كان كليبر قائد الحملة الفرنسية في مصر سنة 1800[1].

1.2.2 مهمة سباستياني في المشرق :

أولى نابليون أهمية كبرى لتطوير المصالح الاقتصادية الفرنسية في المشرق[2]، والعمل من أجل تعطيل وإضعاف القوة الإنجليزية في المنطقة[3]، في الوقت الذي تم فيه تبادل نصوص معاهدة 1802 المصادق عليها من الطرفين في أوائل سبتمبر 1802، قدم إميل قودين (Emile Go Udine) للقنصل الأول نابليون، مذكرة هامة حول الامتيازات الكبيرة للتجارة في البحر الأسود وكل المشرق، واقترح عليه بعث أعوان إلى هذه المناطق[4].

وبالتوازي مع الصلح العثماني الفرنسي، بعث نابليون سباستياني (Sebastiani)[5] إلى المشرق[6] في "مهمة تجارية" هدفها المعلن إعادة تنظيم وتطوير التجارة الفرنسية بالمنطقة[7]. وانطلق سباستياني في 29 أوت 1802 ومعه المترجم جوبير (Joubert)، لكن في حقيقة الأمر كانت مهمة جاسوسية بهدف استكشاف القوات العثمانية والإنجليزية.

وصل سباستياني إلى طرابلس في 02 أكتوبر 1802، ومنها توجه إلى الإسكندرية التي دخلها في 14 أكتوبر من نفس السنة، أين استقبله الجنرال الإنجليزي ستيوارت (Stuart)، وطلب منه البعوث الفرنسي بإخراج القوات الإنجليزية من مصر، حسب ما اتفق عليه الطرفان في معاهدة أميان، لكن الجنرال الإنجليزي أجاب وقال أنه لم يتلق أي أمر من لندن في هذا الجانب، لذلك سيقضي فصل الشتاء بمصر.

بعدها توجه سباستياني نحو القاهرة التي وصلها في 24 أكتوبر، التقى مع بعض شيوخ مصر، ذلك أن نابليون طلب منه كسب صداقتهم والعمل من أجل القيام بدور الوساطة بين العثمانيين والمماليك في مصر.

---

(1) جاك فريمو، مرجع سابق، ص.ص. 36، 37.

(2) E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit, p. 355.

(3) J. W. THOMSON et S. K. PADOVER ,**La diplomatie secrète, l'espionnage politique en Europe de 1500 à 1815,** Traduit de l'anglais par Adrien F. Vochelle, Payot, Paris, 1938, p. 188.

(4) E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit, p. 355.

(5) مارشال فرنسي بعث في مهمة إلى اسطنبول سنة 1801، ثم عين سفيرتاً لفرنسا في اسطنبول سنة 1806، ودافع عن المدينة ضد الإنجليزي.

(6) E. DRIAULT ,**La vraie**, Op. cit., p. 125.

(7) W. MILLER ,**The Ottoman Empire and its successors 1801-1922**, University Press Cambridge, London, 1923, p. 31.

وفي أثناء جولته في المشرق كتب وأعد سباستياني تقريراً[1]، حول "مهمته"، ضمَّنه إحصائيات حول عدد الجنود[2]، في كل من الدولة العثمانية وإنجلترا والمماليك بمصر[3] وأكد هذا التقرير العسكري على أنه: "بإمكان ستة ستة آلاف جندي غزو مصر"[4]. وبعدما أنهى مهمته عاد سباستياني إلى باريس التي وصلها في 25 جانفي 1803[5].

لقد ازدادت الأطماع الفرنسية في المشرق، حيث نشرت جريدة لو مونيتور (Le Moniteur)، مقالة تشمل تقرير سباستياني حول الوضع في المشرق ودعوته إلى احتلال مصر من جديد[6] وكان ذلك في 30 جانفي 1803[7].

يظهر من التقرير،أن هدف فرنسا كان الضغط على إنجلترا لسحب قواتها من مصر بعدما تبددت مخاوفها من مكوثهم هناك، بعد خروج الجيش الفرنسي، لذلك تعمدت نشر هذا التقرير لتحريك الأوساط السياسية في إنجلترا للتعجيل بذلك الانسحاب. وبالنتيجة يمكن القول أن هذا التقرير كان موجهاً بالأساس إلى إنجلترا وأن نابليون كان لا يزال يحلم بتأسيس إمبراطورية عظمى في المشرق وكان يُدرك أن العائق الأكبر أمامه هو إنجلترا.

ومنذ أن علم بونابرت بإبحار الإنجليز إلى مصر وبعد خروج الفرنسيين، أدرك أنه خسر المعركة في المشرق لبعض الوقت، لكن بعد توقيع صلح (أميان)، استرجع نابليون الأمل في تحقيق أحلامه في مصر، حيث قال للسفير الإنجليزي في باريس وايت ورث (Whitworth) في فيفري 1803: "آجلاً أم عاجلاً ستصبح مصر لفرنسا، سواء بتقسيم الأراضي العثمانية، أو بالتفاهم مع السلطان العثماني"[8].

إن هذه الأطماع الجديدة للتوسع هي التي أصبحت تشغل بال روسيا وإنجلترا، فالموقع المهيمن لفرنسا في أوروبا الغربية، ثم طموحاتها في ما

---

(1) أنظر تاستا، الجزء الثاني، ص.ص. 48-58.

(2) كتب في تقريره أن عدد الجنود بمصر وصل إلى 4430 رجلاً في الإسكندرية وحوالي 200 في حصن دمنهور، أما الجيش العثماني 16 ألف رجل، وجيش المماليك ثلاثة آلاف، إضافة إلى ستة آلاف مصر، كما ورد في التقرير اعتبارات استراتيجية، وفرص نجاح حملة أخرى على مصر.

(3)E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit, p. 368-371.

(4)E. DRIAULT ,**La vraie**, Op. cit., p. 3 125.

(5)E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit, p. 371.

(6) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص. 300.

(7)E. DRIAULT, **La vraie**, Op. cit., p. 125.

(8)A. BRUNEAU, Op. cit., p. p. 96, 97 .

وراء البحار، كانت بمثابة التحدي لإنجلترا، وللحد من الطموحات النابليونية طلبت روسيا من إنجلترا البقاء في مالطة ووعدتها بالدعم إذا ما حاولت فرنسا الاعتداء على الدولة العثمانية[1].

2.2.2 موقف إنجلترا من مهمة سباستياني والسياسة الفرنسية:

إن الرحلة التي قام بها سباستياني في المشرق، أقلقت الحكومة الإنجليزية أكثر من السلطان العثماني، هذا رغم أن تاليران أكدّ أن الهدف من تلك المهمة تجاري لا غير[2]، إلاّ أن المكلف بأعمال إنجلترا في باريس ميري (M. Merry) قال أن هدف سباستياني هو الدخول في علاقات مع إبراهيم باي، ودفع المماليك ضد الدولة العثمانية، وفي ظل الصراع يسهل على الفرنسيين السيطرة على مصر [3].

حركت المهمة التي قام بها سباستياني كل الأوساط السياسية في إنجلترا وازدادت المخاوف من نوايا فرنسا في المشرق ، حيث قال سكرتير وزارة الخارجية الإنجليزية للسفير الفرنسي بلندن أوتو (Otto)، ما نصه: "يجب أن نترك الدولة العثمانية وشأنها.."[4].

لقد كان نابليون يدرك مدى تأثير تقرير سباستياني على الإنجليز، وما انجر عنه من إشاعات، حيث كتب إلى سفيره بلندن في 5 فيفري 1803 ما نصه: "... اطلعت في لو مونيتور على تقرير سباستياني حول رحلته إلى المشرق، ومن دون شك لم تكف الحكومة الإنجليزية عن تقديم ملاحظات ... لكن كان عليك أن تكذب ما ورد في التقرير من أن ستة آلاف فرنسي يمكنهم غزو مصر... لقد بُعث سباستياني لإعادة تنظيم العلاقات التجارية مع مصر، واندهش عندما وجد أن القوات الإنجليزية لم تغادرها بعد ..."[5]. ونلاحظ أن نابليون أراد إخفاء حقيقة مهمة سباستياني التي كانت ذات اعتبارات استراتيجية، هدفها دراسة الوضع في المشرق، وفرص نجاح حملة أخرى على مصر[6]، وفي كتاب حول رحلته إلى المشرق أكدّ سباستياني أن هدف مهمته هو دراسة الوضع الإداري والعسكري لكل من سوريا ومصر[7].

---

(1) جاك فريمو ، مرجع سابق، ص. 38.
(2) مهمة سباستياني تبدو في ظاهرها بسيطة "تجارية"، لكنها أحدثت فوضى كبيرة، وهي السياسة الجديدة لنابليون لحل ما سمي بالقضية المصرية.

(3)E. DRIAULT, **Napoléon**, Op. cit, p. 368.

(4)A. BRUNEAU ,Op.cit, p. 98 .

(5)P. COQUELLE ,**Napoléon et l'Angleterre 1803 -1813**, Plon, Paris, 1904, p. 32.

(6)E. DRIAULT ,**Les origines ,**Op .cit, p. 77.

(7)E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit, p. 368.

اشتد الصراع الفرنسي الإنجليزي، خاصة بعد إلحاح نابليون على إخلاء مالطة التي دخلها الإنجليز في نوفمبر 1799[1]، بعدما غادر نابليون مصر[2]، لكن السفير الإنجليزي في باريس وايت ورث قال: "إن المشكلة لا تكمن في خروج القوات الإنجليزية من مالطة، وإنما يجب علينا التأكد من نوايا فرنسا الحقيقية بخصوص مصر"[3]، حيث طلبت الحكومة الإنجليزية ضمانات من نابليون، لكن هذا الأخير أجاب قائلاً: "ليس لدي تفسيرات، وسيكون لإنجلترا ما اتفقنا عليه في معاهدة أميان ولا أكثر من ذلك ..."[4].

رغم أن إنجلترا قامت بسحب قواتها من مصر في مارس 1803[5]، إلاّ أنها رفضت إخلاء مالطة قبل مرور عشر سنوات، مما أدى بنابليون إلى اتهامها باختراق معاهدة أميان، فشرعت فرنسا في التحضير للحرب من جديد[6].

3.2.2 سفارة برون إلى اسطنبول:

قصد استعادة مكانة فرنسا في الدولة العثمانية، والتي فقدتها بعد الحملة على مصر، قرر نابليون بعث الجنرال برون (Brune) إلى اسطنبول، ليكون سفير فرنسا لدى الباب العالي[7]. ولقد زوده نابليون بتعليمات دقيقة، في 18 أكتوبر 1802[8] والتي اشتملت على جانب سياسي وآخر تجاريي ومن خلالهما خلالهما نستشف خصائص السياسة الشرقية لنابليون[9].

ففي الجانب التجاري كلف برون بحماية التجارة الفرنسية خاصة في البحر الأسود، ودفع الباشوات والبايات إلى احترام السفن التجارية الفرنسية، كما طلب من برون العمل من أجل كسب ثقة العثمانيين عن طريق احترام الدين الإسلامي، فمن جملة التعليمات طلب منه إيقاد الشموع في ذكرى عيد المولد النبوي الشريف بسفارة فرنسا لتوجيه أنظار العثمانيين إليها[10].

([1]) قامت إنجلترا في تلك الفترة بغلق مالطة، لمنع تقديم أية مساعدة للقوات الفرنسية بمصر.

([2])M. A. THIERS ,**Histoire du Consulat et de l'Empire**, Tome I, Paulin, Paris, 1845, p. 18.

([3])E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit, p. 373.

([4])E. DRIAULT ,**La vraie**, Op. cit., p. 126.

([5]) عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق العربي**، ص. 300.

([6])E. DRIAULT ,**La vraie**, Op. cit., p. 126.

([7])A. BRUNEAU, Op.cit, p. 96 .

([8]) للإطلاع على النص الكامل للتعليمات، أنظر: تاستا، الجزء الثاني، ص.ص. 252، 253.

([9])E. DRIAULT ,**La vraie**, Op. cit., p. 360.

([10])**Correspondance de Napoléon 1er**, vol 8, Op.cit, p. 70.

أما في الجانب السياسي كُلف السفير الفرنسي بإبلاغ الديوان العثماني برغبة فرنسا في تقوية الدولة العثمانية وتعزيزها، حيث قال تاليران في هذا الصدد: "... فيما يخص موضوع انحطاط الدولة العثمانية، يمكن لها أن تجد في المساعدة الفرنسية سنداً يضمن بقاءها..."[1].

في الوقت الذي ذهب فيه برون إلى اسطنبول مهد له نابليون الطريق للتفاوض مع روسيا، لكن ألكسندر الأول وقف ضد سيطرة فرنسا في البحر الأسود، إذ اعتبره "بحيرة روسية"، فاقتربت روسيا أكثر من أي وقت مضى من إنجلترا وأصبحت عائقاً أمام تجسيد السياسة الفرنسية في المشرق.

وصل السفير الفرنسي برون إلى اسطنبول في 26 جانفي 1803، لكن استقباله تأخر ببعض الأسابيع، حيث استقبل لأول مرة من قبل الصدر الأعظم في 15 فيفري 1803، ثم استقبله سليم الثالث في 23 فيفري، وأثناء المحادثات أظهر الطرفان رغبتهما في إحياء الصداقة التقليدية التي كانت بينهما[2].

بعد أن انقطعت المراسلات بين الدولة العثمانية وفرنسا أثناء الحملة عادت من جديد بعد سفارة برون، حيث كتب نابليون رسالة إلى سفيره برون، وأرفقها برسالة أخرى إلى السلطان سليم الثالث[3]، وتوحي الرسالة الموجهة إلى سفيره، أنه طلب تحالف الدولة العثمانية معه، حيث قال: "نظرا للتطورات الجديدة التي حدثت في أوروبا، فأنا مضطر إلى غزو إنجلترا أو برلين أو توقيع الصلح..."[4].

أعادت هذه السفارة ربط العلاقات جزئياً بين الدولة العثمانية وفرنسا، وبعدما أنهى مهمته، وطلب برون العودة إلى فرنسا في 20 ديسمبر 1804[5] بعد ما فشل في إقناع الدولة العثمانية الاعتراف بالإمبراطور نابليون رغم لقاءاته المتعددة مع الريس أفندي[6].

---

(1)E. DRIAULT ,**Napoléon**, Op. cit, p. 360.

(2)Ibid., pp. 363, 364 .

(3) رسالة من نابليون إلى السفير برون، لكننا لم نعثر على الرسالة المرفقة التي قـدمت للسـلطان سـليم الثالث، والتي كانت سرية، حيث طلب نابليون من مبعوثه أن يقدمها مباشرة إلى السلطان دون وسـاطة، وكانت مكتوبة بالعثمانية والفرنسية، ليتمكن السلطان من قراءتها.

(4)**Correspondance de napoléon 1er**, Op.cit, vol 9, p. 290.

(5)L. B. I. DE TESTA, Tome 2, Op.cit, p. 349 .

(6)Ibid ,p. 343 .

من خلال تتبعنا لسياسة نابليون في المشرق يتضح أنه كان يعمل على عدة جبهات، حيث أن علاقاته مع الدولة العثمانية كانت مزدوجة الأهداف، فمن جهة أرسل سباستياني إلى المشرق في مهمة استكشافية، وذلك دليل على أن فكرة غزو الأراضي العثمانية لا تزال تراوده، ومن جهة أخرى وفي نفس الوقت أرسل الجنرال برون إلى اسطنبول لإعادة العلاقات من جديد مع السلطان العثماني الذي أصبح لا يكترث كثيراً لمطالب الفرنسيين، خصوصاً بعد الحملة الفرنسية على مصر، حيث لزم الصمت في ظل الصراع الإنجليزي ـ الفرنسي، مع العلم أن أراضيه كانت هي المستهدفة من وراء ذلك الصراع. لكن اتحاد روسيا وإنجلترا في هذه الفترة غيّر الأوضاع، فكيف سيتعامل الإمبراطور نابليون مع الدولة العثمانية في الظروف الجديدة.

3. التقارب العثماني - الفرنسي 1805-1807:

لم يتمكن نابليون في عهد القنصلية من كسب ثقة العثمانيين تماماً، حيث رفض السلطان العثماني الاعتراف به كإمبراطور، رغم المحاولات المتتالية لسفيره في اسطنبول، لكن في ظل التطورات الجديدة التي عرفتها أوروبا، خاصة بعد تحالف الدول الكبرى ضد فرنسا، كان على نابليون بذل مجهودات أكثر لنيل ثقة العثمانيين.

1.3. دوافع التقارب العثماني - الفرنسي:

3.1.1 التحالف الروسي - الإنجليزي - النمساوي ضد فرنسا:

كانت روسيا وإنجلترا من أكبر معارضي سياسة نابليون التوسعية، حيث عمل سفراء وممثلو هاتين الدولتين في اسطنبول، على دفع السلطان العثماني سليم الثالث إلى عدم الاعتراف بالإمبراطور نابليون الأول[1].

ورغم الهدنة المؤقتة في أوروبا بعد صلح أميان، إلاّ أن مشاريع وطموحات نابليون في التوسع أدت إلى ظهور تحالف أوروبي ضده، حيث كانت النمسا تخشى من مناورات نابليون فعقدت معاهدة تحالف دفاعية سرية

([1])L. B. I. DE TESTA, Tome 2, Op.cit, p. 350 .

مع القيصر الروسي ألكسندر الأول سنة 1804، وقد وعد هذا الأخير النمسا بمساعدتها للدفاع على ممتلكاتها في إيطاليا، كما أن الإمبراطور النمساوي فرنسوا الثاني (François II)[1]، أراد التصدي بكل الوسائل لمشاريع نابليون التوسعية، لاسيما في المشرق، الذي يعتبر من اهتمامات النمسا أيضاً على غرار الدول الأوربية الكبرى.

ووقعت إنجلترا من جهتها اتفاقية سان بترسبورغ في 11 أفريل 1805 مع روسيا، والتي تحولت في شهر جويلية من السنة نفسها إلى معاهدة تحالف، انظم إليها الإمبراطور النمساوي في شهر أوت[2].

أما بالنسبة للدولة العثمانية، فرغم صلحها مع فرنسا، إلاّ أنها مالت إلى جهة معارضي فرنسا، حيث قرر سليم الثالث تجديد معاهدة التحالف الدفاعي مع روسيا في 23 سبتمبر 1805[3]، وكان ذلك بدعم من إنجلترا[4].

اشتملت هذه المعاهدة على جزئين جزء معلن في أربعة عشر مادة وجزء سري شمل تسع مواد، والجزء الثاني هو الذي يهمنا في هذه الدراسة، حيث نصت المادة الأولى منه أن يسمح السلطان العثماني للسفن الحربية الروسية وناقلات الجنود بدخول المضايق زمن الحرب، حيث تعهدت الحكومة العثمانية باتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل مرورها[5].

من خلال هذا العرض السريع لسياسة الأحلاف، نلاحظ أن الأمور كانت تسير في غير صالح الإمبراطور نابليون الأول، حيث تحالفت ضده أغلب الدول الكبرى، وحاولت منعه التقرب من الدولة العثمانية، لكن رغم هذا لم يبقَ نابليون مكتوف الأيدي، حيث استعمل كل ما لديه من إمكانيات لاستمالة السلطان العثماني إلى جانبه.

2.1.3. مساعي نابليون لاستمالة سليم الثالث:

---

(1) هو إمبراطور النمسا، ولد سنة 1768، تولى الحكم عام 1792 إلى غاية وفاته سنة 1835م.

(2) A. BRUNEAU, Op.cit, pp. 99-100 .

(3) مدة صلاحية هذا التحالف، حددت بتسع سنوات.

(4) S. GORIAINOW ,**Le Bosphore et les Dardanelles, d'après les correspondances diplomatiques déposées aux archives centrales de saint Pétersbourg et celle de l'empire**, Plon, Paris, 1910, p. 08.

(5) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص.ص. 200، 202.

منذ مغادرة السفير الفرنسي برون لاسطنبول في سبتمبر 1804، قلّت الاتصالات بين الدولة العثمانية وفرنسا، حيث لم يكن هناك سفير فرنسي في اسطنبول، وبقي هناك روفين كمكلف بأعمال فرنسا لدى الباب العالي[1].

حاول نابليون الأول، منذ بداية سنة 1805 استمالة السلطان العثماني حيث وجه له رسالة مطوّلة[2] حاول فيها إثارة سليم الثالث ضد روسيا، بأسلوب مؤثر وبعبارات قويّة المعنى، وهذا مقتطف منها: ".... هل توقفت عن حكم دولتك؟ وكيف لروسيا أن تصدر لك أوامر؟ فهل أنت أعمى إلى هذه الدرجة عن مصالحك؟ وإن كان لروسيا خمسة عشر ألف رجل في كورفو (Corfou)[3]، فهل تحسب أنها موجهّة ضدي؟.... ألاّ ترى أنه في يوم ما سيغزو جيش روسي عاصمتك وستزول إمبراطوريتك بزوالك؟..."[4].

من خلال هذه التساؤلات نلاحظ أن نابليون كان يريد أن يبين لسليم الثالث أن الدولة العثمانية كانت تُسيّر من قبل روسيا، وهي بطبيعة الحال سياسة من نابليون، لإثارة السلطان بإظهار خطورة روسيا على الأراضي العثمانية. ولم يتوقف نابليون عند هذا الحد، بل تدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، حيث أبلغ سليم الثالث في الرسالة نفسها، أن أغلب أعضاء ديوانه عملاء لروسيا، حيث قال: "... إن الريس أفندي يخدعك، ونصف الديوان يعمل لصالح روسيا، كما أن وفاة القابودان باشا[5] قد حرمك من أعز أصدقائك، اقض على الديوان وعاقب الريس أفندي"[6].

وفي الرسالة نفسها نجد نوعاً من التهديد من قبل نابليون حيث قال: "أمّا بالنسبة إليّ أريد أن أكون صديقك ... لكن إذا رفضت .... فالخطوة الأولى

---

(1) L B. JUCHEREAU, Op. cit., p .103 .

(2) رسالة نابليون إلى سليم الثالث في 30 جانفي 1805، وهي الرسالة الوحيدة بينهما طيلة سنة 1805، للإطلاع على النص الكامل للرسالة أنظر: مراسلات نابليون المجلد العاشر رسالة، رقم 8298، أوتاستا، الجزء الثاني، ص. 271.

(3) جزيرة يونانية تقع في البحر الأيوني، يفصلها مضيق كورفو عن البحر اليوناني، تبلغ مساحتها 589 كلم²، لم يستطع العثمانيون احتلالها، وأصبحت فرنسية بموجب معاهدة كامبو فورميو.

(4) **Correspondance de Napoléon**, vol 10, p. 130.

(5) يقصد هنا القابودان كوت شوك حسان، الذي توفي سنة 1803.

(6) **Correspondance de Napoléon**, vol 10, p. 130.

ستكون نحو اسطنبول، وإذا بقيت تخضع لأعدائك، سأكون أنا أيضاً عدوك، ولم أكن يوماً ما عدواً ضعيفاً..."[1].

ورغم إلحاح نابليون في رسالته إلاّ أنه فشل في استمالة سليم الثالث، الذي لم يرد على رسالته، ولم يعترف به كإمبراطور، ولذلك حدث شرخٌ في العلاقات العثمانية الفرنسية مدة سنة[2]. حيث جددت الدولة العثمانية في هذه الفترة تحالفها مع روسيا، لكن الانتصارات التي حققها نابليون في أوروبا أدّت إلى عودة علاقات الصداقة بين الدولة العثمانية وفرنسا.

3.1.3. انتصارات نابليون في أوروبا وصداها في اسطنبول :

أحرز نابليون انتصارات عسكرية كبيرة على النمسا في موقعة أولم (Ulm)، في 20 أكتوبر 1805، ودخل فينا في 13 نوفمبر من السنة نفسها، ثم حقق انتصاراً ساحقاً على القوات النمساوية والروسية في موقعة أوسترلتز (Austerlitz)، أو موقعة الأباطرة الثلاث في 12 سبتمبر 1805، مما أدى إلى تراجع القيصر الروسي إلى أراضيه، وأجبر إمبراطور النمسا على التوقيع على معاهدة برسبرج (Pressberg) في 26 ديسمبر، تنازل فيها لفرنسا عن عدة أقاليم أوروبية هامة، منها البندقية[3]. وقد أثرت هذه الانتصارات الكبيرة التي حققها نابليون، في الديوان العثماني، كما ازدادت ثقة سليم الثالث في الإمبراطور نابليون[4]، واعترف به رسمياً كإمبراطور في 30 أكتوبر 1805، 1805، عن طريق إرساله خطاباً رسمياً بوساطة السفير الفرنسي[5]، الذي طلب منه شفوياً لإبلاغ تحياته للإمبراطور نابليون الذي اعتبره الحليف الأكثر قدماً والأكثر إخلاصاً والأكثر ضرورة للدولة العثمانية. ومن جهته، ردَّ نابليون على ذلك بخطاب تضمن هذه الكلمات: "كل ما يصيب الدولة العثمانية سواء فرحاً أو قرحاً سيكون بالنتيجة فرحاً أو قرحاً لفرنسا"[6].

وبذلك أخفقت جهود السفيرين الروسي والإنجليزي في اسطنبول والرامية إلى إثارة حرب فرنسية ــ عثمانية[7] وبالمقابل زاد النفوذ الفرنسي عند الباب العالي على حساب الدول الكبرى، حيث تضاءل نفوذ روسيا في

---

(1) Ibid, p. 130 .

(2) منذ مغادرة السفير برون في سبتمبر 1804، إلى غاية أكتوبر 1805.

(3) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص. 203.

(4) L. B. JUCHEREAU, Op.cit, pp. 103-105 .

(5) لم يكن هناك سفير فرنسي في هذه الفترة والمقصود هو المكلف بأعمال فرنسا باسطنبول، حيث ان السفير برون غادر منصبه في سبتمبر 1804، وخليفته سباستياني وصل في صيف 1806.

(6) C. LA MOUCHE, Op.cit, p. 204 .

(7) جاك فريمو، مرجع سابق، ص. 36.

اسطنبول إلى حد كبير، ولم يعد لاتصالات إيتالنيسكي (Italinsky) السفير الروسي وزن كبير عند الباب العالي، وبدأ النقاش حول حق روسيا في مرور قواتها عبر البوسفور والدردنيل، بعد أن بسطت فرنسا نفوذها على إيطاليا، وانتهت فترة السيطرة الروسية في الجزر الأيونية[1]. وفي هده الفترة اعتمد نابليون خيار الهجوم المباشر ضد إنجلترا، وراح يحشد قواته على بحر المانش، كما أن دخول روسيا والنمسا في الحرب قد جرّ فرنسا إلى أوروبا الوسطى، وبدءاً من تلك اللحظة تمّ التخلي عن فكرة تفتيت الدولة العثمانية،نظراً لاشتداد التنافس بين الدول الأوربية، حيث أن نابليون رفض مشروع تاليران في أكتوبر 1805 الذي كان يهدف إلى إبعاد النمسا نحو الشرق عن طريق، إعطائها جزر البلقان[2].

وفي أواخر سنة 1805 استطاع نابليون استعادة مكانة فرنسا في الدولة العثمانية إلى سابق عهدها، وفي فترة وجيزة أثر في الديوان العثماني والسلطان، بعد انتصاراته الكبيرة في أوروبا، وبذلك بدأ التعاون العثماني ـ الفرنسي بالتبلور فيما تبقى من فترة حكم سليم الثالث الذي قرر بنفسه فسخ معاهدة التحالف مع روسيا، إضافة إلى معاهدة التحالف مع إنجلترا في اليوم نفسه، في 14 نوفمبر 1805[3].

2.3. تجسيد التعاون العثماني - الفرنسي في نهاية عهد سليم الثالث:

إن التحولات السريعة التي طرأت على أوروبا سياسياً وعسكرياً في تلك الفترة، أطاحت كلية بالتحالف الثلاثي المتكون من الدولة العثمانية وروسيا وإنجلترا، مما أدى إلى تعرض البوسفور والدردنيل لاقتحام من طرف الأسطول الإنجليزي، وبالمقابل بلغت العلاقات العثمانية الفرنسية ذروتها من جديد، من خلال سفارة مهيب أفندي إلى باريس وسباستياني إلى اسطنبول.

1.2.3. سفارة مهيب أفندي إلى باريس:

إن أغلب الدراسات خاصة الفرنسية منها، تركز كثيراً على السفراء الفرنسيين في اسطنبول، ولا تتطرق إلى دراسة مهام السفراء العثمانيين في

([1]) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص. 204.
([2]) جاك فريمو، مرجع سابق، ص. 36.

([3]) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص. 2056.

باريس إلاّ نادراً، نظراً لندرتها وعدم اهتمام السفراء بما يجري في أوربا إلا قليلاً.

في بداية سنة 1806 قرر سليم الثالث بعث مهيب أفندي[1] إلى فرنسا ليقدم التهاني[2] لنابليون بمناسبة حمله للقب الإمبراطور ، وشغل منصب سفير الدولة العثمانية في باريس[3].

خرج هذا السفير من اسطنبول، بعد انتصار نابليون في معركة الأباطرة الثلاثة[4]، مرّ على فيينا ثم دخل فرنسا عبر ستراسبورج وتابع طريقه حتى وصل إلى باريس حيث استقبله نابليون في 5 جوان 1806[5]، وبهذه المناسبة قام السفير العثماني بإلقاء خطاب أهم ما جاء فيه: "... إن الدولة العثمانية تُكّنُ صداقة كبيرة لفرنسا، لذلك بعثني السلطان سليم الثالث لأهنئكم بمناسبة إعتلائكم عرش الإمبراطورية .... ذلك أن المراسلات العادية غير كافية في مثل هذه المناسبات السعيدة ... كما أن وجودي أراد من خلاله السلطان أن يثبت مشاعر المحبة، للصديق الأكثر ضرورة لدولته..."[6].

ورد نابليون وطمأن السفير العثماني بأن فرنسا ستقوم بكل ما في وسعها لمساعدة الدولة العثمانية ضد أعدائها[7]، حيث قال نابليون : "سأضمن لك أن فرنسا ستقوم بمساعدتكم سيدي السفير ... انقل عبارات الصداقة إلى سليم الثالث، الذي يجب أن يتذكر دائماً أن أعدائي هم أعدائه ولا يجب أن يخاف شيئاً مني..."[8].

ثم بدأت المحادثات بين الإمبراطور نابليون ومهيب أفندي، والملاحظ هو أن أغلب الأسئلة التي كان يطرحها السفير العثماني لنابليون كان خاصة بروسيا. وأثناء المحادثات قدم مهيب أفندي رسالة إلى نابليون، مكتوبة باللغة

([1]) اسمه الكامل سعيد عبد الرحمن مهيب أفندي، بعث من قبل سليم الثالث في مهمة خاصة إلى باريس حيث مكث فيها خمس سنوات، لا نعرف أشياء كثيرة عن حياته ، كان يشغل منصب سكرتير الديوان العثماني سنة 1793، دون تفاصيل سفارته في مخطوط يحتوي على جزئيين الأول وصف فيه فرنسا، والثاني، غير مكتمل، أحتوى مراسلاته السياسية.

([2]) هناك بعض الدراسات الفرنسية التي تشير إلى أن مهمته هي مراقبة سياسة نابليون.

([3])L. B. JUCHEREAU, Op.cit, p. 106 .

([4])B. BARILLES ,**Un truc à Paris 1806-1811**, **relation de voyage et de mission de Mouhib Effendi, Ambassadeur extraordinaire du Sultan III, d'après un manuscrit autographe**, édition Bossard, Paris, 1920, p. 09.

([5])N. IORGA, Op.cit, p. 20 .

([6])B. BAREILLES, Op.cit, pp. 15-16.

([7])N. IORGA, Op.cit, p. 20 .

([8])L. B. I De TESTA, tome 2, Op.cit. p. 275 .

العثمانية والفرنسية، نفهم من رد فعل نابليون بعد أن قرأها أن سليم الثالث اقترح على فرنسا حلفاً سرياً. لكن مهيب أفندي طلب من نابليون عدم التصريح بذلك علانية، فطمأنه نابليون[1] بأن السفير الذي بعث في ذلك الوقت إلى اسطنبول، سينشط في سرية، ومن الأخبار السرية الأخرى التي قدمها السفير العثماني، هو فسخ الحلف الثلاثي قريباً، لكن مهيب أفندي بقي قلقاً بشأن عدم وجود أسطول فرنسي في البحر المتوسط[2].

وتوازياً مع هذه السفارة قامت فرنسا بإرسال سفير إلى اسطنبول في الفترة التي كان فيها مهيب أفندي في باريس، بعد لقاء هذا الأخير مع تاليران[3].

2.2.3. سفارة سباستياني إلى اسطنبول وفسخ التحالف الثلاثي:

في الوقت الذي تم فيه استقبال السفير العثماني مهيب أفندي، قرر نابليون بعث سفير إلى اسطنبول، لدفع الدولة العثمانية إلى قطع علاقاتها مع كل من روسيا وإنجلترا، حيث كان نابليون على علم أن سياسته لن تلق معارضة في اسطنبول، بعد انتصاراته الكبيرة في أوروبا. وانطلق سباستياني من فرنسا في شهر جوان 1806، حيث كلف من قبل نابليون الأول بعرض مشروع التحالف على السلطان العثماني علانية[4] ضد إنجلترا وروسيا[5]، كما طلب منه دفع الدولة العثمانية إلى غلق المضايق في وجه روسيا[6].

وبالتوازي مع سفارة سباستياني بعث نابليون رسالة إلى سليم الثالث[7]، طلب فيها منه غلق مضيق البوسفور على السفن الحربية الروسية، وبالمقابل وعده بالمساعدة الفرنسية للدفاع عن أراضيه في تلك الفترة استعمل نابليون كل الوسائل الدبلوماسية لإظهار خطورة روسيا على الأراضي العثمانية، حيث

---

(1) هنا طلب نابليون من مهيب أفندي أن يكتب إلى سليم الثالث ويطمئنه من جهة روسيا، ليركز على مواصلة الإصلاحات الداخلية حيث أكد له نابليون أنه بعد عشرة أيام سيصل إلى باريس مبعوث روسي يطلب الصلح.

(2)B. BAREILLES, Op.cit, p. 24 .

(3)Ibid, p. 06 .

(4) رغم أن نابليون كان قد وعد السفير العثماني مهيب أفندي أن التحالف سيكون سرياً.

(5)L. B. I DE TESTA, tome 1, Op.cit, p. 274 .

(6)A. VANDALE ,**Napoléon et Alexandre 1er, l'alliance russe sous le premier empire**, tome I, de Tilista a Erfurt, 2ème édition, Plon, Paris, 1891, p. 11.

(7) رسالة نابليون إلى سليم الثالث في 20 جوان 1806، أنظر "مراسلات نابليون الأول، المجلد 12، رسالة رقم 10382.

طلب من تاليران في 12 جويلية 1806[1]، نشر "مشاريع روسيا لغزو اسطنبول" في جريدة المونيتور[2].

وفي صائفة 1806، حقق نابليون عدة انتصارات على الجيوش الروسية، وبذلك فتحت المفاوضات بين الطرفين[3] وتم توقيع معاهدة ضمان بقاء الدولة العثمانية في 20 جويلية 1806[4]. أما سباستياني فمنذ وصوله إلى اسطنبول، حاول الضغط على السلطات العثمانية، حيث وجه رسالة إلى الديوان العثماني في 16 سبتمبر 1806، هدده فيها في حالة إقدامه على تقديم أية مساعدة لروسيا أو إنجلترا[5].

ونظراً للنشاط المكثف للسفير الفرنسي في اسطنبول، قررت الدولة العثمانية رفض التقيد بمعاهدة كوجاك كينا رجي، وأعلنت حمايتها للأقليات الموجودة في الدانوب[6]، مما دفع القوات الروسية إلى دخول الأراضي العثمانية في شهر أكتوبر 1806[7]. وردت الدولة العثمانية بفسخ معاهدة التحالف التي تربطها مع روسيا في 14 نوفمبر 1806[8]، ومنع السفن الحربية الحربية الروسية من دخول المضايق البحرية، إضافة إلى إبعاد السفير الروسي إتالنسكي ومن معه من الأراضي العثمانية في 23 ديسمبر 1806[9]. حيث أن المنزلة العظيمة التي احتلها نابليون في أوروبا قد أقنعت السلطان سليم الثالث بالانضمام إلى جانبه[10]، وإعلان الحرب على القيصر الروسي في 27 ديسمبر 1806[11].

أما من جهة إنجلترا فقد نجح نابليون في السنة نفسها في القضاء على التحالف الإنجليزي ـ العثماني، وبذلك تطور الموقف السياسي والعسكري في غير صالح الإنجليز بسبب التفاهم بين الدولة العثمانية وفرنسا، حيث نجحت الدبلوماسية الفرنسية في إقناع السلطان سليم الثالث بإعلان الحرب على

---

(1) لسنا متأكدين من قيام تاليران بنشر هذه المشاريع.

(2)**Correspondance de Napoléon**, vol 1,2, p. 536.

(3) جاك فريمو، مرجع سابق، ص. 36.

(4)A. BRUNEAU ,Op .cit., p. 101 .

(5)L. B. I DE TESTA, tome 2, Op. cit, p. 280 .

(6)A. BRUNEAU ,Op .cit., p. 101 .

(7) جاك فريمو، مرجع سابق، ص. 36.

(8) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص. 206.

(9)S. GORIAINOW ,Op .cit., pp. 11, 12.

(10) جك فريمو، مرجع سابق، ص. 36.

(11)S. GORIAINOW ,Op .cit., pp. 11, 12.

إنجلترا في بداية سنة 1807[1]. في الوقت الذي حدثت فيه قطيعة واضحة في العلاقات بين الدولة العثمانية من جهة وروسيا من جهة أخرى، ازدادت ثقة السلطان العثماني في الفرنسيين، حيث كتب نابليون في 11 نوفمبر 1806 إلى سليم الثالث ما يلي : "... المكتوب اختارني لإنقاذ دولة العثمانيين ..."[2].

كما عمل نابليون في هذه الفترة على تغذية الصراع العثماني ــ الروسي حيث أمر بتوزيع منشور[3] في الأراضي العثمانية يدعو فيه كل المسلمين إلى الجهاد ضد الروس أعداء الدين الإسلامي.

إن الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية ضد كل من روسيا وإنجلترا وضعت السلطان العثماني في موقف حرج، فمن جهة كان عليه مواصلة حروبه مع روسيا وخاصة أن نابليون حاول دفعه إلى إخراج قواته إلى البحر الأسود[4]، ومن جهة أخرى كان عليه تحصين العاصمة العثمانية في ضل التهديد الإنجليزي بعد رفض الديوان العثماني مطالبهم [5].

كما أن روسيا كانت قد وجهت تهديداً إلى الصدر الأعظم في 20 جانفي 1807 وطلبت من الدولة العثمانية إعادة تجديد التحالف الثلاثي والسماح للسفن الروسية بدخول المضايق، وكان ألكسندر الأول مستعدا لبدء مفاوضات الصلح وإخراج قواته من الدانوب بمجرد قيام الدولة العثمانية بإبعاد السفير الفرنسي سباستياني من أراضيها[6].

ورغم التهديدات المتواصلة من قبل روسيا وإنجلترا، إلا أن سليم الثالث مضى في تعاونه مع فرنسا. وهنا طلب سباستياني توقيف كل الرعايا الإنجليز الموجودين في الأراضي العثمانية[7] مما دفع نائب أميرال دكورث (Duskworth) إلى عبور الدردنيل والبوسفور[8] وإرساء أسطوله أمام اسطنبول

([1]) جك فريمو، مرجع سابق، ص. 36.

([2]) رسالة نابليون إلى سليم الثالث في 11 نوفمبر 1806، أنظر : مراسلات نابليون، المجلد 13، ص.ص. ص.ص. 519-520.

([3]) أمر نابليون بتوزيع عشرة آلاف نسخة من هذا المنشور في كل الأراضي العثمانية.

([4])L. B. I DE TESTA, Tome 2 Op. Cit, p. 290.

([5]) من المطالب الإنجليزية قطع العلاقات بين الباب العالي وفرنسا وإبعاد سفيرها وإعادة ربط علاقات الصداقة بين إنجلترا والدولة العثمانية.

([6])S. GORIANOW, Op. Cit p. 112.

([7])L B. I .DE TESTA, Tome 2 Op. Cit, PP 293-294.

([8])W. E.D ALLEN ,**The Turks in Europe**, printed Bay Oliver and Boyd Edin BURGH, London, 1919, p 98.

في 19 فيفري 1807[1] ثم وجه مذكرة مطالب إلى الباب العالي ألح فيها على طرد السفير الفرنسي من اسطنبول هذا ما وضع الديوان العثماني في موقف حرج[2]، خاصة بعد إلحاح السفير الإنجليزي أربو ثونت (Arbouthont) على طرد سيباستياني مما دفع سليم الثالث إلى بعث إسحاق بك إلى سيباستياني وطلب منه الرحيل إن أمكن لكن السفير الفرنسي أجاب وقال أنَّ وصول الأسطول الإنجليزي لا يقلقه تماماً، ولن يغادر اسطنبول إلا إذا تلقى أمرا رسمياً من السلطان.

وفي الأخير قرر الديوان العثماني مقاومة الإنجليز وهو الأمر الذي وافق عليه سليم الثالث ومباشرة بعد هذا القرار التقى سيباستياني مع السلطان واتفقا على العمل معاً للدفاع عن العاصمة بعد التهديد الإنجليزي[3]. وبذلك بدأ العمل من أجل تحصين العاصمة والوقوف في وجه الإنجليز، واشترك في ذلك الأطفال والنساء والشيوخ، وكان سليم الثالث[4] على رأس المدافعين[5]، ولم يرد الديوان العثماني على مطلب القائد الإنجليزي[6] الذي خاف أن يحاصر في في المضايق، فاضطر إلى الخروج منها في 2 مارس 1807[7].

بعدما قررت الحكومة الإنجليزية إرسال حملة نحو الإسكندرية في 17 مارس 1807، بقيادة فرازر (Fraser) لمنع الفرنسيين من النزول بمصر، وضمان قاعدة إنجليزية هناك، لكن الحملة فشلت، حيث تم حجزها في الإسكندرية، ولم يتم الإفراج عنها إلاّ بعد عقد معاهدة صلح مع محمد علي باشا[8]. وأدرك المصريون سكان الأقطار العثمانية الأخرى، أن تلك الحملة

([1]) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق ص 210.

([2]) هذا ليس لكون الدولة العثمانية تفضل إحدى الدولتين على الأخرى، بل لأنها كانت ترغب في أن تدعها تدعها كلتا الدولتين وشأنها، وهنا عمد الديوان العثماني إلى تقدير الموقف السياسي والعسكري في أوروبا، وما هي القوة التي تشكل خطراً داهماً على الدولة العثمانية؟ ونظراً لقوة شخصية سباستياني وتوسعات نابليون في أوروبا، فإنها مالت إلى الجانب الفرنسي أكثر.

([3])L. B. JUCHEREAU, Tome 2, Op. cit p .

([4]) أغلب المراجع الفرنسية، تشير إلى أن الفضل في تحصين العاصمة يعود إلى الجنرال سباستياني.

([5]) عبد المنعم الهاشمي، مرجع سابق، ص. 417.

([6]) في البداية قرر الأميرال الإنجليزي دوكورث استعمال الطرق السلمية (المفاوضات) قبل الهجوم، فبعث فبعث أحد ضباطه ومعه رسائل إلى الديوان العثماني، لكنه لم يستقبل استقبالا لائقا كما تأخر استقباله مما سمح للعثمانيين القيام بتحصينات أخرى، وفي اليوم الموالي بعث الأميرال الإنجليزي مبعوث آخر ومعه تهديدات أقوى، في وقت ظهرت فيه كل السفن الإنجليزية مستعدة للهجوم وكان الجو ينذر ببداية القصف لكن العاصمة اسطنبول كانت محصنة ومستعدة للدفاع.

([7]) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص.ص. 210، 211.

([8]) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص.ص. 308.

جولة ثانية في الحرب الاستعمارية التي أخذت أوروبا تشنها على الأقاليم العربية للسيطرة عليها بعد حملة نابليون[1].

رغم هذا التعاون العثماني ـ الفرنسي في نهاية عهد سليم الثالث، لم يقدم الطرفان على توقيع أية معاهدة تحالف، رغم كثرة الرسائل التي كانت تشير إلى رغبة كليهما في التحالف في نهاية سنة 1806 وبداية 1807[2]، إلاّ أن ذلك بقي حبراً على ورق، مما يدل على أن هدف نابليون في تلك الفترة كان استعمال الدولة العثمانية، لتحقيق مشاريعه في الغزو، حيث أن سياسته كانت تهدف إلى قطع العلاقات بين الدولة العثمانية وأعدائه في الحرب (روسيا وإنجلترا). وما أن تم عزل سليم الثالث في 29 ماي 1807، حتى غيَّر نابليون سياسته مع الدولة العثمانية، واتفق مع ألكسندر الأول القيصر الروسي، فعرض عليه تقسيم الدولة العثمانية[3]. لكن رغم ذلك فمن الصعب أن نقول أن نابليون لم يفكر يوما في التحالف مع الدولة العثمانية، وتشكيل حلف قوي ودائم لمواجهة أعدائه في الشرق خاصة إنجلترا، لحماية أطماع فرنسا في المنطقة[4]، غير أن الأمور تغيرت بعد انتصار نابليون على روسيا حيث عقدت معاهدة تيليست بين 25 جوان و7 جويلية 1807[5] وحصلت فرنسا بموجبها على موافقة الروس على القيام بحملة جديدة على مصر[6].

كما تضمنت المعاهدة قسماً يحتوي على كيفية تنظيم العلاقات الروسية والفرنسية مع الدولة العثمانية، وأهم ما جاء فيها أن تتوقف الحكومة الإنجليزية عن محاربة الدولة العثمانية حتى يتوسط نابليون بين الجانبين، كما عقدت معاهدة سرية بين نابليون والإسكندر الأول تقضي بسلخ الولايات العثمانية في أوروبا عن جسم الدولة العثمانية باستثناء اسطنبول وما حولها ثم تقسيمها بين الدولتين الفرنسية والروسية. وتنفيذاً لصلح تيليست أرسل نابليون في 9 جويلية الجنرال جال مينيو (Djal Miniou) إلى الجيوش العثمانية والروسية المتحاربة لإبلاغهم بنص معاهدة الصلح وعرض توسط فرنسا بين الطرفين فقبل

---

(1) أحمد طربين، **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص. 68.

(2) أنظر مراسلات نابليون المجلد، 14 و 15، وتاستا، الجزء 2، والمراسلات بين سليم.

(3) إبراهيم حليم بك، **تاريخ الدولة العثمانية العلية، المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988، ص. 198.

(4) E. DRIAULT ,**La politique orientale de Napoléon Sebastiani et Gérard 1806-1808**, Félix Alcon éditeur, Paris, 1914, p. 197.

(5) S. GORIAINOW, Op.cit, p. 13 .

(6) جاك فريمو، مرجع سابق، ص. 40.

الجانبان ووقعت الهدنة بينهما في 24 أوت 1807 بحضور مندوب فرنسي، ومن جهة أخرى شهدت أوروبا في ذلك الوقت صراعا بين فرنسا وإنجلترا في محاولة منهما للسيطرة على الدولة العثمانية[1].

الفصل الثالث:
التأثيرات الفرنسية في الدولة العثمانية
في عهد سليم الثالث 1789-:1807

(1) محمد سهيل طقوس، مرجع سابق، ص. ص. 323-325.

1. الدور الفرنسي في الإصلاح العثماني خلال عهد سليم الثالث
2. التأثيرات الثقافية و الفكرية الفرنسية في الدولة العثمانية
3. الحملة الفرنسية على مصر وآثارها

1. الدور الفرنسي في الإصلاح العثماني خلال عهد سليم الثالث:

لقد بلغ التأثير الأوروبي بصفة عامة والفرنسي بصفة خاصة ذروته في الدولة العثمانية، خلال عهد السلطان سليم الثالث، حيث أنه ظهرت محاولات للإصلاح قبله لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة[1]، وعندما وصل سليم الثالث إلى سدة الحم، بدأ برنامج شاملاً لإصلاح مؤسسات الدولة، وقرر عدم الاكتفاء باستقبال الخبراء وإيفاد السفراء، وكان مقتنعا بفكرة الإصلاح على النمط الأوروبي، وضرورة المساعدة الفرنسية له للقيام بذلك. ولم تغير النزاعات والحروب التي خاضتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية من عزمه، فحاول تجديد شباب الدولة العثمانية عن طريق القيام بإصلاحات واسعة النطاق خاصة في الميدان العسكري، حيث لاحظ أن الجيش الانكشاري لم يعد قادراً على مواكبة التطور، خاصة بعد الهزائم التي تلقتها أمام الجيوش الروسية[2]، في الحرب الأخيرة (1787-1792)[3].

1.1. محاولات الإصلاح والدور الفرنسي قبيل عهد سليم الثالث:

لم تمنع الحروب العثمانية الروسية من مواصلة الإصلاح العثماني ، ومن المقتنعين بالانفتاح على أوروبا في تلك الفترة نجد الصدر الأعظم، راغب

(1) تطرقنا إلى بعض المحاولات لإصلاح الجهاز العسكري العثماني، خلال القرن الثامن عشر، في الفصل التمهيدي من هذا المبحث.
(2) كانت روسيا قد أخذت بالأنظمة الأوروبية وأدخلتها على المؤسسات في عهد القيصر بطرس الأكبر (1672-1725)، الذي كان مؤمنا بشكل قطعي بتحديث روسيا، ولم تكن تجربته بدون تأثير على العثمانيين الذين لم يكونوا آنذاك بمعزل عن إدراك ما يدور حولهم.
(3) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص. 176.

باشا في عهد السلطان عثمان الثالث[1] الذي أسس مكتبة ضخمة في اسطنبول، وأمر بترجمة كتب عديدية من اللغات الأوروبية المختلفة، وتواصلت جهود الإصلاح في عهد السلطان العثماني مصطفى الثالث[2] الذي أوفد بعض السفارات إلى عواصم أوروبا[3] وفي عهده فتحت مدرسة الهندسة البحرية سنة 1773[4].

في عهد السلطان عبد الحميد الأول[5]، حصل انفتاح واسع، حيث شهد عهده محاولات لإصلاح المؤسسات العسكرية والعلمية، خاصة في عهد الصدر الأعظم خليل حميد باشا، الذي استقدم مهندسين ومدرسين من أوروبا، وكان ذلك بدعم من السفير الفرنسي شوزال قوفيه (Gouffiev)[6]، ومن المشاريع التي ناقشها الصدر الأعظم مع هذا السفير إرسال طلاب إلى باريس ليتلقوا علوم حديثة[7] كما سبق لفرنسا أن أرسلت سنة 1784 سفارة إلى اسطنبول مكونة من مهندسين وضباط[8].

2.1. الإصلاحات العثمانية في عهد سليم الثالث:

كان السلطان سليم الثالث قبل اعتلائه العرش، يحظى بصلاحيات واسعة في القصر[9]، مما أطلعه على عدة أمور خاصة بالحكم، وكان حلمه يتمثل أساساً في إيصال الدولة العثمانية إلى مصاف الدول الكبرى، في الميدان العسكري على الأقل، بعدما لاحظ الضعف الذي أبداه الجيش الانكشاري في مواجهة الجيوش الروسية[10].

لكن السلطان الجديد، لم يستطع في بداية عهده أن ينفذ شيئاً من طموحاته، فعدا عن كون وصوله إلى سدة الحكم قد تزامن مع بداية الثورة الفرنسية، فقد كان عليه أن يتابع الحرب ضد روسيا والنمسا في الوقت نفس،

([1]) كان عمره ثمانية وخمسون سنة عندما تولى الحكم سنة 1758، ولم تحدث في عهده حروب أو نزاعات خارجية فاهتم بالإصلاح، حتى توفي سنة 1761.

(2) هو ابن أحمد الثالث ولد عام 1717، جلست على العرش سنة 1758 وعمره اثنان وأربعون سنة، دامت مدة سلطته 16 سنة، حيث توفي سنة 1774.

([3]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، الطبعة الأولى المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص. 46.

([4]) B. LOUIS ,Op .cit., p. 42 .

([5]) ابن السلطان أحمد الثالث، جلس على العرش سنة 1774، ودامت مدة سلطته 16 سنة، حيث توفي سنة 1788، وعمره 64 سنة.

([6]) آخر سفير فرنسي في النظام الملكي، عند الباب العالي.

([7]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص. 47.

([8])A. BRUNEAU, Op.cit, p. 67.

([9]) باعتباره ابن السلطان مصطفى الثالث، وابن أخ السلطان عبد الحميد الأول.

([10])Y. FEHMI, Op.cit, p. 163 .

وأن يخوض معارك تكبدت خلالها الدولة العثمانية خسائر كبرى، وتوالت الهزائم خلال السنوات الثلاث الأولى من عهده، حتى عقدت معاهدة جاسي مع روسيا التي أنهت الحرب[1].

كانت الحروب الأخيرة والهزائم الفادحة أمام الأعداء قد كشفت بجلاء أن الدولة العثمانية بكيانها لم يكن بوسعها حماية وجودها في مواجهة الدول الأوربية الطامعة، ولذا أصبح لزاماً الاتجاه نحو إجراء تنظيم عام في كل المؤسسات التي من خلالها تقف الدولة العثمانية على قدميها، فقد فرضت الهزائم الأخيرة والخسائر الفادحة في الأراضي على الدولة العثمانية أن تحث خطاها للقيام بإصلاحات عسكرية وبتنظيم الجيش وفق الأساليب والمعايير الأوربية. وهكذا فإن الإصلاحات التي تم تقبلها من طرف العثمانيين فيما بعد جاءت نتيجة للحاجة الماسة والضرورة القصوى أكثر من كونها إعجاباً عشوائياً شعر به المسؤولين تجاه أوروبا[2].

في هذه الظروف نضجت في ذهن سليم الثالث فكرة مشروع إصلاح مؤسسات الدولة العثمانية، ومع أنه أدخل مبادئ طيبة لم يتأخر في الكشف عنها فيما بعد. لكنه وسط انشغالاته بهذه الحرب، اكتفى بالإفصاح لوزرائه عن رغبته في الإصلاح، وبتحضير الأذهان لتقبل الإصلاحات التي كان يعد لها[3].
لها[3]. وكان بعض كبراء العلماء يصرّون على هذه الناحية الإصلاحية، وقد أصدروا أمراً في 1791 إلى اثنين وعشرين مدنياً وعسكرياً، طلب منهم عرض آرائهم عن أسباب ضعف الدولة العثمانية، واتفقوا على أن الجيش العثماني لم يعد صالحاً للحرب الجديدة[4].

ولما هدأت المعارك التفتَ سليم الثالث لمشاريعه الإصلاحية وتفرغ لها، فقد كان يراها ملّحة لاستعادة قوة السلطنة وتحديثها، وكان أول ما فعله توجيه الدعوة لعدد من الشخصيات البارزة المؤيدة للإصلاح والتحديث. وتشكيله لمجلس ليسطر خطط وبرامج الإصلاح، وقد ضمّ المجلس عدداً من الشخصيات "المتنورة" والعلماء، وقد توسع مجلس الأعوان هذا بحيث ضمّ نحو أربعين عضواً، وكانت المقترحات ترفع إلى السلطان مباشرة[5].

---

(1) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص. 22.

(2) أكمل الدين أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، نقله إلى العربية: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999، ص ص 78-79.

(3) السيد مصطفى، **نقد حالة الفن العسكري، والهندسة العلوم في القسطنطينية سنة 1803**، تحقيق خالد زيادة، المطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص. 70.

(4) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العرب**، مرجع سابق، ص. 252.

(5) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، ص.ص. 22، 23.

لـذلك كانـت الخطـوة الأولـى التـي قـام بهـا سـليم الثالـث فـي الإعـداد للإصلاحات هي مطالبة بعض من رجال الدولة وذوي الرأي السديد بتدوين أفكارهم ومقترحاتهم حول الإصلاح فيما عُرف تحت اسم "لوائح" التي أنطوت على أهمية خاصة نظراً لأنها كشفت عن اتجاهات متباينة حول إصلاح الدولة بوجه عام وإعادة تنظيم الجيش بوجه خاص[1]. وفي الأخير أجمع معظمهم على ضرورة الإصلاح العسكري، بمساعدة ضباط واختصاصيين أوروبيين، علـى أن يـتم ذلـك الإصـلاح دون المسـاس بالشـريعة أو إثـارة عـداء الجـيش الانكشاري[2] أو العلماء المحافظين[3].

وفي هذا الصدد قدم قاضي العسكر عبد الله أفندي، مذكرة إلى السلطان سليم الثالث يطالبه فيها بإصلاح القوات العثمانية المسلمة وذلك عن طريق تبني العلوم والتدريب العسكري الغربي وترجمة الأعمال التقنية الأوروبية إلى اللغة العثمانية، واستخدام الخبراء والمرشدين الأجانب[4].

لـذلك قـام السـلطان سـليم الثالـث فـي بدايـة إصـلاحاته بتجديـد السـلك الدبلوماسي للباب العالي بعدما لاحظ أن البقاء على مقربة من الأحداث في أوروبا والاستعانة بخبرائها لا غنى عنه لضمان أمن دولته، وبعد نهاية الحرب مـع روسـيا والنمسـا فـي 1792 بـدأ تجديـد الاتصـالات لتحـديث الدبلوماسـية العثمانية عن طريق تعيين عدد من البعثات المقيمة في عواصم أوروبا، وكان السـفراء يسـتبدلون بغيـرهم كـل ثـلاث سـنوات، وكـان علـيهم التعـرف علـى مؤسسـات وقـوانين الـبلاد التـي يقيمـون بهـا. وكـان آخـر إصـلاح فـي النظـام الدبلوماسـي العثمـاني هـو إنهـاء المسـاعدات العثمانيـة للبعثـات الأجنبيـة فـي اسطنبول في جويلية 1794، مما أدى إلى استياء السفراء الأجانب[5].

وتنفيذاً للمخطط الإصلاحي الجديد في الدبلوماسية العثمانية، أقدم سليم الثالث على بعث أحد أعوانه من دعاة الإصلاح وهو "أبو بكر راتب أفندي"

---

(1) أكمل الدين أوغلي، مرجع سابق، ص 82.

([2]) لأنه من الصعب جداً إلغاء هذا الجيش أو إهماله في وقت كان عدد رجاله يبلـغ حـوالي 400 ألـف جندي، لذلك اعتبر س. ماردين أن القضاء على الجيش الإنكشاري هو إنهاء مرحلة رفض الأفكار الغربية من طرف العثمانيين.

([3]) ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939**، ترجمة إلى العربية كريم عزقـول، نوفل، بيروت، 1998، ص. 54.

([4]) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص. 250.

([5]) نفسه، ص.ص. 255-257.

لزيارة أوروبا والإطلاع على المؤسسات الحديثة وإعداد تقرير[1]، حول الإصلاحات التي يمكن إدخالها على المؤسسات العثمانية أو إحداث مؤسسات جديدة في اسطنبول، والواقع فإن السلطان قد عمل إلى حدٍ بعيد بمقتضى أفكار راتب أفندي وعمل على تنفيذ تقريره[2].

وكان هدف السلطان العثماني من اعتماد سفراء دائمين في عواصم أوروبا، هو توسيع دائرة مؤيدي مشروع الإصلاح، حيث كانت مهمتهم الأولى تتمثل في تعلم اللغات الأوروبية والاستفادة من العلوم الحديثة، لذلك يمكن اعتبارهم طلاباً موفدين لاستيعاب التقدم الأوروبي وتأكيد فكرة الإصلاح[3].

ويمكننا الإشارة إلى ثلاثة رجال كان لهم الدور في نشر الفكر الإصلاحي وفتح باب المؤثرات الفكرية الفرنسية. الأول راتب أفندي، الذي أوفده السلطان في مهمة إلى فيينا وغيرها من العواصم الأوروبية، حيث شكل تقريره أول الآثار الفكرية في عهد سليم الثالث، ويعود تاريخ هذا التقرير إلى بداية تنفيذ برامج الإصلاح سنة (1793).

والثاني هو محمود رئيف المعروف (بمحمود الإنجليزي) الذي بعد أن احتل منصباً دبلوماسياً في لندن، سفير السلطان سليم الثالث، ترك عدة كتابات منها رسالة في الجغرافيا، ووصف لرحلته وإقامته في لندن، وأهم كتبه المنشورة بالفرنسية والعثمانية معاً هو كتاب : جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، يصف فيه الترتيبات والإصلاحات الجديدة التي تم تبنيها في عهد سليم الثالث[4]. والثالث هو المهندس سيد مصطفى[5]، الذي ترك أثراً

([1]) كان راتب أفندي فولتيري التفكير، زار عدة عواصم أوروبية منها فينا سنتي 1792و 1793، وأعد تقريراً من خمسمائة صفحة، وقسم هذا التقرير الطويل إلى قسمين يتحدث الأول عن التنظيمات العسكرية في الدول الأوروبية والنمسا خصوصاً ويتحدث الثاني عن شكل الإدارة والحكومة، ويتضمن التقرير أفكاراً متعددة لعلماء وفلاسفة أوروبيين حول مسألة الحكم والدولة.

([2]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص. 23.

([3]) نفسه، ص. 25.

([4]) نفسه، ص.24.

(5) لا نعرف الشيء الكثير عن حياة المهندس سيد مصطفى سوى المعلومات التي قدمها عن نفسه في مقدمة كتابه، ونعرف من خلالها أنه من مواليد اسطنبول، ولا يحدثنا الكثير عن طفولته وصباه سوى أنه يذكر ميله إلى العلوم في وقت مبكر، ويذكر أنه تلقى بعض العلم في صباه على أيدي أساتذة عثمانيين يسمى بعضهم. أما بشأن موقفه فقد كان أحد دعاة الإصلاح ومناصريه، وقد احتل منصب أستاذ مدرس في مدرسة الرياضيات، ولقد وجدنا بعض الإضافات في مقال "mardin Serif"، حول آثار الثورة الفرنسية على الدولة العثمانية، حيث ذكر أن سيد مصطفى من مواليد سنة 1774. ودخل مدرسة الرياضيات سنة 1794. أما عن وفاته، فقد كان ضحية أفكاره ودفاعه عن الإصلاحات، حيث قتل إبان ثورة الانكشارية سنة 1807.

وحيداً تحت عنوان: "نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية سنة 1803[1].

رغم هذا التأييد من بعض الشخصيات لبرامج الإصلاح التي أعدها سليم الثالث، إلاّ أنه تلقى معارضة كبيرة من قبل الجيش الانكشاري، الذي رفض العمل بطريقة التدريب التي أملاها المهندسون والضباط الفرنسيون[2].

وحتى الرأي العام العثماني، أظهر في بداية الأمر معارضة كبيرة حيث عبّر عن ذلك المهندس سيد مصطفى بما يلي: "...مجموعة من الانتقادات الكثيرة، غير المدعمة بالوقائع قد أطلقت حينا سبب القصور وحينا بسبب سوء النية أو المصلحة، أمكنها أن تحدث همهمة واسعة فحسب، وتوجد آلاف الحوادث القادرة على تجميد وإخافة، لو كان ذلك ممكنا، حماسة الملك وحرارة المتعاونين معه الذين اختارهم لإتمام هذه المشاريع الطيبة"[3].

في هذه الظروف كان سكان اسطنبول يهزؤون من جنود سليم الثالث المتزينين بأزياء فرنسية، حيث أنهم تخلوا عن بذلتهم التقليدية، كما استمرت السخرية والازدراء من جانب الناقدين عسكرياً ودينيا وسياسياً[4].

ورغم الانتقادات الكثيرة والمعارضة الشديدة، إلاّ أن السلطان مضى قدماً في مشاريعه الإصلاحية، ولم تؤثر تلك العقبات في رغبة سليم الثالث في تجسيد أفكاره الإصلاحية، وهو ما أكدّه السيد مصطفى حيث قال : "لكن لم تستطع أي واحدة من هذه العقبات التي بينها ذوو النوايا السيئة، أن تزعزع مشاريع الإصلاح لحظة واحدة، طالما أن خطط إصلاحه لسلطته قد رسمت وحددت...."[5].

في ظل تأييد بعض الشخصيات المتفتحة على الأفكار الغربية، ومعارضة الجيش الإنكشاري بادر سليم الثالث مشاريعه الإصلاحية، حيث أنه

([1]) صدر عام 1803م وطبع في مطبعة سكوتاري، وقد نشر في باريس من قبل لويس لونفليه" سنة 1809. ويبلغ عدد صفحات الكتاب الطبعة الأولى 33 صفحة، كما أنه كتب باللغة الفرنسية، في شكل رسالة مطولة دون عناوين فرعية، واحتوى الكتاب على جزء كبير من الإصلاحات العسكرية التي قام بها سليم الثالث.

([2])I. B. JUCHEREAU, Tome 2, Op.cit, p. 108.

([3]) السيد مصطفى، مصدر سابق، ص. 71.

([4]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص. 74.

([5]) السيد مصطفى، مصدر سابق، ص. 74.

بعدما وضع اللمسات الأخيرة على مؤسسة "صكوتاري"، لم يعد ينتظر زيادة قواته النظامية عبر التطور اليومي الذي يحدث في العاصمة، ولكنه أمر بالتجنيد العام في مقاطعات آسيا الصغرى ولكن مع احترام الإرادة الفردية[1].

وبذلك تم تكوين جيش جديد متكون من اثني عشر ألف جندي متطوع، ليكون بديلا عن قوات الانكشارية، التي أبدت عجزا متكررا في معاركها السابقة[2]، ولقد أسس الجيش الجديد وفق النظم الأوروبية وأسهم في إعداده العديد من الضباط الأوروبيين الفرنسيين خاصة[3]، وكان سليم الثالث يشرف شخصيا على عملية التدريب دون انقطاع[4].

كما بُنيت ثكنات جديدة للجيش الجديد خارج اسطنبول، حيث كان سليم الثالث يرمي بذلك إلى أبعاد قواته عن ضغط الانكشارية[5]. كما أن التطوع في في جميع الجهات دفع إلى التفكير ببناء أماكن جديدة، فالثكنات التي كانت موجودة حول اسطنبول، لم تكن تتسع لعدد جديد من العسكر، وبذلك أنشأت عدة ثكنات في مدن عديدة من الأناضول. واستخدمت كنقاط تجمع للتدريب العسكري[6].

وفي أفريل 1792 خصصت منطقة "ليفانت شفتلك" لتكون مركزاً لتدريب جنود الفرقة الجديدة، واختير هذا المكان من أجل الإبقاء على أمرها سرا لتجنب إثارة الجيش الانكشاري. وفي سبتمبر 1794 قام السلطان مع وزرائه بزيارة"ليفانت شفتلك" وحاول بذلك إعلام الرأي العام بوجود الفرقة العسكرية الجديدة وإضفاء الصبغة الرسمية على نشاطها، حيث أذاع السلطان مرسوماً أعلن فيه عن إنشاء الجيش الجديد[7].

إضافة إلى كل هذا قام سليم الثالث بسلسلة من التشريعات الجديدة سميت بمجموعها "قانون نامة" أو نظامان، أما مجموع إصلاحات السلطان فقد عرف باسم "نظامي جديد" هذه العبارة نفسها تم استخدامها للإشارة إلى القوات الجديدة، التي أحدثها سليم الثالث[8].

---

(1) السيد مصطفى، مصدر سابق، ص ص 75، 76.

(2) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص52.

(3) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص24.

(4) السيد مصطفى، مصدر سابق، ص77.

(5) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص52.

(6) السيد مصطفى، مصدر سابق، ص80.

(7) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص ص 252، 235.

(8) خالد زيادة، الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر، ص25.

وبموجب هذا النظام تم إعادة بناء النظام الضريبي وإحداث بيت مال جديد[1]. سمي "إرادي جديد"، "IRADI GEDID" لدعم مصاريف المؤسسات التي استحدثت، واعتمد في تغذية مالية الدولة على العائدات من الأراضي، وخصوصا الإقطاعات العسكرية[2]، عن طريق فرض ضرائب على ملاكين لم لم يقوموا بواجباتهم العسكرية[3].

وفي هذه الفترة استحدثت ضرائب جديدة على الإنتاج الزراعي[4]. إضافة إلى رفع الرسوم على مادة التبغ إلى ستة بالمائة[5]. في حين كانت الرسوم على المواد الأخرى لا تفوق ثلاثة بالمائة. كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى رفع مداخيل الدولة.

كما أجريت عدة إصلاحات أخرى تناولت النظام التمويني للجيش وإعادة تنظيم هيكل المدفعية وتعزيز التحصينات والدفاع عن مداخل البوسفور ومشارف العاصمة[6]، حيث تم إصلاح المواقع الفاسدة التي خربتها الحروب[7].

لقد شكلت مشاريع سليم الثالث الإصلاحية بداية أولى من نوعها في التاريخ العثماني، فالمرة يتم تنفيذ برنامجا إصلاحيا يستهدف مؤسسات الدولة، ويعتمد بشكل حاسم على المثال الأوربي في التحديث، ووصف أحد الضباط الفرنسيين ما كان يجري في اسطنبول إبان عهد سليم الثالث بقوله:" في بداية القرن التاسع عشر أعد السلطان سليم مشروعاً لإلغاء الانكشارية وتدمير طموحات العلماء والإطاحة بسلطة المفتي... وكان السلطان يريد تجديد أمته بمشاركتها في اكتشاف الأوروبيين في ميادين الفنون والعلوم، وتقدمهم في التجارة والزراعة والحضارة"[8].

هذا جانب من الإصلاحات التي قام بها سليم الثالث في عهده، والتي كان للفرنسيين فيها دوراً بارزاً من خلال مساهمتهم في إنجاح مختلف المشاريع الإصلاحية.

3.1. الدور الفرنسي في الإصلاح العثماني في عهد سليم الثالث:

إن التحالف الذي وقع بين سليمان القانوني وفرنسوا الأول منذ منتصف القرن السادس عشر، لم يكن شكلا من غير مضمون، بل على العكس من ذلك،

([1]) السيد مصطفى، مصدر سابق، ص70.
([2]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص52.
([3]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص25.
([4]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص52
-([5])L. B. JUCHREAU, Tome 1 ,Op .cit. p 405.
([6]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص52.
-([7])D. D. BARROU ,Op .cit., p 288.
([8]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق، ص54.

فقد كان لفرنسا على الدوام مركز مميز داخل الدولة العثمانية، لذلك فالسلطة السياسية في اسطنبول لم تكن قادرة على النظر إلى دول أوروبا كقوى معادية من غير تمييز[1] هذا ربما ما يفسر إقدام سليم الثالث قبل وصوله إلى العرش على بعث رسالة إلى الملك الفرنسي لويس السادس عشر، عبر فيها عن رغبته في إقامة علاقات ودية وتحالف ثابت مع فرنسا، كما أنه قد أرسل أحد أعوانه وهو إسحاق باشا إلى باريس للتشاور حول مستقبل العلاقات الفنية العثمانية، ومن جهة أخرى كان سليم الثالث معجباً بالحضارة الفرنسية منذ صباه[2]. وقد وقد وصل سليم الثالث إلى سدة الحكم في عام الثورة الفرنسية 1789، لكن هذا الحدث لم يغير من أفكاره، حول التحالف العثماني الفرنسي، أو حول إمكانية التحديث المعتمد على المساعدة الفرنسية.

إن سليم الثالث هو أحد سلاطين القرن الثامن عشر الذين دفعهم خلافهم مع قوات الإنكشارية وعدم اقتناعه بقدراتهم، إلى الاندفاع في تيار الإصلاح، أما البارز في عهده فهو إقامته لأول تجربة من نوعها في الإطار الإسلامي، وتتمثل في إصلاح عسكري واقتصادي شامل. أما نموذج الإصلاح فهو المثال الفرنسي، ولقد سبق وأن أشرنا إلى أن سليم الثالث أحاط نفسه بهيئة استشارية[3]، تتكون من اثنين وعشرين شخصا لتحضير الإصلاح، ومن بينهم فرنسي يسمى برتروند (Bertrand)، الذي عمل في الجيش العثماني، إضافة إلى المترجم الأرميني موروجاد وهسون "MOUROUDJA D'ohsson" الذي كان يتكلم اللغة الفرنسية جيداً[4].

وهذا بحد ذاته ذو مغزى، فلم تكن الاستعانة بغير مسلم لمنصب رفيع لتعيق هذا السلطان، الذي وضع نصب عينيه نموذجاً أوروبياً كمثال يحتذى: "إن قيام عهد سليم الثالث ليوضح بأن السلطة الحاكمة في اسطنبول قد قطعت شوطا كبيرا في علاقاتها مع الدول الأوروبية"[5].

أما عن الدور الفرنسي في الإصلاحات العثمانية، فلقد كان فعالا من دون شك، حيث ساهم الضباط والخبراء الفرنسيين فقي إنجاح مشاريع الإصلاح بمساعدة الدولة في التدريس والتدريب وتسيير المؤسسات العسكرية[6].

([1]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص، 70.

([2]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص21.

([3]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص71.

([4])M. DEVEZ ,**L'Europe et le monde la fin de XVIII siècle**, édition ALBINE MICHEL, Paris, Paris, 1970, p. 620.

([5]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص.79.

([6]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص54.

في حقيقة الأمر نجد أن الدور الفرنسي في إصلاح المؤسسات العسكرية العثمانية، كان بارزا قبل عهد سليم الثالث، حيث تكررت المبادرات الفرنسية طيلة القرن الثامن عشر[1] فالسلطان مصطفى وكذلك خلفه عبد الحميد الأول استعانا بخبرات الجنرال الفرنسي دوتوت الذي كان عليه بموجب مهمته أن يدرب ويدرس طلابه من الضباط العثمانيين فنون العسكرية والرياضيات الحديثة. وقد استقبلت اسطنبول في عهد عبد الحميد الأول عام 1784 بعثة فرنسية[2]. مكونة من عشرات الخبراء على رأسها السفير وعضو الأكاديمية الفرنسية قوفييه[3]. والذي كان من مهامه المساهمة في إصلاح المؤسسات العسكرية والإدارية والعثمانية، فدعي إلى ضرورة استخدام والأخذ بالوسائل العلمية الحديثة. بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه الجنرال الفرنسي لافييت (Lafitte)[4] في إنجاح مشاريع الإصلاح من خلال إشرافه على تعليم العثمانيين مختلف مناهج وفنون الحرب الحديثة[5].

وفي تلك الفترة كانت فرنسا مستعدة لاستقبال البعثة العثمانية التي أعدها الوزير خليل حميد والتي كانت تزمع الالتحاق بمعاهدة فرنسية، لكن البعثة لم تغادر اسطنبول[6]، بسبب المؤامرة التي أطاحت بالوزير حميد[7]، من قبل التيار المعارض للإصلاح[8]. ولقد أقدمت فرنسا على تقديم هذه المساعدات والتسهيلات من أجل تقوية الدولة العثمانية، بعدما رأت أن الطموح الروسي يهدد مصالحها في المنطقة[9]، لذلك استمر الدور الفرنسي في الإصلاح العثماني خلال عهد سليم الثالث، والذي يعتبر امتداد للمجهودات التي بذلتها فرنسا في القرن الثامن عشر.

لكنه في الفترة الممتدة من بداية الثورة الفرنسية إلى غاية 1792، ليس لدينا ما يشير إلى وجود مبادرات فرنسية مماثلة، وهذا راجع إلى انشغال

([1]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص20.

([2]) حملة فرنسية مصغرة تذكر بحملة نابليون على مصر بعد خمسة عشر.

([3]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص70

([4]) بعثة الملك الفرنسي لويس السادس عشر إلى اسطنبول، أين بقي حوالي أربعة عشرة سنة، وكون عدة تلاميذ بعد ما انشأ مدرسة الرياضيات ولقد كلف ببعض العمليات في الحرب العثمانية الروسية، سنة 1887.

([5]) L. B. JUCHERAU, tome1 ,Op .cit., p. 317.

([6]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، ص. 70.

([7]) عين صدر أعظم عام 1782، عمل بجدية لدفع برامج الإصلاح نحو الأمام في عهد السلطان عبد الحميد الأول، مما أدى إلى قتله من طرف التيار المحافظ.

([8])S. MARDIN" ,L'influence de la révolution française sur l'empire ottoman", in **Revue Internationale des Sciences Sociales**, Op. cit., p. 25.

([9]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق،ص. 20

فرنسا بمشاكلها الداخلية بسبب ثورتها، في حين كانت الدولة العثمانية لا تزال في حروب مع النمسا وروسيا.

بادر سليم الثالث إلى طلب المساعدة الفرنسية رسميا خلال خريف 1793، حيث أرسل الباب العالي إلى فرنسا لائحة باحتياجات الدولة من الضباط والتقنيين لتنفيذ التدريبات وإدارة المعاهد الجديدة. ولقد لبت الحكومة الفرنسية الطلبات العثمانية، وكان نابليون عام 1794 يفكر في العمل على خدمة السلطان العثماني وقيادة قواته المدفعية، حيث أن طموحات بونابرت غير المحدودة جعلته يفكر في مغادرة فرنسا ليصنع اسماً له في المشرق[1].

رغم أن نابليون قادته الأحداث إلى حروب في أوروبا، بدلاً من أن يتوجه إلى اسطنبول لمساعدة السلطان العثماني في إصلاحاته، إلاّ أنه أكّد في 30 أوت 1795، أنه في وقت وطدت فيه قيصرة روسيا صداقتها مع النمسا، أصبح من مصلحة فرنسا، أن تعمل كل ما في وسعها، لتحسين وتطوير الجهاز العسكري العثماني، وأضاف أن قوات السلطان عددها كبير، لكنها تجهل فنون القتال الحديثة.

أما فيما يخص المساعدات التي طلبتها الدولة العثمانية من فرنسا، فقال نابليون: "الباب العالي بعدما أحسّ بضعف قواته، طلب عدة مرات ضباط المدفعية، ولدينا بعضهم الآن، لكن عددهم قليل، وليسوا مكونين بما فيه الكفاية، لتدريب وتدريس العثمانيين[2]، وكانت رغبة نابليون في الذهاب إلى اسطنبول كبيرة، حيث قال : "لقد قمت ببعض التمارين والتحضيرات في قيادة جسم المدفعية لجيوشنا في ظروف ومراحل مختلفة، خاصة مع القوات الموجودة بطولون. وسأتطوع للذهاب إلى اسطنبول، إذا طلبت مني الحكومة الفرنسية ذلك، وسأصطحب معي ستة أو سبعة ضباط، كل واحد منهم يكون متخصصاً في ميدان من العلوم التي لها علاقة بالحرب"[3].

كان نابليون يرغب في الخروج من فرنسا لتحقيق طموحاته، لو منحت له الفرصة من قبل الحكومة الفرنسية، لكن التطورات التي حدثت في أوروبا دفعته إلى خوض حروب توسعية في إيطاليا، بدل التوجه إلى المشرق، لكن منذ ذلك الوقت تأكد أنه رجل مغامر أراد أن يصنع اسما لنفسه خارج أوروبا.

إن اهتمام حكومة الإدارة بمساعدة الدولة العثمانية في إصلاحاتها، بدأ يأخذ وتيرة متصاعدة، خاصة وأن فرنسا كانت قد خرجت من أزمتها الداخلية

---

(1) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص. 54.

(2)L. B. I. DE TESTA, Tome 2, Op.cit, p. 208 .

(3)Ibid, pp. 208, 209 .

منذ سنة 1795. لذلك كلفت الحكومة الفرنسية سفيرها الجديد في اسطنبول ريمون فرنيناك بمساعدة الدولة العثمانية في إصلاحاتها العسكرية، حيث وضعت تحت تصرفه عدة ضباط فرنسيين، بحثوا من أجل الدخول في خدمة الباب العالي[1]، ومساعدة السلطان في إصلاحاته[2].

كانت حكومة الإدارة تكلف سفرائها في اسطنبول بمساعدة الباب العالي في الإصلاحات العسكرية، وبعد أن تم تعيين أوبير دوبي، في أكتوبر من عام 1796، سفيراً لها في اسطنبول، كلفته بأخذ بعض المدافع لاستعمالها كنماذج في التدريبات، كما أخذ معه هذا السفير ضباط ورجال المدفعية، قصد القيام بتكوين العثمانيين، وتوجيه الأعمال الخاصة بصناعة الأسلحة، إضافة إلى تقديم دروس حول طريقة استعمال الأسلحة للجيش العثماني[3].

استمرت المساعدات الفرنسية، ببعث ضباط ومكونين إلى اسطنبول، حتى سنة 1789، حيث كان السلطان سليم الثالث يطلب في كل مرة خبراء، ومدربين من فرنسا والسويد خاصة[4].

أما عن الإنجازات التي حققت في هذه المرحلة والتي كان للفرنسيين فيها دوراً بارزاً هي الهندسة العسكرية والبحرية. ففي ميدان الهندسة العسكرية، نجد أن سليم الثالث، كان قد أحس بمدى أهمية وجود مهندسين عسكريين ذوو كفاءة عالية، لذلك قام بإعادة فتح مدرسة سود ليتزي (Sulltzé)[5] من جديد، مع الاستغناء عن المدرسين والمسؤولين السابقين فيها، واستبدالهم بأساتذة جدد، أغلبهم كانوا تلاميذ الجنرال الفرنسي لافايت[6].

لكن الملفت للانتباه هو القبول باستخدام اللغة الفرنسية كلغة مساعدة في التعليم الذي كانت برامجه حديثة إلى أقصى الحدود، ففي مدرسة الهندسة كان الطالب يتلقى خلال أربع سنوات من الدراسة، معلومات في الرياضيات والجغرافيا، والجبر والهندسة وحساب المثلثات، بالإضافة إلى اللغتين العربية

---

(1) المسؤولون العثمانيون لا يدخلون مسيحيين في نظامهم إلاّ كمهندسين عسكريين وكمكونين في الأسلحة، والبحرية وكان كل مسيحي يريد قيادة القوات العثمانية، كان يجب عليه أن يعتنق الدين الإسلامي.

(2) L. B. I. DE TESTA, Op.cit, p. 208 .

(3) L. B. JUCHEREAU, Op.cit, p. 108.

(4) E. DE MARCIERE, Tome 2, Op.cit, p. 213.

(5) هذه المدرسة أسسها الجنرال الفرنسي لافيات، توقف نشاطها لبعض الوقت، ثم أعيد فتحها من قبل سليم الثالث، وكان يدخلها أطفال منهم بين 8 و 12 سنة، وكان هؤلاء الأطفال يحصلون على منحة، تقدر بـ 15 بيزاسنر، قصد تشجيعهم.

(6) L. B. JUCHEREAU, Tome 1, Op.cit, p. 371 .

والفرنسية، وغير ذلك من المواد، كما حصلت حركة ترجمة واسعة للكتب العلمية والكتب العسكرية[1].

ولقد تخرج من مدرسة الهندسة عثمانيون تحصلوا على درجة مهندس كالفا (Calfa)، أو مهندس مساعد، وبذلك تم تكوين نخبة جديدة من المهندسين العسكريين، وفقاً للبرامج الأوروبية الحديثة.

وفي تلك الفترة، تمّ إنشاء مكتبة احتوت على آلاف الكتب الفرنسية حول فن الحرب، والعلوم الفيزيائية والرياضيات، إضافة إلى كتب أرسطو (Aristote)[2]، كما صدرت الموسوعة الفرنسية، لأول مرة ساهم فيها طلاب وأساتذة مدرسة سو ليتزي[3]، والتي أصبحت فيما بعد مطلوبة بكثرة.

وكان السلطان سليم الثالث يزور تلك المدرسة باستمرار، ويسأل الطلاب بنفسه، ويقوم بتفحص المخططات بعناية كبيرة، مع إطلاعه على المشاريع الجديدة للإنجازات العسكرية، كما أنه كان يشجع الأساتذة المهندسين لبذل مجهودات أكثر[4].

أما في ميدان البحرية، فقد تم الاستغناء عن نظام الصناعات البحرية القديمة، واختار السلطان لقيادة البحرية العثمانية، القابودان كوت شوك حسن، هذا الأخير طلب من سليم الثالث إحضار مهندسين من فرنسا والسويد، وبذلك بعثت فرنسا إلى اسطنبول كل من برون (Brun) وبونو (Benoît)، كما بعثت السويد عدة مهندسين من بينهم روبي (M. Robé)[5] الذين كان لهم دوراً كبيراً في بعث قوة البحرية العثمانية من جديد[6]، هذا بالإضافة إلى دور العلج إنجلز مصطفى[7] في تدريب وتكوين العثمانيين حتى قبل عهد سليم الثالث[8]. كما قام

([1]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، ص. 24.

([2]) ولد سنة 384 ق.م، بمستعمرة يونانية تدعي فستجيره، وتوفي سنة 322 ق.م ومن بين كتبه نجد فـن الشعر، التحليلات الأولى، التحليلات الثانية.

([3]) الملاحظ هو أن كل المدراء العامين لهذه المدرسة في تلك الفترة كانوا فرنسيين.

([4])L. B. JUCHEREAU, Tome 1, Op.cit, pp. 371 ..373 –

([5]) ليس لدينا معلومات حول حياة أو أعمال هؤلاء المهندسين، حيث لم نعثر على أدنى إشارة إليهم في كل المصادر والمراجع التي عدنا إليها.

([6])L. B. JUCHEREAU, Tome 1, Op.cit, pp. 397, 398 .

([7]) ضابط إنجليزي اعتنق الإسلام ، أسس عدة ورشات لبناء السفن، كما كلف بتدريب العثمانيين..

([8])G .BREMOND ,**L’Islam et les questions musulmanes aux points du vue français,** Charles Lavauzelle, éditions Militaires, Paris, 1924, pp. 49, 50.

قام سليم الثالث بفتح مدرسة البحرية[1]، من جديد، حيث أعيد تنظيمها من قبل القابودان كوت شوك حسن، الذي كلف مهندسين أوروبيين بتكوين أكثر من مائتي طالب عثماني، قسموا إلى فوجين الأول لضباط البحرية، والثاني لتكوين مهندسين لصناعة السفن. أما عن التدريب فقد عمل المهندسون الفرنسيون على تكوين العثمانيين على التنظيمات التي تدربوا عليها في ميناء طولون.

وفي بداية إصلاحاته قام سليم الثالث بفتح عدة ورشات لصناعة السفن، وفي وقت وجيز، تمّ صنع حوالي عشرين سفينة كبيرة، يمكن مقارنتها بأحسن السفن الفرنسية[2].

ولقد أشار السيد مصطفى إلى القوة البحرية العثمانية[3]، حيث قال: "أما بالنسبة للبحرية والتقدم الذي أحرزته خلال وقت قصير، فإننا نحيله إلى أصدقائنا من الأوروبيين الذين جاؤوا إلى اسطنبول، والذين كانوا شهود عيان على مدى قوتنا البحرية[4]، ومدى صلابة بناء سفننا، ونرجوهم أن يفصحوا عن مشاعرهم بهذا الخصوص"[5].

إن كل هذه الإصلاحات كانت قد أنجزت خلال سنوات قليلة، مما زاد من القوة البحرية العثمانية إلى درجة أن جوشرو (Jucherau)[6] قال : "أنه يمكن وضع الأسطول العثماني في تلك الفترة في مصاف الأساطيل البحرية للدول الأوروبية الكبرى"[7].

([1]) هذه المدرسة أسسها البارون دوتوت، الذي جاء إلى اسطنبول في عهد السلطان مصطفى الثالث (1757-1773)، وهو ضابط فنرسي أرسلته الحكومة الفرنسية لإجراء تحقيق حول القوة العسكرية العثمانية، فمكث وقتا طويلا في اسطنبول واسهم في إحداث العديد من المؤسسات.

([2])L. B. JUCHEREAU, Tome 1, Op.cit, p. 398

([3]) كانت البحرية العثمانية قد استعادت قوتها في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، لكن بعد وفاة كوت شوك حسن، سنة 1803 وعزل سليم الثالث سنة 1807، عادت إلى ما كانت عليه من قبل.

([4]) يبدو أن السيد مصطفى كان واثقا من القوة البحرية للدولة العثمانية، لذلك طلب من الأوروبيين أن يشهدوا على ذلك.

([5]) السيد مصطفى، مصدر سابق، ص. 82.

([6]) هو ضابط فرنسي، ساهم في تدريب وتكوين العثمانيين، وأصدر كتاب في جزئيين حول تاريخ الدولة العثمانية، اعتمدت عليه في هذه الدراسة.

([7])L. B. JUCHEREAU, Tome 1, Op.cit, p. 399.

وخلال الفترة الممتدة بين 1792 و1798، أمكن القيام بالعديد من الإصلاحات المذكورة أعلاه[1]، والتي كان فيها الدور الفرنسي بارزاً، لكن العلاقات الدبلوماسية الفرنسية ـ العثمانية قطعت بين 1798-1802 ووضع القائم بأعمال فرنسا في اسطنبول قيد الاعتقال، بسبب غزو نابليون لمصر، مما أثر على سير الإصلاحات، وشجع السفير الروسي لدى الباب العالي على الطعن في الإصلاحات[2].

كما أن الحملة الفرنسية على مصر أدت إلى ازدياد نشاط التيار المعارض للإصلاحات والمتكون من العلماء المحافظين والجيش الانكشاري[3]، حيث نشبت ثورات في عدة مناطق بين الجيش الانكشاري والجيش الجديد، ولقد وصلت هذه الثورات حتى مشارف العاصمة اسطنبول[4]. اسطنبول[4]. ولقد استغل سليم الثالث فرصة إعلانه للحرب على فرنسا في الفاتح سبتمبر 1798، لتجريب الجيش الجديد[5]، في الدفاع عن مدينة يافا، حيث أظهر استماتة كبيرة أمام الجيش الفرنسي[6].

إن الاستقرار السياسي الذي عرفته الدولة العثمانية، منذ عام 1792 أتاح للسلطان سليم الثالث تجسيد العديد من أفكاره الإصلاحية، وفي وقت وجيز استطاع أن يعيد شيئاً من هيبة الدولة العثمانية، خاصة في الميدان العسكري، لكن الحملة أدت إلى تعطيل العديد من المشاريع الإصلاحية، وتخريب بعض الإنجازات المحققة[7]. لذلك يمكن اعتبار الحملة حداً لنهاية مرحلة هامة من الإصلاحات التي قام بها سليم الثالث، إذ توقفت المساعدات الفرنسية للعثمانيين مدة تفوق ثلاث سنوات.

لكن العلاقات العثمانية ـ الفرنسية ، عادت إلى طبيعتها بعقد عام 1802، وعادت بذلك البعثات الفرنسية بخبرائها وضباطها إلى اسطنبول[8]. ففي عهد

([1]) أشرنا في هذا البحث إلى بعض الإصلاحات العثمانية التي كان فيها الدور الفرنسي بارزاً، ولم نتطرق إلى كل الإصلاحات التي قام بها سليم الثالث.

([2]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص. 55.

([3])M. DEVEZ, Op.cit, p. 621.

([4])Y. FEHMI, Op.cit, p. 173 .

([5]) استعمل الجيش العثماني الجديد لأول مرة، ضد الفرنسيين في سوريا، وهم الذين كان لهم دوراً كبيـ ـراً في إنشائه.

([6])L. B. JUCHEREAU, Tome 2, Op.cit, pp. 109, 110 .

([7])G. BREOND, Op. cit., p. 50.

([8]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص. 55.

القنصلية، أبدى نابليون استعداداً كبيراً لمساعدة الدولة العثمانية لتقوية جيشها، وهو ما أكده في رسالة إلى سفيره في اسطنبول برون، في 14 مارس 1804، حيث قال: "... أبلغ السلطان العثماني أننا نرغب في مساعدة الدولة العثمانية لتسترجع قوتها..."[1]، وكان نابليون يهدف من وراء هذه المبادرة إلى استرجاع مكانة فرنسا المتميزة لدى الباب العالي، والتي فقدتها منذ قيامه بغزو مصر. واستعادت فرنسا مكانتها لدى الباب العالي، بعد وصول الجنرال سباستياني إلى اسطنبول في صائفة عام 1806[2]، حيث أن هذه الفترة عرفت دخول نابليون في حرب مع أغلب دول أوروبا، لذلك كانت مهمة الجنرال الفرنسي تتمثل أساسا في التصدي لأية محاولة تقارب بين الدولة العثمانية من جهة وروسيا وإنجلترا من جهة أخرى[3]. ومساعدة الدولة العثمانية في حالة إقدام هاتين الدولتين على دخول الأراضي العثمانية[4].

وفي الفترة الممتدة بين نهاية سنة 1805 و 1807، كثرت المراسلات بين نابليون وسليم الثالث[5]، وتمخض عن ذلك قيام فرنسا بتقديم مساعدات كبيرة قصد تقوية الدولة العثمانية، حيث أمر نابليون في 29 جانفي 1807 ببعث مدافع وذخيرة، وكذا خمسة ضباط ورجال مدفعية إلى اسطنبول، وأكّد نابليون : "أنه يجب على الضباط الفرنسيين أن يجوبوا كل المقاطعات العثمانية لنثبت مدى رغبتنا في مساعدة سليم الثالث ..."[6]. ويبدو أن نابليون كان مستعداً مستعداً لمنح السلطان العثماني كل ما يطلبه منه وهو ما أشار إليه في رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 11 مارس 1807، حيث قال " أما فيما يخص الضباط الذين طلبتهم الدولة العثمانية، يجب أن تحدد عددهم وأسلحتهم، وأن تكتب لنا طلبا مفصلا حول ذلك..."[7].

ويمكن تقسيم الدور الفرنسي في الإصلاح العثماني إلى مرحلتين، أولها كانت قبل الحملة الفرنسية على مصر، والتي كانت فيها فرنسا تبعث الضباط والمهندسين إلى اسطنبول لتكوين الطلبة العثمانيين، أما المرحلة الثانية، التي كانت في غضون السنوات الأخيرة من عهد سليم الثالث، فإضافة إلى إرسال الخبراء العسكريين إلى اسطنبول، كانت فرنسا تبعث ضباطاً لمساعدة الجيش

---

(1) **Correspondance de Napoléon**, Vol 9, p. 290.

(2) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، مرجع سابق، ص. 55.

(3) كان نابليون يهدف في تلك الفترة إلى الوصول بقواته إلى أقصى الشرق، لذلك أراد أن يقوي الدولة العثمانية، والتي في حالة وجود صراع عسكري، ستقوم بغلق الدانوب على أعدائه (روسيا وإنجلترا).

(4) G. REMERAND, **Les grandes figures de l’orient,** tome 2, Orientaliste, Paul Gauthner, Paris, 1928, p. 11.

(5) لمزيد من التفاصيل، أنظر تاستا الجزء الثاني، ومراسلات نابليون مجلد 12، 14، 15.

(6) L. B. I. DE TESTA, tome 2 , Op.cit, pp. 391, 392.

(7) Ibid, p. 300.

العثماني[1] في الدفاع عن أراضيه، كون المرحلة الثانية، شهدت دخول فرنسا في عدة حروب، بسبب توسعات نابليون في أوروبا، وحلمه بالسيطرة على المشرق.

لذلك يمكن القول أن الدور الفرنسي في الإصلاح العثماني كان يتماشى وفقا للمصالح الفرنسية في الشرق، أما عن أغراض فرنسا وراء ذلك فكانت متعددة الأوجه، فمن ناحية مواجهة الخطر الروسي والإنجليزي، ومن ناحية أخرى الرغبة في الوصول إلى آسيا ومجابهة النفوذ الإنجليزي في الهند[2].

في وسط هذا الدعم الفرنسي واصل سليم الثالث إصلاحاته بإعادة تنظيم الجيش والبحرية التي يعتبرها البعض أحد أهدافه الرئيسية، لكن العثمانيون لم يكونوا مهيأين بعد لتقبل هذه الإصلاحات خاصّة الإنكشارية الذين رأوا في النظام الجديد خطراً يتهددهم[3]. لذلك ثاروا وقاموا بقتل العديد من دعاة الإصلاح، ثم فرضوا حصارا محكما حول قصر السلطان وأرغموه على إصدار فرمان بإلغاء النظام الجديد، وتسريح الجنود اللذين التحقوا به فقام سليم الثالث بإلغائه. إلا أن تراجعه عن مشروع إصلاح الجيش لم يقنع الانكشارية حيث خشوا أن يعود يوماً ما إلى تنفيذ هذا المشروع، فقرروا عزله بعد إن استصدروا فتوى من شيخ الإسلام جاء فيها: **"إن كل سلطان يدخل نظم الإفرنج وعاداتهم ويجبر الرعية على إتباعها لا يكون صالحا للملك"**[4].

وبذلك كانت كل المؤشرات في بداية سنة 1807، توحي بنهاية سليم الثالث، حيث تساءل شيخ الإسلام عطا الله أفندي وقال :"سلطان لم يحترم القرآن، هل يستحق أن يبقى على العرش"[5] فذهب بنفسه إلى سليم وأوضح له له ما يريد الشعب، و دخل عليه مطأطأً رأسه قائلاً: **"يا مولاي لقد حضرت بين يدك برسالة محزنة أرجوك قبولها لتسكين الهيجان وليس يخفى على عظمتكم أن عموم العسكر نادوا باسم السلطان مصطفى ابن عمك سلطاناً عليهم، ولا سبيل إلى المقاومة فالتسليم لأمر الله أوفق وأسلم من كل شيء فأظهر السلطان تجلداً ولم تبد عليه علامات الضيق والكدر من هذا الحديث وقبل كلام**

---

(1) يمكن أن نذكر في هذا الصدد دور الجنرال الفرنسي سبستياني في الدفاع عن اسطنبول، بعد التهديد الإنجليزي .

(2) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق، ص 55.

(3)C. LAMOUCHE ,Op.cit, pp. 205.206.

(4) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص 529.

(5)Y. FEHMI ,Op.cit, pp. 177,178.

الشيخ..."[1] فاستسلم سليم الثالث من دون مقاومة، وأودع السجن لكنه ندم على استسلامه بسهولة حيث قال في آخر أيامه :" كان من الأجدر أن أموت وأنا أدافع عن حقوقي"[2]. وفي 29 ماي 1808، قتل سليم الثالث من قبل الجيش الإنكشاري وتم إلغاء النظام الجديد[3] ويقول الجبري فيما يخص عزل السلطان وقتله "في جمادى الثانية سنة 1223هـ وردت أخبار من إسلامبول عن عزل السلطان سليم ومجيء مصطفى فأبطل النظام... وعندما أسس سليم هذه الحركة طلب المساعدة... لكن السلطان مصطفى أرسل جماعة وقتلوا سليم في المكان الذي يختبأ فيه بالخناجر..."[4].

لقد أدرك سليم الثالث ضرورة الإصلاح وكان له الإرادة في تحقيقها لكنه لم يستطيع القضاء على العائق المتمثل في الجيش الإنكشاري الذي أستمر خطره حتى في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839) لذلك لا يمكن الحكم أن سليم الثالث فشل في إصلاحاته فالرجل قد حكم في خضم فترة صعبة تخللتها أخطاراً خارجية جمة وثورات داخلية في الأقاليم التابعة للدولة العثمانية، لكن رغم ذلك حاول ضمان أمن دولته من خلال قيامه بتبني مشروع إصلاحي على النمط الأوروبي شمل كافة مؤسسات الدولة وذلك بمساندة من أوروبا عامة وفرنسا خاصة[5].

2. التأثيرات الثقافية والفكرية الفرنسية في الدولة العثمانية:

قبل قيام الثورة الفرنسية كان العثمانيون قد كونوا فكرة لا تعوزها التفاصيل عن بلدان أوروبا من نواحي مختلفة:اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً[6].

---

(1) عبد المنعم الهاشمي، مرجع سابق، ص.422.

(2)Y. FEHMI ,Op.cit, p. 178.

(3)C. LAMOUCHE ,Op.cit, p, 206 .

(4) عبد الرحمان الجبرتي، مصدر سابق، ص 80.

(5)C. LA MOUCHE ,Op .cit., p. 206 .

(6) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص 79.

ورغم ذلك بقيت الدولة العثمانية منغلقة تقريباً أمام كل محاولة لإدخال أفكار أوروبية، حيث أن الفئة المتفتحة على تلك الأفكار والتي أيدت دخولها كانت قليلة، ولم يكن لها تأثيراً على المستويين السياسي والاجتماعي[1]. وبظهور الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، تغيرت الظروف حيث ظهرت تطورات جديدة سمحت بتقبل العثمانيين لبعض الأفكار الغربية، خاصّة في ظل انفتاح الدولة العثمانية على أوروبا في عهد السلطان سليم الثالث.

1.2. انتشار مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية:

لقد كانت الثورة الفرنسية أول الحركات الفكرية في الغرب المسيحي التي كان لها تأثيراً حقيقياً على العالم الإسلامي، فحتى القرن الثامن عشر كان العالم الإسلامي منعزلاً عن مجالات الفكر والثقافة في الغرب الأوربي، فالنهضة الأوربية والتعليم الجديد والعلوم التقنية والحركات الفكرية في أوروبا المسيحية لم تجد لها أي صدى أو استجابة من قبل الشعوب الإسلامية التي نظرت إليها على أنها حضارة غريبة عنها[2]. وحتى الفلاسفة الفرنسيون لم يجدوا طريقاً للتأثير في الدولة العثمانية ونشر الأفكار والثقافة الأوربية[3].

ومما لا شك فيه أن الثورة الفرنسية كانت علمانية واجتماعية وعقلية في أوروبا لوجود تغيير أيديولوجي واستعمال مصطلحات غير دينية عكس الحركات الأوربية الأولى التي كانت مسيحية الطابع، لذلك أغلق المسلمون المداخل أمامها ولم تؤثر فيهم، ومرت بدون أي صدى يذكر في وسط العالم الإسلامي.

والعلمانية بطبيعة الحال ليست لها جاذبية خاصّة بالنسبة للمسلمين، لكنه في ظل هذه الإيديولوجية العلمانية أو المحايدة من الناحية الدينية، فلعل المسلمون كانوا يأملون في اكتشاف أسرار المعرفة و التقدم الغربي واستيعابها، دون الإضرار بتقاليدهم الخاصة، و أسلوب حياتهم الذي يرفض المسيحية بمذاهبها المتعددة[4]. بالإضافة إلى ذلك نجد أن الثورة الفرنسية ظهرت في وقت كانت فيه الدولة العثمانية مهددة من طرف روسيا [5]، مما دفع الكثير من

([1]) M. DEVEZ ,Op .cit., p.59.

([2]) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص 246.

([3])M. DEVEZ ,Op.cie, p.60 .

([4]) برنارد لويس، مرجع سابق، ص ص60 ،61.

([5]) لكن بعد بداية الثورة الفرنسية بحوالي ثلاثة سنوات عقدت الصلح مع روسيا.

العثمانيين إلى التفكير في الاستفادة من الخبرات الأوربية[1]، وبالتالي دخول أفكار الثورة الفرنسية بطريقة تلقائية.

رغم كل هذا فإن تغلغل تلك الأفكار الجديدة في الدولة العثمانية لم يكن أمراً سهلاً، ونستخلص ذلك من خلال ردود الفعل الأولية حول الثورة الفرنسية في اسطنبول.

في الوقت الذي زاد فيه نشاط الفرنسيين لنشر أفكار الثورة الفرنسية في الأراضي العثمانية، برزت تدريجياً ردود أفعال سلبية على المستوى السياسي، وقد عبَّر عن ذلك موظفون بارزون في إدارة سليم الثالث منهم عاطف أفندي الذي رأى بأن رجال الثورة يحرضون حثالة الناس على الالتحاق بهم ويعدونهم بالمساواة و الحرية. وقد رأى عاطف أفندي بحق الخطر الذي تمثله الثورة. أما المؤرخ عاصم أفندي وهو كاتب يوميات السلطان، فقد عبر بدقة عما تعنيه الجمهورية بالنسبة له: "الجمهورية مثل معدة مريضة: تهدر وتفرقع، مبادئها تقوم على ترك الدين ومساواة الفقير بالغني" [2].

وحول الصداقة بين الجمهورية الفرنسة والدولة العثمانية،قال نفس المؤرخ:"...إن التفاهم وتبادل الصداقة بين أمتين هما مثل الظل والنور ممنوع على الشعب المسلم..."[3].

إن تحييد الدين وانتهاج مبدأ العلمانية كوسيلة لنشر أفكار الثورة الفرنسية، من طرف الفرنسيين، في الدولة العثمانية المعتنقة للدين الإسلامي لم يكن لهما، على ما يبدو، تأثيراً واضحاً على شعوب تلك الدولة في أثناء بداية انتشار أفكار الثورة الفرنسية في أوروبا وما يجاورها. ولعل خالد أفندي[4] قد عبر عن أفكار فئة من رجال الحكم عما كان يجري بفرنسا، فقد رفع للسلطان مذكرة مطولة مليئة بالازدراء والاحتقار للفرنسيين ولنظامهم السياسي، يقول في مذكرته: "لقد حاول الفرنسيون أن يظهروا كمسلمين حقيقيين ليكسبوا تعاطف الناس السذج. وقد ادعوا أنهم خربوا الكنائس وأنهم أزالوها، ولكنهم لاحظوا أن ادعاءاتهم لم تصل بهم إلى أهدافهم المنشودة. فبدءوا بعد ذلك بنشر كتب فولتير وغيرها، ولكن بما أن أغلب الناس تجهل اللغة الفرنسية فقد ترجموا هذه الكتب إلى الأرمينية والتركية واليونانية مشددين على حسنات

([1])M. DEVEZ ,Op.cit, p.60

([2]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص 73.

([3])M. DEVEZ ,Op.cit, p.59 .

([4]) رجل سياسي محافظ، كان سفير السلطان العثماني بباريس بين عامي 1803 و1806.

نظـام الجمهوريـة وعلـى مبدأ الحريـة وأرسـلوا عملاءهـم ليؤججـوا نـار الفتنـة ..."[1]

وواقـع الأمـر أن الدعايـة الفرنسـية قـد أقلقـت الطبقـة الحاكمـة فعـلا لأن البيانــات والمنشـورات كانـت تـوزع بالعشـرات فـي منــاطق تابعـة للسـلطان العثماني، وأكثر من ذلك فالخبراء الفرنسيون في اسطنبول كانوا يحتفلون بعيد الثـورة الفرنسـية، وهـي مناسـبة يشـرحون فيهـا مبـادئ الثـورة لـزوارهم مـن العثمـانيين، وقـد صـدرت فـي اسـطنبول دوريـات فرنسـية موجهـة أصـلاً لتعبئـة أفراد البعثة الفرنسية، إلا أن خالد أفندي لم يخفِ قلقه من هذه النشاطات. وفـي المـذكرة ذاتهـا يلخـص وصـفه للنظـام فـي فرنسـا علـى النحـو التـالي: "بمـا أن الفرنسيين قد فقدوا ملكهم فـإنهم أصـبحوا بـدون حكومـة أكثـر مـن ذلـك، فبسـبب خلو العرش صـارت أغلـب المناصـب بأيدي رعاع الشعب، وهم ليسوا أكثـر مـن عصابة من الثوار أو بالتركي الفصيح: كومة من الكلاب، وأنه من غير الممكن أن ننتظر الأمانة والصداقة من أمثال هؤلاء الناس"[2].

وحتـى المـؤرخين المسـلمين فـي تلـك الفتـرة الـذين عايشـوا أحـداث الثـورة الفرنسـية لـم يولـوا اهتمامـاً لمـا كـان يجـري فـي فرنسـا مـن تغيـرات باسـتثناء إشـارات بعضـهم. فـالجبرتـي تكلـم عـن أحـداث الحملـة الفرنسـية بـأدق تفاصـيلها دون أن يتطرق إلـى الحـديث عـن التـاريخ الفرنسـي المحلـي، وبدرجـة أقـل عـن التاريخ الأوربـي. فـي حين نجـد أن نقـولا التـرك، قـد أشـار إلـى بعـض الأحـداث الخاصـة بالثورة الفرنسية وربطهـا بالحملة الفرنسية على مصر.

وهنــاك مــن المــؤرخين الجزائــريين مَــنْ تطــرق إلــى الثــورة الفرنســية وأثارها، منهم أبـي راس الناصـري الجزائـري، إضـافة إلـى أحمـد بـن سـحنون[3] هـذا الأخيـر كـان قـد خـص الثـورة الفرنسـية بـبعض الفقـرات فـي كتابـه "الثغـر ألجمـاني" ، وهنـاك أيضـا محمـد ابـن العنـابي الجزائـري الـذي تحـدث عـن آثـار الثورة والحملة الفرنسية بطريقة غير مباشرة في كتابه "السعي المحمود"، الذي دعا فيه إلى ضرورة تقليد المسلمين للأوربيين قي نظمهم وعلومهم[4].

---

(1) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص 73.

(2) نفسه، ص ص 73، 74.

(3) كلاهما عاش في مدينة معسكر بالغرب الجزائري، وكلاهما توظف عند باي معسكر **محمد الكبير**.

(4) أبو القاسم سعد ا ، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 ، ص 299.

من خلال هذا العرض لمختلف ردود الفعل العثمانية تجاه الثورة الفرنسية وانتشار مبادئها، يتضح أنها قوبلت بالرفض خاصّة من قبل التيار المحافظ الأصولي في الدولة العثمانية. لذلك لم تؤثر أفكار الثورة في العثمانيين في بادئ الأمر، بل أنه حتى على الصعيد السياسي نجد أن الدولة العثمانية ترددت كثيرًا في الاعتراف بالجمهورية الفرنسية[1]، كما أن الرعايا الفرنسيين في الأراضي العثمانية انقسموا إلى ملكيين ويعاقبة[2]. مما وضع الديوان العثماني في موقف حرج، واستمر الوضع إلى غاية سنة 1794 السنة التي تقربت فيها الدولة العثمانية إلى الحكومة الثورية[3]. إلا أن نظرة العثمانيين إلى الثورة الفرنسية، والنظام الذي أقامته لا يمكن تلخيصها بمجموع الآراء السلبية التي أشرنا إليها. وكان الموقف في اسطنبول أشد تناقضاً، حيث لا تستطيع هذه الانطباعات المبسطة والمباشرة أن تعبر عنه. فالسلطان سليم الثالث كان ماضياً في خططه الإصلاحية الجدية التي جوبهت بكل سخرية من جانب الناقدين عسكرياً ودينياً وسياسياً. بل إن سكان اسطنبول كانوا يهزؤون من جنود سليم الثالث المتزينين بأزياء فرنسية. لذلك يمكن القول أن قيام الثورة الفرنسية وإعلان الجمهورية فيها لم يشكل عائقاً كبيراً بالنسبة للسلطان سليم الثالث الذي أرسل إلى فرنسا عامّ 1793 لائحة باحتياجات دولته من الضباط والتقنيين لتنفيذ التدريبات الضرورية وإدارة المعاهد الجديدة[4].

ولذلك كانت التأثيرات الفرنسية في الدولة العثمانية عسكرية ودبلوماسية أكثر منها فكرية،إلا أن هذه المؤثرات قد فتحت أقنية تسرب منها الفكر والتقنية الأوروبية لأول مرة إلى العالم الإسلامي وتم ذلك بمساعدة المرشدين والمدرسين والخبراء الفرنسيين، وبهذه الطريقة أخذت أفكار الثورة الفرنسية تتغلب على حواجز الرفض الإسلامي لكل ما هو مسيحي[5].

نهجت الثورة الفرنسية منذ قيامها نهجاً متعدد الأوجه يهدف إلى تسريب أفكارها إلى مختلف مناطق العالم، وكانت الدولة العثمانية بأقاليمها أولى

([1]) عند بداية الثورة الفرنسية، ترددت الدولة العثمانية في شأن الحكومة الفرنسية التي تتعامل بها بصفة رسمية الحكومة الملكية، أو الجمهورية.

(2) هم أنصار تيار ثوري في فرنسا أبان الثورة الفرنسية تأسس في باريس وكان له امتدادات في مختلف المدن الفرنسية وكان روبسبيير هو المسؤول السياسي الأول في ذلك التيار وخبا نجمه نهائياً بانتهاء فترة حكم الجمعية التأسيسية عام 1794.

([3])S. MARDIN ,Op .cit., p. 26

([4]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص 74.

([5]) عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص 258.

المناطق الواقعة خارج أوروبا المدرجة ضمن نطاق اهتمام رجال النظام الجمهوري الجديد في باريس.

وقد اتخذت خططاً لنشر الدعاية لأفكار الثورة وشعاراتها ونظام الحكم في فرنسا، حيث قامت بطبع نشرة دورية كانت تصدر مرة في الشهر بعنوان " المجلة الفرنسية في اسطنبول" ونشرة أخرى بعنوان " نشرة مفوضية الجمهورية الفرنسية لدى الباب العالي" كما نشرت وثائق وبيانات مثل " دستور الجمهورية"[1]. كما لعبت الصحف دوراً هاماً في نشرة الأفكار الجديدة التي أتت بها الثورة الفرنسية خصوصاً عندما أنشأ الفرنسيون في 1790 آلة طباعة في سفارتهم باسطنبول، حيث كانوا يصدرون النشرات والإعلانات [2]. واستعمل ديسكورش هذه المطبعة لنشر الخطابات الهامة التي صدرت عن الجمعية التأسيسية والقوانين الجمهورية في المشرق[3]. كما ساهمت السفارة الفرنسية في اسطنبول من خلال مطبعتها في طبع الكتب العلمية باللغتين الفرنسية والعثمانية، وكان الهدف من وراء ذلك هو إبقاء الصلة مع الفرنسيين المقيمين والعاملين في أراضي الدولة العثمانية، وكذا نشر الدعاية بين العثمانيين أنفسهم. لقد عبر عن ذلك أحد رجال الإدارة في باريس شارحاً أهداف تأسيس المطبعة في اسطنبول بقوله:" المطبعة تعمل على تنوير المواطنين المقيمين بالمشرق حول قضايا الجمهورية، وثانيا إعطاء فرصة التعرف على الكتب العامة التي تقدم طعم العلوم التي تهمهم"[4].

وفي عام 1795 كان السفير الفرنسي في اسطنبول فرنيناك، يطبع صحيفة أخبار كل أسبوعين تتكون من ست إلى ثمان صفحات كانت توزع في كل أنحاء الدولة العثمانية، وفي السنة التالية أصدرت جريدة "الجازيت الفرنسية في اسطنبول" وهي أول جريدة تظهر في الشرق الأوسط[5].

كما ساهم الرعايا الفرنسيون في اسطنبول في نشر أفكار الدولة الفرنسية من خلال تشكيلهم للنوادي والجمعيات، أهمها تلك التي أسسها السفير

---

(1) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق، ص، ص57.58.

(2) برنارد لويس، مرجع سابق، ص 330.

(3)E. De MERCIERE, Tome 2 ,Op.cit, p 15.

(4) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق،ص 58.

(5) برنارد لويس، مرجع سابق، ص 330.

ديسكورش في عامّ 1793 باسم "الجمعية الجمهورية لأصدقاء الحرية والمساواة"[1].

ومن الإجراءات الأخرى التي ساهمت في نشر أفكار الثورة الفرنسية في اسطنبول، قيام الفرنسيين بغرس " شجرة الحرية" في حدائق السفارة الفرنسية باسطنبول، حيث أن هذا الإجراء أدى إلى ظهور محاولات لترجمة كلمة « liberté »[2].

أما الحدث البارز الذي ساهم بشكل فعال في نقل مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية إلى قلب العالم الإسلامي، فهو الحملة الفرنسية على مصر، حيث أنه رغم التقلبات السياسية المختلفة التي حدثت بهذا البلد، لا تزال أثار تلك الأفكار بادية للعيان حتى في وقتنا الحاضر[3] وهذا باعتبار أن مصر كانت من أكثر المقاطعات العثمانية التي أثرت فيها أفكار الثورة الفرنسية بعد ما مكث بها الجيش الفرنسي ثلاث سنوات[4]. وفي نفس السياق يجب الإشارة إلى دور السفارات الشرقية إلى أوروبا في نقل مبادئ الثورة الفرنسية إلى العالم الإسلامي، هذا بالإضافة إلى دور الأقليات المسيحية التي كانت تعيش في ظل الدولة العثمانية في ولوج هذه الأفكار[5] والتي بدأت تستوعب المفاهيم الجديدة وأصبحت تفكر جدياً في الانفصال عن الدولة العثمانية [6].

إضافة إلى كل هذه المجهودات، حاول رجال النظام الجمهوري بباريس تبييض صورة الثورة الفرنسية، وبالخصوص عهد الإرهاب، قصد تسهيل تغلغل أفكار الثورة الفرنسية في المجتمع العثماني. ويعبر عن ملابسات هذا الموقف أحد رجال الإدارة الفرنسية حيث يقول أن إعدام الملك وإن كان قد ترك تأثيرا سيئا لدى الطبقة الحاكمة العثمانية، فإن مبعوثي الثورة لدى الباب العالي يلحون على ناحية أخرى، وهي أن فرنسا منذ أن أثبتت ديانة العقل، لم تكن في تناقض مع المسلمين لكن إزالة التناقض الديني بإزالة المسيحية لم يكن ليطمئن المسؤولين المسلمين على أية حال[7].

([1]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق، ص 58.

([2]) S .MARDIN ,Op.cit, p. 26.

([3]) عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص 58.

([4])M. DEVEZ ,Op.cit, p 620.

([5])B. BADIE ,Op.cit, p. 08.

([6])E. LAMY ,Op.cit., pp. 73. 74.

([7]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص 73.

ومن جهة أخرى إذا تمعننا في المبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية نلاحظ من دون شك الفرق الشاسع الموجود بينها وبين الثقافة الإسلامية [1]. كما أن المصطلحات التي استعملتها الثورة الفرنسية لم تكن كلها جديدة لدى المسلمين [2] فنجد مثلاً مصطلح المساواة الذي كان يتكرر في خطابات ومراسلات الفرنسيين "كحق طبيعي" كان موجودا في المجتمع الإسلامي، لكن ليس بنفس المفهوم حيث كان مرتبطاً بالأمة مثل المساواة في العبادة [3] كما أن الدين الإسلامي يدعو إلى المساواة بين كل أفراد المجتمع، وتقريب الغني من الفقير [4].

كما أن الثورة الفرنسية تنتمي إلى تاريخ خاص بها وسبقها إنتاج فلسفي في أوروبا، مهد لظهورها ولم يكن له نظير في العالم الإسلامي آنذاك، لذلك كان من الصعب إيجاد مصطلحات باللغة العثمانية أو العربية تعادل المصطلحات التي أتت بها الثورة الفرنسية. هذا ما أدى إلى استعمال مصطلحات مؤقتة وغير دقيقة في البداية [5].

أدخلت الثورة الفرنسية تطوراً جديداً في صورة أوروبا من منظور إسلامي، فبالإضافة إلى فكرة أوروبا المتقدمة، طرأت فكرة جديدة تتعلق بالوضع السياسي، حيث برز ولأول مرة أن نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ يتعلق بشكل خاص بمسألة الحرية، وهو الأمر الذي لم يكن معروفاً من قبل بالنسبة للمسلمين. صحيح أننا نعثر على حالات عديدة من التعبير عن الحرية في الآداب الإسلامية الكلاسيكية، وأن التعبير الاجتماعي عن الحرية لدى المسلمين قد اتخذ أشكالا خاصّة به، لكن مفهوم الحرية بما هو مبدأ أساسي لم يكن معروفا لدى المسلمين حسب الفهم الأوربي. وأول من تنبه إلى مدلوله بالصيغة التي أطلقتها الثورة الفرنسية كان العثمانيون. بل أنهم تعرفوا على هذا المفهوم منذ عام 1784 فقد ورد مفهوم "حرية"، بل استخدمت الكلمة العثمانية "سربستية"[6] للتعبير عن ذلك. وبالإضافة إلى هذا عرف مفهوم الثورة (Révolution) التي كانت دلالتها سلبية في الأدب السياسي الإسلامي، حيث اعتبرت أولاً فتنة واختلالاً وبلبلة ثم انقلاباً[7] أما مفهوم (Patrie) فلم يكن

.([1])B. BADIE ,Op.cit, p 09.

([2])M. DEVEZE ,Op.cit, p 620

([3])B. BADIE ,Op.cit, p.11.

([4])M. DEVEZ ,Op.cit, p. 620

([5])B .BADIE ,Op.cit, p.p 07.08

([6]) تعني انعدام الحدود والقيود، وقد استخدمت لتشير إلى الحرية الجماعية السياسية.

([7]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص 100.

معروفاً في الآداب الإسلامية بهذا الاسم، حيث أنه كان شائعاً بمفهوم الأمة أو الملة[1] كما تمّ التعرف على مفهوم الاستقلال وعرفت الجمهورية بمعناها الحديث أيضاً. وكان لاكتشاف هذه المفاهيم أثره في تكوين صورة عن الوضع السياسي الناشئ حديثا في أوروبا[2].

ولقد كان تأثير أفكار الثورة الفرنسية على المجتمع العثماني ضعيفاً في البداية، لكن مع مرور الوقت شمل جميع فئاته بدرجات متفاوتة، ويمكن تلخيص تلك الأفكار في ثلاث كلمات:" حرية، إخاء، مساواة" [3]، حيث أن التعبير عن الأفكار والآراء هو أثمن الحقوق التي يتمتع بها الإنسان، فلكل مواطن حرية الكلام والكتابة وحرية النشر، شرط أن يتحمل مسؤولية تجاوز هذه الحرية في الحالات التي ينص عليها القانون[4].

ومما لاشك فيه أن الثورة الفرنسية هزت أفكار سليم الثالث. ولكن فكرة الإصلاح والتغيير تمليها ضرورات داخلية أكثر من تأثير الثورة الفرنسية نفسها، فعلى يد سليم الثالث كثرت البعثات العثمانية إلى أوروبا وشجع التعليم خاصّة العسكري منه. كما أن تسمية "النظام الجديد"[5] من غير المستبعد أن يكون اختيارها جاء بتأثير من التغيير الذي أطلقته الثورة الفرنسية، التي وضعت النظام الملكي بالنظام القديم، مقابل النظام الجديد الذي تمثله، بل وأكثر من ذلك نجد أن أحد أعوان السلطان"[6]، قد وصف الإصلاحات العثمانية وتربع سليم الثالث على العروض "بالثورة السعيدة"[7].

ومع مرور الوقت بدأت تبرز آثار أفكار الثورة الفرنسية على العثمانيين، ومن خلال البيان الذي أصدرته الدولة العثمانية، وتم توزيعه على سكان سوريا بعد دخول الجيش الفرنسي إليها، ظهر تأثير بعض الأفكار الجديدة. حيث احتوى البيان على ما يلي: "... كل الناس لهم نفس الحقوق ولا يوجد

([1]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق، ص 100.

([2]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص 94.

([3]) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص ص 259.

([4]) المادة 11 من مرسوم حقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية.

([5]) النظام الجديد مصطلح أطلق على الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث في المجال العسكري.

([6]) يقصد به السيد مصطفى، صاحب كتاب : نقد حالة الفن السكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية سنة سنة 1803.

([7]) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص.ص. 175-176.

إنسان أفضل من غيره، كما يمكن لكل امرأ الاحتفاظ بكل ما يملك ..."[1]. من خلال هذه الوثيقة نستنتج تأثير بعض أفكار الثورة الفرنسية على المسلمين، انطلاقاً من طرح مبدأ حرية الحفاظ على الممتلكات والمساواة في الحقوق، لكن هذه الأفكار ستتجسد لاحقاً في الكتابات العثمانية، التي طرحت عدة قضايا جديدة منها "مشكلة العبيد"[2].

إن انتشار أفكار الثورة الفرنسية في اسطنبول، وتأثيرها في المجتمع أكده المؤرخ العثماني سليم أفندي، الذي أرخ للفترة بين 1791 و1808، وعلى النشاطات الفرنسية في الدولة العثمانية."... لقد حيروا العقول، ليس فقط عقول كبار مسؤولي الدولة، لكن أيضاً عقول عامة الناس، ولكي ينشروا أفكارهم الهدامة ... فقد بحثوا عن الاشتراك مع المسلمين، ويخدعونهم بشعار الصداقة... كان في مقدور الفرنسيين أن يغزوا عقول بعض الناس ذوي العقول الضعيفة..."[3] وبذلك دخل التأثير الغربي في المشرق مرحلة جديدة وعميقة[4].

ويرى بعض المؤرخين أن نجاح الأفكار الغربية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصّة في الدولة العثمانية، يرجع إلى القوة المادية للغرب في إقامة اقتصاد أوروبي متين وتفوق عسكري وسياسي يفوق كثيرا ما كان لدى العثمانيين في تلك الفترة، ولذلك استطاعت أفكار الثورة الفرنسية أن تخترق الحواجز السياسية لمجتمعات أوروبا الغربية، وتشمل الثورة ضد الأنظمة القديمة في أوروبا أولاً. "فالأمة الفرنسية ستجود بالإخاء والمساعدة على جميع الشعوب التي تتحسس عميقاً الرغبة في استرجاع حريتها المهضومة، فالأقربون هم بالطبع أولى بالمعروف، ولذا بادرت القوات الفرنسية باحتلال بلادهم"[5]، وكان من الطبيعي أن تخرج تلك الأفكار عبر الحدود الفرنسية إلى إلى باقي أنحاء العالم بما في ذلك الدولة العثمانية [6].

---

(1)S. MARDIN, Op.cit, p. 26 .

(2)S. MARDIN, Op.cit, p. 26 .

(3) برنارد لويس، مرجع سابق، ص ص 67،68

(4) نفسه، ص68

(5) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص258.

(6) نفسه، ص258.

لكن رغم كل هذا فإن أفكار الثورة الفرنسية، لم تؤثر بصفة عميقة في المجتمع العثماني[1]،على الأقل في عهد السلطان سليم الثالث، خاصّة في ظل جهل غالبية العثمانيين باللغة الفرنسية، وهذا ما يفسر تأثر بعض الفئات المثقفة في المجتمع العثماني أكثر من غيرها، ولم يظهر تأثير أفكار الثورة الفرنسية جليا إلا في منتصف القرن التاسع عشر [2].

هذا بالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، والتي قللت من الاهتمام العثماني بما كان يجري في فرنسا، خاصّة حملة بونابرت على مصر، وكذا دخول إنجلترا كمنافس قوي في المشرق، هذا ما أدى بالسلطان العثماني والمسؤولين السامين في الدولة العثمانية إلى التفكير أكثر في إصلاح الجهاز العسكري لحماية الممتلكات العثمانية، دون إعطاء أهمية كبيرة لأفكار الثورة الفرنسية.

2.2. أثر الثورة الفرنسية على الدولة العثمانية:

إن أول خطر من الغرب على العقيدة الإسلامية ـــ التي تشكل العقيدة الرسمية للدولة العثمانية ـــ جاء من الثورة الفرنسية وظهرت إشارات عثمانية تحذر من ذلك الخطر، حيث فسر الأمين العام في الدولة العثمانية أصل الأحداث الأخيرة:" إن الملحدين المعروفين والمشهورين "Rousseau"[3] وفولتير "Voltaire"[4] أوسعوا شتماً وسباً للرسل وللأنبياء وللملوك الكبار، وعملوا على محو وإزالة الدين مع تلميحات عن حلاوة المساواة ونظام الجمهورية وبلغة عامة الشعب"[5].

ومن العوامل التي أدت إلى تفاقم تأثير وتغلغل أفكار الثورة الفرنسية على العثمانيين حملة بونابرت على مصر، التي كانت أول الصدمات العسكرية والحضارية الهامة، التي أرسلتها أوروبا إلى الشرق منذ الحرب الصليبية[6]، مما دفع الدولة العثمانية إلى شن ما يعرف في الوقت الحاضر بالحرب النفسية، وذلك من خلال البيانات الموجهة إلى رعايا السلطان بكل من العربية

([1]) يجب التمعن جيداً في هذه الفترة، للحصول على بعض النقاط التي تأكد وجود آثار لأفكار الثورة الفرنسية على المجتمع العثماني.

([2])S. MARDIN ,Op .cit., p. 26.

([3]) جان جاك روسو (1712-1778): فيلسوف ومفكر فرنسي شهير، أحد فلاسفة عصر التنوير أو عصر الأنوار الذين كان لكتاباتهم أثر بالغٌ في التمهيد لقيام الثورة الفرنسية، أشهر مؤلفاته "العقد الاجتماعي".

([4]) فولتير (1664-1778) فيلسوف ومفكر فرنسي وأحد رواد حركة التنوير الفرنسية.

([5]) برنارد لويس، مرجع سابق، ص207.

([6]) لطف ا أحمد جحاف، مرجع سابق، ص09.

والعثمانية. لقد وصف خبث الثوريين في النهاية: "اللهم دمر بلاد الأمة الفرنسية...لأنها كافرة طاغية لا تؤمن بوحدانية إله السماوات والأرض ولا تؤمن بيوم القيامة، كما إنها تخلت عن الدين كله وأنكرت وجود الآخرة وعقوبتها... وأسست مبادئ جديدة ووضعت قوانين ... ومنحت نفسها حق تحريك الأشياء، وسمحت لنفسها بما تشتهي... وتحولت مؤامراتها الشريرة تجاه أمة محمد..."[1].

وفي فترة إقامته في مصر وضع نابليون قانوناً جديداً يحكم به المسلمون استمده من التشريع الفرنسي وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ المسلمين التي يحكمهم فيها قانون غير مستمد من الشريعة الإسلامية. ولقد دام تطبيق هذا القانون طيلة فترة التواجد الفرنسي بمصر.

ولأول مرة منذ ظهوره يواجه الإسلام تحدياً كبيراً هدد كل الأسس المذهبية والاجتماعية الإسلامية، فلم يسبق له مثيل من قبل. فهو تحدٍ جديد أوسع مجالاً وأكبر قوة وأقوى وجوداً. إلى جانب ذلك انه لم يأت من عالم مهزوم لكنه من عالم منتصر.

وحتى من جهة سليم الثالث نجد أنه رغم استعداده لقبول الأساليب الغربية، إلا أنه كان يعتبر المسيحيين كأعداء للإسلام؛ فهو يعتقد أن الاتفاقيات مع هذه القوة لا تجلب إلا الشر، ولم يكن يهدف من وراء عقدها آنذاك إلا محاولة لاستعادة القوى العسكرية المضمحلة لجيش الدولة العثمانية، ليتمكن من مواجهة أعدائه في ميادين القتال[2].

3.2. المؤثرات الفكرية الفرنسية:

على امتداد القرن الثامن عشر شهد محاولات متكررة لإصلاح الإدارة والمؤسسات والتعليم وبذلك شهدت اسطنبول تسرب الأفكار الحديثة الفرنسية بشكل خاص.

إلا إن التأثير الفكري الفرنسي والأوربي بشكل عامّ ظهر بوضوح إبان عهد سليم الثالث، وأصبح لأفكار التنوير دعاة بارزون[3]. ففي الوقت الذي بلغ التأثير الأوربي ذروته في الدولة العثمانية إبان عهد سليم الثالث كان العثمانيون يكتشفون أوروبا الحديثة وأفكارها الجديدة من خلال سفرائها أو من خلال الأوربيين والفرنسيين خصوصاً الذين كانوا يدرسون طلابهم الهندسة

---

(1) برنارد لويس، مرجع سابق، ص ص 208،209.

(2)على محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص400.

(3) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص ص27، 28.

والرياضيات، ويعرفون بأهداف الثورة الفرنسية ومحاسن إقامة "الجمهورية" والنظام الجديد [1]. وبذلك استطاع العثمانيون أن يشقوا طريقهم خلال المرحلة الجديدة التي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر عندما بدأ سليم الثالث في تنفيذ برنامج الإصلاح، ففي عامّ 1792 قرر السلطان أن جزءا من برنامج التغيير يضع الدولة العثمانية في موازاة الدول الأوربية. وبذلك تم إيفاد السفارات العثمانية وإقامتها في البلدان والعواصم الأوربية. وكان أولها سفارة في لندن عامّ 1793، ثم في فيينا وبرلين وباريس. وبذلك وصل سعيد على أفندي إلى باريس في عامّ 1796 بصفته أول سفير للسلطان العثماني لدى الجمهورية الفرنسية.

وقد طلب سليم الثالث من كل سفير أن يتعلم لغة البلد الذي يعمل فيه، هذا بالإضافة إلى بعض الواجبات الدبلوماسية الأخرى، كما طلب منهم معرفة وتعلم الأشياء التي تفيد الدولة عند تطبيقها.

ولم يرحل السفراء العثمانيون إلى أوروبا بمفردهم بل كان في صحبتهم دائما عددا من المترجمين اليونانيين ومجموعة من أمناء السر العثمانيين الذين كانت مهمتهم الأساسية هي تعلم اللغات وخصوصا الفرنسية واكتشاف الجديد في المجتمع الأوربي، واكتساب فكرة عن حضارتهم ليشغلوا مناصب حكومية هامة عند عودتهم [2].

ومن جهة أخرى ساهمت الإصلاحات التي قام بها سليم الثالث في بروز المؤثرات الفكرية الفرنسية على العثمانيين، فبفضل الاتصال بين الطلاب والجنود ورجال الحكم العثماني من جهة، والضباط والخبراء الفرنسيين من جهة أخرى، نشأ نوع من التعاطف العثماني تجاه هؤلاء المنظمين المعاونين، وقد تغذى هذا لتعاطف بالمناقشات الطويلة التي تخرج عن نطاق الدروس، كما أن إلزامية تدريس اللغة الفرنسية أوجد عدداً من العثمانيين الذين يحسنونها، فشهدت اسطنبول نخبة من أبناء الجيل المتفتح على المعارف الفرنسية، حيث انكبوا على قراءة كتب متنوعة باللغة الفرنسية[3].

إن ظهور اللغة الفرنسية بشكل واضح بدأ بتوظيف الضباط الذين يتحدثون الفرنسية في مدارس التدريب العسكرية في نهاية القرن الثامن عشر

([1]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق، ص ص 8، 9.

([2]) برنارد لويس، مرجع سابق، ص ص 141- 142.

([3]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق، ص 56.

وبداية القرن التاسع عشر، وأن النمو والتأثير للغة الفرنسية [1] ارتبط بتلك الفترة حيث كانت مراسلات الدبلوماسيين الروس والوزراء النمساويين الأجانب مع سفارتهم باسطنبول بشكل واضح باللغة الفرنسية [2]، وبلغ تأثير اللغة الفرنسية في الدولة العثمانية درجة أن التلاميذ والطلبة كانوا ينظرون إلى الفرنسيين نظرة التلميذ إلى أستاذه [3]. خاصّة وأن برامج التعليم في مدارس الرياضيات والبحرية والهندسة كانت تقوم على أساس برامج التعليم الفرنسية [4]. ومن العوامل التي ساهمت في تعليم اللغة الفرنسية في أوساط المجتمع العثماني، إقامة مطبعة باللغة الفرنسية في المدينة الجديدة صكوتاري (Scutari)[5]، والتي بالإضافة إلى ذلك كانت تصدر مطبوعات باللغة العثمانية أيضاً[6].

أما بالنسبة للترجمة فقد تطورت في عهد سليم الثالث، حيث قام يحي أفندي بتكوين جماعة من المترجمين العثمانيين [7]. وكانت وظيفة المترجم جزءا أساسيا في الجهاز الحكومي لإدارة الشؤون الخارجية، وكان المترجم يشكل جزءا مهما من هيئة أمانة السر الرسمية "رئيس المكتب" أو رئيس أفندي، وكان مسؤولاً عن التعاملات مع الحكومات الأجنبية[8].

وكانت ترجمة المؤلفات تسير بشكل منتظم، وكذلك تدريس اللغة الفرنسية، التي دخلت كلغة إلزامية في عدة معاهد عثمانية، لكن الملفت للانتباه أن يتصدى أحد الشباب العثمانيين، وهو أحد مناصري تجربة سليم الثالث للكتابة باللغة الفرنسية، دون أن تطأ قدماه أرض فرنسا من قبل[9] تلك محاولة

([1]) في سنة 1809 فسر السفير الإنجليزي في اسطنبول، لماذا كان عليه أن يكتب المعاهدة مع العثمانيين باللغة الفرنسية مع أن المفاوضات كانت قد تمت في اسطنبول، بأنه لم يجد مترجما يجيد الإنجليزية تماماً.

([2]) برنارد لويس، مرجع سابق، ص 101.

([3]) نفسه، ص103.

([4]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص28.

([5]) مدينة نمت في عهد الإصلاحات نتيجة لبناء الثكنات والمدارس العلمية فيها، تقع في الجهة المقابلة لاسطنبول على الضفة الأسيوية للبوسفور، سماها العثمانيين أسك ودار Uskudar.

([6]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص 31.

([7]) برنارد لويس، مرجع سابق، ص 101.

([8]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق، ص ص 61، 62.

([9]) أي لم يسبق له وأن زار فرنسا من قبل.

محمود رئيف [1]، الذي كتب مؤلفاً بالفرنسية يحمل عنوان "جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية" [2].

وقد شرح رئيف في مقدمة كتابه أهمية اللغة الفرنسية، ولماذا اختارها بدلاً من الإنجليزية فيوضح:"... لم أتردد في قبول المهمة التي هي شرف لي لذا أعددت نفسي سريعاً لرحلتي هذه [3]... كما أن اعتنائي الأول كان التزود بكتاب قواعد فرنسية. وكرست نفسي لدراسة هذه اللغة. التي باعتبارها لغة عالمية تستطيع أن تلبي حاجاتي" [4].

والكاتب الثاني الذي كتب بالفرنسية هو سيد مصطفى، فقد أعد تقريرا قصيرا في: "نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية سنة 1803" وفيه يدافع عن الإصلاحات الحديثة التي قام بها سليم الثالث[5].

إن إصرار المؤلف على الكتابة باللغة الفرنسية يعود إلى أسباب متعددة يذكر بعضها في سياق الكتاب، حيث قال:"... وبدون أن أفقد الوقت، أخضعت نفسي لدراسة اللغة الفرنسية، كأشد اللغات عالمية، وقادرة على أن تقربني من معرفة الآخرين، الذين كتبوا حول هذه الفنون الرائعة" [6] لكن رغم هذا الإصرار فإن سيد مصطفى لم يستطع أن يتقن اللغة الفرنسية [7] اتقاناً كاملاً[8] كاملاً[8] وكان للكتابة بالفرنسية مغزاه العميق فيما يتعلق بالموقف الذي تبناه بعض العثمانيين تجاه الصورة التي كونوها عن حضارة أوروبا، وكان هذا

([1]) لقب بمحمود الإنجليزي بعد أن احتل منصبا دبلوماسيا في لندن حيث كان سفير السلطان العثماني هناك. وترك عدة كتابات منها رسالة في الجغرافيا، ووصف لرحلته وإقامته في لندن منذ سنة 1793.

([2]) يعد من أهم كتابات محمود رئيف، كتبه باللغة الفرنسية تحت عنوان: " tableau des nouveaux règlements de l'empire ottoman " طُبع في مطبعة الهندسة الجديدة"صكوتاري" باسطنبول سنة 1798. والكتاب مكون من ستين صفحة، ويحتوي على 27 لوحة، تمثل أهم المنشئات التي أنشأت في عهد سليم الثالث، وقد طبع الكتاب مرة أخرى في برلين عام 1802، وترجم إلى عدة لغات.

([3]) يقصد رحلته "سفارته" إلى لندن.

([4]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص ص 76، 87.

([5]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص 87.

([6]) سيد مصطفى، مصدر سابق، ص 56.

([7]) ذكر خالد زيادة، أن النسخة الأصلية بالفرنسية، فيها أخطاء في التراكيب اللغوية المستعملة بالإضافة إلى استخدام تعابير في غير موضعها، أو تعابير غير دقيقة، كما أن النص يحتوي على فقرات تكاد تكون غير مفهومة.

([8]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص32.

يعني أن الحدود القائمة بين عالمين متناقضين، في العقيدة والفكر، قد بدأت في التقلص كما أن الرغبة في الانفتاح على عالم جديد و الخروج من دائرة الثقافة التقليدية، قد عبّر عن نفسه بهذه الأمثلة القليلة ولكن المعبرة عن اتجاه ثابت لدى تيار الإصلاحيين المحيطين بالسلطان سليم الثالث [1].

إلى جانب الكتابة، تم ترجمة مؤلفات وكتب فرنسية مما خلق وضعاً فكرياً جديداً في اسطنبول، ويرجع اختيار اللغة الفرنسية للكتابة والتعبير عن سائر اللغات الأخرى إلى مكانتها الخاصة عند العثمانيين بفضل الروابط الفرنسية العثمانية [2].

وقد أدى هذا الوضع إلى تداول عدة كتب فرنسية،حيث احتوت مكتبة مدرسة الرياضيات مثلا على حوالي أربعمائة كتاب، منها مؤلفات لفولتير وروسو[3].

كما ظهرت محاولات للتعريف بالتاريخ الأوربي، حيث أعد مسيحي من اسطنبول يدعى كوسومو كومي داس (Cosmo Comidas). قائمة باللغة العثمانية، عن الحكام الأوربيين بتواريخهم الميلادية، وتواريخ توليهم العرش، وألقابهم وورثتهم ومعلومات أخرى، وهذا ما يجسّد اهتمام الدولة العثمانية في عهد سليم الثالث بما كان يجري في أوروبا[4].

ومن جهة أخرى كان للّغات الشرقية مكانة أخرى عند الفرنسيين أيضاً، حيث أنشأت مدارس لتعليمها مثل: "المدرسة الوطنية للّغات الشرقية في باريس « École Nationale des Langues Orientales Vivant de Paris » سنة 1790، كما ضمت جامعة ليون « Lyon » قسما خاصا باللغة العربية. والآثار المصرية و التمدين الإسلامي[5]. ومن أشهر المستشرقين نذكر البارون دي ساسي (Sacy De) (17580-1838) الذي كان أستاذا للّغة العربية في مدرسة اللّغات الشرقية الأنفة الذكر. ومارسل ج ج (Marcel J.J)، (1776-1854) وهو باريسي درس

([1]) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، مرجع سابق، ص 88.

([2]) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي**، مرجع سابق، ص86.

([3]) خالد زيادة، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، مرجع سابق، ص28.

([4]) برنارد لويس، مرجع سابق، ص،191.

([5]) نجيب العقيبي، المستشرقون، **موسوعة في تراث العرب، مع تراجم المستشرقين ودراستهم عنه منذ ألف عام حتى اليوم**، ج1.ط.4، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 140.

العربية على يد دي ساس وكان مترجماً في حملة نابليون، ومن أعماله في مجال الترجمة نذكر ترجمته لخطاب نابليون للمصريين، كما قام بنشر مذكرات معهد مصر (1798-1801)[1].

لقد خلقت الاتصالات بين العثمانيين والأوروبيين عدة آثار على بعض ميادين التفكير الإسلامي العثماني، وعلى أساليب الكتابة أيضاً، رغم احتفاظ العثمانيين بالتقاليد الثقافية العثمانية النمطية، كما أن الاهتمام باللغة الفرنسية لم يسلب اللغة العربية مكانتها المتميزة التي كانت تمتع بها على مختلف الأصعدة في الدولة العثمانية[2].

3. سياسة بونابرت الإسلامية وآثار حملته على مصر :

كان نابليون يحلم بالسيطرة على العالم، فبالإضافة إلى توسعاته في أوروبا، كان المشرق من بين اهتماماته الأولية، لذلك بذل مجهودات معتبرة

(1) نفسه، ص ص 162، 163.

(2) برنارد لويس، مرجع سابق، ص 94.

لضمان نجاح مشاريعه، حتى في الأراضي الإسلامية[1]، حيث أنه فهم قوة الإسلام[2]، وأدرك نابليون منذ وقت مبكر (قبل قيامه بالحملة على مصر)، أنه مقدم على تجربة فريدة من نوعها تتلخص في التعامل مع شعب شرقي له حضارة عريقة، ويختلف ديانة ولغة وثقافة[3].

1.3. سياسة بونابرت "الإسلامية":

كان نابليون يود انتهاج سياسة مبنية على أساس التظاهر باحترام الدين الإسلامي إذ طلب من جنوده دراسة القرآن الكريم قبل مغادرتهم لفرنسا[4]، وبعد إقلاع الأسطول الفرنسي تعاقبت مظاهر سياسته تلك، وهو لا يزال في عرض البحر الأبيض المتوسط في طريقة إلى مصر، فقد تمثلت المظاهر الأولى لها في عدة منشورات كتبها وهو على متن بارجة أوريان (الشرق) (Orient)، فأصدر منشوراً مؤرخاً في 22 جوان 1798 إلى جيش الشرق، وأوضح فيه أن الشعب المصري، يدين بالإسلام، وأن أول ركن من أركان ذلك الدين هو النطق بالشهادتين ولا ينبغي على الفرنسيين معارضة المصريين في عقيدتهم الدينية[5].

وبعد نزول القوات الفرنسية بالإسكندرية، وزّع نابليون منشوراً كشف فيه عن الجهود التي بذلها في سبيل تفهم عقلية المصريين، وأشار إلى القواعد العامة التي سيبني عليها "سياسته الإسلامية" تجاه المصريين فحرص كل الحرص على التظاهر باعتناقه وجنوده الدين الإسلامي، بدأ بنطق الشهادتين، بعدما أدرك قيمة الروابط التاريخية والدينية التي كانت تجمع المصريين والعثمانيين تحت لواء الخلافة العثمانية.

ومن خلال المنشور الذي وزعه نابليون عند وصوله إلى القاهرة تتضح لنا جليا السياسة الإسلامية لقائد الحملة، حيث قال : **"... أيها المصريون قد قيل لكم إني ما نزلت بهذا لطرف إلاّ بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا**

---

(1)G. R GEBLESCO ,Op .cit., p. 47 .

(2)J. MILIA ,Op .cit., p. 07 .

(3) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر أواخر القرن الثامن عشر**، من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1971، ص. 05.

(4)Ch. CHERIFS, **Bonaparte et l'Islam d'après les documents français et arabes**, A. Pedone éditeur, Paris 1914, p.12.

(5) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر**، مرجع سابق، ص.ص.11-12.

تصدقوه، وقولوا للمفترين إني ما قدمت إلاّ لأخلص حقكم من أيدي الظالمين، وإنـي مثـل المماليـك أعبـد الله سـبحانه وتعـالى وأحتـرم نبيـه والقـرآن الكريم..."[1]. هذه الكلمات أمليت وأمضيت من طرف الجنرال بونـابرت سنة 1798، أعلن من خلالها أن فرنسا والإسلام سيصبحان متحالفان حول العالم.

وفي التصريحات اللاحقة لنابليون، يظهر أنه تمادى في إظهاره الروح الدينية حتى في أبسط الأشياء[2]، حيث نشر بياناً آخر، بعد استسلام القاهرة، يعتبر استمراراً لسياسته وأهم ما جاء فيه ما يلي: **"فليطمئن كل مَنْ انتابه الفزع، وليرجع كل من رحلوا إلى بيوتهم، وليجر أداء الصلاة اليوم كالمعتاد فأنا أود أن تستمر على الدوام، لا تخافوا من شيء على عائلاتكم وبيوتكم وممتلكاتكم، وخاصة على دين النبي الذي أحبه ...."**[3].

وبعد استقراره بمصر عمل بونـابرت على الاستفادة من مشايخ الأزهر للتفاهم مع المصريين[4]، على أساس أن جامع الأزهر هو مركز الدراسات الإسلامية العربية العليا في مصر، وأنه يتبوأ مكانة سامية في العالم الإسلامي، كما أقر في مذكرته التي أملاها في منفاه أن الأزهر يوازي جامعة السربون (Sorbonne)، في باريس، وأنه أشهر جامعة في الشرق، وقد نظر بونـابرت إلى علماء الأزهر نظرة إجلال وتقدير عميقين، وهو أول من أطلق عليهم اللقب الجامعي الحديث (دكاترة الشريعة) (Les Docteurs de la Loi). ولقد أرسى بونابرت مبادئ عامة للسياسة التي اعتزم انتهاجها لحكم المصريين، وأطلق المؤرخون الأوربيون على هذه السياسة المصطلح التاريخي: (السياسة الإسلامية لبونابرت – La politique Musulmane de Bonaparte)، وقامت على إظهار الاحترام العميق للدين الإسلامي، ومشاركة الجيش الفرنسي مع المصريين في الاحتفال بالأعياد الدينية الإسلامية[5]. وقد أراد نابليون تطبيق سياسة المصالحة المصالحة والسلم مع المصريين، وبذلك شارك مع جيشه في الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف في 23 أوت 1798[6]، حيث قام بونـابرت بصف جميع الجنود الموجودين معه داخل القاهرة صفوفا بطبولهم وآلاتهم الموسيقية، وأمر

---

(1) عبد الرحمن الجبرتي، مصدر سابق، ص. 4.

(2)Ch. CHERIFS, Op. cit., P. 10.

(3) هنري لورنس وآخرون، مرجع سابق، ص. 101.

(4) عبد العظيم رمضان، **مصر قبل عبد الناصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص. 34.

(5) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر**، مرجع سابق، ص.ص.5-7.

(6)M. DEVEZ, Op.cit, p. 618.

بضرب المدافع، وكان احتفالاً عظيماً[1]، وحضر في الوليمة التي أقيمت بمنزل الشيخ خليل البكري[2].

وكان بونابرت يترأس أحياناً الاحتفالات الدينية للمسلمين، ويستغل الفرصة لنشر أفكار ومبادئ الثورة الفرنسية. وخلال تواجده بمصر زاد اهتمامه بالتفاصيل الدقيقة للحياة الدينية[3]، حيث قام بإلقاء عدة محاضرات، كما أجرى لقاءات مع شيوخ الأزهر حتى جعلهم يعتقدون أنه سيدخل رفقة جيشه إلى الدين الإسلامي[4]، حيث استُقبل في هذه الفترة عدة مرات من طرف طرف الشيوخ المصريين وعلى رأسهم الشيخ البكري، كما أنه قام باستقبال بعض الشيوخ في حفل الجمهورية الفرنسية في 22 سبتمبر 1798، الذي تم فيه رفع شعار[5] كُتب فيه: **"**لا إله الله محمد رسول الله**"**[6].

ومع مرور الوقت زاد تقرب نابليون من مشايخ وعلماء الأزهر، ليستعملهم كأداة وساطة بين المصريين والفرنسيين، حيث كانوا يشرحون حقيقة المشاريع لهم وبالمقابل يوصلون مشكلاتهم ومظالمهم إلى السلطات الفرنسية، وكان نابليون يهدف من وراء كل ذلك إلى كسب تأييد علماء الأزهر للحكم الفرنسي، مما سيؤثر في نفوس المصريين فيخلدون إلى السكينة، وكان كل هذا التنظيم يهدف إلى توطيد دعائم الحكم الفرنسي في مصر[7].

ولقد استغل نابليون الوضع في البداية وكتب عدة أوراق على لسان المشايخ وألصقت نُسخاً منها في الأسواق والشوارع ، حيث يقول الجبرتي في هذا الصدد : **"... استهل شهر جمادى الثانية بيوم السبت سنة 1213 هـ فيه كتبوا أوراقاً على لسان مشايخ وأرسلوها إلى البلاد وألصقوا منها نسخا بالأسواق والشوارع وصورتها نصيحة من كافة علماء الإسلام بمصر المحروسة، نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، ونبرأ إلى الله من**

([1]) حول أحداث هذا العيد يقول الجبرتي: "وأما أهل البلد فلم يخرج منهم أحد تلك الليلة سوى النصارى والشوام والقبط والأورام والإفرنج البلديين، ونساؤهم وقليل من الناس البطالين"، أنظر كتابه : عجائب الآثار، الجزء الثالث.

([2]) نقولا الترك، مصدر سابق، ص. 44.

([3])Ch. CHERIFS, Op.cit, p. 32.

([4]) نلتمس عند نابليون القدرة على الإقناع، كما أنه لم يدعو المصريين إلى الدخول في الدين المسيحي، بل هو الذي بادر للتقرب من المسلمين، حتى كاد أن يعلن إسلامه، وهذا قصد السيطرة على مصر بطريقة سلمية.

([5]) لم يتطرق لا الجبرتي ولا نقولا الترك، إلى ذكر هذا الشعار.

([6])E. DRIAULT ,**La vraie**, Op. cit., p. 62.

([7]) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر**، مرجع سابق، ص. 07.

الساعين في الأرض بالفساد نعرف أهل مصر المحروسة..... وترتب على ذلك قتل جماعة من المسلمين ونهب بعض البيوت، ولكن حصلت ألطاف الله الخفية وسكنت الفتنة بسبب شفاعتنا عند أمير الجيوش بونابرت وارتفعت هذه البلية أنه رجل كامل العقل عنده رحمة وشفقة على المسلمين...."[1].

ولم يكتفِ نابليون بمحاولة كسب العلماء المصريين إلى صفه بل كافة المصريين أيضاً، حيث قال الجبرتي في معرض حديثه عن المعهد العلمي الذي أنشأه الفرنسيون في حارة "الناصرية" : **"وإذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريدون الفرجة لا يمنعونه الدخول إلى أعز أماكنهم ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بمجيئه إليهم، خصوصاً إذا رأوا فيه قابلية أو تطلعاً للنظر في المعارف والأقاليم والحيوانات والطيور والنباتات وتواريخ القدماء، وسير الأمم وقصص الأنبياء وبتصويرهم وآياتهم ومعجزاتهم وحوادث أممهم مما يحير الأفكار"**[2]. كما كان الفرنسيون يملكون في مكتباتهم عدة كتب تخص التاريخ الإسلامي، حيث يقول الجبرتي في هذه الصدد: **".... لقد ذهبت إليهم مراراً وأطلعوني على ذلك فمن جملة ما رأيته كتاب كبير يشمل على سيرة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم. وفي صفحة أخرى صورة الخلفاء الراشدين ..."**[3].

لقد سارت الأمور في البداية لصالح نابليون وسياسته لكن لم يلبث أن وقع حادث خارجي جعل العاطفة الدينية تزداد تأججا في نفوس المصريين بعد أن أعلن سليم الثالث الحرب على فرنسا، وأدرك بونابرت خطورة إذاعة هذا النبأ، فحاول أن ينفيه ونعته بشائعة خبيثة روّج لها الإنجليز والمماليك[4]، كما استعمل نابليون ميله إلى الدين الإسلامي، لجلب المصريين إلى جانبه، حيث ذكرهم "بالخدمات الجليلة" التي قدمها للدين الإسلامي أثناء تواجده بمصر[5]، ويقول بعض الباحثين أنه كان لبونابرت مقدرة فائقة على إخفاء الحقائق، لكن القوى التي تعمل ضده داخلياً (في مصر) أو خارجياً كانت أقوى، إذ تسلل إلى القاهرة من بلاد الشام رسل معهم منشوراً أصدره السلطان، دعا فيه المصريين

---

(1) عبد الرحمن الجبرتي، مصدر سابق، ص. 30.
(2) نفسه، ص 32.
(3) نفسه، ص 34.
(4) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر**، مرجع سابق، ص. 69.

(5)Ch .CHERIFS, Op.cit, P. 32.

إلى الجهاد الديني ضد الفرنسيين، ووصل هذا المنشور إلى علماء وطلاب الأزهر[1].

ورغم الظروف الصعبة التي أصبح فيها نابليون بعد إعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، إلاّ أنه اتبع السياسة السابقة نفسها، أي التركيز على الجانب الديني، والإكثار من ذكر محاسن الدين الإسلامي، حيث أنه عندما كان يتأهب لدخول سوريا، قال: **"إن الانتصارات تحقق بفضل الله، ومن يتبع ديانة أخرى غير الدين الإسلامي، فلن يحرز أي انتصار"**[2].

لكن هذه السياسة لم تحل دون نشوب ثورة في القاهرة، خطط لها شيوخ وعلماء الأزهر، والتي بعدها ظهر تناقص في سياسة نابليون بتحويل بعض المساجد إلى قلاع وهدم البعض الآخر لأغراض عسكرية تسهل من تحرك القوات الفرنسية لمواجهة سكان القاهرة[3].

كما أن نابليون اختلف مع هؤلاء الرجال بالنسبة للضرائب والغرائم التي أمر بفرضها على البلاد، وكذلك بالنسبة لقطع رواتب الأوقاف المخصصة للفقراء، ومصادرة المنازل والدور وهدم بعضها وانتهاك حرمة الجامع الأزهر والعدوان على مقدساته وتمزيق المصاحف وقصف الأزهر بالقنابل، مما أثار هياج المصريين فقاموا بثورة عارمة اشترك فيها جميع الأهالي، ولعب فيها رجال الأزهر دورا كبيراً[4].

ولقد اعترف نابليون بأهمية الاختلاف الديني وأوضح أهميته في تحديد العلاقات بين الفرنسيين والمصريين، حيث رأى فيه العقبة الرئيسية التي تحول دون توطيد دعائم الحكم الفرنسي في مصر. ولقد اقتنع نابليون برأي الرحالة الفرنسي فولني، الذي قال: **"إن الاستيلاء على مصر يتطلب ثلاث حروب، الأولى ضد إنجلترا والثانية ضد الدولة العثمانية والثالثة هي أشقها ضد المسلمين سكان مصر، وتتطلب الأخيرة تضحيات جسيمة بحيث تعتبر حرب**

---

(1) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر**، مرجع سابق، ص. 69.

(2) A. GALLAND ,**Tableau de l'Egypte pendant le séjour de l'armée française**, tome premier, chez Galland librairie, Paris 1804, P. 125.

(3) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر**، مرجع سابق، ص. 177.

(4) زاهية قدورة، مرجع سابق، ص. 333.

استنزاف للفرنسيين"[1]. كما أن بونابرت كان قد فهم وأدرك دور السلطة الروحية، لذلك كانت سياسته موجهة بالخصوص إلى علماء الدين[2].

واعترف نابليون أخيراً في منفاه بسانت هيلانة[3] حيث صرح: **"إن منشور القاهرة لم يكن سوى ضرباً من ضروب ‘‘الشرلاطانية’’[4] لكنها شرلاطانية من الوزن الثقيل، إذ على المرء في هذه الحياة أن يكون كذلك ليحقق أمنياته ورغباته"**[5].

أما فيما يخص الدوافع التي أدت به إلى التقرب من علماء ومشايخ الأزهر فقال : "أنهم من زعماء الشعب المصري"، كما يضيف **".... فضلت العلماء ودكاترة الشريعة لأنهم أولا هم كذلك بطبيعة الحال ثانياً لأنهم مفسرو القرآن، وأن أكبر العقبات التي واجهتها وسوف تواجهنا، إنما تنبثق عن الأفكار الدينية، كما أنهم لا يمارسون أعمالاً عسكرية ولا ينتظر منهم حركة مسلحة..."**[6]. لذلك فمن النقاط البارزة خلال السنوات التي قضاها الفرنسيون في مصر، نجد السياسة الإسلامية التي طبقها بونابرت والتي تمثلت في المصالحة والسلم واحترام الدين والحفاظ على ممتلكات السكان[7] حيث بني نابليون سياسته على ثلاثة دعائم أساسية وهي:

- التظاهر باحترام الدين الإسلامي والمحافظة على تقاليد أهل البلاد وعاداتهم.
- محاولة انتزاع المصريين من أحضان الخلافة العثمانية.
- إنشاء حكومة محلية من عقلاء المصريين[8].

لكن إذا حاولنا تفسير انتماء نابليون للديانة المسيحية من جهة والسلوك الذي انتهجه في مصر، وكيفية تعامله مع الدين الإسلامي من جهة أخرى، نجد أن نابليون لا يدخل المساجد إلا بدافع الفضول، ويمكن أن نستشف من مختلف

---

(1) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دورة الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر**، مرجع سابق، ص. 63.

(2)Ch. CHERIFS, Op.cit, p. 49.

(3) هي جزيرة صخرية جبلية، واقعة على مسافة 1900 كلم من الساحل الإفريقي في المحيط الأطلسي الجنوبي، نفي إليها نابليون ليكون فيها سجيناً مع بعض الأوفياء الذين تبعوه إلى المنفى، ومن الأشياء التي أثرت فيه كثيراً إصرار حاكم هذه الجزيرة وهو هودسون لووه على مناداته باسم الجنرال بونابارت دون أي لقب وعلى إفهامه بأنه سجين عنده لا أكثر ولا أقل.

(4) يقصد بها الدجل والشعوذة.

(5) زاهية قدورة، مرجع سابق، ص. 331.

(6) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر**، مرجع سابق، ص. 08.

(7)M. DEVEZ, Op.cit, pp .618 ,617 .

(8) علي محمد الطلابي، مرجع سابق، ص. 395.

خطاباته إلى جيشه في مصر عدة أشياء تظهر وكأنها تتنافى مع الدين المسيحي، لكن في حقيقة الأمر كان هدف نابليون هو السيطرة على مصر بطريقة سلمية، هذه السياسة فرضت عليه أن يتحدث بحذر أكثر عن ديانة السكان. وإذا اتبعنا مسيرة نابليون في مصر، يمكن أن نتوصل إلى بعض النقاط التي تتنافى مع ما كان يقوله حول الدين الإسلامي، ومن الأمثلة البارزة على ذلك نجد أن نابليون كان يلوم الجنرال مينو كثيراً[1]، لأنه اعتنق الدين الإسلامي[2]، وبالمقابل كان يبدأ خطاباته بالبسملة ثم ينطق بشهادة التوحيد، ليوحي للسكان أنه مثلهم على ملة التوحيد، ليخفف من حدة العداء الديني، ويكسب ثقة السكان، وبذلك يقطع على الإنجليز طريق الهند ويضعف أقدم وألد أعدائه الواقفين له ولفرنسا بالمرصاد[3].

غير أن هذه السياسة فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق أهداف بونابرت والدليل على ذلك تلك المقاومة الشديدة التي انطلقت تقاتل جنوده أينما ساروا أو حلّوا، حيث أن المصريين بقيادة علماء الأزهر نظروا إلى الحملة الفرنسية على أنها غزوة صليبية تستهدف دينهم[4]، ولذلك لم يستطع بونابرت أن يوّطد أركانه بمصر، وباءت الحملة بالفشل وعادت بأدراجها خالية الوفاض بعد ثلاث سنوات فقط، واقتنع نابليون والفرنسيون في الأخير، أن "الدين الإسلامي لا يعرف فلسفة أخرى غير القرآن الكريم"[5].

2.3. آثار الحملة الفرنسية على مصر:

لم تستمر الحملة الفرنسية على مصر سوى ثلاث سنوات (1798-1801) ولكنها أحدثت من التأثير في حياة مصر السياسية ما مهد لانتقالها إلى العصر الحديث من الناحية الفعلية[6]. كما أن هذه الحملة هي أول غزوة كبرى من طرف قوة أوروبية في قلب العالم الإسلامي، أدت إلى اضطراب الأوضاع في الأراضي العثمانية[7]، حيث كانت عنصراً فعالاً في تغيير أوضاع المشرق

([1]) لم يمنح له بونابرت بعد مغادرته مصر، قيادة جيش الشرق، ومنحها للجنرال كليبر، رغم أن هذا الأخير كان أصغر سنا وأقل تجربة من الجنرال مينو.

([2])M. LE CHER De BEAUTERNE ,**Conversation religieuses de Napoléon**, Imprimerie de l'Académie Royale, Paris, 1840, pp. 72, 73.

([3]) حلمي مرزوق، **الإسلام والفكر المعاصر، بحوث ومقالات**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1982، ص. 30.

([4]) علي محمد الطلابي، مرجع سابق، ص. ص. 394، 395.

([5])E. DRIAULT ,**La vraie**, Op. cit., p. 63.

([6]) عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص. 35.

([7])A. HOURANI ,**Histoire des Peuples arabes**, traduit par Paul, Chemla, éd. De Seuil, Paris, 1993, pp.535, 354

المشرق العربي من حيث طرح قضيته في الدبلوماسية العالمية ودخول القوى الاستعمارية كعنصر منافس لتحريك الأحداث في منطقة طال سباتها في ظل نظام جامد وهو الحكم العثماني[1]، أي أن هذه الحملة فتحت الباب على مصراعيه للصراع والتطاحن بين فرنسا وإنجلترا وغيرهما حول مصر وممتلكات الدولة العثمانية في العالم العربي خاصة[2].

كما أثبتت الحملة أن مصر ذات أهمية استراتيجية كبيرة للقوى العظمى، وهو ما يفسر استمرار الصراع الإنجليزي ـ الفرنسي على مصر، لمدة طويلة، واختتم بالاحتلال الإنجليزي لها عام 1882[3].

بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية واجهت تحدياً كبيراً في تصديها للحملة، كانت له انعكاسات على الأراضي العربية في القرن التاسع عشر، حيث شجعت الحملة الفرنسية إنجلترا على إتباع سياسة ظلت متمسكة بها وهي المحافظة على كيان الدولة العثمانية، ومن جهة أخرى تغيرت طبيعة العلاقات بين إنجلترا والدولة العثمانية، فكانت العلاقات القائمة بينهما تجارية، وبعد الحملة قفزت العلاقات السياسية إلى مركز الصدارة حيث حاولت إنجلترا التحالف وإقامة علاقات صداقة مع كل من العراق وسلطنة عمان ونجحت في ذلك، في وقت فشل فيه بونابرت سنة 1799 في التحالف مع سلطان عُمان ضد إنجلترا التي استطاعت أن تدفع الدولة العثمانية إلى إعلان الحرب ضد فرنسا حليفتها التقليدية. وبذلك حدث انقلاب خطير في تاريخ العلاقات الفرنسية العثمانية، التي ظلت وطيدة الأركان منذ أن أُبرمت معاهدة الامتيازات سنة 1535، بين فرنسوا الأول والسلطان العثماني سليمان القانوني[4].

ورغم أن أغلب الدراسات تشير إلى أن مصر استفادت من مختلف التنظيمات الإدارية خاصة التي قام بها نابليون طيلة تواجده بمصر، حيث أن القوانين الجديدة أثرت بشكل واضح في الحياة الخاصة للمصريين حتى بعد خروج الفرنسيين[5]، إلاّ أن هناك بعض الميادين، التي تضررت كثيرا أثناء التواجد الفرنسي بمصر، ففي الميدان الاقتصادي، مثلاً نجد أن الحملة الفرنسية على مصر قد عملت على هزّ وخلخلة الاقتصاد الموجود دون أن تتمكن من

---

(1) زاهية قدورة، مرجع سابق، ص. 329.
(2) محمد أنيس، مرجع سابق، ص. 170.
(3) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي**، مرجع سابق، ص. 235.
(4) نفسه، ص.ص. 238-242.
(5)A. CHAFFLIKE PACHA ,Op .cit., p. 17 .

وضع الأسس لبناء اقتصاد جديد، حيث لم تتح الفترة القصيرة[1]، التي مكثت فيها الحملة الفرنسية في مصر بإنشاء مشروعات اقتصادية جديدة لها أهمية بالنسبة للبلاد[2].

بل وعلى العكس من ذلك فقد مارس الفرنسيون عدة أعمال أدت إلى هدم بعض المعالم، وقد قال الجبرتي في ذكر ما هدمه الفرنسيون وما خربوه ما نصه: **"هدموا وخربوا وغيروا المظالم وعمّ الخراب بتهديم الحمامات والمساجد والزوايا"**[3]، ولتوضيح الفكرة أكثر يجب الإشارة إلى ما قاله المؤرخ نفسه، حول الأعمال التخريبية التي قام بها الفرنسيون عند دخولهم جامع الأزهر في ليلة الثلاثاء 23 أكتوبر 1798[4]، "....وبعد هجعة الليل دخل الإفرنج المدينة كالسيل، ومروا في الأزقة والشوارع لا تجدون لهم ممانع (كذا) كأنهم الشياطين أو جند إبليس، وهدموا ما وجدوه من المتاريس.... ودشتوا[5] الكتب والمصاحف وعلى الأرض طرحوها وبأرجلهم ونعلاتهم داسوها.... وشربوا الشراب وكسروا أوانيه .... انتهكت حرمة تلك البقعة بعدما كانت أشرف البقاع...."[6]. وفي السياق نفسه عبّر نقولا الترك عما فعله الفرنسيون في جامع الأزهر حيث قال: "...كبست الفرنساوية على جامع الأزهر فهربت الإسلام بالذل والتعكيس، وامتلكوا منهم المتاريس وملكوا منهم الجامع وسلبوا ما كان فيه الذخاير والودايع..."[7]. ومن خلال عرض ما قاله كل من الجبرتي ونقولا الترك، حول ما خربه الفرنسيون، نلاحظ أن شهادة الجبرتي كانت أقوى وأكثر تعبيراً من نقولا الترك[8].

([1]) إضافة إلى ذلك نجد أن الفرنسيين كانوا تقريباً دائماً في حروب سواء مع المماليك أو السكان المصريين من خلال ثورتي القاهرة.

([2]) يحي جلال، مرجع سابق، ص 521.

([3]) عبد الرحمن الجبرتي، مصدر سابق، ص. 159.

([4]) أي مباشرة بعد ثورة القاهرة، ضد الاحتلال الفرنسي.

([5]) أدخلوا أوراقاً بعضها في بعض.

([6]) زاهية قدورة، مرجع سابق، ص.ص. 341.342.

([7]) نقولا الترك، الصدر السابق، ص . 68.

([8]) ربما يعود سبب ذلك إلى كون نقولا الترك كان متأثراً كثيراً بشخصية بونابرت كونه كان مسيحياً، أما بالنسبة للجبرتي، فكان مسلماً وهذا ما يفسر وجود اختلاف في طريقة شرح وتفسير عدة أمور فيما يخص الحملة الفرنسية على مصر، في طريقة أنهما عاشا في نفس الفترة تقريباً، وكلاهما كان موجوداً بمصـر أثناء الحملة.

أما بالنسبة للمؤرخين الفرنسيين حتى الذين عايشوا الحملة، فلم يتحدثوا عن ذلك إطلاقاً، واكتفوا بالتركيز على سياسة نابليون الإسلامية، وكيفية تعامله مع الدين الإسلامي[1].

وهناك من المؤرخين الجزائريين من اهتم بالحملة الفرنسية على مصر وآثارها وهو أبو راس الناصري الجزائري[2]، ومن أهم النقاط التي عالجها التخريب الذي أصاب مصر ويافا وصيدا وعكا نتيجة للحملة، حيث قال في هذا الصدد[3]: "ودخلوا جامعها الأعظم فأهين أشد الإهانة وشتتوا خزائن الكتب.... الكتب.... وداسوها بالأرجل وحوافر الخيل.... ونهبوا بعض علمائها..."[4].

هذه النقاط تؤكدها كتابات الجبرتي في نفس الموضوع، غير أن الجبري كان يؤرخ فاهتم بكل شيء تقريباً، أما أبو راس فقد كان يلخص ما جرى، ويصدر حكما ضد الحملة[5]. أما آثار الحملة الفرنسية على مصر في الجانب العلمي، فكانت من خلال أعمال العلماء الذين أخذهم نابليون معه إلى مصر[6] لكن المصريين لم يستفيدوا شيئاً في هذا الجانب، بل على عكس ذلك فقدوا الكثير من معالمهم الأثرية، حيث أن العلماء الفرنسيين أخذوا معهم، كل الآثار والتماثيل لتي تحصلوا عليها رغم معارضة الإنجليز لذلك في بداية الأمر. كما كان للحملة دور كبير في تغلغل أفكار الثورة الفرنسية الجديدة داخل الأراضي الإسلامية، وكانت هذه هي الحركة الأولى للأفكار في أوروبا لتحطيم الحدود التي تفصل "عالم الكفار" عن "عالم المسلمين"، ولحث المسلمين على التفكير والتدبر"[7].

([1]) لم نعثر في كل المصادر والمراجع الفرنسية على أية معلومة حول ما قام به الفرنسيون من تخريب في مصر.

([2]) ولد بالغرب الجزائري سنة 1751 وتوفي بمدينة معسكر سنة 1824، حج مرتين مرة قبل الحملة ومرة ومرة بعدها، ولذلك شاهد بنفسه آثار الحملة الفرنسية على مصر.

([3]) لم نتحصل على كتاب أبي راس، لذاك اعتمدنا على ما قاله أبو القاسم سعد ا في كتابه أبحـاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني.

([4]) أبو القاسم سعد ا ، مرجع سابق، ص. 302.

([5]) نفسه، ص. 302.

([6])M. DEVEZ, Op.cit, p. 618 .

([7]) برنارد لويس، مرجع سابق، ص. 60.

ويتجلى ذلك من خلال قول نابليون في البيان الختامي للحملة **"لقد تركوا (الجنود) لمصر ذكريات لا تموت، لعلها تؤدي يوماً ما إلى بعث الفنون والمؤسسات الاجتماعية هناك، والتاريخ على أي حال لن يورد موارد النسيان ما فعله الفرنسيون لنقل حضارة ومعارف أوروبا إلى هناك، وسوف يروى بأي درجة من الانضباط حافظوا عليها طوال تلك المدة، ولعله سيأسف على ضياعها بوصفه نائبة أخرى ألمت بالجنس البشري"**[1].

وبلغ التأثير إلى درجة أن اعتبر بعض المفكرين العرب الحملة الفرنسية بمثابة مقدمة لنهاية الاستقلال الفكري، حيث يقول أبو بكر قادر[2] في هذا الصدد : "وبهذا فإنني أرى أن الحملة البونابرتية كانت مقدمة لنهاية الاستقلال الفكري في العالم الإسلامي، وإعلانا لفقدان السيطرة على الإفادة من الجذور الثقافية العربية الإسلامية، وتدشينا لاحتلال الغرب ودور الوسيط المسيطر، وعلى العالم الإسلامي أن يعاني ولفترات طويلة حتى يتمكن من الخروج من هاجس الغرب عليه في كل المجالات"[3].

كما أن انهزام المماليك أمام الجيوش الفرنسية قد روع المسلمين، بمدافع نابليون، وبدت لهم سيوف المماليك هذرا فارغا إزاء تلك المدافع الجديدة، التي لم يكونوا يعرفونها، أو يتصورون وجودها في يد الأعداء. وفي ظل هذه الهزائم كان الانبهار الذي أحدثته الحملة الفرنسية في نفوس المصريين، انبهاراً بقوة السلاح أولاً، وانبهارا بالعالم الغربي الذي حمله رجال البعثة المرافقة للحملة، وانبهاراً بالمطبعة التي جاء بها نابليون إلى مصر، وانبهاراً بالتنظيمات التي أحدثها، وهي كلمة واحدة انبهاراً بكل ما جاء به من الغرب[4]، حيث سعى سعى رجال الحملة الفرنسية إلى زعزعة الدين في نفوس الشيوخ والعلماء وعوام المسلمين بعرض نماذج من الحضارة الغربية عليهم[5].

وخلال فترة تواجده بمصر نلاحظ أن نابليون في جميع الاشتباكات كان يهمه دوماً أن يحظى بالتفوق العددي، وأنه كان لا يبالي بالخسائر، وفي

([1]) هنري لورنس وآخرون، مرجع سابق، ص. 601.

([2]) أستاذ بجامعة الملك عبد العزيز، قسم علم الاجتماع.

([3]) علي العميم، **العلمانية والممانعة الإسلامية، محاورات في النهضة والحداثة**، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 1999، ص. 217.

([4]) علي محمد محمد الطلابي، مرجع سابق، ص.ص. 400.401.

([5]) نفسه، ص. 638.

المنشور الذي وزعه على سكان الإسكندرية عند اجتياحه لهذه المدينة، وخاصة ادعاؤه باعتناقه الدين الإسلامي، دليل على ما كان في داخليه من احتقار واستهانة بكرامة الأهالي، واستخفاف بمداركهم ومفاهيمهم[1].

إضافة إلى آثارها السلبية، أظهرت الحملة الفرنسية على مصر عدة تناقضات، حيث أنه من السذاجة تقبل ما يروجه أغلب المؤرخين خاصة الفرنسيون منهم. من أن الهدف الرئيسي لهذه الحملة كان قاصراً على ضرب المصالح الإنجليزية في الشرق، فمثل هذا الهدف لا يحتاج إلى ذلك الحشد الهائل من العلماء الذين رافقوا الحملة، فكان إلى جانبه هدف إقامة إمبراطورية فرنسية في الشرق، ومن هنا كانت أهداف الحملة خليطا من أهداف اقتصادية توسعية، سياسية ودينية أو بالأحرى غزو عسكري وفكري[2].

ولم تؤثر الحملة الفرنسية على المصريين والمسلمين فحسب بل وعلى الفرنسيين أنفسهم، وعلى رأسهم نابليون قائد الحملة، الذي أخذ معه أفكاراً فرعونية أثرت في طريقة حكمه الإمبراطوري، ناظراً إلى مغامراته المصرية "كأجمل شيء في حياته، لأنها كانت الأكثر مثالية، وربما الأكثر ثمراً لأن معظم إنجازاته في أوروبا كانت سريعة الزوال، عكس إنجازاته في مصر"[3].

لقد تنامى التأثير الأوربي في الفكر العثماني والعربي على السواء بعد الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، فقد كانت بحد ذاتها صدمة قوية للمجتمع العربي الإسلامي لا تقل عن صدمة الحملة الصليبية الأولى عليه في أواخر القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) فقد هزته إلى الأعماق وفتحت عينيه وعقله وبشكل مباشر على عالم أوروبا المتطور علمياً وتقنياً وعسكرياً، ذلك العالم الذي قد غفا عنه وظل يعتقد حتى تلقى الصدمة بأنه يفوقه علماً وثقافة وقوة، لقد أيقظت لديه حوافز للتأمل في أحواله المختلفة بالنسبة لذلك العالم وللبحث عن حلول للخروج من كبوته، ليتبلور منها شعور جهادي مقاوم لهذا الاحتلال الأوربي.

ويُضاف إلى ذلك أن الحملة الفرنسية حملت معها إلى مصر مظاهر من الحضارة الفرنسية ــ الأوربية، كالمطبعة وبذور تكوين دولة عصرية على النمط الأوربي استفاد منها فيما بعد محمد علي باشا. كما جاء مع الحملة فئة من العلماء الفرنسيين كونوا المجتمع العلمي المصري، وقد قام هؤلاء ببحوث

---

(1) محمد أسد ا صفا، مرجع سابق، ص. 117.

(2) علي محمد محمد الطلابي، مرجع سابق، ص. 388.

(3) درموند ستيوارت، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**، ترجمة زهدي جار ا ، دار النهار للنشر، بيروت، 1994، ص. 30.

جغرافية ورياضية وأدبية عن مصر، وكانت لتلك الدراسات أهمية كبيرة لمصر.

وهكذا بدأت إشعاع العلوم الأوربية المتقدمة والفكر الأوربي الحديث يُطل على المجتمع العربي الإسلامي، وشرعت بذور الثقافة الغربية تشق طريقها إلى الدولة العثمانية وولاياتها العربية للتلاحم مع بذور اليقظة الإسلامية الأصيلة[1].

(1) أكمل الدين أوغلي، مرجع سابق، ص ص 272-273.

الخاتمة

من خلال تتبعنا للعلاقات العثمانية الفرنسية خلال عهد السلطان سليم الثالث، لاحظنا التحول الكبير الذي شهدته هذه المرحلة، في طبيعة العلاقات والعوامل التي تحكمت فيها، إذا ما قارنّاها بالمرحلة التي تمتد من بداية التقارب العثماني الفرنسي في عهد سليمان القانوني، إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر، والتي كانت فيها العلاقات مبنية على أسس اقتصادية، من خلال الامتيازات الكبيرة التي كان يمنحها السلاطين العثمانيون للرعايا الفرنسيين المقيمين بالأراضي العثمانية. لكن العامل الأساسي الذي تحكم في العلاقات هو

موازين القوى، ففي عهد سليمان القانوني ونظرا لقوة الدولة العثمانية عسكرياً، كان الفرنسيون ينظرون إليها كدولة صديقة، وبالمقابل بقيت فكرة غزو الأراضي العثمانية تسيطر على أذهان أغلب الملوك الفرنسيين، منهم فرنسوا الأول الذي عرف بصداقته للسلطان العثماني، في وقت كان حلمه الكبير هو الوصول بجيشه إلى العاصمة اسطنبول، لكن الظروف الصعبة التي عاشها خاصة بعد تعيين شارل الخامس على رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة، دفعته إلى التقرب من العثمانيين وطلب المساعدة منهم، والاحتمال الكبير أنه لولا ذلك الصراع حول قيادة الإمبراطورية، لأخذت العلاقات العثمانية الفرنسية مساراً آخر. ربما كانت ستفضي آنذاك إلى صدام عسكري بين سليمان القانوني وفرنسوا الأول الذي كان يحلم بالسيطرة على العالم.

إن مواقف فرنسا وسياستها الخارجية تجاه الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر أكدت ما أشرنا إليه آنفاً، حيث ظهرت عدة مشاريع لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، خاصة في عهد الملك هنري الرابع، ولويس الرابع عشر. لكن الظروف لم تسمح بتنفيذها، ولذلك يمكن تلخيص العلاقات العثمانية ـ الفرنسية منذ بداية العلاقات، إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر، ونقول أن فرنسا كانت الحليف العلني والعدو السري للعثمانيين، رغم أن أغلب الدراسات تركز على الحلف العثماني ــ الفرنسي، كما أن الأحداث أثبتت أن العلاقات بينهما كانت تسير وفقاً لمصالح الدولتين وتبعاً لموازين القوى.

كما شهدت هذه الفترة صراعاً على أشّده بين الدول الأوروبية الكبرى للحصول على امتيازات أكثر من السلاطين العثمانيين لضمان الهيمنة الفعلية في الجانب الاقتصادي، دون وجود تدخلات عسكرية، نظراً لقوة الدولة العثمانية التي هددت أوروبا في مراحل متتالية.

وبحلول القرن الثامن عشر تغيرت موازين القوى تلك فمن جهة بدأت الدول الأوروبية في التطور، وبالتالي زيادة الاهتمام بالمشرق الإسلامي خاصة بعد الثورة الصناعية في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومن جهة أخرى كانت الدولة العثمانية قد دخلت مرحلة الضعف، حيث تقلص نفوذها وفقدت الهيمنة الفعلية على بعض أقاليمها، مم زاد من التنافس الدولي عليها، ومن الطبيعي أن تحاول الدول الأوروبية القوية استغلال هذا الوضع لتحقيق أطماعها وطموحاتها، وفي مقدمتها فرنسا التي دشنت عهداً جديدا بعد قيام الثورة الفرنسية.

لقد كانت الثورة الفرنسية من أهم العوامل التي غيرت طبيعة العلاقات العثمانية ــ الفرنسية، وحتى العلاقات الخارجية لفرنسا مع الدول الأوروبية

التي ثارت أغلبها ضد تلك الثورة والمبادئ الجديدة التي أتت بها، خاصة عندما حاول الجمهوريون نشرها خارج الحدود الفرنسية.

إن هذه الصراعات أدخلت فرنسا في أزمة داخلية حادة، ومما زاد من صعوبة الأمر ظهور أول تحالف دولي ضدها، مباشرة بعد إعلان الثوار عن قيام الجمهورية، وهنا راحت الدبلوماسية الفرنسية تعيد ربط جسورها مع الدولة العثمانية، والتقرب من العثمانيين تماماً كما حدث عندما أسر فرنسوا الأول بمدريد، فقامت ببعث سفراء إلى اسطمبول، لكسب ثقة الدولة العثمانية والتحالف معها، أو على الأقل ضمان حيادها، خوفاً من انضمامها إلى التحالف الدولي الموجه ضد فرنسا.

لكن سليم الثالث لم يولِ أهمية كبيرة للصراع الأوروبي آنذاك، حيث اتخذ موقف الحياد، الذي يمكن تفسيره بضعف الدولة العثمانية واستحالة مواجهة قوات التحالف الدولي لذلك رفض الاعتراف بالجمهورية لفرنسية في البداية، ورغم هذا الموقف السلبي تواصلت مساعي الفرنسيين للتقرب من الدولة العثمانية، خاصة في عهد حكومة الإدارة، التي بدأت عهدتها ببعث سفير جديد إلى اسطنبول، وكلف من جديد بالتفاوض حول مشروع التحالف العثماني ـ الفرنسي الذي سطر في عهد سابقه ديسكورش، في حين كانت الجمهورية الفرنسية في موقع قوة. فتمسك العثمانيون بأفكار الدبلوماسيين الفرنسيين، كما اعترف سليم الثالث بالجمهورية الفرنسية، في هده الظروف راحت حكومة الإدارة تفرض شروطا على العثمانيين للمصادقة على معاهدة التحالف، التي كانت فرنسا تطالب بها عندما كانت في أزمة داخلية من جراء ثورتها.

ومن تتبع مسار العلاقات الفرنسية من بداية الثورة إلى غاية سنة 1798، نلاحظ التناقض الكبير في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الدولة العثمانية خلال عشرية واحدة.

وببروز نابليون كان له دور كبير في رسم السياسة الخارجية الفرنسية في تلك الفترة، حيث كانت طموحاته كبيرة في التوسع شرقاً وتهديد الدولة العثمانية من خلال حملته على مصر عام 1798، والتي أدت إلى قطع العلاقات بين الدولة العثمانية، وفرنسا لبعض الوقت،حيث انتهز الفرنسيون فرصة تدهور أوضاع الدولة العثمانية وضعفها عسكرياً فأرسلت حملتها المشهورة إلى مصر، والتي كانت نتيجة مباشرة لما جاءت به الثورة الفرنسية من أفكار ثورية، حيث سعى رجال الحملة الفرنسية إلى زعزعة الدين في نفوس الشيوخ والعلماء وعوام المسلمين بعرض نماذج من الحضارة الغربية عليهم . وبالتالي انتهت مرحلة هامة من تاريخ العلاقات بإجراء لم يسبق وأن

قامت به فرنسا أو أية دولة أوروبية أخرى في العصر الحديث، هذا يؤدي بنا إلى القول أن حتى مشروع التحالف العثماني – الفرنسي، لو تحقق سيكون ظرفياً ريثما تتجاوز فرنسا أزمتها الداخلية، إذن فرغم تغيير النظام السياسي بفرنسا وتغيير طابع العلاقات العثمانية ـ الفرنسية في بداية عهد سليم الثالث، إلاّ أن العامل الثابت الذي بقي مسيطراً على أذهان الحكومات الفرنسية المتعاقبة هو غزو الأراضي العثمانية.

إن الحملة الفرنسية على مصر، رغم أن أغلب الدراسات تشير إلى أنها كانت نتيجة حتمية للصراع الفرنسي الإنجليزي للحصول على قواعد تجارية في الهند، إلاّ أنه من دون شك لم يكن السبب الوحيد الذي دفع بفرنسا إلى القيام بها، حيث كانت الحملة متعددة الأوجه والأهداف، كما أن اللجنة العلمية التي رافقت نابليون تشير إلى الدور الحضاري للحملة. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الحملة الفرنسية على مصر، تجسيداً لطموحات الفرنسيين، ولو كانت تهدف فقط إلى ضرب إنجلترا لما كان مشروعها قد خطط قبل أكثر من قرن في عهد الملك لفرنسي لويس الرابع عشر، لكن الظروف لم تسمح للقيام بها آنذاك.

إن غزو مصر في فترة كثرت فيها السفارات الفرنسية إلى اسطنبول، قصد التحالف مع الدولة العثمانية، دليل على أن حكومة الإدارة ونابليون قد أدركوا، أنه ليس من جدوى تُجنى من وراء حماية دولة كان مستقبلها غامضاً ومحل شك، خاصة في ظل ازدياد التنافس الأوروبي لاقتسام ممتلكاتها. لكن الملفت للانتباه هو عودة العلاقات العثمانية الفرنسية تدريجياً إلى ما كانت عليه قبل الحملة، بعد توقيع معاهدة الصلح، وهذا بمبادرة من نابليون الذي كان يدرك أن قطع العلاقات مع الدولة العثمانية، سيؤدي حتماً إلى فقدان فرنسا لمكانتها وامتيازاتها في الأراضي العثمانية مما يفسح المجال لمعارضيه خاصة إنجلترا بالسيطرة على المنطقة، لذلك راح يعيد علاقات الصداقة مع السلطان، مع الاحتفاظ بفكرة غزو الأراضي العثمانية من جديد من خلال تكليفه لسيباستياني بمهمة جاسوسية إلى المشرق.

أما سليم الثالث، فقد كان مجبراً للتعامل مع الواقع، ففي حقيقة الأمر نجد أن أوروبا في تلك المرحلة من التاريخ كانت أقوى بكثير من الدولة العثمانية، لذلك رأى أن الوسيلة الوحيدة لضمان ديمومة دولته وبقائها على المسرح الدولي في التقرب من فرنسا، ورأى السلطان في الكثير من الأحيان أنها هي الدولة الأمثل التي بإمكانها إسداء المعونة اللازمة بحكم "الصداقة التقليدية"، ومكانتها في أوروبا وحتى عندما بادرت إلى غزو مصر وجد صعوبة لإعلان

الحرب عليها، والذي تمّ بعد ضغط كل من إنجلترا وروسيا عليها وبالمقابل كانت فرنسا تفكر مليّاً لاستغلال مثل تلك الصداقة لصالحها وتحقيق أغراضها التوسعية على حساب منافسيها، واستعملت في ذلك سياسة متعددة الأوجه فعندما كانت في أزمة داخلية جراء الثورة، حاولت تقوية الدولة العثمانية مع الإشارة إلى أن المساعدات كانت تقدمها فرنسا من دون مقابل مجزي، حيث كثرت البعثات والضباط إلى اسطنبول، إضافة إلى بعض الأسلحة والذخيرة، وكانت فرنسا تهدف من وراء هذه المساعدات إلى تقوية الدولة العثمانية ريثما تستعيد صحوتها ويكون لها دورا هاما في تقسيم الممتلكات العثمانية.

إن ضعف الدولة العثمانية عسكرياً جعلها تتردد دائما في الطرف الذي تميل إليه، فتحالفت خلال عهد سليم الثالث مع إنجلترا وروسيا بعد الحملة على مصر ثم عادت إلى التقرب من فرنسا بعد الحملة، ثم تحالفت مع روسيا من جديد سنة 1805، ثم عادت وتقربت من فرنسا في نهاية عهد سليم الثالث الذي كان يحاول دائماً التقرب من الطرف الأقوى، وليس بالضرورة أنه فضل فرنسا على الدول الأخرى، بل كان يريد أن تتركه كل الدول وشأنه، هذا ربما ما يفسر تردده في عقد التحالفات وفسخها، وبالتالي يمكن القول أن العلاقات العثمانية ـ الفرنسية، لم تكن تسير وفق وتيرة ثابتة، بل بالعكس تماماً، حيث شهدت العلاقات في عهد سليم الثالث، فترات حياد وتردد وصلح وحروب وتحالف.

كما كان لكل من فرنسا والدولة العثمانية دوافعها وأسبابها التي تدفعها صوب التقارب فيما بينها، لكن من الصعب أن نجد علاقات تقارب بين دولتين مختلفتين في اللغة والعقيدة من دون أن تشوبها بعض الشوائب التي تعكر صفوها، على الرغم ن أن إحداهما وهي فرنسا، حاولت التخفيف من شدة الوازع الديني على تلك العلاقات، وذلك بمحاولتها الابتعاد عن الروح الصليبية وإتباع سياسة رياء ديني مثلما فعل نابليون بادعائه التقرب من الإسلام.

بعد ما كانت العلاقات العثمانية ـــ الفرنسية مقتصرة على الجانب الاقتصادي في أغلب فتراتها، توسعت في عهد سليم الثالث وشملت الجوانب السياسية والعلمية والثقافية، لا بل حتى العسكرية منها، متجاوزة بذلك كل الحواجز، حيث ظهر التأثير الفرنسي جلياً خلال عهد سليم الثالث واتخذ أشكالاً مختلفة، ويعود الفضل الكبير في تغلغل الأفكار الجديدة في المجتمع العثماني إلى مشاريع الإصلاح التي قام بها سليم الثالث خلال فترة حكمه. رغم ذلك لا يمكن التأكيد أن العثمانيين خاصة عوام الناس منهم كانوا يدركون تمام الإدراك مغزى التغيير الذي حصل في فرنسا في تلك المرحلة، حيث اقتصر التأثير

على الفئة المثقفة في البداية والتي كانت تجيد اللغة الفرنسية نوعاً ما، وبذلك شهدت الدولة العثمانية صدور كتب باللغة الفرنسية التي كان لها مكانة هامة في اسطنبول.

ومهما يكن من أمر فإن العلاقات العثمانية – الفرنسية لم تستمر على نفس الوتيرة خاصة مع تفاقم ضعف الدولة العثمانية، رغم استمرار محاولات الإصلاح، ويتضح جلياً أن الدولة الأوروبية لم تستغن يوما عن فكرة اقتسام الممتلكات العثمانية، على الرغم من أنها أظهرت في بعض الأحيان صداقة للسلاطين العثمانيين، ومنهم سليم الثالث الذي سقط ضحية إصلاحاته التي أرادها أن تكون على نمط أوروبي،حيث حاول طيلة فترة حكمه أن يجسد برامجه الإصلاحية بإنشاء جيش نظامي، مما اثأر نقمة الانكشارية الذين ما إن شعروا بمركزهم مهدداً حتى هبوا ثائرين بتأييد من العلماء والجماهير فخلعوا سليم الثالث من العرش، ليخلفه السلطان محمود الثاني (1839-1808) الذي سيحاول عبثاً بدوره إنقاذ الوضع المحدق بالدولة العثمانية،خاصة وانه في بداية القرن التاسع عشر برز عامل ساعد السلطان الجديد لمواصلة مشاريع الإصلاح ،وهو نشوء فريق من دعاة الإصلاح الدين كانوا مطلعين اطلاعا واسعاً على العالم الحديث ومقتنعين أن الدولة العثمانية إما أن تنتمي إلى ذلك العالم أو تفنى، كان من بينهم ضباطاً تخرجوا من المدارس الجديدة وأتقنوا اللغات الأوروبية منها الفرنسية وألموا بالتقنية العلمية، ونعني بهم فئة الدبلوماسيين الشباب، هذا بعد ما كانت الدولة العثمانية تعتمد في عهودها الأولى على اليهود والمرتزقة الأوروبيين في جمع الإخبار الخارجية.

لكن بالتوازي مع ذلك نجد أن الضعف قد دبَّ في جسد الدولة العثمانية وأنهكها وأصبح أمر انتشالها من مستنقع السقوط ضرباً من المستحيل نظراً لازدياد تنافس الدول الأوروبية فيما بينها وتكالبها في اقتسام أراضيها "أراضي الرجل المريض"، في ظل تطور ما سُمي بالمسألة الشرقية.

الملاحق:

ملحق رقم (01): معاهدات الامتيازات.
ملحق رقم (02): قائمة بأسماء السفراء الفرنسيين باسطنبول في الفترة ما بين 1789-1807.
ملحق رقم (03): قائمة بأسماء السفراء العثمانيين بباريس (1807-1789).
ملحق رقم (04): مشروع تحالف سري بين الدولة العثمانية وفرنسا 1796.
ملحق رقم (05): المنشور الذي وزعه نابليون بعد دخوله إلى القاهرة .
ملحق رقم (06): رسالة الجنرال بونابرت إلى الصدر الأعظم .
ملحق رقم (07): رسالة الجنرال كليبر إلى الصدر الأعظم.
ملحق رقم (08): رسالة الصدر الأعظم إلى الجنرال كليبر.
ملحق رقم (09): معاهدة السلم بين الدولة العثمانية وفرنسا 1802.
ملحق رقم (10): رسالة نابليون إلى سليم الثالث.
ملحق رقم (11): رسالة سليم الثالث إلى نابليون.

ملحق رقم (01): معاهدات الامتيازات[1]

ت	التاريخ	السلطان	الملك	السفير	عدد المواد	المصادر والمراجع
1	فيفري 1535	سليمان القانوني	فرنسوا الأول	جـــون دولافوري	16[2]	محمد فريد بك، شاربير أوتريف
2	18 أكتـــوبر 1569	سليم الثاني	شارل التاسع	دوبورغ	18	أوتريـــــف (Hauteriv)
3	6 جويلية 1581	مراد الثالث	هنري الثالث	دوجيرميني	23	أوتريف

4	20 ماي 1604	أحمد الأول	هنري الرابع	سافاري دوبراف	42	أوتريف
5	5 جوان 1673[3]	محمد الرابع	لويس 14	نونتل	43+15[4]	أوتريف
6	28 ماي 1740	محمد الأول	لويس 15	فيلونوف	85	أوتريف، كليرك
7	25 جوان 1802	سليم الثالث	الجمهورية الفرنسية (القنصل الأول نابليون)	تاليران	10	كليرك، تاستا

(1) ذكرت فقط المعاهدات التي تحصلت فيها فرنسا على امتيازات جديدة.
(2) ذكرت بعض المراجع الفرنسية أن عدد الامتيازات وصل إلى 19 امتيازاً، لكن الشيء المؤكد هو أن النص الأصلي لم يكن مرقماً، حيث وضعت نجوم أمام كل مادة والترقيم وضع فيما بعد.
(3) بين هذه المعاهدة ومعاهدة 1744، هناك بعض المراجع تضع معاهدة سنة 1684، لكن لم نجد أي أثر لنص هذه المعاهدة، مما جعلنا نشك في وجودها، والذي حدث في هذا التاريخ هو أن السفير الفرنسي لدى الباب العالي آنذاك قليفاق (Guillevague)، اتفق مع الصدر الأعظم حول بعض المسائل، لكن بعدها تم صياغة العاهدة الجديدة بنفس مواد معاهدة 1673، دون وجود مادة أو امتياز جديد.
(4) أي الـ 15 مادة الأخرى جديدة.

ملحق رقم (02): قائمة بأسماء السفراء الفرنسيين باسطنبول في الفترة ما بين 1789-1807

السفير	التاريخ	المنصب
قوفييه	1784-1792	سفير الملك الفرنسي لويس السادس عشر
ديسكورش	1793-1795	المبعوث الخاص للجمهورية الفرنسية
فرنيناك	1795-1796	المبعوث الخاص للجمهورية الفرنسية
أوبير دوبي	1796-1797	المبعوث الخاص للجمهورية الفرنسية
روفين	1797-1802	المكاف بأعمال[1] الجمهورية الفرنسية

سفير القنصل الأول نابليون	1804-1802	برون
المكلف بأعمال الجمهورية الفرنسية	1806-1804	روفين
سفير الإمبراطور الأول نابليون بونابرت	1811-1806	سباستياني

ملحق رقم (03): قائمة بأسماء السفراء العثمانيين بباريس (1789-1807)

السفير	التاريخ	المنصب
سعيد علي أفندي	1802-1796	سفير السلطان سليم الثالث
خالد أفندي	1806-1802	سفير السلطان سليم الثالث
مهيب أفندي	1811-1806	سفير السلطان سليم الثالث

(1) لم تقم فرنسا بإيفاد سفير آخر إلى اسطنبول بسبب الحملة الفرنسية على مصر.

Annexe n°0 : 4 Projet d'une convention secrète entre la Sublime-Porte et la république française 1796. (1211).

Les soussignés déclarent par la présente convention secrète que l'alliance éventuelle qui vient d'être conclue entre la Sublime-Porte et la république Française n'a d'antre objet que h sûreté mutuelle de deux états contre les nations voisiner, savoir l'Autriche et la Russie, puissances principales de l'empire ottoman, l'Autriche et l'Espagne, puissances limitrophes de la France ; de sorte que les liantes parties contractantes regardent lui autres états européens, et surtout les alliés de l'une et de l'autre, comme formellement exceptés des engagements pris par la susdite alliance.

Mais si, dans le système général de l'Europe il survenait des changements et des événements contraires à la sûreté et aux intérêts politiques de l'une ou de l'antre puissance contractante, elles se réservent dans ce cas, de prendre la chose en mure considération, et de concerter ensemble tout ce qui serait d'une utilité commune et conforme u l'esprit et au but de l'acte solennel qui nuit les deux états.

Les parties conviennent, eu outre, que d'un coté là république française emploiera ses bous offices auprès du grand-maître de l'ordre de Malte pour la sûreté du commerce et de la navigation des sujets ottomans, et de l'autre coté, la Sublime-Porte emploiera ses bons offices auprès des trois régences barbaresques pour la sûreté du commerce et de la navigation des Français.

La Sublime-Porte, pour donner à la nation française une nouvelle marquée de considération, d'intérêt et d'attachement réel, lui accordera la libre navigation de la mer Noire, à l'époque de la pacification générale, et même plutôt si les circonstances pouvaient le permettre.
Elle accordera, en même temps, à la nation française tous les privilèges et tous les avantages commerciaux dont jouissent, dans les états du Grand-Seigneur, les antres nations européennes, même celles qui sont les plus favorisées.

Source : L. B. I. DE TESTA, **Recueil des traités**, tome I.

الملحق رقم (05): المنشور الذي وزعه نابليون بعد دخوله إلى القاهرة :

بعد البسملة والحمدلة والديباجة، "يا أيها المصريون قد قيل لكم إنني ما نزلت بهاذ الطرف إلاّ بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح، فلا تصدقوهم وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلاّ لأخلص حقكم من أيدي الظالمين. وإنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه الكريم والقرآن العظيم، وقولوا لهم أن جميع الناس متساوون عند الله وأن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط. وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب، فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يتسوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم. ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرقة، فإن كانت

الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم، لكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم. ولكن بعون من الله من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والفضلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها وسابقا كان في الأراضي المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما زال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك.

أيها المشاييخ والقضاة والأئمة والجربجية وأعيان البلد، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون، واثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائما يحث النصارى على محاربة الإسلام. ثم قصدوا جزيرة مالطا وطردوا منها الكواللرية الذين يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين. ومع ذلك، الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين حضرة السلطان العثماني وأعداء أعداءه أدام الله ملكه، ومع ذلك إن المماليك امتنعوا عن إطاعة السلطان غير ممتثلين لأمره، فما أطاعوا أصلاً إلاّ الطمع في أنفسهم.

طوبى ثم طوبى لأهالي مصر، الذين يتفق معنا بلا تأخير، فيصلح حالهم وتعلى مراتبهم. وطوبى أيضا للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين، فإذا عرفوا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا، فلا يجدون بعد ذلك طريقاً إلى الخلاص ولا يبقى منهم أثر".

المصدر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، الجزء الثالث.

Annexe n°06 : **Lettre du général Bonaparte au Grand-Vézir, en date du Caire Le 17 août 1799**

Grand parmi les grands, éclairés el sages, seul dépositaire *de* la confiance du plus grand des sultans.
J'ai l'honneur d'écrire à V .E par l'éfendi qui a été pris à Aboukir, et que je lui renvoie pour lui faire connaître la véritable situation île l'Egypte et entamer entre la Sublime-Porte ut la République Français îles négociations qui puissent mettra lin à lu guerre qui se trouve exister pour le malheur de l'un et l'autre état.
Par quelle fatalité la Porte et la France, amies de tous les temps, et dès lors par habitude, amies par l'éloignement de leurs frontières; la France ennemie de la Russie et de l'empereur, la Porte ennemie de la Russie et de l'empereur, sont-elles cependant en guerre ?
Comment V. E. ne sentirait-elle par qu'il n'y a pas un Français de tué qui ne soit un appui de moins pour la Porte ?
Comment V. Ex., si éclairée dans la connaissance de la politique et des intérêts des divers états, pourrait-elle ignorer que la Russie et l'empereur d'Allemagne se sont plusieurs lois entendus pour le partage de la Turquie, et que ça n'a été que l'intervention de la France qui l'a empêché ?

V. Ex. n'ignore pas que le vrai ennemi de l'islamisme est la Russie. L'empereur Paul 1» s'en lait grand-maître de Malle, c'est-à-dire a fût vœu de faire la guerre aux musulmans : n'est-ce pas lui qui est le chef de la religion grecque, c'est-à-dire lies plus nombreux ennemi qu'ail l'islamisme ?
La France, au contraire, a détruit les chevaliers de Malte, rompu les chaînes des TURES qui étaient détenus en esclavage et croit, comme l'ordonne l'islamique, qu'il n'y a qu'un seul Dieu.

Ainsi donc la Sublime- Porte a été l'amie de la France, tant que cette puissance a été chrétienne, lui a fait la guerre dès l'instant que la France, par sa religion, s'est rapprochée de la croyance

musulmane. Mais, dit-on, la France u envahi l'Egypte; comme si je n'avais pas toujours déclaré que l'intention de la République française était de détruire les mameluks, et non de faire la guerre à la Sublime Porte ; était de nuire aux Anglais, cl non à sou grand et fidèle ami, l'empereur Sélim.

La conduite que j'ai tenu envers tous les gens de la Porte qui étaient en Egypte, envers les bâtiments du grand- seigneur, envers les bâtiments du commerce portant pavillon ottoman, n'est-elle pas un sûr garant des intentions pacifiques de la République française ?

La Sublime Porte a déclaré la guerre dans le mois de janvier à la République française avec une précipitation inouïe, sans attendre l'arrivée de l'ambassadeur Descorches, qui était déjà parti de Paris pour se rendre à Constantinople ; sans me demander aucune explication, ni répondre à aucune des avances que j'ai faites.

J'ai cependant espéré, quoique sa déclaration de guerre me fût parfaitement connue, pouvoir la faire revenir, et j'ai, a. cet effet, envoyé !e citoyen Beauchamp, consul de la République, sur la caravelle. Pour toute réponse un l'a emprisonné; pour toute réponse on a créé des armées, on les a réunie à Ghaza, et on leur a ordonné d'envahir l'Egypte : je me suis trouvé alors obligé de passer le désert, préférant faire la guerre en Syrie a ce qu'on la fit en Egypte ?

Mon armée est forte, parfaitement disciplinée et approvisionnée de tout ce qui peut la rendre victorieuse des armées, fussent-elles aussi nombreuses que les sables de la mer ; des citadelles et des places furies hérissées de canons se sont élevées sur les côtes et sur les frontières du désert. Je ne crains donc rien, et je suis ici invincible ; mais je dois à l'humanité, ù Li vraie politique, au plus ancien, comme au plus vrai des alliés, la démarche que je- fais.

Ce que la Sublime Porte n'obtiendra jamais par la force des armes, elle peut l'obtenir par les négociations : je battrai (ouïes les armées, lorsqu'elles projetteront l'envahissement de l'Egypte; mais je répondrai d'une manière conciliante a toutes les ouvertures de négociation qui me seront laites. La République française, dès l'instant que la Sublime Porte ne fera plus cause commune avec nos ennemis, la Russie et l'empereur, fera tout qu'elle sera en elle pour rétablir la bonne intelligence, et lever Huit ce qui pourra un être sujet de désunion entre les deux états.

Cessez donc, des armements dispendieux et inutiles : vos ennemis ne sont pas en Egypte ; ils sont sur le Bosphore, ils sont à Gorfou, ils sont aujourd’hui, par votre extrême imprudence, au milieu de l’Archipel.

Radoubez et désarmez vos vaisseaux ; réformer vos équipages, tenez-vous contre les Russes et les Allemands, qui rient de la guerre que nous nous faisons, et qui lorsque vous aurez été affaiblis, lèveront la tête et déclareront bien haut les prétentions qu’il déjà.

Source : L. B. I. DE TESTA, **Recueil des traités**, tome II.

Annexe n°07 : Lettre du général Kléber au Grand-Vézir, en date du quartier général du Caire le 8 novembre 1799 (9 djémaziul- akhir 1214)

Illustre parmi les grands éclairés et sages; que Dieu lui donne une longue vie, pleins de gloire et de bonheur 1 Salut et amitié.

J'envoie à V. K., copie J'une lettre que j'ai reçue de M. le commodore Sidney Smith, et de la réponse que je lui ai faite. Par les articles du traité du 5 janvier dernier, relatés dans la lettre de ce ministre plénipotentiaire, il est clair que la Sublime-Porte n'a contracté les alliances avec la Russie et l'Angleterre que pour garanti)[1] l'intégrité de son empire, et surtout pour obtenir la restitution de l'Egypte.

Il est, d'après cela, et d'après tout ce que j'ai eu l'honneur d'écrire a V. E. , difficile de comprendre comment nos malheureux débats ne sont pas encore terminés. C'est pour arriver plutôt à leur fin que je vous ai fait proposer dernièrement par Moustapha- Pacha, notre très- honoré ami, d'envoyer dans

un lieu que vous indiquerez deux personnes de marque, revêtues de vos pouvoirs, et que je vous ai demandé**,** en même temps, de m'envoyer trois sauf-conduits pour le général de division Desaix, l'administrateur général des finances Poussielgue, et le citoyen Brascevich, secrétaire- interprète. Je suis à attendre la réponse de V. K.

Si celte conférence pouvait avoir lieu, tout s'expliquerait et s'arrangerait facilement. Je me flatte môme d'avance d'avoir une réponse victorieuse à opposer à toutes les objections que feraient ceux qui, ne désirant pas sincèrement la fin de cette querelle, ne manqueraient pas d'employer tous les moyens delà faire prolonger.

Source : L. B. I. DE TESTA, **Recueil des traités**, tome I.

Annexe n°08 : **Lettre du Grand–Vézir au général Kléber, en date du 11 novembre 1799 (12 Djemaziul- akhir 1214)**

Je désire autant que vous l'évacuation de l'Egypte se fasse sans effusion de sang, et la Sublime- Porte incline également à adopter un pareil accommodement, pourvu que les conditions proposées par les Français soient également conformes à sa dignité, aux traités entre elle et ses alliés, et à ses juste prétentions sur l'Egypte. Telle est réponse à la lettre que vous m'avez envoyée par le trésorier du très- honoré Moustapha-Pacha.

L'honoré et estimé commandant plénipotentiaire anglais, Smith, était venu à mon quartier- général ; tout a été discuté avec lui et en présence du conseiller- interprète, l'honoré Franchini. On a cru ensuite convenable de charger le commandant Smith de négocier l'affaire relative à l'évacuation de l'Egypte de la manière la plus avantageuse et la plus honorable, et de désigner le lieu où les délégués français devront se rendre.

Si Moustaphe- pacha s'est immiscé sans ordre et de son propre mouvement dans cette affaire, ce ne doit être d'aucune conséquence, car la Sublime-Porte, vu sa situation, ne lui avait délégué ni ouvertement ni secrètement aucun pouvoir pour traiter des affaires.

Il est des principes consacrés par toute espèce de religion, tels par exemple que les faits doivent répondre aux promesses, et qu'il ne faut point répandre le sang inutilement. C'est pour vous faire connaître tout cela, et pour faire savoir que la Sublime-Porte se prête toujours avec empressement à de pareils accommodements que la présente vous a été expédiée.

Source : L. B. I. DE TESTA, **Recueil des traités**, tome I.

Annexe n° 09 : Traité de paix
En date du Paris le 26 Juin 1802 (24 Safer 1217)

Le premier consul de la république française, au nom du peuple français, et le sublime empire ottoman, voulant rétablir les rapports primitifs de paix el[1] d'amitié, qui out existé de tout temps entre la France et la Sublime-Porte, ont nommé, dans cette vue, pour ministres plénipotentiaires, savoir : le premier consul, nu .nom du peuple français, le citoyen Charles-Maurice Thalleyrand, ministre des relations extérieures de la république française, et la Sublime-Porte ottomane, Esséid- Mohammed- Saïd-Glialib-ȯfendi, rapporteur actuel, secrétaire intime et directeur des affaires étrangères; lesquels, après avoir échangé leurs pleins pouvoirs, sont convenus des articles suivants :

- **Article 1.** I1 y aura à l'avenir paix et amitié entre la république française et la Sublime-Porte. Les hotilités cesseront désormais et pour toujours entre tes deux étals. *(Appendice N° 1.)*

Art. 2. Les traités ou capitulations qui, avant l'époque de la guerre, dé terni in a le m respectivement les rapports de toute espèce qui existaient entre les deux puissances, sont entièrement renouvelés. Eu conséquence de ce renouvellement, et en exécution des articles des anciennes capitulation, on vertu desquels les Français ont le droit de jouir, dans les état de la Sublime-Porte, du tous les avantages qui ont été accordés à d'autres puissances, la Sublime-Porte consent à ce que les vaisseaux du commerce français, portant pavillon français, jouissent désormais, sans aucune contestation, du droit d'entrer et naviguer librement dans la mer Noire. La Sublime-Porte consent de plus à ce que lesdits vaisseaux français, à leur entrée et à leur sortie de cette mer, et pour tout ce qui peut favoriser leur libre navigation, soient entièrement assimilés aux vaisseaux marchands des cations qui naviguent dans la mer Noire. (N° 2).

La Sublime-Porte et le gouvernement la république prendront de concert des mesures efficaces pour purger de toute espèce de forbans les mers qui servent à la navigation des vaisseaux marchands des deux états. La Sublime-Porte promet de protéger contre toute espèce de piraterie la navigation des vaisseaux marchands français sur la mer Noire.
Il est entendu que les avantagea accordés aux Français par le présent article, dans l'empire ottoman, sont également assurés aux sujets et au pavillon de la Sublime-Porte, dans les mers cl sur le territoire du la république française.

Art. 3. La république française jouira, dans les pays ottomans qui bornent ou avoisinent la mer Noire, tant pour son commerce que pour les agents et commissaires des relations commerciales qui pourront être établis dans les lieux où les besoins du commerce français rendront cet établissement nécessaire, des mêmes droits, privilèges et prérogatives dont la France jouissait, avant la guerre, dans les autres parties des états de la Sublime-Porte, en vertu des anciennes capitulations.

Art. 4. La Sublime-Porte accepte en ce qui la concerne, le traité conclu a Amiens, entre la France et l'Angleterre, le 4 germinal au X (4216, zilcadé 22). Tous les articles de ce traité qui sont relatifs à la Sublime-Porte sont formellement renouvelés dans le présent traité.

Art. 5. La république française et la Sublime-Porte se garantissent mutuellement l'intégrité de leurs possessions.

Art. 6. Les restitutions et compensations dues aux agents des deux puissances, ainsi qu'aux citoyens et sujets dont les biens ont élu confisqués ou séquestrés pendant la guerre, seront réglées, avec équité, par un arrangement particuliei[1] qui sera fait à Constantinople entre les deux gouvernements.

Art. 7. En attendant qu'il soit pris de concert, do nouveaux arrangements sur les discussions qui ont pu s'élever relativement aux droits de douane, on se conformera à cet égard, dans les deux pays, aux anciennes capitulations.

Art. 8. S'il existe encore des prisonniers de guerre qui soient détenus, par suite de la guerre, dans les deux états, ils seront immédiatement mis en liberté, sans rançon.

Art. 9. La république française et la Sublime-Porte ayant voulu, par le présent traité, se placer dans les états l'une de l'autre sur le pied de la puissance la plus favorisée, il est entendu qu'elles s'accordent respectivement, dans les deux états, tous les avantages qui pourraient être ou avoir été accordés à d'autres puissances, comme si lesdits avantages étaient expressément stipulés dans les présent traité.

An. 10. Les ratifications du présent traité seront échangées, à Paris, dans l'espace de quatre-vingt jours, ou plutôt, si faire se peut. (N° 3.)

Fait A Paris le 6 messidor an X de la république française, et le 24 Safer- Ulkhaîr de l'année de l'hévgrie 4217.

Celui qui est comblé des grâces
Du Très-haut, l'amedji, pléniptoen- Cir.- Maur. Taleyrand.
Tiaire de la Sublime- Porte.
Esséid- Mohammed- Saîd- Ghalib.

Article additionnel et secret

La France s'engage à ne pas obliger, contre son gré, la Sublime- Porte à prendre part dans les guerres qu'elle pourrait avoir à soutenir contre d'autres puissances. *(N° 4.).*

Source : L. B. I. DE TESTA, **Recueil des traités**, tome II.

Annexe n°10 **: Lettre de Napoléon 1er à Sélim III, en date du 30 janvier 1805**

Très-haut, très- excellent, très-puissant, très -magnanime et invincible prince, le grand empereur des Musulmans Sultan, en qui tout honneur et vertu abonde, notre très- cher et parfait ami, Dieu veuille augmenter ta grandeur et hautesse, avec fin très- heureuse.

Toi descendant des grands Ottmans, empereurs d'un des plus grands empires du monde, as-tu cessé de régner ? Comment souffres-tu que la Russie te donne des lois ? Tu refuses de me rendre ce que je te rends : es-tu aveuglé à ce point sur tes intérêts ? Si la Russie à 15,000 hommes à Gorfou, crois-tu que c'est contre moi ? Ses bâtiments armés l'habitude de se présenter devant Constantinople : es-tu assez aveugle pour ne pas voir qu'un jour, soit sous le prétexte de ramener en Russie les troupes qui sont à Corfou, soi sous celui d'accroître ses forces, une escadre et une armés russe, favorisées par les Grecs, envahiront ta capitale, et ton empire aura cessé avec toi ? dynastie descendra dans le nuit de l'oubli. Les réis-enfendi te trahit : la moitié du divan est vendue à la Russie. La mort du capitaine- pacha t'a

privé de ton meilleur ami. Je t'ai prévenu deux fois, je te préviens une troisième. Chasse ton divan, puis ton réisfendi, et règne dans Constantinople, ou ta te perds. Quant à moi, j'ai voulu être ton ami. Si tu persistes à me refuser ce que la France a eu de tout temps, le premier pas à Constantinople, si tu veux rester servilement soumis à tes ennemis, je me mettrai aussi contre toi ; je n'ai jamais été un ennemi faible. Ton divan ne prend aucune mesure pour rétablir l'ordre en Egypte et en Syrie ; il laisse perdre la Mecque et Médine ; il insulte à tes amis et se prosterne et caresse tes ennemis de tous les temps. La Perse a la guerre ; elle est menacée par la Russie, et loin de la secourir, le faible divan, ou plutôt les traîtres qui le mènent, ne savent pas même intervenir pour elle ; ce n'est que contre moi qu'ils oat du courage. Je t'écris donc à toi, tu es le seul ami que la France conserve dans le sérail, si toutefois les hommes qui se sont emparés de toutes les issues de ton trône permettent à ma lettre de t'arriver. Réveille-toi, Sélim. Appelle ay ministère tes amis ; chasse les traîtres ; confie-toi à tes vrais amis, la France et la Prusse, ou perdras ton pays,, ta religion et ta famille. Tes vrais ennemis sont les Russes, parce qu'ils ventent régner sur la mer Noire, et qu'ils ne le peuvent sans avoir Constantinople ; parce qu'ils sont de la religion des Grecs, qui est celle de la moitie de tes sujets. J'attends ta réponse, pour savoir ce que je dois penser et faire. Si tu ne gouvernes plus, si tu es tout à fait à la disposition des ennemis de la France, je gémirai sur l'aveuglement et la mauvaise politique d plus ancien allié de la France ; mais je comprendrai que le destin, qui t'a fait si grand, veut détruire l'empire des Soliman, des Moustapha, des Sélim ; car tout change sur la terre, tout périt ; Dieu seul ne périra jamais. Sur ce, je prie Dieu qu'il augmente les jours de Ta hautesse et les remplisse de toutes prospérités, avec fin très- heureuse.

Ton très cher et parfait ami.
(Signe) **Napoléon.**

En mon château impérial des Tuileries, etc.

Source : Correspondance de Napoléon, lettre n° 8298, Vol. 8.

Annexe n° 11 : Lettre de Sélim III à Napoléon 1er, en date du 9 mars 1807 (29 zilhidja 1221)

A Sa majesté, le très- auguste, très- puissant, très- généraux, empereur et padichah de franc, Napoléon, notre grand ami.

Après avoir offert à Votre Majesté impériale les assurances de noire sincère affection et lui avoir tenu le langage de la pure amitié, en montrant noire juste empressement à nous informer de l'état do sa santé, nous croyons devoir mettre sous ses yeux l'exposé amical des faits suivants.

Notre camp impératif était prêt à se mettre en marche contre l'ennemi commun, lorsque l'ambassadeur d'Angleterre, après avoir mis en avant, la dignité de nuire sublime couronne, après avoir formellement déclaré que, dans le cas da rejet absolu desdites propositions, il -appellerait UMJH appui les forces navales de sa nation, et mettrait dans l'embarras noire part aucune suite ni aucune attention a do semblables insinuations comminatoires, s'était subi km eut évadé et retiré hors du détruit.

Immédiatement après cette sortie furtive, et sans nous laisser le temps de fortifier le détroit, ce même ambassadeur se présenta avec son escadre ou face du port du notre capitale et dans cet appareil menaçant, il fit répéter ses propositions premières en renchérissent sur les expressions dans l'espoir de nous intimider. Votre Majesté impératif saura un détail, par le compte que son ambassadeur le général Sébastiani lui en aura rendu, l'inutilité Je l'Anglais sur ce point, la promptitude avec laquelle les points de nos cotés et de nos environs ont été fortifiés et mis en défense, la célérité employée à l'armement et à la sortie de notre flotte

impératif ; la réponse pleine d'énergie qui a été faite de notre part au ministre de la Grand- Bretagne, dès qu'il nous fut connu que son intention était de nous entraîner de gré ou de force à la paix et à l'alliance avec la Russie ; la précipitation qui a signalé la retraite honteuse de l'escadre anglais hors du détroit, après avoir été témoin oculaire du peut peu de jours qui nous avaient suffit pour être en mesure de repousser ses attaques ; la fermeté et la constance que l'on devait attendre à l'avenir de nos efforts, pour nous défendre, et enfin le parti que nous avions pris, de prohiber dans les états de notre empire le débit et la circulation de tous les articles provenant des manufactures de l'Angleterre.

Votre susdit ambassadeur se conformant sans doute à votre volonté impératif, mais se laissent aussi conduire par le zèle qui consiste son heureux naturel, n'avait cessé, depuis son arrivée auprès de nous, de déployer en toute occasion sa franchise et son dévouement, mais nous devons témoigner à Votre Majesté impériale le surcroît remarquable des satisfactions qu'il nous a donné en dernier lieu, au sujet des nouvelles fortifications faites pour la défenses de notre propre résidence par son activité et son assiduité infatigables.

Le même ambassadeur nous a fidèlement rapporté tous les points contenus dans de les écrits récemment arrivés de la part de votre majesté impériale et qui nous ont causé une véritable joie.

C'est en partie pour en informer Votre Majesté impériale que nous nous hâtons de lui adresser la présente dépêche ; nous nous flattons qu'à sa réception, Votre Majesté impériale continuera à s'occuper, comme elle l'à fait jusqu'à présent, de tous les moyens propres à détruire l'existence de l'ennemi commun.

Le 20 de la lune de zilhidje l'an de l'hégrie 1221.

(Sur la marge à droite est le petit paraphe dont la légende porte le nom de Sultan Sélim, à coté est écrit :) Celui qui demande le secours du souverain bienfaiteur.

SULTAN SELIM- Khan, empereur de la maison d'Othman.

Source : L. B. I. DE TESTA, **Recueil des traités**, tome II.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

1. أبو شبكة إلياس، **تاريخ نابليون بونابرت 1769-1821**، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت .1995

2. أسد ا صفا محمد، **نابليون بونابرت**، الطبعة الأولى،دار النفائس للطباعة والنشـر والتوزيع، بيروت 1988.

3. أنيس محمد، **الدولة العثمانية والشرق العربـي (1914/1514)**، مكتبـة الأنجلـو مصرية،القاهرة1985.

4. أوغلي أكمل الدين، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، نقله إلـى العربيـة: صـالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، .1999

5. بشور أمل، **حملة بونـابرت إلـى الشـرق"مخطوطـة نقـولا التـرك"**، دراسـة وتحقيق،الطبعة الأولى، دار جروس برس، لبنان،.1993

6. الترك نقولا، **ذكر تملك جمهورية الفرنساوية، الأقطار المصرية والبلاد الشـامية**، طبع بدار الطباعة السلطانية، باريز، 1839.
7. الجبرتي عبد الرحمان،**عجائب الآثار في التراجم والأخبـار**، الجـزء الثالـث،دون تاريخ ودون مكان النشر.
8. جحاف لطف ا أحمد، **نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية علـى مصـر**، نشـر وتحقيق سيد مصطفى سالم، **نصوص مختارة من المخطوطة اليمنية "دور لحور العين بسيرة الإمام المنصور على ورجال دولته الميامين**"، مركز الدراسـات اليمنيـة، دون تاريخ.
9. جلال يحي، **مصر الحديثة 1805/1517**، نشر منشـأة المعـارف، الإسـكندرية، مصر، 1969.
10. حلمي مرزوق، **الإسلام والفكر المعاصر**، بحوث ومقالات، دار النهضة العربيـة للطباعة والنشر، بيروت، 1982.
11. حليم إبراهيم بك، **تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب**، التحفة الحليميـة في تاريخ الدولة العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.
12. حوراني، ألبرت، **الفكر العربي في عصر النهضة 1939/1798**، ترجمـه إلـى العربية، كريم عزقول، نوفل، بيروت، 1998.
13. رمضان عبد العظيم، **مصر قبل عبد الناصر**، الهيئة المصـرية العامـة للكتـاب، مصر، 1990.
14. زيادة خالد، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، دراسات في المؤثرات الأوروبيـة علـى العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1981.
15. زيادة خالد، **الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر**، ط1، المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
16. زيادة خالد، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، الطبعة الأولى، معهـد الإنمـاء العربي بيروت، 1983.
17. ستورث درموند، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ترجمة زهـدي جـار ا ، دار النهار للنشر، بيروت، 1974.

18. سعد ا أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزء الثـاني، المؤسسـة الوطنية للكتاب الجزائر، 1974.
19. شعيب علي عبد المنعم، **المختصر في تاريخ مصر مـن أقـدم العصـور حتـى الاحتلال البريطاني الطبعة الأولى**، دار ابن زيدون، لبنان، بدون تاريخ.
20. الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984.
21. الشناوي عبد العزيز محمد، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر أواخر القرن الثامن عشر**، من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مطبعة دار الكتب، مصر، 1971.
22. الصلابي، علي محمد محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004.
23. طربين أحمد، **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً**، الطبعـة الأولـى، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
24. طقوس محمد سهيل، **العثمانيون من قيام الدولة إلـى الانقـلاب علـى الخلافـة 1299-1924**، الطبعة الأولى، دار الملايين للنشر، بيروت، 1995.
25. قدورة زاهية، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
26. القرحي ميلاد، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، من عصر النهضة إلى الحـرب العالمية الثانية الطبعة الثانية**، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1995.
27. قنان جمال، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1830/1616**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
28. كلاو أندري، **سليمان القانوني غازي الغزاة**، تعريب محمد الرزقي، دار التركـي للنشر، تونس، 1991.
29. لورنس هنري وآخرون، **الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والإسلام**، ترجمـة بشير السباعي الطبعة الأولى، سيناء للنشر، مصر، 1990.
30. لويس برنارد، **اكتشاف المسلمين لأوروبا**، ترجمة وتعليق وتقديم مـاهر عبـد القادر محمد الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.

31. المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، 1983.

32. محمد رمضان مصطفى، **العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر**، الجزء الأول، مطبعة الجبلاوي، مصر، 1985.

33. مصطفى السيد، **نقد حالة الفن العسكري، والهندسة والعلوم في القسطنطينية سنة 1803**، تحقيق خالد زيادة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

34. العقيبي نجيب، **المستشرقون، موسوعة في تراث العرب، مع تراجم المستشرقين عنه منذ ألف عام حتى اليوم**، الجزء الأول، الطبعة الرابعة،دار المعارف،القاهرة، 1980.

35. عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 1966/1516**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

36. عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مصر1801/1517 دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

37. العميم علي، **العلمانية والممانعة الإسلامية، محاورات في النهضة والحداثة**، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 1999.

38غطاس عائشة، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث غير منشورة، جامعة الجزائر، 1984-1985.

39. الغزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994.

40. فريمو جاك، **فرنسا والإسلام، من نابليون إلى ميتران، ترجمة هاشم صالح**، الطبعة الأولى، قرطبة للنشر، قبرص، 1991.

41. نوار عبد العزيز سليمان، **الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند**، دار النهضة العربية، بيروت، 1991.

42. الهاشمي عبد المنعم، **الخلافة العثمانية**، ط1، دار ابن حـزم للطباعـة والنشـر والتوزيع، بيروت، 2004.

43. ياغي إسماعيل أحمد، وشاكر محمود، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصـر (قارة إفريقيا)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983 .

ثانياً: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

1. ALLEM (W.E.D), **The Turks in Europe**, Printed bay Oliver and Boyd, London, 1919.
2. ALIX (M.A.L.F), **Précis de l'histoire de l'empire ottoman depuis ses origines jusqu'à nos jours**, Tome (2), imprimerie Rignoux Paris, 1822.
3. ALZONNE (clément), Istanbul, Fernand Nathan éditeur, Paris, 1937.
4. BARRU (D.D), **Histoire politique des peuples musulmans depuis Mahomet jusqu'à nos jours**, Tome second, Charles Thomine Paris éditeur, Paris, 1842.
5. BAREILLES, (Bertrand), **Un Turc a** Paris **1806.1811, Relation de Voyage et de Mission de Mouhib effendi Ambassadeur de Sultan Selim III**, d'après un manuscrit autographe, éditions Bossard, Paris, 1920.
6. BEAUTERN (M.Le ch er de), **Conversation religieuse de Napoléon**, imprimeur de l'Académie royale, Paris, 1840.
7. BOPPE (a), **l'Albanie et Napoléon (1797-1814)**, Hachette, Paris, 1914.

8. Boucher (Philip), La révolution de la justice, édition Jean Pierre de Manza Paris, 1989.

9. BOUTAIC (M.E), **Correspondance secrète inédite de Louis XV sur la politique étrangère**, Tom (2), Plon, Paris,1989.

10. BRÉMOND (Générale), **l'Islam et les questions musulmanes aux points de vue française**, Charles lavau zelle, éditions militaires, Paris, 1924.

11. BRUNEAU (André), **Tradition et Politique de la France au levant**, Paris Félix Alcan, Paris, 1932.

12. CHAFIK PACHA (Ahmed), **l'Egypte et les influences étrangères,** avec illustration et cartes, M.I.S.R (S.A.E),le Caire ,1931.

13. CHARRIÈRE (E), **Négociation de la France dans le levant ou correspondances**, mémoires et actes diplomatiques, Tome premier imprimerie Nationale, Paris, 1848.

14. CHARLES ROUX (Français), **l'Angleterre et l'expédition Française en Egypte**, Tome (2), imprimerie de l'institut Français d'Archéologie oriental. (S.D) le Caire.

15. CHÉRIFS (Christian), **Bonaparte et l'Islam d'après les documents français et arabes**, A. Pedon, Paris, 1914.

16. CLÉMENT (R.), **Les Français d'Egypte an 17^iéme^ et 18^iéme^ siècles**, imprimerie de L'institut Français d'Archéologie orientale, le Caire, 1960.

17. CLERQ (M. De), **Recueil des traités de la France**, Tome premier, Amayot éditeur des archives Diplomatique, Paris, 1864.

18. COLOMER (louis), **Le rôle de Marseille dans les relations politiques et économique de la France avec les pays d'orient**, J. Fournier, Toulouse, 1929.

19. COQUELLE (P), **Napoléon et l'Angleterre 1803-1813**, Paris Plon, Paris, 1904.

20. DELA GRAVIÈRE (Jurien), **La station de levant,** tome premier, Plon, Paris, 1876.

21. DESCHANEL (Louis Paul), **Histoire de la politique extérieur de la France 1806-1936**, Payot, Paris, 1936.

22. DEVEZ (Michel), **l’Europe et le monde à la fin de 18 an siècle**, édition Albaine Michel, Paris, 1970.
23. D’HAUTERIVE (M. le Comte), et Cussy (M.LE.CHEV.F.DE), **Recueil des traités et de commerce et de navigation de la France avec les puissances étrangères**, tome deuxième, Ray et Gravier, Paris, juin, 1835.
24. DISLER (PAUL) et moiy (R.DE), droits et devoirs des français dans les pays d’orient et extrême orient, Paul Dupone éditeur, Paris, 1833.
25. D’OHSSON (M.DE.M), **Tableau général de l’empire ottoman**, publié par D’ohsson (M.C), Fils de l’auteur, chez Frimin Didot père et fils libraires, Paris, 1824.
26. DRIAULT (EDOUARD), **La politique orientale de Napoléon Sébastiani et gardant 1806-1808**, Félix Alcan, Paris, 1914.
27. DRIAULT (Edouard), **La question d’orient depuis ses origines jusqu'à nos jours**, Félix Alcan, Paris, 1898.
28. DRIAULT (Edouard), **La vraie figure de napoléon**, Albert Morance, Paris, (S.D).
29. DRIAULT (Edouard), **Napoléon et l’Europe : la politique extérieure du premier consul 1800-1803**, Félix Alcan, Paris, 1910.
30. DUPARC (Pierre), **Recueil des instructions aux Ambassadeurs et Ministres de France en Turquie**, édition de C.N.R.S., Paris, 1969.
31. FEHMI (Youcef), **Histoire de la Turquie**, Librairie Académique, Paris, 1909.
32. FLASSAN (M.De), **Histoire générale et raisonnée de la Diplomatie française ou de la politique de la France depuis la fondation de la monarchie jusqu’à la fin de règne de Louis XII**, second édition corrigée et augmentée Tome (1), capelet,Paris,1811.
33. FRANCESCO (Gabriel), GIACOMO (E), Carreto et autres, **Histoire de la civilisation de l’Islam en Europe, arabes et turcs en Occident de 17 au 20s**, Traduit de l’Italien par Claude carme, Bordas, 1983.

34. FREDERIC (Géorge), **Supplément au recueil des principaux traités de l'Europe depuis 1761 jusqu'à présent,** tome 2, chez Henri dieterich, A Gottingue, 1802.

35. FRÉMEAUX (Jaques), **La France et l'islam depuis 1789**, PUF, 1ère édition, Paris, 1811.

36. GALLAND (A), **Tableau de l'Egypte pendant le séjour de l'armée française**, tome premier, chez Galland libraire, Paris, 1804.

37. GEBLESCO (G.R), **La question d'orient et son caractère économique**, Perrin libraires éditeur, Paris, 1904.

38. GORIAINOW (Serge), **Le Bosphore et les Dardanelles d'après les correspondance diplomatique déposé aux archives centrales de saint Pétersbourg et a celles de l'empire**, Paris Plon, Paris, 1910.

39. HANOTAUX (GABRIEL), **Histoire de la nation française**, tome 2, histoire diplomatique 1515-1928, par rené pinon , Paris Plon , Paris, 1929.

40. HARDY (George), **Histoire de la colonisation française**, la rose, Paris, 1928.

41. HEINRICH (H.), L'alliance franco-algérienne au XVIem siècle, imp. Maugan Russand, Lyon, 1898

42. HENRY (Paul), **La France devant le monde de 1789 a 1939**, édition montagne, Paris, 1945.

43. HOURANI (Albert), **Histoire des peuples arabes**, traduit par Paul chemla édition de seuil Paris, 1993.

44. IORGA (N), **Les voyageurs orientaux en France**, libraire J.GAMBER, Paris 1927.

45. ISAAC (Jules), ALBA (André), POUTHAS (Ch. H.), **L'époque révolutionnaire 1789-1851**, Hachette, Paris, 1950.

46. JUCHEREAU (le Bonder Denys), **Histoire de l'empire ottoman depuis 1792 jusqu'en 1844**, deux tomes, imprimerie de Guiraudet et Jouaust, Paris, 1844.

47. JULLIANY (Jules), **Essai sur le commerce de Marseille**, deuxième édition, augmentée et continuée jusqu'à 1841, tome 2, imprimerie lithographie du Jules Barile, Marseille, 1842.

48. KOCHE (M.DE), **Histoire abrégée des traités de paix entre les puissances de l'Europe, depuis la paix de West phalie**, tome cinquième, chez Gide fils, Paris, 1817.

49. LABAT (R.P. Jean Batiste), **Mémoires du chevalier d'arvieux**, tome quatrième, chez charles Jean Batiste de Léspine le Fils Paris, Paris 1735.

50. LAMOUCHE (Colonel), **Histoire de la Turquie depuis les origines jusqu'à nos jours**, Payot, Paris, 1953.

51. LAMY (Etien), **la France de levant**, libraire Plon, Paris, 1900.

52. LAVISSE (Ernest), **Histoire de la France depuis ces origines jusqu'à la révolution**, tome 5, Hachette, Paris, 1903.

53. LESCURE (M. De), **Journal et mémoires de Mathieu maris sur le règne de louis XV**, (1715-1737), tome premier, Firmin Didot frères, Paris, 1863.

54. LOUIS (Bernard), **Comment l'islam à découvert l'Europe**, traduit de L'anglais par ANNICK pélissier, La découvert, Paris, 1984.

55. LYAUTEY (pierre), **Le drame oriental et le rôle de la France**, société d'édition géographique maritime et coloniale, Paris, 1923.

56. MARCEL (M.J.J), **l'Egypte depuis la conquête des arabes, jusqu'à la domination française, sous la domination française,** Ryme Firmindidot frères éditeurs, Paris, 1848.

57. MARCIERE (E. de), **Une ambassade à Constantinople, la politique orientale de la révolution française**, deux tomes, félix Alcan, Paris, 1927.

58. MASSON (Paul), **Histoire du commerce français dans le Levant, aux XVIII siècles**, Hachette, Paris, 1911.

59. MÉLIA (Jean), **Chez les chrétiens d'orient**, Sixièmes Mille bibliothèques Charpentier, Paris, 1929.

60. MIGNET (M), **Histoire de la révolution française depuis 1789 jusqu'à 1814**, Tome deuxième, Firmin Didot Frères, Paris, 1861.

61. MIOT (J), **Mémoires pour servir a l'histoire des expéditions en Egypte et en Syrie**, deuxième édition, chez le Normand, Paris,1814.

62. MILLER (Wiliam), **The Ottoman Empire and its successors**, at the university press Cambridge, London, 1923.

63. NABONNE (Bernand), **La diplomatie du directoire et Bonaparte d'après les papiers inédits du Reubell**, la nouvelle, édition, imprimerie de midi, Paris, 1951.

64. NAPOLÉON (Bonaprte), **correspondance de napoléon 1er**, publié par ordre de l'empereur napoléon III, du vol, 4a 15, Henri Plon Jdumaine, Paris,1860.

65. NAPOLÉON (Bonaparte), **Correspondance inédite officielle et confidentielle de Napoléon Bonaparte avec les cours étrangères les princes les ministre et les généraux français et étrangers en itali en Allemagne et en Egypte** , tome deuxième (Egypte) , C.L.F. Panckoucke, Paris , 1819.

66. PERNOT (Hubert), **Voyage en Turquie et en Grèce**, **du R. P. Robert de Dreux (1665-1669)**, Les Belles Lettres, Paris, 1925.

67. PICAVET (G.G), **La diplomatie française au temps de louis XIV (1661-1715)**, Félix Alcan, Paris, 1930.

68. PINON (René), **l'Europe et l'empire ottoman**, librairie académique, Paris, 1909.

69. RAIN (Pierre), **La diplomatie française de Mirabeau à Bonaparte**, Plon, Paris, 1950.

70. REMÉRAND (Gabriel), **Les grandes figures de l'Orient**, Tome 2, Paris orientaliste Paul Guthner, Paris, 1928.

71. REY (M), **Histoire de la captivité de français 1er**, chez techener Paris, Paris, 1857.

72. RICAUT (Ser), **Histoire des trois derniers empereurs turcs jusqu'à 1677**, tome premier, Louis Bilane, Paris, 1683.

73. ROUSSEAU (Louis), **Les relations diplomatiques de la France et de la Turquie au XVIIIième siècle**, tome premier (1700-1716), F.R.DE rudevale éditeur, Paris, 1908.

74. SAINT PRIEST (M. Le Comte de), **Mémoires sur l'ambassade de France en Turquie et sur le commerce des français dans le Levant**, Paris de la société asiatique, Paris, 1877.

75. SEÉ (Henri), **Esquisse d'une histoire économique et sociale de la France depuis les origines jusqu'à la guerre mondiale**, Paris Félix Alcan, Paris 1929.

76. SEIGNOBOSC (H), **Turcs et Turquie**, Payot, Paris, 1920.

77. SOREL (Albert), **Bonaparte et Hoche en 1797**, Plon, Paris, 1896.

78. SOREL (Albert), **L'Europe et la révolution française deuxième partie, la chute de la royauté**, Plon, Paris, 1877.

79. TESTA (Le Baron), **Recueil des traités de la porte ottomane avec les puissances étrangères**, deux tomes, amayot éditeur des archives diplomatiques, Paris, 1867.

80. TÉVENOT (Jean), **L'empire du grand turc vu par un sujet de Louis XIV**, présentation de Françoit Billacois Calmann Lévy, Paris, 1965.

81. THIERS (M. A.), **Histoire du consulat et de l'empire**, tome premier, Paul libraire éditeur, Paris, 1845.

82. THOMPSON (J. W.), et Padover (S.K), la diplomatie secrète l'espionnage politique en Europe de 1500 a 1815, traduit de l'anglais par Adrien F. Vochelle, payot, Paris, 1938.

83. TONGAS (Gerard), **Les relations de la France avec l'empire ottoman durant la première moitié du 18éme siècle**, imprimerie F. Boisseaux, Toulouse,1942.

84. TURBET DE LOFE (G.), **L'Afrique barbaresque dans la littérature française au XVI^{ème}**, Droz, Genève, 1973

85. UBICINI (M. A.), **Lettres sur la Turquie**, premier partie «les ottomans » 2ème édition, Paris militaire de J Dumaine, Paris, 1853.

86. URSU (J), **La politique orientale de François 1er (1515-1547)**, imprimerie F. Paillart, Paris, 1908.

87. VANDAL (Albert), **Les Voyages de Marquis de Nointel (1670-1680),** deuxième édition, Paris Plon ,Paris,1900.

88. VANDAL (Albert), **Napoléon et Alexandre 1er**, l'alliance russe sous le premier empire, Tome (1), de Tilsita Erfurt, 2ème édition, Paris Plon, Paris, 1891.

89. VERTRARY (M), **Journal d’un officier de l’armée d’Egypte, l’Armée Française en Egypte 1798-1801**, Manuscrit mis en ordre et publié par H. Galli, G. Charpentier éditeur, Paris,1883.

90. VILLEGAGNON (Chevalier de), **L’expédition et voyage de l’empereur Charles le quint en Afrique contre la cité d’Arges**, Traduit de Latin en Français par Pierre Tolet, Lion, 1542.

91. VOLNEY (C.S.), **Voyage en Égypte et en Syrie pendant les années 1783-1784-1785 etc.**, Paris, 1787.

ثالثاً: المجلات:

أ. باللغة العربية:

1. "غرائب الغرب"، في **مجلة المقتطف**، المجلد 37، سبتمبر 1910، القاهرة 1910.

ب. باللغة الفرنسية:

1. BADIE (Bertrand), "L’impact de la révolution française sur les sociétés musulmanes ; évidence et ambiguïté", in **Revue internationale des sciences sociales**, n° 119, UNESCO/érés, février 1989.

2. DE LA RONCIÈRE (Ch.), "Guerre de candie et l'intervention française (1646-669)", in **Revue des études historiques**, 82ème année, Avril-Juin 1916, Paris, 1916.

3. DROPEYRON (Ludovic), "un projet français de conquête de l'empire ottoman au XVIème siècle", in **Revue des deux mondes**, Tomes deux, n°18ème, 1876, Paris 1876.

4. GARÇON (Maurice), "Comment est né le consulat", une **Revue Historia**, N XX, édition Tallendier, Paris, 1856.

5. GRISELLE (Eugène), "De Berlin à Constantinople, un échec diplomatique de L. XIV en 1659", in **Revue des études historiques**, 82ème année, Avril-Juin 1916, Paris, 1916.

6. GUYOT (R.), "Le directoire et Bonaparte", in **Revue des études Napoléoniennes**, tome premier, janvier- juin 1912, Félix Alcan, Paris, 1912.

7. MARDIN (Serif), "L'influence de la révolution française sur l'empire ottoman", in **Revue Internationale des Sciences Sociales**, n° 119, UNESCO/érés, février 1989.

8. TEMIMI (Abduldjalil), "L'ottomanisation des régences d'Alger de Tunis et tripoli à la lumière des Muhimme Defterie 1559-1595", in **Arab Historical Review for ottoman studies** n° 31, décembre 2005.

9. VENISTEIN (Gilles), "Les préparatifs de la compagne navale Franco-Turque de 1552 à traverses les ordres du Divan ottoman", in **Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée**, N° 39, septembre 1985.

10. WATEBLED (Ernest), "Aperçu sur les premiers consulats français dans le levant, et les pays Barbaresques", in **Revue africaine, journal des travaux de la société historique algérienne**, 16ème année. Alger. A. Jourdan, Paris- éditeur, N° 91, janvier 1872.

رابعاً: الموسوعات

1. دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي وآخرون، مراجعة الأستاذ: محمد أحمد جاد، المولي بك.

2. La grande encyclopédie, inventaire raisonné des sciences des lettres et des arts, par sociétés des savants et gens de lettres, Lamirault, Paris, S.D.

الفهارس

فهرس الأعلام

فهرس البلدان

فهرس الأماكن

المحتويات

الفصل الأول:
الدولة العثمانية وفرنسا الثورية 1789-1798

الفصل الثاني:
العلاقات العثمانية الفرنسية خلال الحملة وبعدها 1798-1807

الفصل الثالث:
التأثيرات الفرنسية في الدولة العثمانية خلال عهد سليم الثالث 1789-1807